



## بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) العادل في حكمه القاضي بين عباده بعلمه (أحمده) على ما حكم  
ونضى واشكره على ما أبرم وأمضى (وأشهد) أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له الذي من توكل عليه كفاه (وأشهد) أن محمدا عبده ورسوله  
الذي أختاره على جميع خلقه وأصفاهاه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه  
الثلثات النقاء صلاة ينال بها قائلها في الدنيا والآخرة جميع ما يتمناه  
(وبعد) فلما ابتليت بالفضا وجرى المحكم ومضى أحببت أن أجمع  
مختصرا في الأحكام من نخب ما سادتنا العلماء الأعلام ذاكرافه  
ما يكثر وقوعه بين الأمام على وجه الاتقان والأحكام ليكون عونا للمحكم  
على فصل القضايا والأحكام (ورتبته) على ثلاثة فصول (الفصل) الأول  
في آداب القضاء وما يتعلق به (الفصل) الثاني في أنواع الدعاوى والبيانات  
(الفصل) الثالث في الشهادات (الفصل) الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة  
(الفصل) الخامس في الصلح (الفصل) السادس في الأفراد (الفصل)  
السابع في الودعة (الفصل) الثامن في العارية (الفصل) التاسع في أنواع  
الصعوبات (الفصل) العاشر في الوقف (الفصل) الحادي عشر في الغصب  
والشفعة والقسمة (الفصل) الثاني عشر في الأكرام والمجر (الفصل)  
الثالث عشر في التسكاح (الفصل) الرابع عشر في الطلاق (الفصل) الخامس

بقابله ان المحكمات في معرفه الاحكام تأليف  
 الشيخ الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي العباس محمد  
 ابن أبي الفضل محمد بن أبي الوليد محمد  
 ابن أبي الفضل محمد بن محمد  
 الشحنة الحنفى رحمه الله  
 دعاني عنه في كبره  
 آمين

في كشف الظنون له ان المحكمات في معرفه الاحكام لا في الزيادة ابراهيم بن  
 محمد المعروف بابن الشحنة المأبى توفي سنة ٨٨٢ أوله الحمد لله العادل  
 في حكمه الخالف في قضاء حلب ورتبه على ثلاثين فصلاً كما في  
 النعمان ولا قضية وأراء نظمه فلم يوفق له ولم يتم الاصل بل وقف في  
 الفصل الحادى والعشرين في الكراهية ثم ان بعض الافاضل من  
 العلماء كتب تكملته الى تمام الثلاثين وهو برهان الدين ابراهيم  
 الحنفى المعروف بأوله الحمد لله! انصف بالكمال الخ

عشر في العاق (الفصل) السادس عشر في الايمان (الفصل) السابع عشر  
 في الميوع (الفصل) الثامن عشر في الاجارات (الفصل) التاسع عشر في الهبة  
 (الفصل) العشر في الزهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهية  
 (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبايح ولاصحية (الفصل) الثالث  
 والعشرون في الجنائيات والديات والمحدود (الفصل) الرابع والعشرون  
 في الشرب والمزارعة والمساواة (الفصل) الخامس والعشرون في الحيوان  
 وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع  
 والعشرون فيما يكون اسلامه من الكافر وما لا يكون وما يكون كفر من  
 المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع  
 والعشرون في الغنائم (الفصل) الثلاثون في مسائل شتى وهو المختار وقد  
 شرعت فيه مستعينا بما في الكتاب وهو ارفق عنه وكرمه الاتهام  
 (الفصل الاقول) في آداب القضاء وما يتعلق به (اقول) وبالله التوفيق  
 القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس  
 وفي الشرع يراد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات (و) يجوز  
 تسمية القضاء من السلطان العادل والمجائر انا العادل فلان النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن قاضيا وولي عثمان بن ابي سفيان على مكة اميرا  
 واما المجائر فلان العباد رضي الله عنهم تاملوا الاعمال من معاوية بعد  
 ان اظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان الحق مع علي (و) انما يجوز  
 التقليل من السلطان المجائر اذا كان يحكمه من القضاء بحق واما اذا كان  
 لا يحكمه فلا (و) انما يتقاد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب  
 والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون عالما بالكتاب والسنة بما يتعلق  
 به الاحكام لا بالمواعظ وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له  
 الاجتهاد وكون القاضي يفتي بالدين بشرط ويتنص بماسمعه او بغتوى  
 غيره (و) اجع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد (و) قال  
 الامام ابو حنيفة رحمه الله لا يعمل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا  
 (وفي المتن) اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له الاقتاء وان لم يكن  
 مجتهدا لا يعمل له الفتوى لا بطريق الحكاية فيمكن ما يفتنه من أقوال

227



الفقهاء (و) المقتضى بالخيار ان شاء أفتى بقول الامام رحمه الله أو بقول صاحبيه رحمه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى وأخذ بقول الامام لا غير وان كان معه أحد صاحبيه أخذ بقوله ما لا يملك كذا ذكره البرازي في جامعهم (ثم) اختلفوا في الدخول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول فيه ثم اتاراه منهم من قال لا يجوز الدخول فيه لا مكره الا ترى ان الامام الاعظم رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى انه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً ومحمد رحمه الله تعالى امتنع فقبضوا عليه فاضطرب فقلد (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه بهذا لان السكين تعمل في الظاهر والباطن اما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق الخنق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهر مجاه وحشمة لكن يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فشبه به لهذا كذا في المحققات (وقال) عليه السلام من طلب الولاية وكل البرا ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيستدانه (وقال) عليه السلام القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا لاه قد دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة قوم يصلحون للفضلة اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد منهم لا يأثم واذا لم يكن واستمع يأثم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعاً وكان السلطان لا يرفع مع الخصومات بنفسه يأثمون لانه تصيبع الاحكام الله تعالى (وفي) التنبية وعند الشافعي رحمه الله اذا كمال القاضي فقيراً أو قصده استعمال الاحكام محرمة بغير زلة ان طالب القضاء (قال) أو بخرقة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الاسنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك تسمى العلم فيقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان ان يعزل القاضي بريبة وبغير ريبة ويقول ~~السلطان~~ القاضي ما عزلتك لفسادك ولكن اخشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليك حتى تقابلك فانها (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفصل الخصومات لا لرد السلام واما الامانة

الذين هم في مجلسه هل يسلم عليهم الصحيح انه ان سلموا على الناس يسلم عليهم  
 (او) يكره للفاضل ان يفتي في مجلس القضاء وفي غيره باختلاف المشايخ قيل  
 يكره لان الخوص يدخلون عليه بالحيل الباطلة وهذا يشمل المجلس وغيره  
 وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) المحققات  
 واذا اخصهم الى العاذي اخرة او بنوا عماس ينبغي له ان يذفعهم قايلا  
 ولا يجعل بالقضاء بينهم لهم يصطلحون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع  
 سببا لعداوة بينهم كذا ذكره ثناء وهذا لا يختص بالافارب بل ينبغي ان يفعل  
 ذلك أيضا اذا وقعت الخصومة بين الاجاب لان حر القضاء يورث الضغينة  
 فيحترز عنه ما يمكن انتهى (قال) جلال الدين أبو المحامد حامدين محدوجه  
 الله تعالى في كتاب المعجلات يجوز للفاضل اخذ الاجرة على كتبه المعجلات  
 والمحاضر وغيرهما من الوثائق بمغذ ارجح المثل وذلك لان الفاضل انه لا يجب  
 عليه العطاء واصل الحق الى مستحقه فحسب اما الكتاب فزيادة عمل يعمل به  
 للقضى له وعلى هذا قالوا لا بأس للفتي ان يأخذ شبهة أعلى كتابة جواب الفتوى  
 وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا  
 الكف من ذلك أولى احتراز من القيد والقال وصيانة لاسماء الوجه من  
 الابتذال (مسألة) لا يبرر الرجل أهله للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من  
 خطائه وذلك لان صوابه متى كثر غلب والمغلوب في مقابله الا ان ساقط كذا  
 في المتفقات (وذكر) في البستان قال الفقيه كان بعضهم يكره الفتوى  
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أجر وكم على النار أجر وكم  
 على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جبارا فظا غليظا بل يكون متواضعا  
 (مسألة) اجر المثل في اخذ الاجرة على كتابة المحاضر والمعجلات والوثائق في  
 كل ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والصحيح انه يرجع في الاجرة الى  
 مقدار طول الكتابة وقصرها وموعدها وسهولتها أو أمّا اخذ الفاضل الاجرة  
 على الاسكجة التي ياتى بها مثل مكاح المغار والارامل الا في الاولى لمن  
 لا يعمل له أخذ شيء على ذلك كذا في كتاب المعجلات (وفي) الغنى وينبغي  
 ان ينصب انسانا محققا بقعد الناس بين يدي الفاضل ويقومهم ويقعد الشهود  
 ويقومهم ومن جرح من أساء الادب ويسمى صاحب المجلس والمجلو ارضا

الاجرة انما هي على ما ذكره في هذه المسألة

وأنه يأخذ من المذمعي شيئا لأنه يعمل له باقعا دالته ودعي الترتيب وغيره  
 لكن لا يأخذ أكثر من درهمين (و) للوكلاء ان يأخذوا ممن يعملون له من  
 المذمعين والمذمعي عليهم ولكن لا يأخذوا لكل مجلس أكثر من درهمين  
 والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المذمعون لكنهم يأخذون  
 في المصير نصف درهمهم الى درهمهم وإذا خرجوا الى الرماثيق لا يأخذون لكل  
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهمهم أو أربعة هكذا وضعه العلماء للاقتضاء  
 الكبار وهي أجور أمثالهم (و) أجره المكتوب على من يكتب له الكتاب  
 وأجره البواب على القاضي (و) إذا بعث أمثال التعديل فاجعل على المذمعي  
 كالحقيقة (قال من) مؤنة الرجالة على المذمعي في الابتداء فإذا امتنع فعلى  
 المذمعي عليه وكان هذا استعسان مال اليه لا زجر فان القياس ان يكون  
 على المذمعي في الحالين (المزكي) يأخذ الأجر من المذمعي (و) كذا المبعوث  
 للتعديل (قضى) في ولايته ثم أشهد على قضائه في غيره ولا يتبعه الاثم  
 انتهى كلام الغنية (روى) ان داود عليه السلام لما أمر بفصل القضاء ترتلت  
 السلسلة من السماء فاذ اتقدم اليه الخصمان فالحق منهما تنزل السلسلة له  
 والمبطل منهما ماتت قلص عنه السلسلة فرفعت وكان سبب ذلك انه احتال  
 بعض الناس وذلك ان رجلا أودع عند رجل دنانير ثم بعد المودع الدنانير  
 وكان شيخا معه العصا فاختصما الى داود عليه السلام فاحتال المودع وقرر  
 العصا وجعل الدنانير فيها فإلما اختصما قام المذمعي فقال المذمعي عليه  
 للمذمعي خذ عصاي حتى أتاك السلسلة فأخذها فساكن محقا في الانكار فخير  
 داود عليه السلام فأخبر جبريل عليه السلام بذلك فقطع داود العصا فأمر الله  
 سبحانه وتعالى ان يقضى بينة المذمعي وبين المذمعي عليه (وذكر) في الوقعات  
 ان القاضي اذا ارتد والعياد بالله أوفسق ثم صلح فهو على حاله الا ان ما قضى  
 به في حال الارتداد والفسق باطل وينفس الفسق لا ينزعزل (و) لو حكم بالرشوة  
 حكمه قضاء ماطلا (وفي فصل العمادي) القاضي اذا أخذ الرشوة ثم غش الى  
 شافعي المذمعي ولو الى رجل آخر لم يسمع الخصومة بين اثنين ويحكم بينهما  
 لا ينفذ قضاءه الا في ولا حكمه لان القاضي الاول عمل في هذا الفسخ حين اخذ  
 الرشوة والغاشق اذا قلد القضاء يضرب قاضيا وما قضى به نفذ قضاءه الا ان

(المدعي) بالثقة يدعيه لا يحل خلافه فيسأله  
 (وقوله قال من) رتبته بالدين الترتيب

لقاض آخر ان يبطله اذا كان من رأيه خلاف ذلك ومتى ابطله ليس لقاض آخر ان ينفذه وهذا قول علمائنا (قاضي) كرخ وقاضي سرخس المتقيا فقال أحدهما للآخر ان فلانا أقر له لان يكذبا لا يجوز الا يجوز ان يقضى ما لم يبعث اليه الرقعة يريد به كتاب القاضي الى القاضي (و) اذا علم بحق الانسان قبل تقاضيه القضاء فانه لا يقضى به عند أي حنفية رحمه الله خلافا للمساواة اذا علم بعد تقاضيه القضاء في المصر الذي هو قاض فيه او في مجلس القضاء فانه يقضى في حقوق العباد ولا يقضى فيما هو خالص حق الله تعالى الا في السكران اذا وجد به أمارات السكر فانه يعزره لان ذلك تعزير ليس بمسئد وأما اذا علم في غير مجلس القضاء فهو على الخلاف الذي ذكرته في الوجه الاول (وحي) عن أبي بكر الامش ان القاضي ينعزل بالفسق ولا يبر لا ينعزل لان مبني القضاء على العدل والامارة على القهر والغلبة انتهى (رجل) جاء الى القاضي وقال ان لي على فلان حقا فلان كان المطلوب خارج المصر وكان بحيث لو ابتكر من اهله أمكنه ان يحضر مجلس الحاكم ويبعث في منزله فانه يعديه استعسانا فانه عليه الصلاة والسلام أعدى ذلك لاعرابي في قضية أبي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفي) القياس لا يعديه حتى يقيم يثمة بالحق في جهته وهذه الية ليست للحكم بل لكشف الحال فاذا حضر أعد الية وقيل يخالف انه يحق في الدعوى كذا في المحيط (وفي الروضة) يجوز للقاضي قبول صلة والى بلده واخوانه اذا لم يكن ذلك لاجل القضاء (وحي) جاء بمخضمه الى القاضي فقال أحضر غلامهم ودي بذلك فخذ كفه لانه فانه لا يفعل ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله (وفي) أدب القاضي للخصاف لا يمتنى الماضي في السوق وحدهم يتخذ أعوانا يبنون به ولا ينبغي للقاضي ان يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء مادام قاضيا بل يولى غيره ممن يثق به (وحي) عن محمد رحمه الله انه يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء (ولو) قامت على الخصم يثمة واشتق فانه لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) البرزلي ويجوز له التحكيم على يثمة ويوسع في ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورة قال الخصم انه لو ارى وطاب المجرم بعث أمينين معهم أعوانه ونسائه فيقوم للاعران فيبذل

قوله يبنون به  
أي يبنون له

جانب السكينة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم أعوان القاضى فيفتشون  
 الغرض وتحت السرير ومائة أحمالنا لم يجزوا والمجود اهل (ولو) قضى القاضى  
 بقول مرجع عنه جاز قضاؤه وكذا لو قضى بقول يخالف قول علماءنا وهو  
 من اهل رأى والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد وليس ثم رفع الى حاكمكم لبراء  
 جازله باطله فان رفع قبل ابطاله الى حاكمكم يرى جوازه فنفذه ليس لحاكمكم  
 آخر لا يرام جازا ابطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الاحكام المختلفة (وان)  
 حكم بخلاف مذهبه ولم يعلم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
 لا يجزى روان كان هذا غلطاً منه - (وقى) شرح أدب القاضى للأصناف فاض  
 قضى باطل حق رجس في دار وذلك انه أطام من لا يطلب حقه فأبطل  
 القاضى حقه من أجل ذلك ثم رفع الى قاس آخر فانه يسئل فضاء القاضى  
 بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لا يعنى العلماء وان مال من له  
 دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث - من وعو - لمصر فقد بطل  
 حقه لكن هذا القول قول مجسول وهو محمول على الرجال لقولهم وجه ورمز  
 العلماء والفقهاء فكان خلاف الاختلاف والقضاء في موضع الخلاف لا ينفذ  
 فاذا رفع الى قاض آخر كان له ان يبطله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف  
 ان الاختلاف ما كان طريقهم واحداً والمقصود مختلف والخلاف ما كان  
 طريقهم مختلفاً (وفعت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغير ما أفتوا به فانه  
 يترك فتوى الفقهاء الى ما يراه الحاكم اذا كان المسألة خلافية لان الفتوى  
 لا ينفذ والحكم ينفذ كذا في تكمله التسكينة (وذكر) في المحيط اذا زنى  
 رجلاً بأمر امراته ولم يدخل بها ف رأى القاضى ان لا يحرمها عليه فأقرها  
 معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نفاذه القضاء  
 في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق المقتضى له ان كان عالماً كذلك  
 فتداني حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كلن للمحكوم  
 به يستفيد المحرمة وقضى القاضى بالمحل لا يترك رأى نفسه باباحة القاضى  
 كذا في اجتماعهم (موضع فيما يكون حكماً من القاضى وما لا يكون)  
 اذا قال القاضى ثبتت حسدى ان لهذا على هذا كذا هل يكون ذلك حكماً  
 منه قال بعضهم يكون حكماً (وكان) شمس الأئمة محمود الا وزجدي يقولون

لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أفقدت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطقي  
 رحمه الله تعالى في واقعاته وأصحح أن قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وأن  
 قوله ثبت عندى كذا يكفي وكذا إذا قال نأخذ عندى أو صحت عندى أو علمت  
 فهذا كله حكم وكذا قوله أشهد عليه يكون حكماً منه (قال) شمس الأئمة  
 المحلوان قول المأخوذ ثبت عندى يكون حكماً وبه نأخذ لكن الأولى أن يبين  
 أن الثبوت باليمين أو بالقرار لأن حكم القاضى باليمين يخالف الحكم بالقرار  
 (وفى) العدة إذا قال القاضى للذمى عليه لا أرى لك حقاً في هذا المذمى  
 لا يكون هذا حكماً منه وكذا لو قال بعد الشهادة وطالب الحكم سلم المحلود إلى  
 المذمى لا يكون هذا حكماً منه وقيل أنه يكون حكماً منه لأن أمره الزام وحكم (إذا  
 كان) في المذمى قاضيان كل واحد منهما في حيلة على حدة فوَقَّعت خصوصية بين  
 رجاين أحدهما في حيلة والآخر في حيلة أخرى والمذمى يريد أن يتخاصمه إلى  
 قاضى محله والآخر ياباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمذمى وقال محمد لا بل  
 العبرة للمذمى عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل العسكر  
 والآخر من أهل البلد فإن أراد العسكرى أن يتخاصمه إلى قاضى العسكر فهو  
 على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير المجندى ومن كان مخترفاً في سوق  
 العسكر فهو جندى أيضاً (وفى) جامع الفتاوى وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى قضاة أمير المؤمنين إذا خرجوا مع أمير المؤمنين لم أن يحكموا في أى بلدة  
 نزل فيها الخليفة لا أنهم ليسوا قضاة أرض أناسهم قضاة الخليفة وأن خرجوا  
 بدون الخليفة ليس لهم القضاء (وذكر) العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا  
 الجالى في مؤلفه ما نصه اعلم أنه قد اختلف العمل في الإنفاذ فتنفذهم  
 الآن هو أن يشهدتهم ود الحكم عند قاض آخر بما نسب إلى الحاكم في أسبغاله  
 وهذا يصح في الحقيقة اثباتاً وليس فيه محكم ولا ما ساعد على الحكم فلا أثر  
 له في القضاء المختلف فيه كما لقضاء على الغائب ونحوه مخلو عن الدعوى من  
 الخصم على الخصم والمحكم ولهذا قال في كتاب الأحكام تنفذات الأحكام  
 الصادرة عن المحاكم فيما تنفذ المحكم فيه من غير المنفذ بأن يقول ثبت عندى  
 أنه ثبت عند فلان محكم من المحاكم كذا وكذا وهذا ليس حكماً من المنفذ  
 البتة (وكذلك) إذا قال ثبت عندى أن فلاناً حكم بكذا وهذا ليس حكماً من



ويكتب الى قاضي سمرقند يسلم الى المتولي اه (وفي الواجب) ويقبل كتاب  
القاضي الى القاضي في كل حق لا يسقط بشبهة لان كتابه كالمخطاب في  
محلس قضائه بخلاف رساله القاضي الى القاضي في الحقوق فانها لا تقبل لان  
الرسول ينقل خطاب المرسل والنقل يقتصر على هذا الموضع والمرسل في هذا  
الموضع ليس بقاض وقول القاضي في غير موضع قضائه كقول واحد من  
الرعية (وفي المنبع) واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن أهلية  
القضاء بآراء ارتد أو عي أو جن أو فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه  
بكتابه بشرط ان كان ذلك عرض للكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه  
أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقض به الثاني عندهما (وقال) أبو يوسف في  
الامالي يقضى به (ولو) وصل اليه ثم عرضت له هذه الاشياء يقضى به بالاجماع  
(وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل الى  
القاضي الذي ولي مكانه لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان  
قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يجوز ان يقضى  
به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاول صحت كتابة  
القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل  
اليه من قضاة المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ومهما الله تعالى  
(وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز تسهيل الامر على الناس  
(نوع في العزل)

تعلق عزل القاضي بالشروط جائز (وقال) ظهير الدين المرغيناني ونحوه لا تنقضي  
بصفة تعلق العزل بالشروط (اربعة) خصال اذا حلت بالقاضي صار معزولا  
ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والردة (واذا) عزل السلطان  
القاضي لا يعزل ما لم يصل الخبر اليه كالوكيل حتى لو قضى بقضايه قبل وصول  
الخبر اليه تغفل (ومن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يعزل وان علم بعزله  
ما لم يقبل غير مكانه ويقدم صيانة الحقوق للناس واعتبر ما امام الجماعة اذا  
عزل (وهذا) اذا حصل العزل مطلقا اما اذا حصل معلقا بشرط  
وصول الكتاب اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل  
وصول الكتاب اليه او لم يعلم ورواية أبي يوسف تنافي هنا ايضا (ومن)

قوله الكاتب اي القاضي الذي يكتب الى قاض آخر اه



السلطان لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله امراء وقضاة فهم  
 على حالهم وليس هذا كالموت كالة (وكذا) موت القاضي لا يوجب عزل النائب  
 (ولو) عزل السلطان القاضي ينزل نائبه بخلاف ما إذا مات القاضي حيث  
 لا ينزل نائبه مكنافيل وينبغي أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لأنه  
 نائب السلطان أو نائب العامة ألا ترى أنه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير  
 من مشايخنا (وإذا) عزل السلطان نائب القاضي لا ينزل القاضي  
 (القاضي) إذا قال عزلت نفسي أو ترحلت نفسي عن القضاء ومع السلطان  
 ينزل كما في الوكيل أما بدون سماع السلطان فلا (وقيل) لا ينزل  
 القاضي بعزله نفسه أصلاً لأنه نائب عن العامة وحق العامة متعلق  
 بقضائه فلا يمكن عزل نفسه كذا في القصول (وفي) جامع الفتاوى كان  
 الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الأمام كاف يقول تولية المحاكم  
 القضاء في دارنا غير صحيح لأن المولى لا يواجههم بالتقليد (وفي) شرح الوفاة  
 وصح قضاء المرأة في غير حد وقود اعتباراً بشهادتها (قلت) الجهة الجامعة  
 بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ القول على الغير (السلطان) إذا حكم  
 بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (بإع) المدبر وأم الولد  
 ارتفع إلى القاضي فأجاز بيعهما ثم ارتفع إلى قاض آخر يضي القضاء إلى  
 أم الولد لأنه روي أن علياً رضي الله عنه رجع عنه

(نوع في الحبس)

يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الوالدين والأجداد أو الجدات ولوله  
 ويحبس المسلمين الذي والمستأمن وعكسه (وإذا) حبس الكفيل يحبس  
 المكفول عنده معه وإذا لزم يلزمه لو كانت الكفالة بأمره والألا ولا يأخذ  
 المال قبل الأداء (دلت) المسئلة على جواب الواقعة وهو أن المكفول له  
 يتمكن من حبس الأصيل والكفيل وكفيل الكفيل وإن كثروا (وإذا)  
 خاف فراره قبله ولا يخرج لمجعة ولا عبد ولا جنازة ولا عيادة مريض ويحبس  
 في موضع وحش ولا يقرش له فراش ولا طعام ولا يدخل عليه من يعتاش به  
 (وفي) الاقتضاء ولا يبيع من ينزل الجيزان عليه وأهله لا حياجه إلى  
 الشورى في القضاء ولا يمكن من المكث عند مطو ولا (وعن) محمد أنه يخرج

في موت والده وولده لا في غيرهما اذا لم يكن من يقوم عليهما والا لا (وذكر)  
القاضي ان التكفيل يخرج بمجانزة الوالدين والاجداد والمجدات والاولاد وفي  
غيرهم لا وعليه الفتوى (وقال) أبو بكر الاسكافي اذا جئنا لا يخرج (ولو)  
مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد رحمه الله  
تعالى (وهذا) اذا غلب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه  
لا يخرج منه والهلاك في الحبس وغيره سواء الفتوى على رواية محمد وانما يطلقه  
اذا اطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه (وحضرة) الخصم بعد التكفيل  
للاطلاق ليس بشرط (ولا) يخرج الى الحمام (وعن) الامام رحمه الله تعالى  
انه يمنع عن الوطء بخلاف الاكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن  
تدخل عليه زوجته أو أمته حتى يطأها في موضع خال قال ويمنع من الكذب  
في الاصح وان خاف ان يفتر من الحبس حوّل الى سجن اللصوص (واذا)  
حبس المحبوس في السجن متعتنا لا يوفي المال قال الامام الارسايدي  
يطعن عليه الباب ويترك له ثقبه يلقى له منها الماء والخبز (وقال) القاضي  
(أحمد) فيه الى القاضي (و) يترك له حمت من الثياب ويبيع الباقي  
وان كانت له ثياب حسنة ياعها القاضي واشترى له الكفاية  
وصرف الفضل الى الدين (ويبيع) ما لا يحتاج اليه في الحال حتى البد  
في الصيف والنزع في الشتاء (ولو) كان له كنان من حديد يباع  
ويشترى له من الطين (وعن) شرح رحمه الله تعالى انه يباع العمامة (ولو)  
افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع للثمن (وعند)  
الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع  
العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو  
الاصح (وفي) شرح الفدوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار  
ولا العروض وان ظفروا للثمن فهو عليه درهم فيه روايتان (وفي) شرح  
الطحاوي انه لا يأخذ (وفي) الصغيري انه يأخذ (قال) المدوني ابيع عرضي  
وأوفي ديني أجمعه الماضي ثلاثة أيام ولا يجبه ولو كان له عقار يجبه  
ليديه ويقتضى الدين ولو كان بمن قليل (واذا) وجد المدون من يقرضه  
ليقتضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد الناس اطلاقه بلا حضور القاضي

له ذلك (فان) كان أمر المدين ظاهر عند الناس فالقاضي يقبل بينة  
 الاعصار ويحمله قبل المدقة التي تذكرها (وان) كان أمر مشكلا هل تقبل  
 البينة قبل المحبس فيه رواية ثان باختار الامام الفضل القبول وعامة المشايخ  
 عدم القبول (واختلفت) الروايات في تلك المدقة التي يسأل القاضي عنها بعد  
 المحبس فقدرها الفضل في كتاب الكفالة بنسرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن  
 بأربعة (وفي رواية) الطحاوي بنصف المحول (والصحيح) تفويضه الى رأي  
 القاضي لانه للغير والتسارع الى قضاء المدين وأحوال الناس في ذلك  
 متفاوتة (ولا) يشترط في بينة الاعصار حضرة المدهي (فان) برهن المطلوب  
 على الاعصار والطالب على اليسار فيبينة الطالب أولى كمينة الابراهم فيبينة  
 الاقرار انتهى (ولا) يشترط بيان ما به ثبت اليسار (وذكر) القاضي يسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فان اخبر بالاعصار اخذ  
 منه كفلا وخلده ان كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان ايت على رجل  
 دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلق من المحبس قبل الاستيفاء بكفيل  
 للصغار (وقال) المتصاف رجه الله تعالى ثبت الافلاس بقول الله ودهو  
 فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا ولا ما يخرج به عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون  
 انه مفلس مع عدم تعلم له مالا سوى كسوته واختبرنا مبرأ وعلمنا فان لم يجبر  
 أحد عن حاله لم يكن ادعى المدين الاعصار والداث اليسار قال في التجريد  
 لا يصدق في كل دين له بدل كفن أو قرص أو حصل بعقد والتزام كصدائق  
 أو كفالة (وفي) جامع الصدر رجه الله لا يصدق في المهر المجهول ويصدق في  
 المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين  
 مؤجله ومجمله (وفي) الاقضية وكذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات  
 وأرضي المجنانيات (رب) الدين ان ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس  
 يختلف عند الامام وجهه الله (قال) الامام المحلواني لو طلب المحبوس عين  
 الطالب أنه لا يعرف ايه مدهم بصلته فان بكل أطلقه وان حلف أبدا حمله  
 (ويجوز) المحبوس في المدهد لقبه الصلحا لا لزومة الغريم (وقال) القاضي  
 المذهب عندنا أنه لا يلزمه في المدهد لانه يني لذكر الله تعالى وبه يفتي (قال)  
 هشام سألت مجد رجه الله عن اخرج من السجن عن تقليد قال يلزمه لانه

لاعلم لنا بحاله لعله أخفى ماله فتخرجه الملازمة ذكر للملازمة وأراد به المحبس  
 بدليل التفاريع قال قلت له فان كانت الملازمة أضرت بالعمال لسكونه من  
 يتكسب بالدمى في الطرقات قال أمر رب الدين أن يوكل غلامه ليعلم  
 معه ولا يمنع من طلب ما يقوته وعياله يومه وإن شاء تركها أياماً ثم لازمه  
 على قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملاً يعمل بيده قال ان كان عملاً يقدر أن  
 يعمل به حيث يلازمه لازمه وإن كان عملاً لا يقدر معه على الطاب خرج وطلب  
 وإن كان في ملازمته ذهاب قوته وعياله أكله ان يقيم كفاً لبقته ثم نخل  
 سبيله (إذا قال) المدعى في بيته وطلب عين خصمه لا يستحقه القاضي لانه  
 يريد أن يقيم عليه البيعة بعد الحلف ويفضحه بذلك وقد أمرنا بالستر وقالوا  
 له ان يخاصمه (قال) الامام المحلواني رحمه الله تعالى ان شاء القاضي مال الى  
 قوله وان شاء مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بلارضى المخصم بأخذ باي  
 القولين شاء (فقد) المحبوس الدين والدائن غائب ان شاء القاضي أخذ الدين  
 ووضعه عند عدل وأطلقه وان شاء أطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (وفي)  
 النوازل وكذلك لو برهن المحبوس على الإفلاس ورب الدين غائب  
 (واسقن) بعض المتأخرين ان محبس المرأة اذا حبس الزوج (وكان) قاضي  
 عن نفسه بمحبها معه صيانة لها عن الفجور (قال) القاضي عليه القاضي  
 أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على غزيره (ومن) أخذ من السلطان مالا  
 حراماً في الخصومة في الآخر لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضي ان  
 يحاطه السلطان وبعد الخطأ عند الامام رحمه الله تعالى يكون مع السلطان  
 لأخبر (إذا) أراد أن يذهب مع خصمه الى السلطان لا الى القاضي يجوز  
 له ذلك شرطاً ولا يفتي به لئلا يفتي به لئلا يفتي به لئلا يفتي به لئلا يفتي به  
 الى السلطان (القاضي) اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية  
 بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى أمام المدعى  
 فلا نهأ ثم يأخذ المال وأمام القاضي فلا نهأ ثم يأخذ المال أحد اليس  
 من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض ادكاء خوارزم قاس المقتضى على القاضي  
 فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمقتضى يجب للحكم فكيف  
 يؤخذ السبب مع المباشرة قطع وكان له ان يقول القاضي في زماننا ملجأ الى

المحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى به له كذا في  
البرازي

« (الفصل الثاني في أنواع الدعاوى والبيئات) المدعى من لا يجبر على  
المخصوصة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على المخصوصة أى على الجواب  
(وقال) محمدرجه الله في الاصل المدعى عليه والمنكر وانما اقتصر عليه لانه  
اذا عرف المدعى عليه عرف المدعى (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فادعى  
المدعى عليه الدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى  
اختلف المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان المدعى  
للدفع مطالب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحيط القاضي بغير ان  
شأ سؤال المدعى عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأل وجب عليه الجواب  
واذا وجب عليه الجواب فلا يخفى اما ان يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى  
القاضي على المدعى عليه بموجب اقراره ولو صدق وهو بالقرار وان  
أنكر سأل القاضي من المدعى اليينة المظاهر فليصدق دعواه فقال ألك يينة  
لقوله عليه الصلاة والسلام حين اختصم الحضرمي والكندي بين يديه للذي  
ألك يينة فقال لا فقال لا يمينه (فان) أحضرها قضى عليه باليينة فاذا أتى  
المدعى بشاهد فقد ترجح جانب جوده الصديق له لكن عارضه شهادة الاصل  
فان الذمم خلفت في الاصل برية وعن الحق عريه فلا بد من شاهد آخر  
ليكون شغلها بصحة قويه ام (وفي) المنبع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
قال المدعى ليس لي ينة على هذا الحق ثم أقام اليينة على ذلك لم تقبل لانه  
أكذب بينته (وفي) البدائع وان قال المدعى لا يينة لي ثم جاءه باليينة هل  
تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنها تقبل وروى عن محمدرجه  
الله تعالى انه لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعى عليه هذا  
سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب أن تكون  
المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمدرجهما الله تعالى بناء على هذه  
المسئلة ولا يخطئ من أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال  
المدعى كل يينة أتى بها فمهم فهو زور وكذلك لو قال كل شهادة زور مهدى بها  
فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلاحق لي فيما ادعى بهذا ذلك شهادتهما

عليه وجاءهم ما يشهدان بآيائه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو  
الصحيح فكذا دفع المدعى وكذا دفع المدفع فصاعدا والمختار (وفي  
الروايجي) رجل ادعى على رجل شيئا من الدنانير والدرهم والعروض  
والضائع وأنكر المدعى عليه كاه وأراد تصايفه فالقاضي يجمع الكل ويحكمه  
بما واخدا (وفي المنبع) هذا إذا حلف فان نكل عن اليمين ولا يحلف يقضى  
القاضي بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة ثم قد  
قضاؤه في الصحيح إلا أن الخصاف قال ينبغي للقاضي أن يقول له إنى أعرض  
عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك (وفي الكافي) وفي  
التقدم بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال  
أحمد وليكن الجهور على العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك  
والشافعي (وذكر) في المحيط ولو قال المدعى عليه بعدما نكل عن اليمين  
ثلاث مرات أنا أحرم بآيائه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه  
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى  
وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويجوز رد اليمين  
على المدعى على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين  
باطل حتى لا يكون له أن يستخلفه على ذلك أبدا لجاز الصلح جاز أيضا رد اليمين  
إلى المدعى على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجل له لى أخوال فصدروهم مؤجلة  
فطلب رب الدين من المديون كفيلا فالقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل  
(وفي) ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله أن له أن يطالبه بإعطاء الكفيل  
وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلا لدرك لوطه وله  
ذلك في الدين المؤجل أولى (وفي المنتقى) قال رب الدين متى وفى يريد السفر  
له التمسكفيل وإن كان الدين مؤجلا (وفي البرزازی) قال تروى ويريد أن  
يغيب نفسه بالنفقة كفيلا لا يهيىها إلما كم إلى ذلك لأنها تجب بعد عليه  
واسحقسن الإمام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل رفقها وأعلمه  
الغته وى وجعل كانه كفيل بمأذاب لم عليه (وفي المحيط) لو أفتى بقول الإمام  
الثاني رحمه الله تعالى في سائر الدين بأخذ الكفيل كان حسنا رفقاً  
بالناس (عين) في يد رجل ادعى أنراهم ملكه اشتراها من فلان الغائب

قوله ذاك  
الذي في رواية

ومدّقه ذواليد على ذلك فالقاضي لا يأمر ذا اليد بالتسليم الى المدعي حتى  
لا يكون قضاء على الغائب بالنسبة باقراره كذا في العمدى (وفيه) ايضا  
اذا ادعى على رجل انه كفّل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعي عليه  
بالكفالة وأنكر المحق فأقام المدعي البيّنة انه ذاب له على فلان كذا فانه  
يقضى له بها في حق الكفيل المحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر  
الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل غائب ان  
زوجك وكلني ان أجلك اليه فقالت انه قد طلقني ولاننا أقامت البيّنة على  
ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى بالطلاق على الغائب حتى لو حضر  
الغائب وأنكر الطلاق تحتاج المرأة الى اقامة البيّنة (قال) لامرأة ان طلق  
فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأة الخائف ادعت ان فلانا طلق امرأته  
وفلان غائب وزوج المدّعة حاضر وأقامت البيّنة لا تقبل ولا يصح وقوع  
الطلاق عليه الا ان ينته على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء  
القضاء على الغائب وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البيّنة ووقوع  
الطلاق الا ان الاول أصح (الانسان) اذا أقام بيّنة على شرط حقه باثبات  
فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البيّنة  
و ينتصب المحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من  
طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك (أفتى) بعض المتأخرين انه يقبل  
ويقضى على المحاضر والغائب جميعا وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندی  
(لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدينون اذاء والمدينون  
غائب فأقام الكفيل بيّنة على اداء الدين تقبل وينتصب الكفيل خصما عن  
المدينون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما عنه (وفي الجميع)  
وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه محضر لشيء عليه  
لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز ايضا وتفسير المختران ينصب القاضي وكيلا  
عن الغائب لسمع الخصومة عليه (وكذلك) لو حضر رجل غير عند القاضي  
ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بنفسه فانه لا يسمع  
الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولم يحضر  
عجل الحكم بعلمنا بهت القاضي اماناه الى داره ونودي على باب داره (وذكر)

في شهادات المجامع ر جل غائب فقام ر جل فادعى على ر جل ذكر أنه غريم  
 الغائب وان الغائب وكاه بطلب كل حق له على غرماثة بالكوفة وبالخصوص  
 فيه والمدعى عليه ينكر وكالته فأقام المدعى بينة على وكالته وقضى القاضي  
 عليه بالوكالة (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم  
 على المسخر (وفي) ادب القاضي ان الحكم على المسخر يجوز (وقيل) ينبغي  
 ان تكون هذه المسئلة على روايةين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على  
 وصي الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي  
 ويكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بهضرة وكيله وبهضرة  
 وصيه لأن هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان  
 عن أصحابنا (وكان) ظهير الدين المرغيناني يقضي في القضاء على الغائب بعدم  
 التنفيذ (وفي الواقعات) اذا قضى بالسنة وغاب المقتضى عليه ولم يمال عند الاس  
 لا يدفع الى المقتضى له حتى يهضر الغائب (وكذا) ذكر في اجناس  
 الناطقي وزاد الا في نفقة المرأة ولاد الصغار والوالدين (ولو) ان زجلا جاء  
 الى القاضي وقال ان هذه الدابة ودبعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك  
 النفقة فرني بالاتفاق عليها لا رجح بالنفقة عليه او قال التفتت هذه الدابة  
 او رددت هذا الاكبح من مسيرة سفري والمالك غائب فطلب منه ان يقضى  
 بالنفقة حتى يرجع على المالك فان القاضي يسأل منه السنة فان اقامها اقضى  
 بالسنة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه (وفي العادتي) واذا قال الغريم  
 للعالم ان لم أقضك مالك اليوم فامرأته كسنا فتواري الطالب وخشي  
 المايلوب ان لا يظهر اليوم فيجئت هو في عيته فأخبر القاضي القصة فنهض عن  
 الغائب وكيله وأمر الوكيل بقبض المال من المايلوب حتى يرفع من المال  
 وحكم به ما كثر فان أبا يوسف قال لا يجوز كذا ذكره في آخر الاقضية  
 وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف بالذكر (وذكر) الناطقي ان القاضي  
 ينصب وكيله عن الغائب ويقبض ماله ولا يجت المايلوب (قال) الناطقي  
 وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عينا في يد رجل وأراد  
 احضاره لمجلس القاضي فأذكر المدعى عليه ان يكون في يده فقام المدعى  
 بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ



بيته هل يجمع وهل يصير المذمى عليه على احضاره بهذه البيعة أم لا كانت  
 واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت  
 خروجه من يده وقد وقع الشك في ذلك اليده فتثبت اليده ما لم يوجد  
 الزيل (قال) نعم الأئمة المجلو في ومن الما قولنا لا يمكن احضاره عند  
 القاضي كالصبره من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء  
 حضر ذلك الموضع لو تسر له ذلك وان كان لا يتبها له المحذور وكان مأذونا  
 بالاستخلاف يبعث خلفه الى ذلك الموضع وهو قاطع ما اذا كان القاضي  
 يجلس في داره ووقع الدعوى في جمل لا يسعه باب داره فانه يخرج الى باب  
 داره أو يأمر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بمحضرة (وفي القسوري)  
 اذا كان المذمى به شيئا تعذر نقله كالرجل الماكم فيه بالخيار ان شاء حضر  
 وان شاء بعث أمنا (قال) نعم الاسلام على الردوى وإذا كانت البيعة مختلفة  
 فيجب للقاضي أن يكاف المذمى بيا البيعة فان كلهم وليدين يجمع دعواه  
 (وفي المبسوط) رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من  
 دعوى ثم رغبة ثم ادعى بعد ذلك لا يسمع دعواه لان تركهم مع التمكن دليل  
 على عدم الحق ظاهرا (وذكر في المحيط) رجل له على آخر فلولس أو طعام  
 فاشترى ما عليه بدراهم وأذنيه وتفرقا قبل نقد الفن كان العقد باطلا  
 (قال) الهادي وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون فان العادة فيما  
 بين الناس ان من كان له على آخر حنطة أو شعير أو ما أشبه ذلك فصاحبها  
 يأخذ من هي عليه عند غلاء له عرضا بالذهب أو الفضة عن ذلك ويجهونه  
 فيما بينهم تقويم الحنطة فانه فاسد كونهما افتراق دين بدين (وفي  
 الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو منقولا في يد رجل ما كامله أو أقام  
 بيته على الملك المطلق يقضى بيته الخارج عنه عملنا الثلاثة رجمهم الله تعالى  
 (وهذا) اذا لم يذكر انار بخار أو اذا ذكره ان كانا سواء فكل ذلك يقضى  
 بالخارج وان سكنان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لا يسبقهما تاريخا  
 (ولو) لم يجرأ ولو قل في دعواه هذا الجار غاب عن منسنته فقال المذمى  
 عليه اني أقيم البيعة ان هذا الجار ما سكن وفي يدي منسنته أو أشبه ذلك  
 يقضى للمذمى ولا يلتفت الى بيعة المذمى عليه لان ما ذكره المذمى من التاريخ

نارنج غيبة الحمار عن يده لانارنج ملكه فكان دعواه في الملك معانفا  
 خاليان التارنج وصاحب اليد ذكر التارنج الان اارنج حالة الاتفراد  
 لا يعتبر عندا في حنيفة رحمه الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى  
 مطلق الملك كدعوى الحمارج فيمضي بيعة الحمارج اه (وفي العمادى)  
 الحمارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد واقام بينة ولم يؤثر خاتمة  
 لذى اليد فان اخرج الحمارج لا يعمل به لان التارنج في حقه خبر وانقبض في  
 حق ذى اليد معانين واه دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا  
 اذا اخرج التارنج الحمارج اسبق فيمضي للحمارج (وفي) شرح أدب  
 القاضى للحسام الشهيد وان ادعى ان اياه مات وهو وارثه ولا وارث له غيره  
 وادعى دارا في يد رجل انها كانت لايه مات وتر كما ميراثه والذي في  
 يده الدار يذكر ذلك فاقام المدعى بينة ان الدار كانت لايه مات وتر كما  
 ميراثه وانهم لم يعلمون لايه وارثا غيره فان اقامهم يحكم له بالدار لانه  
 أثبت سبب الملك لنفسه باحجة فيمضي له به (قال) ولو أن رجلا مات وله ورثة  
 فحضر واحد منهم وادعى وفاة أبيه وادعى دارا في يد رجل انها كانت لايه  
 مات وتر كما ميراثه ولسائر ورثته وادعى دارا في يد رجل انها كانت لايه  
 الدار يحسم هذه كله فاقام الابن شاهدين على وفاة أبيه وعقده ورثته وان  
 هذه الدار لايه مات وتر كما ميراثهم ولم يحضر منهم وارث غيره فان القاضى  
 يقبل ذلك ويحكم الدار لايه ويدفع الى هذا الذى اقام البينة حصته منها  
 لان الواحدة من الورثة ينصب خصما فيما يثبت لليت وعلى الميت واما  
 حصص الباقيين فانها تترأ في يده فكلما حضر واحد منهم اخذ حصته منها  
 ولا يكاف اعادة البينة على انها كانت لايه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته  
 منها ويترج الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر  
 من بقى من الورثة واجعوا على ان المدعى عليه لو كان مقر ادفع الى الواو  
 الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدي اليد (اذا) حضر رجل وادعى دارا في  
 يد رجل انه لايه مات وتر كما ميراثه واقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على  
 هدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا تر كما ميراثه لورثته فانه لا تقبل هذه

الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بينة على عدم الورثة لانهم لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والغرض بتغيير العلوم متعذر (وهما) ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنه ووارثه ولا نعلم له وارثا غيره فان القاضي يقضى بحجبه مع التركة له من غير تلوم (الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ منه كفيلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كفيلا (وقال) أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفيلا به ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي حضر جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره كالأب والابن اما اذا كان ممن يجب بغيره كالجدة والاخت والعم فانه لا يدفع اليه المال وأما اذا كان ممن لا يجب بغيره ولا يمكن بحجة نصيبه كالزوج والزوجة فانه يدفع اليه أقل النصيبين (وقال) محمد وأبو النصيبين النصف للزوج والربع للمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضطرب في بعضها مثل قول محمد فيها اذا كان الميت امرأة والمذعي زوجها وفي بعضها مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت عند أبي يوسف انه يدفع له أقل النصيبين فقد اختلفت الروايات عنه في ذلك اما اذا كان الميت زوجا والمذعي امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن لانه قديم يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن (وفي رواية) أخرى عن أبي يوسف انه يعطي لها ربع الميراث كذا ذكر عن محمد واما اذا كان الميت امرأة والمذعي زوجها ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع انتهى

### (المساومة)

وما يشبهها كالأبداع والاستعار وقول الاستئجار والاستقباة اقرارا به لأني السيد وما منع من الدعوى لنفس المساوم ولغيره (طلب) نكاح الأمة مانع من دعوى ملكها وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها (وفي) الفدية (يج) أحضر ابن الميت فادعى ان أباه أخذني كذا دينارا وأشار

الى الابن

الاستئجار بعد القاضي عبد الجبار اه

الى الابن ولم يذكّر اسم الاب ونهـ به اونهـ والشهود يقولون ما ذكر لا يصح  
ويشترط ذكر اسمه ونسبه (وقيه ايضا قمع) قال المدعى عليه للمدعى لا اعرفك  
فثبت الحق بالحق بالادلة الا يصلح لا يسمع (ولو) ادعى اقرار المدعى الوصول  
او الا يصلح يسمع

### (نوع في كيفية اليمين والاستخلاف)

ويخلف المدعى عليه بالله تعالى (لقوله عليه الصلاة والسلام لا تخلفوا بآباءكم  
ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا لم يخلف بالله أو لا يذر) (وفي المبسوط)  
الحرم والمملوك وازجل والسرارة والغاسق واصالح والكافر والمسلم في  
اليمين سواء وتعاظ اليمين بذكر اوصاف الله تعالى بأن يقول له الغاضي قل  
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم الطالـ الغالب  
المسدوك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لقان هذا اعلمك  
ولا فبذلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (والاختيار)  
في صفة التعاضد الى الغاضي يزيد ما شاء من اسماء الله تعالى وصفاته  
ويقتصر ما شاء ولكن يجتناب فيما بين الواو والعهامفة لئلا يتكرر عليه اليمين  
اذا استحق يمين واحدة حتى لو قال والله والرحمن والرحيم تصير آياتنا (ثم)  
اختلاف المشايخ فيه فمنهم من يقول الغاضي بالخيار ان شاء غاظ وان شاء لم  
يغظ في كل مدعى به وعلى كل مدعى عليه ومنهم من يقول يعتبر حال  
المدعى عليه ان عرف بالصلاح اكن في بذكر اسم الله تعالى وان عرف بغير  
ذلك الوصف غاظ في اليمين ومنهم من يقول يعتبر حال المدعى به ان كان مالا  
عظيما يغاظ في اليمين وان كان فقيرا اكن في بذكر اسم الله تعالى ولا يخلف  
بالطلاق ولا بالعناق لان اليمين بهما عين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى  
لا يجوز وقيل في زماننا اذا أتم الختم سأل القاضي ان يخلف بالطلاق  
والعناق لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وصحة الامتناع عن الخلف  
بالطلاق والعناق كذا في الهداية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلفه الغاضي  
بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه (ولا) تعاظ اليمين بزمان  
ولا كان عندنا (ويخلف) اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى  
والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق

الزاد (وعن) أي حذيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحلف أحد إلا بالله خالصا ولا يحلف الوثني إلا بالله (فان قيل) الفرق بين يمين المجوسي والوثني حيث يجوز تغلفا لغيره من في حق المجوسي بذكر النار ولم يجوز في حق الوثني بذكر الصنم وقوله بالله العظيم الذي خلق الصنم (قلت) انا أمرنا بأهانة الصنم والوثن لأنهم اتخذوهما إلها فامرنا بأهانتهم بخلاف النار لأنهم لم يتخذوها إلها فامرنا بأهانتها فامرنا بماها تترافئ أمل كذا في النسخ (وسئل) الشيخ ديد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى عن المرأة إذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة تفيمها بالإثبات النكاح والزواج ينكره فإذا صنع القاضى حتى لا تبقى عنه المرأة معلقة أبدا الدهر قال يستحله إذا مضى ويقول ان كانت هذه المرأة لك فهى طالق حتى يقع الطلاق باليمين ان كانت امرأة لخص منه وتصل للزوج (وفي المنسج) هل يحلف على المحرم أو على الدبيب فعند أبي حذيفة ومحمد رحمه الله يحلف على المأصل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب وقال تفرع الاسلام يقوم الى رأى القاضى (وذكر) في التوازل أنه يحلف الصبي المأذون ويقضى بشكوله (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنه لو حلف وهو صبي ثم أدرك لا يمين عليه وأنه دليل على أن يمينه معتبرة (وذكر) في إقرار الدعاوى واليمينات ان الصبي التاجر والعبد التاجر يستحلف ويقضى عليه بالنكول (ويجوز) الافتداء عن اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح عن اليمين على الدراهم حتى لا يكون للمدعى ان يحلف المدعى عليه بعد ذلك لان الافتداء من اليمين صلح على الإنكار وبعد الصلح عن الإنكار لا تجمع دعوى المدعى فيما وقع الصلح عنه (ادعى) على أنكره لا فأنكر وأراد المدعى استغلافه فقال المدعى عليه ان المدعى قد حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا وأنكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بينة على ذلك تقبل وان لم يكن له بينة وأراد تعذيب المدعى له ذلك لأنه يدعى إيفاء حقه في اليمين (ولو) ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال لقاضى حلقه أنه لم يكن أبرأني عن هذا إلا بحلفه القاضى لان المدعى بالدعوى استحق الجواب على المدعى عليه والجواب لها بالقرار أو بالإنكار وقوله أبرأني عن هذه الدعوى ليس باقرار ولا إنكار فلا يكون مجموعا من المدعى عليه ويقال له

أجب نعمه من ادع عليه ما دعت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه  
الآلاف فإنه يخالف لأن دعوى البراءة من المال اقرار بوجوب المال والاعتراف  
جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه الاستحلاف (ومن) المشايخ  
من قال الصحيح انه يخالف المدعى على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة  
عن الدعوى كما يخالف المدعى على دعوى التعليف واليه مال شمس الأئمة  
المحسواني وعليه أكثر قضاة زماننا (وفي الغنية) ادعى المدينون  
الايمال فأنكر المدعى ولا يشبه له فطلب عينه فقال المدعى اجعل  
حق في المحسم ثم استخلفني فله ذلك في زماننا اه (إذا) أقر الواهب  
ان الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو بعده بأمره ثم قال بعد  
ذلك انه لم يقبض وصحت اقراره به كاذبا وسأل القاضي أن يخالف  
الموهوب له بالله لقد قبضه عن هذه الهبة التي يلحق بها نذرهما لا يتخلفه  
لأن التعليف انما يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تقع ها هنا لما كان  
التناقض (وعلى) قول أبي يوسف يجانه بالله لقد قبضته بحكم الهبة التي  
تلتها (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وأقر المشتري بقبض  
المشتري ثم ادعى انه لم يقبضه وطلب من القاضي أن يخالف البائع بالله  
لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يتبعه (وعلى) هذا الخلاف  
اذا اشترى شيئا وأقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه وأراد  
تخليف المشتري (ورب) الدين اذا أقر يقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر  
القبض يخالف المدينون (والمقر) على نفسه يدين له جل ثم أنكر الدين وقال  
لا شيء له على وانما اقررت له بذلك كاذبا وطلب عين المقر له الكل على  
هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس  
ان البائع يقر بقبض الثمن والمشتري يقبض المشتري للاشهاد وان لم يكن  
قبض ثمنه حقيقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس ان المشتري يكتسب  
أولا خط الاعتراف ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض  
مانعا من صحة الدعوى والاستحلاف باطلت حقوق الناس (قال) أبو يوسف  
رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستخلف القاضي المحسم فيها قبل أن يطلب

الذي ذاك (أحدهما) الشفيع إذا طلب من القاضي أن يقضى له بالشفعة  
يحلفه بالله لقد طلبت الشفيعتين عنت بالشرع أو لم يطلب المشتري ذلك  
وهو قول ابن أبي ليلى (وعند أبي حنيفة ومحمد وجه ما الله تعالى  
لا يستغله القاضي (الثاني) البكر إذا بلغت واختارت الفرقة وطلبت  
التفريق من القاضي يستحلفه بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وإن لم  
يذهب الزوج (والثالث) المشتري إذا أراد أن يبيع بحلفه القاضي  
أنه لم يرض بالبيع ولا عزمه على البيع من ذرايته (والرابع) المرء إذا  
سألت من القاضي أن يقرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله  
ما أعطاك نفقتك حين خرج (ويجب) أن تكون مسألة النفقة في قولهم  
جميعاً (ادعى) الشفعة بالمجاورة قال القاضي لا دعي عليه ماذا تقول فيما ادعى  
فقال هذه الدار لا يني هذا الطبق على جميع أقراره لا يمتلأن الدار في يده واليد  
دليل الملك فكان أقراره على نفسه فيصح (فإن) قال الشفيع للقاضي  
حلفه بالله ما أنا شفيعها فإنه لا يحلفه لأن أقرار الأب بالشفعة على ابنه  
لا يصح فلا يفيد الاستحلاف وهذا من جملة الحميل والمخارج في الخصومات  
(وإن) أراد الشفيع أن يقيم البينة على الشراء كان الأب خصماً وتجمع  
الميفع عليه لأن الأب قائم مقام الابن ولو كان الابن كسيرا كان خصماً  
فكنا هذا (وفي الحديث) الشهاداة القائمة على عتق العبد لا تقبل بدون  
الدعوى عند أبي حنيفة خلافاً لما أوتفيل البينة على عتق الأمة وطلاق  
المرأة حصة من غير الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حصة بدون الدعوى  
بالاتفاق وهل يحلف على عتق الأمة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار  
نحمد في آخر كتاب النحرى أنه يحلف وهكذا ذكر في شرح القدرى  
(وذكر) شمس الأئمة السرخسى أنه لا يحلف فتأمل عند الفتوى (وذكر)  
في الخلاصة بعد في يد رجل أقام البينة أنه حر وقال ذو اليد أنه عبد  
فلان أو دعته أو أجرته فيينة ذى اليد أو لم يحلف له إذا أقام العبد  
البينة على مولاه أنه حر الأصل وأقام مولاه البينة أنه عبده فيينة العبد  
أولى لأن المؤننى يصلح خصماً لا تبان بينة العبد بالحرية أما هاهنا فالودع

ليس يخصم لئلا يحال بين العبد وبين ذى اليد (ولو) قال العبد اعتقني  
فلان وذو اليد يقيم له بينة على الايداع والاجارة لا يحال بينه وبين العبد  
لأنه أقرب بالرق ثم انتهى العتق (ولو) أن رجلا قدم بداره ومعه رجال  
ونساء وبيد ان يخلصونه وهم في يده وادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار  
كانوا احرارا ما لم يقرروا له بالملك بكلام أو يبيع أو تقوم له بينة وان كانوا  
من أهل الهند أو السند أو الترك أو الروم (وفي الجامع) الصغير غلام  
هو في يد رجل قال أنا حر وقال الذي في يده هو صيدان كان لا يعبر عن نفسه  
فالقول قول ذى اليد وهو كالتساع وان كان بالغاً أو صغيراً يعبر عن نفسه  
فالقول قول الغلام ولو أقام البينة هذا على الرق وهذا على الحرية  
فبينه الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبينة بينته كالودع  
إذا قال ردوت الوديعة كان القول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينته (وفي  
الولائجي) ولو باع رجل رجلاً وجلا وقبضه المشتري وهو ساكت فهو اقرار  
بأنه عبده لأنه انما دل تصرف يخص به المالك تصرفاً واجباً عما في المثل  
وهو ملك الرقبة واليد والاعتقاد مثل هذا التصرف يكون اقراراً بالرق  
والملك (ولو) عرض عبد أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكتة  
ولم يبيع ثم قال نحن حران صدق عليه اه (وفي أدب القاضي) رجل  
قال لا تخبر أن فلاناً مملوك أو مولى إليك وجه لا تقيس ما في ماله وأنكر الوصي  
فلأعين عليه (وكذا) لو قال ان فلاناً وكلك بطاب حقوقه ولي على موكل  
مال وأنكر الوكيل الوكالة لأعين عليه (وإذا) ادعى المشتري ابقاء  
التمن والبائع ينكر يحلف البائع (وكذا) الم تقرر ان إذا ادعى  
ايقاء القرض وأنكر المقرض يحلف المقرض (ولو) ادعى المضارب  
أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف  
المضارب أو الشريك الذي كان المال في يده لأن المال في أيديهما  
أمانة والقول قول الأمين مع اليمين (وإذا) ادعى المشتري ابقاء التمن  
وأنكر البائع فالقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه القاضي  
من غير طلبه ثم أراد المشتري تخليفه ثانياً له ذلك (ثم) اذا حلف البائع



انه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا آجى بالبينت على الايفاء والقاضى  
لا يعير المشتري على اداء المال بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يذهب حضور  
الشهود وأما اذا قال شهودى غيب يقضى عليه بالمال ولا يمهله كذا  
فى العادى (وفى الغنية) أقام المدعى البينة فقال المدعى عليه ان لى  
دفعاً شرعياً للقاضى أن يقضى عليه اذا قامت البينة العادلة ولا يلتفت الى  
مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى يكلفه أن يأتي بالدفع  
فإن أباحاً كان له أن يقضى ويبقى له حتى الدفع (أقام) المدعى البينة وطلب  
القاضى من المدعى عليه دفعا فجهز عنه يقضى القاضى بمعنى لا يثرخ (قال)  
أبو حامد رحمه الله تعالى يقضى والقاضى نظام فى تأخير الحكم (وقال)  
الكرائى يى تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (أتى) بدفع صحيح وقضى القاضى  
بإطلاق دعوى للمدعى ثم أعاد الدعوى عند ما من آخر لا يحتاج المدعى  
عليه الى إعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة اه  
كلام الغنية (المديون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعى بينة على  
الدين فعند مجده لا يظهر كذبه فى الحلف لان البينة هجئة من حيث الظاهر  
فلا يظهر كذبه فى عينه (وعند) أبى يوسف يظهر كذبه فى عينه (ولا يمين  
فى الحد ونسواه كان حنبله وخالص حق الله تعالى فهو حد الزنا وشرب  
الخمر وحد السرفة أو كان دائر ايمان حق الله تعالى وحق العبد فهو حد  
الغذف حتى ان من ادعى على آخر انه قذفه وأنكر القاذف لا يمين عليه  
فيه (وأما) فى المارقة فان السارق يستحق لاجل المال اذا أراد المال  
أخذ المال دون القطع ويقال له حينئذ قد عذر المارقة اخذ واقع تناول  
مالك فيكون لك عليه اليمين (وفى) الفصاع فى النفس والاطراف  
يستحق الا أن فى الطرف يقضى بالقطع عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يقضى بالمال وفى النفس لا يقضى بالذكول عند أبى حنيفة  
رحمه الله تعالى ولا يمين بحبس حتى يقر أو يحلف وعندهما يقضى بالدية  
(ادعى) على آخر أنه قال له ما نفاق أو يا كافر أو يا زنديق أو ادعى انه  
ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التى تورجى التعزير وأراد

فحلفه بالقاضي يحلفه لان التهم يرفعها حق العبد وله ذاملك العبد  
 استقامه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا في العمادي (وفي فتاوى)  
 قاضي خان لو وجب عين على الاخوس فانه يحلف وصورة تحلفه ان يقول  
 له القاضي عليه لعهد الله ومنافه ان كان كذا وكذا فاقوم بأمره  
 بنعم يصير حائفا ولا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لانه لو اشار برأيه  
 بنعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون حائفا (دجل) ادعى انه  
 وكيل الغائب بقبض الدين أو العيين ان يضمن على الوكالة والمسال قبلت  
 وان أقرت بالوكالة وأنكر المسال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المسال  
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بمجته في حق الطالب  
 وان أقرت بالمسال وأنكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان التحليف  
 يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاف  
 انه يحلف على الوكالة والاقل أصح (وفي المنتقى) المطالب اذا كان  
 مريضا أو امرأة يبعث من يستحلفهما (وقال) الامام رحمه الله تعالى  
 لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قدمه الدائن الى القاضي قبل الحمل  
 وحلفه ماله بذلك اليوم شيء وجهله القاضي ان كان الحالم لا ينوي اتلاف  
 حقه لا بأس به ولو لم يكن ليس للقاضي أن يقبله منه بل يحلفه بالله ماله قبلك  
 شيء (قال) الفقيه فيه دليل على أن قوله ليس قبله اليوم شيء اقرار  
 ولا يلتفت الى قول من المحكام انه اقرار بالدين المؤجل فيجب عليه  
 المسال (وذكر) الناطقي ان من عليه دين مؤجل لو أقر به  
 وادعى الاجل لا يصدفه القاضي فيلته أن يقول للقاضي سله اطالة أم  
 مؤجلة ان ادعى الحالم يحلف بالله ما عليه هذه الالف التي يدعيها وان حلف  
 بغير هذا الطريق حنث (وفي المحيط) للروايات المهر المؤجل وان لم يكن  
 لها ولاية المطالبة وكذا الدين المؤجل (دجل) أخذ ديارهم ممن هي  
 عليه وتقدمه الناقد ثم وجد بعضها زوفا لا ضمان على الناقد وترد الى  
 الدافع ويسترد غيرها وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوقعه فاقول قول  
 القابض لانه يشكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر بأمتيغاء حقه أو الحيام

فان كان اقرب لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهو (وفي القنية)  
 رجل طلب دينه من المدينون فأعطاه ألف من من الخنطة ولم يعطها منه  
 ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل  
 من الدين فان كان السعر يذهب ما معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين  
 والا فلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان لرجل على آخر دينان فقال  
 أنا أعطيك بهادراهم فساوم بالدرهم ولم يبيع يبيع ثم فارقه عن قبض  
 ولم يستأنف يبعها هذا جازا للبيعة وبعوه عن محمد رحمه الله تعالى (قال)  
 وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا قلت) وورثها بالفرنسية لكن  
 عربها بعض المفضلاء المجمع على خيرها ودينه وهي رب الدين اذا توافق مع  
 المدينون على ان يعطيه من الذرة بمقدار ما له عنده من الدراهم وقد كان ذلك  
 القدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل مائة من دينار الا ان رب الدين  
 لم يقبض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد ايام جاءه قبض ذلك القدر من الغلة  
 وقد تغير السعر أضعافا كثيرة فباعها فاعلى قياس ما ذكر في مداينات  
 الذخيرة ينبغي أن ينعقد البيع بينهما بالاقرار السابق واقعه سبحانه وتعالى  
 أعلم (وفي فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل خنطة دينار الجاهرب الدين  
 وأخذ منه قماسا من الخنط بمقدار الخنطة وذلك اليوم سعر الخنطة كل  
 مائة من دينار ثم لما سابه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من دينار  
 فان حصل بينهما مواضع بأن عين القماش الخنط بمقدار من الخنطة يعتبر  
 ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضع يعتبر وقت الحساب لا وقت  
 المخرج واعتبر بعض المشايخ وقت المخرج مستندلا بأنه لو استقرج رجل  
 من سمان حبوا وأعطاه أغلب ثمنها يعتبر وقت المخرج قال الدينارى  
 والمعتبر عندنا وقت الحساب (ادعى) المدينون ان الدائن كتب  
 على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أبراهم عنه صح  
 وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كلانطوق به وان لم يكن  
 كذلك لا يصح الإبراء ولا دعوى الإبراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة  
 بطلب الدائن أو بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذى لى عليك

المخرج والمخرج (وفي قوله من خنطة الأرض اه) هو ما تجوز به ما صلاح أهل الشام اه

لا يكون ابراء ويحمل على ترك الطلب في الحال (وذ كر) في خزنة  
الاكمال الاعلى فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم  
وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات غافرا عنه يطلب المال  
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته  
وقد جرت العادة بين الناس بمنه حجة (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت  
حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارت  
جبري لا يصح تركه (قال) المذمعي للمذمعي عليه بعد الخصومة وهبت  
وتركت لا يكون ابراء ما يثقل منكم بخلاف ما إذا قال المذمعي عليه أبرئني  
منك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت مخروجه مخرج  
المجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى  
هو على دعواه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة  
لأبي الدين (أبراء) عن الدعوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية  
عن غيره صح (وفي العبادي) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال  
المذمعي أنه كتب لي بذلك خطأ فأناكر المذمعي عليه أن يكون خطه فأمره  
القاضي أن يكتب على يده فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة ودالة  
على أنهما بخط كاتب واحد لا يقضي عليه بالمسال المذمعي به لأن هذا لا يكون  
أعلى حاله قال هذا خطي وأنا كتبتك ولكن ليس علي هذا المال  
فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذ كر  
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم  
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصح فكذا الاقرار (وفي فتاوى)  
الولائي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المذمعي للمذمعي عليه  
أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواي  
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تبع ولو أقام البينة  
تقبل بخلاف ما إذا قال برئت لا تقبل بيئته بعد ذلك وكذلك إذا قال  
أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لأن قوله  
أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد فله أن يجاهم غيره في ذلك

بخلاف قوله برئسلانه أضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو برئسا

﴿توقع في الاختلاف﴾

(إذا) اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا  
و ادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع و ادعى المشتري  
أكثر منه فلا يخالو أن يكون لاحدهما يئنة أو لهما يئنة أو لا يئنة لهما  
ولا لأحدهما (فان) كان لأحدهما يئنة قضى لمن قامت يئنته لانه  
تقر دعواه بالجملة (وان) أقام اليئنة فاليئنة المثبتة للزيادة أولى لان  
البيئات شرعت للإثبات (وان) لم يكن لهما ولا لأحدهما يئنة قبل  
للمشتري إما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافضه البائع وقيل  
للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافضه البائع لان  
الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضي احدهما بما يتجسه الآخر  
فان لم يرضيا اختلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدا  
ببينة المشتري في الصحيح ثم اذا خالف احدهما يستخلف الآخر فان نكل  
احدهما ثبتت دعوى الآخر لان النكول بطل أو اقرار ثم اذا خالف  
هل ينفع المبيع بنفس التحالف أو ينفع القاضي فقد اختلفوا فيه قال  
بعضهم ينفع المبيع بنفس التحالف وقال بعضهم لا ينفع الا بيمين  
القاضي فلهذا لم يما أو طلب احدهما وهو الصحيح هذا الكلام فيما  
إذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده واما اذا اختلفا في المبيع  
والثمن جميعا بأن قال البائع بعت هذا العبد بألف درهم وقال المشتري  
بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فان لم يكن لهما ولا لأحدهما  
يئنة فخالفا وتفاضلا البائع على ما يئنه وان كان لأحدهما يئنة فمن قامت  
يئنته أولى لما يئنه وان أقام كل واحد منهما يئنته على ما يئنه فبينة البائع  
أولى في الثمن لانها أكثر إثباتا وبينة المشتري أولى في المبيع لانها أكثر  
إثباتا (وان) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استبقاء بعض الثمن  
كان القول للمكرمه عنه (وفي) المذهب فرق بين هذا وبين الاجل  
في السلم فان هناك القول قول من يدعى الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يحى في بابها كذا ذكر في المنبيع (إذا اختلف)  
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قهر المبيع وهلاكه لا يخالف فيه عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بل القول فيه المشتري مع يمينه وقال  
 محمد والشافعي رحمه الله تعالى يخالفان ويصح البيع على قيمة المالك ولو  
 هذا الخلاف إذا خرج المبيع عن ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على  
 رد ما العيب (إذا) اشترى عبدين مائة واحدة وقبضهما ثم مات أحدهما  
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترىتهما بمائة درهم وقال البائع  
 اشترىتهما بألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخالفان إلا أن  
 يرضى البائع أن يترك حصة المالك فيمنذ يخالفان وإذا لم يرض البائع  
 يترك حصة المالك لا يخالفان ويكون القول قول المشتري مع يمينه (وقال)  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يخالفان في المحي ويضع العقد في المحي والقول  
 للمشتري في حصة المالك الثمن الممنوع مع يمينه (وقال) محمد رحمه الله تعالى  
 يخالفان عليه أو يرد المحي وقيمة المالك (وفي المنبيع) إذا وقع الاختلاف  
 في متاع البيت فلا يخلو أمانا أن يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما  
 وأما أن يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما وأما أن يكون في حال حياة أحدهما  
 وموت الآخر فإن كان الاختلاف في حال حياتهما أمانا أن يكون في حال  
 قيام النكاح وأما أن يكون بعد زواله باطلاق فإن كان في حال قيام  
 النكاح فما يصلح للرجل كالعمامة والقفصة والسلاح وغير ذلك فالقول  
 فيه قول الزوج مع يمينه لأن الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء كالحمار  
 والمخقة والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع يمينه لأن الظاهر شاهد لها  
 (قال) الإمام القرطبي رحمه الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع  
 يمينه إذا كان الرجل ما تناوله أساور وخواتم النساء وحل وخمطال  
 وأمثال ذلك فيمنذ لا يكون مثل هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة  
 تباع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح  
 لهما كالآنية والذهب والفضة والمنزل والعقار والماشى وغيرها  
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا في

المشكـل فالقول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول الزوج وقال زفر رحمه الله تعالى المشكـل بينهما نصفان وفي قول آخر هو قول مالك والشافعي رحمه الله تعالى المتاع كله بينهما نصفان وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في المشكـل ولما ثياب بدنها وقال الحسن النخعي رحمه الله تعالى ان ~~مكسرات~~ البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنها وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحب البيت هي ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزال يد هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كلا ورثتين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلف المحي منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المشكـل وعند أبي يوسف في قدر جهاز مثلها وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حزين أو مملوكين أو مكاتبتين (اما) اذا كان أحدهما حرا والآخر مملوكا أو مكاتبتا فاختلفا في حياتهما فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اقول قول الحر وعندهما ان كان المملوك محبورا فكذلك وان كان المملوك مأذونا أو مكاتبتا فالحجاب فيه وفيما اذا كانا حزين سواء وقد تقدم جواب الحرين بتفاصيلهما (وفي المحيط) رجل زوج بنته فجهازها بيتها البنت وزعم أبو برة ان الجهاز المدفوع اليها كان ماله وأنه لم يملك منها وإنما الطارء لها ولم يهبه

لهما القول قول الزوج وعلى الاب اليئنة لان الظاهر شاهد الزوج ولان  
الانسان اذا جهز بتمه يدفع اليها بطريق التملك فظاهر اوصار كمن دفع  
ثوباً الى قصار ليقتصر ولم يذكر أجر اجل على الاجارة بشهادة الظاهر فكذا  
هــذا (واليئنة) الصحيحة ان تشهد عند التسليم الى المرأة انه انما سلم اليها  
هذه الاعيان بطريق العارية او يكتب نسخة ويشهد الاب على اقرارها ان  
جميع ما في هذه النسخة منك مارية بيدي لكن هذا اللفظ لا الاحتياط  
لمجواز انه اشترى لها به من هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير  
للأب فيما بينه وبين الله تعالى فلا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة  
بمن معلوم ثم البنت تسره من الفتن انتهى (وفي المجاهدي) ان كان  
لرجل على انسان ديان من جنس واحد فأذى المدين شيأ من المال  
فالقول قول المدافع انه دفع بأى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا  
من جنسين بأن كان أحدهما من الذهب والآخر من الفضة أو أحدهما  
من المنقطة والآخر من الشعر فأذى الفضة وقال أدبت عوضا عن  
الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعاوضة لا تتم الا بالطرفين  
(طال) باع شيأ ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال وقال دفعت من  
الفتن وقال الدال دفعت دلالتى فalcول قول المدافع مع يمينه لانه المالك  
(رجل) عليه ألف درهم من كفاية وألف درهم من فتن مبيع جفاء  
بالف وقال أودى هذه من الكفاية وقال الطالب لا آخذها الا من جميع  
مالى عليك له ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بمابقى على المكفول  
عنه وان قبض ولم يفل شيأ فله مطلوب ان يجعله من اى المالكين شاء (خياط)  
يخيط ثوباً فى دار انسان اخلفه فى الثوب فalcول قول صاحب الدار لان الثوب  
وان كان فى يد الخياط صورة فهو فى يد صاحب الدار معنى (جال) خرج من  
دار رجل وعلى طاقفه متاع فان كان الجال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له  
وكان الظاهر شاهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر  
شاهد له (وكذلك) جال عليه كارة وهو فى دار برزاز واختلف فى تلك السكارة  
فان كانت الدار يحمل فيها فalcول قول الجال وان كانت مما لا يحمل فيها  
فalcول قول صاحب الدار (رجلان) اصحابا طائرا فى دار رجل واختلفا



فيه قال اتفاقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو للصائد سواء اصابه  
من الموائع او من الثعبر او من الحماط لانه لا يتخذون صاحب الدار اذا الصيد  
لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه او ثعبره وقد قال عليه الصلاة والسلام  
الصيد لمن اخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار اصابته قبلك او ورثته  
وانكر الصائد فانه يتظر ان اخذه من الموائع فهو له لانه لا يتخذ "يدلا" احد  
على الموائع وان اخذه من جداره او من ثعبره فهو لصاحب الدار لان الجدار  
والثعبر في يده (وكذلك) اذا اختلفا في اخذه من الموائع او من الجدار فالقول  
قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون في يده هكذا  
روى عن أبي يوسف مسألة الصيد على هذه التفصيل والله اعلم

### (الفصل الثالث في الشهادات)

يقترن على الشاهد اداء الشهادة عند انما كم اذا طلب منه المدعى الاداء  
ولا يسعه كتمانها (لقوله) تعالى ولا تكتموا الشهادات فمن يكتتمها فانه آمن  
قابه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه ان يكتب  
شهادته او يشهد على غيره هل له ان يمتنع يتظر ان كان الطالب يجب  
غيره فللشاهد هذا ان يمتنع والا فلا يسعه ذلك (وفي نوادر مشاهير) عن محمد  
رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقم الشهادة وهو يبعد غيره عن قبول  
شهادته هل يمكن هذا الشاهد من قبول شهادته أسرع لا يسعه الامتناع عن  
الاداء اسفلنا (وفي المجتبى) في تغيير القضي وتعمل الشهادة فرض على  
الكفاية والاضاعت الحقوق وطلت الموانيق وعلى هذا الكتاب اذا  
نذب لذلك الا انه يجوز له ان يكتب اخذ الاجرة دون الشاهد (وفي التصاب)  
الشهاد في المباينة والمباينة فرض على العباد لانه يتلف المال لولا الا اذا  
كان قليلا او اتقوا فيها لا يخاف عليه فحذرهم لمقارنه (وذكر) في الذخيرة سئل  
فرض على الشاهد اذا دعي الى اداء الشهادة وهو في الرستاق  
ان كان به حال لو حضر الى مجلس الحكم ونهده يمكنه الرجوع الى  
أهله في يومه يجب عليه الحضور ولا يلهى بالضرر عليه في الحضور وان كان  
لا يمكنه الرجوع الى أهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وان) كان الشاهد  
شيئا كبريا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركبه فكيف المشهود

له بدابة بر كيم او يحضر معه مجلس المحكم فلا بأس به قال وعثمان اكرام  
الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرجه من مدينته  
الى ضيعة فداشترها واستأجر دواب لهم فركبوا وذهبوا والم تقبل شهادتهم  
وفيه نظر لان العادة جوت ان من أخرجه شاهد الى الرستاق يعطيه دابة  
خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان  
في حقوق العباد اذا طلب المدعى الشاهد ان يشهد له فانه أخرجه من غير عذر ظاهر  
ثم ادى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب أجرا على الاداء لا تقبل كذا في المنتبج  
(وفي البرزلي) شهد على امرأة لا يعرفها فانها لا تجوز حتى تشهد جماعة فانها  
فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز اذا شهد عدلان انها فلانة ولا  
يشترط رؤية وجهها وشروطها في الجامع الصغير حتى تشهد على معلوم لان  
الشهادة على الجهول باطلة (وقال) الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى انه  
لا يشترط رؤية شخصه أيضا وغيره على انه يشترط رؤية شخصه (وفي  
المنتقى) تحمل الشهادة على امرأته ماتت فشهد عند عدلان على انها فلانة  
له ان يشهدا بها (وذكر) الخصاص رحمه الله تعالى رجل في بيت وحده دخل  
عليه رجل ورماه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسالك غيره فسمع  
اقاربه من الباب بالارؤية وجهه حل له ان يشهد بما أقر (وفي العيون) رجل  
أخفى قوما لرجل ثم سأله عن شيء فأقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو  
لا يرهم جازت شهادتهم وان لم يروهم وعوا كلامه لا يجعل لهم الشهادة (ولا  
يحوز) الشهادة بالسمع الا في أربع مواضع النسب والنكاح والقضاء  
وأوت (وفي الوقف الصحيح) انها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه (ولو)  
شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لان الوقف حكمه التصديق  
بالعلم وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا تشترط الدعوى كذا في  
المنتبج (وفي الصغرى) الشهادة فيما يقبل بالتسامع على طريقه بالشهرة  
الحقيقية وهو ان يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط فيه  
العدالة ولفظ الشهادة والحكمية وهو ان يشهد عند رجلان او رجل  
وامرأتان عدلان بلفظ الشهادة (ولا) يجوز الشهادة بالشهرة في الولاية عند أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يجوز

في الحق والطلاق اجماعا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى هذا قولهما وعند  
 أبي يوسف رحمه الله انه يجوز كفي الولاية (وفي المنتقى) الاصح انه يهد في المهر  
 بالتصامع (رأى) خطه ولم يتذكر الواقعة أو رأى كتابة الشهادة ولم يتذكر المال  
 لا يسهل ان يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسهل ان يشهد وذكر الخصاص  
 رحمه الله تعالى ان الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ان يتذكر الحادثة  
 والتامع ومبلغ المال وصحة حتى لو لم يتذكر شيئا ثم اوتيقن انه خطه وخاتمه  
 لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور (وتن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان  
 قطع انه خطه يشهد بشرط ان يكون مستودعا لم تقنا وله الايدي ولم يكن في  
 يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب فيه اسمه والا لا يشهد (واذا) شهد  
 عند القاضي بقبوله لكن يسهل عنه انه يشهد عن علم اوسع المحققان شهد  
 عن علم قبله وان شهد عن الخط لا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى بقى يقول  
 محمد رحمه الله تعالى (اذا) عرف خطه والخط في حوزة منى الشهادة عندهما  
 له ان يشهد (قال) الفقيه يوناخذ وينبغي الشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه  
 حتى يكون بحالته يعرفه بعده ولا يمكن تغييره (رجل) كتب كتاب وصيته  
 وقال لقوم اشهدوا على بما في الكتاب لا يجوز زلمهم ان يشهدوا حتى يقرأه  
 عليهم او يرونه يكتب وهم يقرءون ما فيه وكذا الوصية المختومة وهي ان  
 المريع اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال الله وهدنه وصيتي وخفي  
 فاشهدوا على بما في هذا الكتاب لا يجوز زلمهم ان يشهدوا بما فيه حتى  
 يعلموا ما في الكتاب بان قرءوها او قرئت عليهم وكذا لو شهدوا على صك  
 ولم يقرئوا ولم يعلموا ما فيه (وفي) فتاوى فاضل خان ولو كتب رسالة عند اثنين  
 لا يقرءان ولا يكتبان وامسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز زلمه  
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب  
 صك وصيته وقال لقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم قال علماؤنا  
 رحمه الله تعالى لا تجوز الشهادة عليه وقيل يجوز والاول اصح (وفي المنيع)  
 واجمروا في الصك ان الاشهاد لا يصح الا باعلام الكتاب ما في الكتاب فاحفظ  
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك من  
 غير قراءة المحرور وغير ذلك (القاضي) اذا شهد جماعة على المجهل ولم يعلموا

ما فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وجههما لله  
 تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف وجه الله تعالى (سمع) اقرار رجل  
 بحق وسعه ان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقل له اشهد على بيا  
 أقررت (توسط) بين رجلين فقال له لا تشهد عليهما اتبع مع منافعه اقرارهما  
 او اقرار احدهما لرجل بشئ أو قال احدهما فلا تخربني للثبتي كذله ان  
 يشهد كما سمع (وفي المحط) شهد على امرأة سمياها ونسبهاها وكانت  
 حاضرة فقال القاضي اتعرفانها فقالا لا نقبل شهادتهما ولو قالنا نعم لمتاهما  
 على السماعة بفلانة بنت فلان الفلانية ولكن لا ندرى انها هي ام لا سمت  
 الشهادة وكلف المتدعي ان يأتي بأخرين يشهدان انها فلانة بنت فلان  
 اه (وفي الهادي) ولو جاء المتدعي بشاهد من فشهد احدهما وقصر الشهادة  
 على وجهها ثم قال الا تقرأ شهد بمنزل شهادة صاحبي تقبل (قلت) وفيه  
 تفصيل وهو ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل  
 منه الاجال وان كان أجهماً ان يقبل منه الاجال اذا كان بهال لولا  
 حشمة من اس القضاء يمكنه ان يعبر الشهادة باسمه اما اذا كان بهال لا يمكنه  
 ان يعبر بلسانه اما لافانته لا يقبل أيضاً (وقال) الشيخ الامام شمس الاثمة ابو  
 بكر محمد بن أبي سهل رحمه الله لمختار ان يجعل الجواب على التفصيل ان  
 أحسن القاضي بغيانة من الشهود وشهادة الزور يكاف كل شاهد ان يفسر  
 شهادته وان لم يحسن بشئ من الخيانة لا يكاف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر)  
 الشيخ طهير الدين المرغيناني في شرطه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة  
 او عقد آخر وأشهد على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود والمتبايعين  
 بوجههما وأسمائهما وانسابهما كان هلال وأبو زيد لا يكتبان ذلك  
 وغيرهما من أصحابنا يكتبون اخذ بالاحتياط (وقال) طهير الدين رحمه الله  
 تعالى وعندى ان المتبايعين اذا كانوا معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة  
 الى كتابة معرفة الشهود والمتبايعين وان كانوا غير مشهورين فلا بد منه لانه يحتاج  
 الى اداء الشهادة عليه بمحض ماله فلا بد من معرفته بوجهه لكيتم اداء  
 الشهادة عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد  
 من معرفتهم اسمهم ونسبهم ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتبايعين باسمهم

ونسبهما فبعضي ان يسما ويتنسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه يريدان ان يزوجا على الشهود حتى يخرج المبيع من يد مالكه فلوا عتدوا على قولهما نفذ تزويرهما وبطل اهلاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه فافلون فانهم يسمعون لفظ الشراء والمبيع والاقرار والتعاضد من رجلين لا يعرفونه ما ثم اذا استشهدوا من بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك للاسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك غاية الاحترار صيانة لنفسه عن المجازفة ولا موال الناس عن الضياع (قال) وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور فوطؤهم على الكتاب عند أي خشفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف في سائر الحقوق (قال) واذا حقه المخرج في احضار الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمنعني ان يشهد عدلان على شهادتهما عدولا آخرين على النسب حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه

• (نوع فممن تقبل شهادته ومن لا تقبل) •

لا تقبل شهادة ستة عشر المذنب المسكر ام الولد المبلوط في القذف الشريك في شركته المفاوض الذي يمر لنفسه نفعاً بشهادته التي تقوم على النفي شهادة التناثر شهادة اهل الكفر على المسلمين شهادة المولى لما ذونه ومكاتبه شهادة الاممي والمخنث المشكل لا تقبل شهادته مع رجل او امرأة ولو كان مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت لعله ثم زالت لا تقبل الا في اربعة مواضع صدرت شهادته ثم عتق وكادرا سلم واعهى ابره وصبي ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا الاداء تقبل (وفي) خلاصة النوازل لا يثبت لا تقبل شهادة معلم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالنهار مع الغلمان وبالدليل مع الفسوان ويوم الجمعة في الطاحون (وعن) علقمة انه قال عقل ثمانين معلما كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان معلما تقبل شهادته وحديث علقمة وابي الليث لا يثبت بعينه (وفي المنيع) لا تقبل شهادة الا باموالا مهات والاجداد والمجندات لا يثبتون ولد الولدان سفل ولا شهادة الا واولاد اولاد الا واولاد الاباء والامهات والاجداد والمجندات (فهادة) الرجل لولد الابنة لا تقبل لانه

(ففيه في ان يشهد)

بسم الله

والله

ربنا

وفاة

عدلان

ومعه

ولا

لوقضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاء أبيه بأن يشهد  
 أن أباه قضي لغلان على فلان بكذا وتجوز شهادته على شهادة أبيه رواه  
 الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروي) أيضا  
 عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه وإن كان الابن قاضيا يوم  
 الشهادة (وعن) محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا (ولا)  
 تجوز شهادة أحد الزوجين للآخر ولا شهادة الأجير لمن استأجره والمراد به  
 الأجير الخاص الذي يعتضد راتبه ضررا لنفسه ونفعه نفعه لنفسه وهو  
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت (وفي المغرب)  
 قبل أراد به من يكون مع القوم كالخادم والتابع والأجير ونحوه ولا يشترط  
 الأئيل مطالب معانته انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو  
 على عدوه هل تقبل ولا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية  
 أو دنيوية فإنها لا تنجح في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة  
 وتقبح فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية  
 (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه  
 الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج  
 يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم  
 كربيعة والثوري وإسحاق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصريح به في  
 غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاؤنا (ومثال) العداوة الدينية  
 المسلم يشهد على الكافر والحق من أهل السنة يشهد على المعتدع فإن شهادة  
 هؤلاء غير مردودة ولا فاحشة في العدالة (وذكر) صاحب المغني من الحنابلة  
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا (وذكر)  
 صاحب الغنية من أصحابنا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
 ما يؤيد ذلك

(ثم)

قد يتوهم بعض المتفتحة والشهود أن كل من خاف من شخص في حق  
 أو ادعى عليه حقاً أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك  
 بل العداوة مثبتة بغير ما ذكرت (ثم) لو خاف الشخص آخر في حق لا تقبل

شهادته عليه في ذلك الحق كالأوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه  
والرعي لا تقبل شهادته فيما هو رعي فيه والشرع لا تقبل شهادته فيما  
هو شرع فيه ونحو ذلك لأنه إذا تخاضع الإنسان في حق لا تقبل شهادته  
أحدهما على الآخر لما بينهما من الخاصية • (فرع) •

إذا قلنا أنه لا تجوز شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية هل  
الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه وبينه عداوة  
دنيوية لم أقف على هذا الفرع في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب  
فيه على التسهيل أن كان قضاءه عليه بعلمه فينبغي أن لا يتعدوان كان بشهادة  
العدول ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي ودعواه  
فينبغي أن يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي  
المتأوردى أنه يجوز قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه  
وفرق بينهما بأن قال لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خفية ما  
ما نقلته من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة مخنت يفعل الردى •  
ونافحة ومغنية ومد من الشرع على الله ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو  
أو يغني للناس أو يرتكب ما يهتبه أو يدخل الحمام بلا أزار أو يأكل الربا  
أو يمار بالترد أو الشطرنج أو تفوته الصلاة أو يبول على الطريق أو  
يأكل فيه أو يفاهر سب السلف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالنافحة التي  
تدوخ في مصيبتها وإنما أراد التي تدوخ في مصيبة غيرها فنكت ذلك مكسبة  
(وفي البدائع) وأما من يضرب شيئا من المصلاه فإنه ينظر أن لم يكن  
مستبشعا كالقصب والدف ونحوهما إلا بأس به ولا تسقط عداوته وإن كان  
مستبشعا كالعدو ونحوه سقطت عداوته لأنه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله)

ومن شر الشر بالمراد به الإدمان في التبعة يعني يشرب ومن نفته أن يضرب  
بعد ذلك إذا وجدته (وأما) الإلابة بالطيور فإنه ينظر إلى العورات في السطح  
وغیره وإذا فسق هذا إذا كان يطيرها أما إذا كان يمسك الحمام في بيته  
ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لأن اقتناء الحمام في البيوت مباح  
الآخرى أن الناس يقتنون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وبهذا) تبين  
لأنه إذا أخذ الحمام محل الكتب كافي الديار المصرية والشامية لا يكون

حراما لوقوع الحاجة اليها (وأما) من ارتكب كبيرة فأنه ترد شهادته (وقد)  
 اختلف العلماء في ما هيبة الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حد في  
 كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة قيل وهذا ليس بسديد  
 فان شرب الخمر أو كل الرباس الكبائر ولا حد فيهما في كتاب الله تعالى  
 (وقال) بعضهم ما أوجب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة وهذا  
 أيضا يطل بأكل الربا وغيره لأنه لا حد فيه مع أنها كبيرة (وقال) بعضهم  
 ما كان حراما لعينه فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف بسبع من الكبائر لا كفارة فيها  
 لا شرك بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدین ونسب النفس بغير  
 حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل النجاشية وأهل الحديث  
 (وزاد) بعضهم على هذه السبع كل الربا أو كل مال اليمين بغير حق  
 (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الأئمة المحلوفين رحمه الله تعالى  
 أنه قال ما كان شريعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو  
 حرام من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة (وفي) المحيط وحكي أبو بكر  
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أن من مشى في السوق  
 بسراويل وأيس عليه غيره لا تقبل شهادته لأنه نارك لا روعة (وكذلك)  
 لا تقبل شهادته من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمد رجليه  
 عند الناس أو يكشف رأسه في موضع لا عادة فيه ومن يمن ساعة ويفيق  
 ساعة فشهادته طالة وهو ثقيل شهادته لأن ذلك بمنزلة الأغماء والأغماء لا يمنع  
 قبول الشهادة وتدرجه بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين  
 ثم أفاق فشهادته جائزة في حال العفو انتهى (وفي التفتية) لا تقبل شهادة رب  
 الدين لديونه إذا كان مغلسا (وقال) شمس الأئمة المحلوفين والد صاحب  
 المحيط تقبل شهادة رب الدين لديونه وإن كان مغلسا (وفي) شرح الجامع  
 للعائني رب الدين إذا شهد لدينه بعد موته بمال لا تقبل شهادته لتعلق حقه  
 بالتركة وكذا الموصى له بالمرسلة أو بشئ يعينه لا تقبل لأنه يزداد به  
 محمل وصيته أو سلامته عنه (وقال) شمس الأئمة لا وزجندى رحمه الله  
 تعالى رجس شهادته قبل أن يستشهد مع شهادته بعد ذلك (ولا) تقبل

(وهو بهت المؤمن) من باب منع إفريقه الله



شهادة العواقي التي يأخذ بغير حق لانه يكون ظلماً فيكون فسقاً (ولو)  
 شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر وبالدراجة عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال لا تجوز (فان) شهد المرتفعان للسدي على الزامن تقبل ولو  
 شهد الزامن لا تقبل حتى يفتك الرهن (عن) ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال لا تقبل شهادة الاقلف ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة  
 الزوج لصهره وشهادة الصديق لصديقه (ولا) تقبل شهادة من يبيع  
 الاكفان اذا ترصد لذلك لانه حذفت عن الموت والطاعون (وكذلك)  
 لا تقبل شهادة الفحاش والدلال لانهم ايكسبان ولا يباليان (شهد)  
 أحدهما انه طلقها بالعربية والاخر بالفارسية لا تقبل بخلاف الاقرار  
 (وفي الخلاصة) ولا تقبل شهادة الخطابية لانهم يشهدون لبعضهم بعضاً  
 بالزور ويقولون ان علياً هو الاله الاكبر وجعفر الصديق هو الاله  
 الاصغر تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 (وفي الهدى) شهد الشهود بحق لرجل ثم خلفوا لا تقبل شهادتهم للغمرة (ولو)  
 باع عينا ثم شهد بها للسدي لا تقبل (وتقبل) شهادة الاخ لاخيه وعملان  
 الاملاك والمنافع بينهما متباينة كسدا في الهداية (ولا) تقبل شهادة  
 الاشراف بالعراق لتصميمهم (وقال) بعض العلماء لا تجوز شهادة القرى  
 وتجاوز شهادة أهل الامصار (وفي الحمادى) ولو شهد انه وقف على فقراء  
 جيرانه وهم من جيرانه الفقراء مجازت شهادتهما لان الجوار ليس بأمر لازم  
 وكذا لو شهد انه وقفه على فقراء مبيده ومما من فقراء مبيده مجازت  
 شهادتهما (وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن  
 المشايخ رحمهم الله تعالى فصاوا الجواب فها فقالوا في شهادة أهل المدرسة  
 ان كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا  
 لا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون  
 القبة في المدرسة ليس بلام بل ينتقل (رجل) قال لا نرا كتب شهادة في  
 في هذه العناكب فكتب المأمور بهذه لك لا يكون ذلك اقراراً من الآخر بأن  
 هذا ملك البائع (وذكر) في آداب القاضي لخصاف أسباب المجرح كثيرة  
 (منها) تركوب بحر الهند لانه يخاطر بنفسه ودينه وماله (ومنها) التجارة في

القاسم بالقيمة في الزمان

قري فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد زوجه الله تعالى  
القاضي يقبل شهادة ابنه (ولو) شهدا ان اباهما قاضى لادعى على المدعى  
عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخرس لجهز عن الاداء (وتقبل) شهادة  
المخفى اذا كان عدلا (وأما) ولد الزنا فاختلف العلماء في قبول شهادته (قال)  
بعضهم لا تقبل مطلقا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك  
(وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وبه اخذ علما وثارا سمعهم الله تعالى  
(شهادة) الرئيس والجاني في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي  
يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم  
على بعض مقبولة سواء اتفقت مللهم كاليهودي مع اليهودي والنصراني مع  
النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت الا ان يصحك ويؤمن أهل دار بن  
مختلفتين بان يشهد رمي على هندي أو هندي على رومي (وتقبل) شهادة  
الذمي على المستامن ولا تقبل شهادة المستامن على الذمي لان الذمي أعلى حالا  
منه. كونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف  
المستامن (وتقبل) شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من أهل دار  
واحدة فان كانوا من أهل دار بن كالمومي والترك لا تقبل لان الولاية  
فيما بينهم تختلف باختلاف المنعتين ولهذا لا يجري بينهما التواثب بخلاف  
دار الاسلام فانها دار احكام فيها اختلاف المنعة لا تختلف الدار وهذا بخلاف  
أهل الذمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان  
كانوا من منعات مختلفة كذاني المتبع (وفي) البرازي ويكتفي بشهادة  
امرأة واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة فعلا لا يطلع عليه الرجال كالولادة والغيب  
الذي لا يظن اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند  
مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القسودى وعليه الفتوى والمثبت احفظ  
والاصح انه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضا ويحمل على وقوع النظر لاعن  
قصد أو عن قصد لتحمل الشهادة كما في الزنا وعلى استهلال الصبي في حق  
الارض لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة  
مسلمة وعلى حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء  
أو الرقعة على هذا الخلاف أيضا (جاءت) المنكوحة بولد وقالت لبعولها الولد

منك فأنكر ولا تنه لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب  
والثنتان أحوط وإن كان يصدر عنها فبمعبر وقولها يثبت النسب (شهد)  
الابن ان على أبيهما بطلاق أمهما ان يحدث الطلاق يقبل شهادتهما وان  
ادعت الطلاق لا تقبل (وفيه) اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى  
فيه وجود الدعوى وعدمها فالواحدة من الدعوى تقبل فكنا اذا وجدت  
(قائما) نعم هو حقه تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لمبايعة ما حتى تلك الاعتياض  
فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا دعت الدعوى اهـ (وفي)  
العتاق الوكيل بقبض الدين فهو زهادته بالدين  
(نوع في الاختلاف في الشهادة)

الشهادة اذا وافقت الدعوى وكانت مقبولة وان خالفها لم تقبل  
(وفي) البسائط الشرائط التي ترجع الى نفس الشهادة انواع (منها)  
لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من اللفاظ كلفظة الاخبار والاعلام  
وغيرهما (ومنها) موافقة الدعوى فالشهادة المنفردة عن الدعوى  
فيما يشترط فيه الدعوى غير مقبولة ويبان ذلك في مسائل (اذا) ادعى  
ملك كاسب ثم أقام البينة على ملكه طلق لا تقبل وعنه لو ادعى ملكا مطلقا  
ثم أقام البينة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر فتأمل (وفي)  
المنبج) الموافقة كما تشترط بين الشهادة والدعوى فكذلك تشترط بين شهادة  
الشاهدين فيما يشترط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما  
لم تقبل شهادتهما وهذا لان اختلافهما اختلاف بين الدعوى والشهادة  
(وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الأيفاء فشهد أحد الشاهدين على اقرار  
الطالب بالاستيغام والآخر انه أراه أو حله أو وهبه أو تصدق عليه به لم  
تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة انه أقر أنه برئ اليه  
بالأيفاء (ولو) ادعى الأبراء فشهد أحدهما انه أبرأه والآخر انه وهبه أو  
تصدق به عليه تقبل لانهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد  
أحدهما بالهبة والآخر بالبراءة تقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا تقبل لان  
الصدقة أخرج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (واذا) اختلف  
الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعتاق والوكالة

والوصية والرهن والدين والقرض والبراقة والكفالة والحوالة والقذف  
تقبل (واذا) اخذناه في الجنائية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي)  
الذخيرة لو شهد أحدهما بالقتل والاخر بالافرار بالقتل لا تقبل لان القتل  
فعل والاقرار قول والفعل غير القول فاختار المشهود به (وكذا) لو شهدا  
بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لان الفعل الثاني غير الفعل الاول  
(وكذا) اذا اختلفا في الآلة التي كان بها القتل لا تقبل (ولو) شهدا  
بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يفسدح في الشهادة (ولو) شهدا  
بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول  
واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والقض واختلفا في  
الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي القنينة) أمة أقامت بينة ان  
مولاهادبرها في مرض موته وهو عاتل وأقامت الورثة بينة انه كان مخلوط  
العقل فبينته الاممة أولى (وكذا) اذا خال امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان  
مجنونا وقت الخلع وأقامت بينة انه كان عاقلا حينئذ أو كان مجنونا وقت  
المخضومة فأقام وبسبه بينة انه كان مجنونا والمرأة عسل انه كان عاقلا  
فبينته المرأة أولى في الفصلين (باع) ضبيعة وولده فأقام المشتري  
بينته انه باعها في صغره بمن المثل والابن أقام بينته انه باعها في حال بلوغه  
فبينته المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى  
(ولو) أقام البائع بينته اني بعته في حال صغري وأقام المشتري بينته انك  
بعته بعد البلوغ فبينته المشتري أولى لانه يثبت العارض (ادعى) الزوج  
بعد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال محنتها وأقام بينته وأقامت  
الورثة بينته انها ابرأته في مرض موتها فبينته الهبة أولى وقيل بينته الورثة  
أولى (وفي تقة) للصغرى والهبة لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أفر في  
الهبة وقال الورثة في مرضه قال قول قول الورثة واليئة بينة المقر له وان لم  
يقم بينته وأراد استخلاصهم له ذلك (ادعى) على رجل انه أكرهني بالخوف  
بجس الوالي والضرب على ان يستأجر منه حائونا وأقام بينته وأقام المدعى  
عليه بينته بانه كان طائعا فبينته الطواغية أولى ولو قضى القاضي بيمينه الاكراه  
ينفذ قضاؤه ان عرف المخلاف وقضى بناء على الفتوى (أقام) المشتري بينته

انه باعه منه هذا الشيء بغير صحيح او اقام البائع بينة انه باعه مكرها فينته  
 الحقبة أولى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بينة الأكره أولى (وفي المحیط)  
 ادعى أحدهما البيع أو اطلع عن طوع وادعى الآخر عن كره فينته مدعى  
 الكره أولى وكذا لو ادعى الأقرار عن طوع والآخر عن كره فينته مدعى  
 الكره أولى اهـ

(الشهادة) على الشهادة جائزة في الأقرار والمحقوق وأفضية  
 القضاء وكتبهم وكل شيء الا في الحدود والقصاص (وذكر) التام في واقعاته  
 ان الشهادة على الشهادة في الوقت لا تجوز والصحيح انها تجوز لما فيه من احياء  
 المحقوق ولا تجوز على شهادة رجل أو من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
 وانما كسفة الاشهاد من الاسل ان يقول شاهد الاصل لك شاهد الفرع  
 أشهد ان زيد على عمرو كذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على  
 شهادتي اني أشهد ان فلان بن فلان أقر ضدي بكذا أو يقول أشهد اني  
 سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي (وانما) شرط الاشهاد  
 حتى لا يصح جعل الفرع بنفس المدعى بدون الاشهاد (وفي المحیط) والتحمل  
 لا يصح الا بالامر ولهذا لو نهى الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل  
 بالتمني (وفي التتمة) اذا حكم بالرجل شهادة نفسه مع غيره في حادثة رجل على  
 رجل وقال لذلك الثاني اشهد او قال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم يقبل (وقال)  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يقبوز لان معناه فاشهد على شهادتي (ولا) تقبل  
 شهادة قوم الفرع الا ان يموت ثم ود الاصل أو يمضوا رضائا لا يمتنعون  
 حضور مجلس القاضي أو يقيموا مسيرة ثلاثة أيام وليا لها فصاعدا (وعن)  
 أبي يوسف انه لم يجعل الفرع شرطاً ولكنه قال ان كان قائماً عن المصر في  
 مسافة لو غدا إلى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله صح  
 الاثم ادلان احياء المحقوق واجب ما أمكن (وذكر) القاضي امام الدين  
 على السعدي وشعس الأئمة المعنوي ان ضد أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
 تعالى ينبغي ان يجوز الاشهاد من غير عذر وعند أبي حنيفة رحمه الله  
 لا يجوز بناء على ان التوكيل من غير رضی الخصم لا يجوز عنده لا بعذر  
 السفر والمرض وعندهما يجوز الا ان هذا غير ظاهر فلا ينبغي به (وفي آخر)  
 شهادات المتوفي قال محمد رحمه الله تعالى أقبل الشهادة على الشهادة والمشهدود

على شهادته في المص من غير مرض به ولا علة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي على شهادة رجل وصحبا الشهادة فان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول بالعدالة ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يتنقى قبل السؤال فان عطلوا أصولهم ثبتت عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع للثمة لان في تعديلهم منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الاصول (إذا) انكر الاصول شهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لان التجميع شرطا صحة شهادة الفروع وقد فاق هذا الشرط للتعارض بين الخبرين فيغوث الشرط وهو صحة الشهادة تنهى

(فروع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو) ادعى المشهود عليه رجوعهما أو اراد عيتمهما لا يحلفان (وكذا) لا تقبل بينته على الرجوع لانه ادعى رجوعا باطلا (وفي الثمة) ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لان الرجوع عند القاضي انما يصح اذا اتصل به القضاء اما ان ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء بذلك صح وتقبل البيينة على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الضمان عليه لسكن اذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (واذا) أقام الشاهدان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي يصح ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بها سقطت شهادتهما عن الالتزام على القاضي بالحكم لظاهر التناقض بين كلامهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وضعهما ما اتلفا بشهادتهما وان رجع أحدهما ضمن صفا والعبرة للباقي لا للراجع

(دقيقة في إيجاب الضمان على الشاهدين)

الشاهدان متى ما ذكر اشياهما ولازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ما ذكر

شأ لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يصح أن يشأ حتى أن مولى  
 الأولاد إذا مات فادعى رجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان أن هذا  
 الرجل مولى هذا الذي أسلم والاه وعاقده وانه وارثه ولا تعلم له وارثا غيره  
 ففرض له القاضي ميراثه فاستهلكه وهو ومعه مائة إن رجلا آخر أقام البيعة أنه  
 كان نفع ولأه الأول والى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني مولاه ووارثه  
 لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث الثاني ويكون الثاني بالخيار أن  
 شاء ضمن الشاهدين الأولين وإن شاء ضمن المشهود له الأول لأنه ظهر كذب  
 الشاهدين الأولين فعمل الحكيم به تعالى (وبيان) ذلك في مسألة الولاء أن قولهما  
 هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا يقع عليه للقضاء بالميراث فانهم إذا شهدوا  
 بأصل الولاء ولم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وإنما أخذ الأول  
 الميراث بقول الشاهدين الأولين أنه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما  
 فضمن بخلاف مسألة الشهادة في الكساح فانهم إذا شهدا أنه مات وهي امرأته  
 لا يضمنان لأن قولهما مات وهي امرأته زيادة غير محتاج اليها فانهم لو قالوا كانت  
 امرأته فإن القاضي يقضى لها بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة  
 واحدة فلو أن عدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليهم ما شئ لأنهما شهدا بكساح  
 كان ولم يظهر كذبهما في ذلك (ولو) فهذا أن له لأن على هذا الرجل ألف درهم  
 ففرض القاضي يشهدتهما وأمر المذمى عليه بدفع المائتين وهو والألف إلى المذمى  
 ثم أقام المذمى عليه البيعة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمذمى  
 عليه بالخيار في ضمن المذمى أو الشاهدين لأنهما حقا عليه إيجاب المال  
 في الحال فإذا أقام البيعة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا ثائنين فغرموا  
 بخلاف الفصل الأول لأنه ثمة لم يحقق المال في الحال وإنما أخبر عن شيء  
 ما من فلم يظهر كذبهما وأوضع محمد رحمه الله تعالى هذا المسألة بمسألة  
 الطلاق فإن المذمى عليه إذا أنكر المال وحلف ثم شهدا على إقراره بذلك لم  
 يثبت لما أنه لم يحقق عليه الإيجاب ولو حققا في الحال حث فأنقض الفرق  
 كذا في العمدى

### (الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة)

شرط صحة الوكالة أن يكون الموكل عن ذلك التصرف لأن الوكيل يستفيد

ولاية التصرف من الموكل ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء  
 كيف يقدر غير معاليه (وفي الخيرة) هذا شرط على قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 فلا يشترط أن يحسكون الموكل قادراً على التصرف بل الوكيل  
 يتصرف بأهلية نفسه ولهذا جاز عنده توكيل المسلم الذي يشرأه الخمر  
 والخنزير وتوكيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بمالكية الموكل  
 التصرف وقد رتب عليه بالنظر إلى أصل التصرف وإن امتنع بعرض وبيع  
 الخمر فهو زللم في الأصل وإنما امتنع لعرض النهي (وفي التنف) الوكالة  
 على أربعة أوجه (أحدها) وكالة رجل لرجل آخر (والثاني) وكالة رجلين  
 لرجل واحد (والثالث) وكالة رجل لرجلين (والرابع) وكالة رجلين لرجلين  
 أو أكثر وكلها جائزة (ويجوز) أن يوكل كل أحد الأئمة أصناف العبد  
 المحجور والصبي المجنون والمعتوه الذي لا يعقل (رجل) قال لا تترأث  
 وكيلى في كل شيء يصيروكيلى في البياعات والمواضعات والهبات والعناقي لان  
 اللفظ عام (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره وكيلى في  
 للمواضعات دون الهبات والعناقي كسدا ذكره في واقعات الناطقي (وفي)  
 أدب الغاصي الخصاص ولو قال فلان وكيلى في كل شيء فهذا توكيل في المحظا  
 لا غير استعسانا والقياس أن لا يصيروكيلا (ولو) قال فلان وكيلى في كل شيء  
 جائز أمره فهذا توكيل في المحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة والتقاضى  
 له يوفيه وحقوقه وغير ذلك لانه فوض التصرف اليه عام فصار بمنزلة  
 ما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملاك جميع أنواع التصرفات  
 ولو ملق امرأه يجوز (قال) الصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يقتضى حتى يبين  
 خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل أن من قال لا تخر وكتكت في  
 جميع أموري فقال الوكيل ملكت امرأتك أو وقت أو ضل لا يجوز لانه  
 يراد بهذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث  
 وما ذكرناه قبل هو اختيار الصدر الشهيد انتهى (وفي التبع) لا خلاف أن  
 التوكيل بالخصومة في إثبات الدين والعين جائز وإنما الخلاف في أنه هل  
 يشترط لعمته رضی الخصم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح التوكيل إلا

قوله كيف يقدر غير معاليه كسر اللام من أندر وغير معنوله

أه



يرضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام أو تكون  
 المدة الموكلة بمقدرة قل تجالط الرجال بكراً كانت أو ثيباً (قال) نعم الاسلام  
 البردوى المقدرة هي التي لا يراها أحد غير المحرم من الرجال أما التي جليت  
 على المنصة فبإرهاها الاجانب لا تكون مقدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم  
 التوكيل بغير رضى الخصم لانها لو حضرت لا تنطق بحقها الغلبة المحببة عليها  
 فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 يصح التوكيل بغير رضى الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح)  
 ان الخلاف في لزوم لاقى الصفة فعنده الوكالة من غير رضى الخصم هيجة  
 غير لازمة حتى ترد أو كالة برد الخصم ولا يلزمه الحضور ولا الجواب بمضومة  
 التوكيل وعندنا هيجة لازمة ولا ترد بده ولا يلزمه الحضور والجواب  
 بمضومة التوكيل ويقولانما أخذنا باليث وأبو القاسم الصفار وبعض  
 المتأخرين اختار أن القاضي اذا علم من خصمه التفتت من إياه التوكيل  
 يقبل التوكيل وان علم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه بالمجمل من  
 الوكيل لا يقبل التوكيل لا برضى صاحبه واليه مال الامام العزهمي  
 والأوزجندی رحمهما الله (وفي البرزقي) وكل أحد الخصم من وكلاء  
 المحكمة وكيلا فقال لا تحل ليس لي مال استأجر به من وكلاء المحكمة  
 من قدامه وأنا عاجز عن جوابه فلا أرى بالوكيل بل يتكلم بنفسه هي  
 فالرأى فيه الى المحاكم (وأصله) ان التوكيل بالارضى خصمه من الصحيح  
 المقيم طالبا كان أو مطلوبا أو ضيعا أو ثمريا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس  
 المحكم لا يصح عند الامام رحمه الله تعالى أى لا يجبر خصمه على قبول الوكالة  
 وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أى يجبر على قبولها لم (وفي)  
 أدب القاضي لا خلاف في صحة بدارضى خصمه لكن لا يمقتا حتى الخصم  
 في مطالبته بالحضور مجلس المحكم والجواب لنفسه الارضى الخصم أمر من  
 الموكل أو محذره أو كونه محسوسا من الاعذار ويلزمه توكيله (فعل) هذا لو  
 كان الشاهد محسوسا له ان يشهد على شهادته (وقال) البرزقي ان كان في  
 سجن القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده (وعلى) هذا  
 يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد

له (وفي الواجب) رجل من الاشراف وقعت له خصومة مع رجل هو دونه  
فأراد أن يوكل وكيلاً ولا يضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها  
قال النخعي أبو البثر رحمه الله تعالى نحن نرى أن نقبل الوكالة والشرىف  
وغير الشريفة فيه سواء (وفي المنيع) قال أبو حنيفة ومحمد ورجعهما الله  
تعالى التوكيل بالخصوصة توكيل بالقرار في مجلس المحكم حتى لو أقر على  
موكله في غير مجلس المحكم لا يصح إقراره (وقال) أبو يوسف ورجع الله تعالى  
أنوا التوكيل بالخصوصة توكيل بالقرار مطلقاً في مجلس المحكم وفي غير  
مجلس المحكم فإن الموكل أقام الوكيل مقام نفسه مطلقاً فيقتضى أن يملك  
ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا لإقراره بنفسه في مجلس القاضي وفي غير  
مجلس القاضي فكذلك الوكيل (ولائي) حنيفة ومحمد ورجعهما الله أن جواب  
الخصومة مختص بمجلس المحكم حتى لا يستحق على المطالب الجواب الا في مجلس  
الحكم والتوكيل بجواب الخصم يتقيد في مجلس المحكم ضرورة فصار تقدير  
المسئلة وكذلك لتجيب خصمي في مجلس المحكم ولو قال هكذا لا يصح إقرار  
الوكيل عليه في غير مجلس المحكم (أفر) بالدين وأنكر الوكالة فطالب زاعم  
الوكالة تخليفه على عدم بكونه وكيلاً فالامام ورجع الله تعالى لا يجافيه وقال  
صاحبا بخلافه (وذكر) في العمدى محالا على الذخير في فصل اثبات الوكالة  
أن في تخليف الوكيل لادعى عليه اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى قال  
بعضهم هذا جواب الكل الا أن الخصاص يخص قول أبي يوسف ومحمد بالذكر  
لأنه لم يصف قول أبي حنيفة ورجع الله تعالى لأن قوله بخلاف قولهما وإلى  
هذا مال شمس الأئمة المحلوا في رجعهم الله تعالى (ومن) ادعى أنه وكيل  
الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمراً بالتسليم اليه لأنه أقر على نفسه فإن  
حضر الغائب وصدقه فذلك والادفع الغريم الدين اليه ثانياً ويرجع به على  
الوكيل إن كان باقياً في يد ملان غرضه من الدفع برأى غرضه منه ولم يجعله رواتب  
ضامن يده لم يرجع عليه لأن يتصدقه اعترف الله بحق القبض الا أن  
يكون ضمنه عند الدفع لأن المأخوذ ثانياً مضمون عليه في رجعها وهذه كفالة  
لصفتها إلى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لك على فلان (ولو)  
كان الغريم لم يصدقه على الوكالة ودفعه إليه على ادعائه فإن رجع صاحب

لمال على الغريم الرجوع الغريم على الوكيل وإن ضاع من يده لأنه لم يصدق  
 في الوكالة وإنما دفع البيع على رجاء الاجازة فإذا انقطع رجاء رجوع عليه وكذا  
 لو دفع البيع على تكديسه بآية في الوكالة وهذا ظاهر في الوجهين كلها (وإيس)  
 له أن يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لأن المؤدى صار حقا للغائب (وفي)  
 فتاوى رشيد الدين رجل قال للمدبونه أدفع ما للفلان عليك إلى لا قبض له  
 بهيئ قد دفع ذكر في الزيادات ليس له أن يسترده منه لأنه تعالى به حق رب الدين  
 لأن الغايض قبض لأجله له به يجهز (وذكر) في المنتقى أن له أن يسترده منه  
 (وكذلك) المدبون إذا دفع قدر الدين إلى رجل أبى دفع إلى رب دينه ثم أراد  
 أن يسترده منه ذلك (وروى) ابن مهاعة عن محمد بن الوكيل قبض العين  
 إذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم إليه كالدائن (وذكر) في وكالة غريب  
 الرواية رجل في يد متاع فقال هذا للفلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على  
 الدفع في العين والدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وفي شرح) الطحاوي  
 ولو ادعى الوكالة قبض الوديعة وصدقه لا يجبر على التسليم ولو كذبه  
 أو سكت لا يجبر أيضا ولو سلم لا يمتنع من استرداده فإن حضر  
 المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع المدفوع على الوكيل  
 وهو ما إذا صدقه ولم يشترط عليه الصمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه  
 بعينه إن كان قائما وبقيته إن كان هالكا (ومن) ادعى أنه وصى فلان  
 الميت وطلب الدين وصدقه الغريم فإنه لا يؤمر بالتسليم إليه بخلاف  
 الوكيل فإن القاضي ولاية نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل (ولو)  
 وكنت رجلا رجلا رجلا فلان يوم الجمعة فزوجها منه يوم الخميس لا يجوز  
 لأن التفويض يتناول زمانا محصورا (وفي الصغير) لو قال بع عبدي اليوم  
 أو طلق امرأتى اليوم ففعل ذلك في غد جاز ويكفون وكذا في اليوم وما بعده  
 ولا يكون وكسلا في ما قبل ذلك (رجل) وكل رجلا قبض دين على رجل  
 فقبضه فهو وديعة عند الوكيل إن سافر به لم يضمن وإن استودعه غيره  
 ضمن وإن خلفه في أهله لم يضمن فإن وضعه عند امرأته أو خادمه أو بعض  
 عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع إذا سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفي)  
 مختلفات التاضي أبي تمام العامري ولو وكله قبض وديعته فقال الذي

كانت في يده قد دفعتها الى الموكل او الى وكيله فالقول قوله وهو مصلوق  
 في برائة نفسه (ولو) وكله قبض وديعة او غاريق فانت الموكل فقد خرج  
 الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعتها  
 الى الموكل لم يصدق على ذلك الا ببينة (رجل) وكل رجل قبض كل حق له  
 على الناس وعندهم ومعهم وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المقامعة  
 بين شركائه وبحبس من يرى حبسه وباتخاذه عنه اذا رأى ذلك وكتب له  
 بذلك كتابا وكتب له في آخره انه يحاصم ويحاصم ثم ان قوما يتعون قبل الموكل  
 مالا والموكل غائب فأقر الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وانكر المال  
 فأحضر المحصوم تهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لان  
 الحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة أمر بإدائه المال ولا ضمان  
 الوكيل عن موكله فان لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل  
 بأمر الموكل ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظالما بما تمتاعه عن اداء  
 المال فلا يحبس فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الأمر  
 يجبر على قضاء الدين (اذا) شهد واعلى وكالة رجل في شيء والوكيل  
 يجهد الوكالة فان كان وكيل الطالب والمطالوب يدعي الوكالة والوكيل  
 يجهد قبل هذه الشهادة وهل يجبر على الخصومة مع الطالب ان شهد  
 التهود أن المطالوب وكله بالخصومة مع الطالب وقبل الوكالة  
 وان لم يشهد واعلى القبول لا يجبر (وصحكه) بطلب كل حق  
 له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعة لان الشفعة شراء والوكيل  
 بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة قضى لو كاله بها (وفي البرازي)  
 رجل قال لا آخر وكالة بطلب كل حق لي قبل فلان يقيد بمغايه يوم  
 التوكيل ولا يدخل الحادث بعد التوكيل (وفي) التوكيل بطلب كل حق  
 له على الناس او بكل حق له بخوارزم يدخل القائم لا الحادث (وذكر) شيخ  
 الاسلام انه اذا وكله قبض كل حق له على فلان يدخل القائم والحادث  
 فيستأمل عند الفتوى (وفي المنتقى) وكله قبض كل دين له يدخل الحادث  
 أيضا (وعن) محمد وجه الله تعالى وكله بطلب كل عقاره بخوارزم فقد  
 الذي في يده العقار بخوارزم الى بخارا له ذلك (وفي) الدين اذا وكله بطلب

كل دين له على من يحوارزم فقدم خوارزمي اني بخار او ادعاه ولا يصح (ولو) قال  
 في كل دين لي في بخار فقدم المستقرض منه في خوارزم اني بخار تصح  
 دعواه (وكله) بطلب كل حق له وبالمخصوصة والقبض فغصب منه انسان  
 شيئا بعد الوكالة لمطلبه (وعن) الامام رحمه الله تعالى (ولو) قال لا اشترأنت وكييل  
 في قبض مالي على الناس لا يقع على المحادث (ولو) وكله بكل حق له وبالمخصوصة  
 في كل حق له ولم يعين المخاصم به والمخاصم فيه جازاه (اذا) وقعت المنازعة  
 بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد  
 ان يفرقه ما قبضه ممن القرض وليس للوكيل بالمخصوصة ان يبيع ولا يصالح  
 لان حاله ليس من المخصوصة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الوالو المجي) ولو  
 ان رجلا قال لرجل اقرضت فلانا ان ادفعهم وقد وكلت بقبض امنه وقبضت  
 وقال المستقرض قد دفعته الي الوكيل وانكر الوكيل فالقول قول الموكل  
 (وعن) ابي يوسف القول قول الوكيل لانه اقرأته أمين والقول قول الامين ولا  
 يستخلف الوكيل نائبه بالله ما يعلم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة  
 لا تجري في الايمان بخلاف الوارث حين يخلف على العلم لان الحق يثبت  
 للوارث فكان المحلف بطريق الاصله دون النيابة (وفي المنبع) الوكيل  
 بالبيع مطلقا على البيع بمقابل من الاثمان او اكثر عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان الثمن مسمى بان قال ببيع هذا  
 لعبد بألف فباعه بألف الادره ما لا يجوز (وقالا) لا يجوز ان يبيعه الا  
 بتقصان يتغابن الناس في مثله وهو راي القائلين عن ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى (وبعك) البيع بالعرض ايضا كما بعك البيع بالاثمان كالدرهم  
 والدينار وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) لا يملك الا البيع  
 بالاثمان (الوكيل) بايجار الارض وكييل بايجارها بأي عرض كان سواء آجرها  
 بكييل او وزني بعينه او بغير عينه او بالعرض قليلا كان او كثيرا مطلقا  
 او كالة عنده كالوكيل بالبيع (وعندهما) لا يجوز الا بالدرهم او بالدينار  
 او ببعض ما يخرج من الارض يعني به المزارعة جملا لا مطلقا على المتعارف

وعندهما تجوز الزراعة (وعنده) لا تجوز لأنها فاسدة (الوكيل) بالبيع المطلق يملك البيع بالنسيئة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (وفي البرازي) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكيل إذا يملك البيع بالنسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة أما إذا كانت للحاجة كالمراة تعطى غرضها البيع لم يملك نسيئة وبه يفتي وللوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة ويأخذ وهنا وكفيلاً (أما) الأقالمة والمحط والأبراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما ويضمن خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى والوكيل بالشراء لا يملك الأقالمة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لزم الخمن وكذا الأب والوصي والمتولي كالأب (وفي النجدة) والمحائقي ثم على قول أي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالبت المدة أو قصرت وعند صاحبيه لا يجوز إلا بأجل متعارف في ذلك الساعة (ولو) وكله بالبيع نسيئة فباعه بالنقد جاز (إذا) قال الموكل بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ البيع عند زفر لانه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لان هذا النقيض غير مفيد فيلغو وفي الأمر بطلاق البيع وقد وجد فينفذ

### (نوع في العزل)

الموكل إذا عزل وكيله وهو حاضر انعزل وكذا لو كان غائباً فكتب إليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم ما فيه انعزل حتى لو عزله الموكل ولم يعلم الوكيل بعزله فهو على وكالته وتصرفه جائز في جميع الأحكام حتى يبلغه العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يبيع خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وخبرونه مطبقاً وارتياده ومحاقه بدار الحرب (وقد) اخاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في حد النجمن المطبق فقال أبو يوسف حده مشر لانه يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس (وعند) محمد حده حول كامل وهو الصحيح لان استقراره حولاً مع اختلاف فصوله آية استقراره لانه يسقط به جميع العبادات كالصلوات والصوم وإزكاة أمواله دون المحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكله بقبض الدين ثم إن رب الدين وبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه

وهالك في يده فلا ضمان عليه والدافع ان يأخذ به الموكل (ولو) مات العبد  
 المأمور ببيعته أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك في يده  
 ضمن ولم يرجع به على الآخر ولا في تركته ان كان هو المبت قال صاحب  
 الفصول والفرق في الايضاح فليست رخصة (وفي الولوالج) تعليق الوكالة  
 بالشروط وهو زفاته نص في الزادات في باب المخلع (امراة) قالت لا وجهها اذا  
 جاء غطف فطلقى بالغ درهم جاز ولو نعت الزوج عن ذلك قبل مجيء الغد جاز  
 فيها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بينهما في ابطاله ولاية  
 الزام المسال عليه الا في الحجر عن الطلاق فدل أنه صحيح تعليق التوكيل بالشروط  
 انتهى

### • (نوع في الكفالة) •

الكفالة في الشريعة ضم القنة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقيل ضم  
 الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين الواحد في حكم دينين أو تصير الذمتان  
 في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كلاصيل والمطالبة بإيفاء الدين  
 بلا دين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الأصل فلزم  
 من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في حقته فلزم تعدد الدين ضرورة  
 ولهذا لو وهب الدين من الكفيل مع ولم يدرج الكفيل على الأصل  
 فلو لم يكن الدين ثابتا على الكفيل لم يصح هيبته لان هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا تصح (ولا) تصح الكفالة الا من ذلك التبرع لان الكفالة  
 عقد تبرع فتصح من ذلك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تنعقد كفالة المجنون  
 والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب عبد ما بقي  
 عليه درهم على لسان صاحب الشريعة الشريعة ما لو اتى الله تعالى وسلامه  
 عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لان اخذ المولى لم يصح في حقه وصح في  
 حق الثمن حتى يطالب به بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن  
 المولى جاز لانهما على مكان التبرع عليه كذا في المنبع (وفي الولوالج) رجل  
 قال لا تخم أنا ضامن بعرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروى) عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى في غيره رواية الأصل انه قال هذا على معاملة الناس  
 (ولو) قال السكامل قد ضمنت به أو قال هو على أو لى فقد لزمته الكفالة

لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبها لك عندي أو  
 قال انبها لك عندي فهذه الالفاظ بضمها بخلاف ما اذا قال كتبها لك على  
 أو انبها لك على لان كلمة عندي لا تأتي عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر  
 للالتزام (وفي المنهاج) للعقبى وتجاوز الكفالة بأن يقول أنا سمسك بغير  
 بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيلا أو مالك عليه فهو على أو عندي أو  
 قبلي فهذا كله ضمان صحيح (ويجوز) تعليق الكفالة بشروط بأن يقول  
 ما يابست فلانا فعلى أو ما يذوب لك على فلان فهو على انتهى (ولو) قال أنا به  
 زعيم أو قبيلا أو ضامن زعمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء (قال)  
 عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وكذا القبيلا والضامن (ولو) قال أنا  
 ضامن لك حتى أهلك لا يكون كفيلًا كما قال أنا ضامن بمعرفته (قيل)  
 مكتوب على باب بلد الروم الكفالة أو لها ملامة وأوسطها ندامة وأخرها  
 غرامة ومن لم يصدق فليجرب الحرف البلاء من العلامة (ثم) هي تصح  
 في الاعيان المضمونة وبالنفس عندنا فان كفل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه  
 قبل شهر برئى (وفي) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع بغير  
 مؤجل (كفل) ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيها والثلاثة لتأخير المطالبة قاله أبو  
 جعفر (وعن) أبي يوسف وجه الله تعالى كفل الى عشرة أيام فهو عليه أبدا  
 حتى يبرأ (وقال) محمد وجه الله تعالى كفل بنفسه الى شهر على أنه برئ اذا  
 مضى الشهر فهو ولا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث الفتوى على أنه لا يصير  
 كفيلًا (وفي) الوافعات الفتوى على أنه يصير كفيلًا (واذا) مات الكفيل  
 بالدين المؤجل حل الدين في ماله ثم لو ارثه الرجوع على الاصيل الى أجله  
 (وكذلك) لو مات الاصيل الى أجله (وكذلك) لو مات الاصيل والكفيل حتى  
 يحل الدين في تركه الاصيل ويكون على الكفيل الى أجله (وان) مات  
 رب الدين بقي الدين عليهما الى أجله (رجل) كفل بنفسه رجل وهو محبوس  
 فلم يقدروا أن يأتي به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه كفل مالا يقدر على  
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفله وهو مطلق ثم حبس الكفيل يطالب الكفيل  
 به حتى يأتي به لانه طالب الكفيل به كان فادرا على أتيانه (ولو) كفل  
 بنفسه أو مالا والطالب غائب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وجه الله تعالى



الان المريض اذا قال لوارثه اخمن عني دين فلان وهو غائب فانه يصور  
 (وقال) أبو يوسف رحمه الله يصور ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه  
 خاصة فيتم به كالإبراء (رجل) كفيل عن رجل على انه ان لم يسلمه اليه يوم  
 كذا فالمسال عليه صحيح هذا الشرط فان توارى المكفول لم يرفع الكفيل الامر  
 الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب ويسلمه اليه فبرأ (وكذلك) فمن  
 باع شيئا على ان المشتري بالخيار فترأى البائع فان اشتري برفع الامر الى  
 الحاكم فينصب عنه وكيله فيسلمه اليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول  
 بخلاف قول أصحابنا في الروايات الظاهرة ونحوها وفي بعض الروايات عن  
 أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم تمتعت بذلك  
 فهو حسن (ولو) كفيل رجل بنفس رجل لرجل على انه ان لم يوف به الى كذا  
 ولم يوف به فعليه المسال الذي لم عليه جاز (ولو) قال ان لم أوفك به غدا  
 فعلى ألف درهم ولم يقل التي لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال  
 الكفيل ليس الطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرارا مني بألف درهم  
 معلقا بالشرط ولم يكن كفالة بالمسال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو  
 الا نعلق الكفالة بهذا المسال لعدم الموافقة له المسال في قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان)  
 ادعى رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم آت غدا فهو على لم يلزمه  
 ذلك وان لم يأته لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفله  
 لزم الكفيل ما ثبت عليه بينة أو اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة  
 بالشرط وتعلق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والمطلوب  
 جافرا (ولو) قال ان لم أوفك غدا فاندعي به عليه فهو على لم يلزم المطلوب  
 الأمانة أو اقرار المطلوب لان اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بحجة  
 ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان الكفيل لما علق الكفالة  
 بالنابة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس له شك في ان يطالب  
 المستدين قبل الاداء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو أدام الكفيل  
 له ان يسترد ما لم يؤده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب يرب الدين  
 الدين لاحد منهما فهذا وأداء المسال سواء (وكذا) لومات الطالب فورثة

أحدهما (إبراه) الاصيل يرى الكفيل لآعكسه (لو) أخر عن الاصيل  
فهر تأخير عن الكفيل لآعكسه (وان) أبرأ الاصيل ورد الإبراه مع رده في  
حق نفسه ويطالب به ومسل يصح في حق الكفيل اختلافوا فيه كذا في  
البرازي (وفي الولوالجي) صح الرثمن الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل  
جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى المحصا بجانزة وبنتا ول  
اول المحصاد (ولو) قال الى ان تطر السماة أو تهب الرجح لا يجوز (نقل)  
عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على  
الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة  
الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (ومن) أي يوسف رحمه  
الله تعالى فيمن قال انا كفالت به على ابي متى طوبت به أو كلما طوبت به  
فلي أجل شهر رعت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم  
الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل (رجل) قال  
لغيره اذا جاء غدا فأت بربي من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال  
عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فأت بربي فمتها  
(وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فوجانز (رجل) له على آخر ألف درهم  
وبها كفيل عنه فصاح الكفيل الطالب على مائة على ان يبرأ الاصيل  
من الألف والكفالة بأمره وجع الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالآلف  
(ولو) صاح على مائة على ان يبرأ الكفيل الباقي يرجع بالآلف (الطالب)  
اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في العمادى من له  
دين على آخره به ككفيل فاشتري الطالب من الغريم عقار به عاجزا  
وتفاسا الثمن أو وقعت المقاصة باعتبار الجانسة هل يبرأ الكفيل  
(اجاب) صاحب الهداية انه يبرأ فيل له ولو تفاسا قال لا تعود الكفالة  
(وفي الولوالجي) رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليحه فقال له الطالب  
ادفع الى ما لي المكفيل عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد ان يؤديه على  
وجهه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالمحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى  
الطالب وينوب الطالب ما له على المطلوب اليه ويؤكده بقبضه فيكون له حق

الطالبه فاذا مضى يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه  
الحياله يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي  
البرازي) رجلان في سفينة معهما متاع وثقلت السفينه فغرقا  
احدهما لصاحبه التي متاعك على ان يكون ماعى يبنى ويدك اذا  
قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضمن المالك المتاع نصف قيمته متاعه  
(رجل) قضى دين غيره بغير امره جاز قالوا انت قضى بوجهه من الوجوه يعود الى  
مالك قاضى الدين لانه متطوع ولو قضى بامرهم يعود الى مالك من عليه الدين  
وعليه للماضى مثله (وفي الغنية) رجل طالب دينه من المديون فاعطاه  
مقدارا معينان المنطه ولم يبعها منه ولم يفل انهما من جهة الدين فهو يبيع  
بالذي يراه ان كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعر بينهما اعملا  
يكون يباع بقر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اهـ (كفالة) المريض  
يصح من الثلث ولا تجزى بما لا يمكن امتناعه او نحو الحدود والقصاص (واذا)  
كفل عن المشتري بالمرح جاز وان كفل بالبيع عن البائع لا يصح (وذكر)  
في شرح ادب القضاء للشمس الامام الشهيد ان ادعى الطالب على المطلوب حقا في  
قذف او دماغيه قعاص وجراحة دبر او فاص فقال في بيته حاضرة وطالب  
كفيلامن المطلوب فانه يجبر الما لم يبع على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى  
يضر شهره عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجبر لذن ان اعطى كفيل لاجاز (واجعلوا) ان في الحدود والمحاصلة لله تعالى  
كحد الزنا وشرب الخمر والسكر من النية اذا قدمه الى القاضي فقال الذي  
قدمه في بيته حاضرة وطالب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى  
سرقه لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص في الله تعالى  
لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام بالمال المسروق اذا ادعى للمسروق  
منه قبله المال الذي سرقه (وكل) من يجب فيه التعزير مثل الحر يقذف  
العبد او الحر يشتم الحر فقيمة تعزير فيهما التعزير فيقول الطالب في بيته  
حاضرة فخذ في منه كفيل لانه يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعزير  
حق العبد يستأبغ وهو يستألف فيه حتى أنه يثبت منهادة النساء مع الرجال

فيغير المطلوب على إعطاء الكفيل فيه كلام الـ (الكفالة) بالعهد  
 باطلاً وبالمخلص أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) تصح بالمخلص  
 وبالدرج تجاوز بالتأني (درج) قال لمن يلزم غيري مخرجه فانا أو أفك  
 إذا بدلك لم يكن كذا لا بالنفس وله قال غيره على أن أو أفك في الزمان  
 كذلك وفي الاستحسان أن يكون كذا لا بالنفس (وغيره) بتدرجه الله تعالى  
 قال لا طلبة فتمت للمعالي فلان أغنايهم عنه وأدفعه ذلك من  
 هذا به سبب كماله ومعناه أن يتقاضاه لم يدفعه إليه إذا قبضه منه على هذا  
 معالي كلام الناس (أن لم) يوافق به غدا فعليه ما عليه فمات المكفول  
 عنه لزومه للمال ماضى الغدوان مات المكفيل قبل الأجل إن سلمه ورثته  
 قبل الأجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل مضي الأجل  
 يرى (وقال) الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى أغنايهم نسبيته عن  
 الكفيل إذا كانت الكفالة بامر المكفول له والأول (كفل) بنفسه عن  
 أنه متى طال به حله البسه قال لم سلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه  
 بالتسليم (وغيره) لا يلزمه المال لأن المطالبة قبل أن يلزم بعد التسليم  
 فإذا لم يتبع المطالبة لم يتحقق البعز الموجب لازوم المال فلا يجيب إليه أشير  
 في البرزخ (كفل) بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب فالمالك عليه فغاب  
 المكفول عنه ثم رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ لأن المال بحلول المشر وط  
 لم يبرأ لا يبرأ إلا بالاداء والبراء (وكذا) إذا مال الكفيل إذا غاب عنه ولم  
 أو أفك به فأنقض من المال الذي عليه (أما) إذا قال إن غاب لم أو أفك به  
 فأنقض من ماله قال هذا على أن يوافق به بالنسيئة (وعن) محمد رحمه الله  
 تعالى أن لا يذبح لك عديونك مالك أو لم تقب في غيره إلى ثم إن المطالب  
 تقاضى المطلوب فقال المديون لا أدفعه أو لا أقضيه وجب على الكفيل  
 العادة (وعنه) أيضاً أن لم يعط المديون دينك فأنقض من أغنايهم الشرط  
 إذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) إذا مات المطالب بلا أداء (وفي) الافتاء أن  
 تمات ولم يعطك فأنقض من ومات قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان  
 (ولو) قال بعد التقاضي أنا أعطيك فان أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق  
 أو منزله وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لم الكفيل (أقر)

بالكفة التي بالنفس أو ثبت بالسنة عند الحاكم قال الخصاص لا تحبس  
 فيه ما أول مرة (وفي ظاهر الرواية ككفة في الاقرار أما في السنة فيجب  
 ولو كان أول مرة) (غاب) المكفول ادع علم مكانه أوله نرحمة مفهومة في كل  
 حين إلى مكان أهل الحاكم المكفيل إلى أن يذهب إليه ويبقى به إذا أراد  
 المكفيل الذهاب وإن أحيى حبسه حتى يحى به وإن لم يعلم مكانه وانفق  
 عليه لا يحبس ويجعل ذلك كونه (وفي الخزنة) يجبره الحاكم على تسليم  
 المكفول به إلى الطالب ويعطى المكفيل ولا يجبره على إعطاء  
 المكفيل (فإن) قال لا علم لي بمكان المكفول به أن صدقه  
 المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر تجزؤه ولا يلقفه (كفل)  
 عا أنه بالبحار إلى عشرة أيام أرا كثر صحيح ذكره البازي (وفي القنية)  
 المكفيل بأمر الأصيل أدى المال إلى الدائن به أدى الأصيل ولم يعلم به  
 لا يرجع على الأصيل (إذا) غاب المكفول عنه فله الدائن إن لازم المكفيل  
 حتى يحضره والمجبرة في دفعه أن يدهي المكفيل عليه أن يضمن غاب  
 غيبة لا بد من مكانه فيمن لم يدره فأن أقام يضمنه على ذلك تدفع عنه  
 المحضرة (وفي المنيع) لو قال أنا ضامن لك على أن أدلك عليه أو أوقفك  
 عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي التقي) يكون كفلا وعلى هذا معاملة  
 الناس (وفي) أيضا إذا مات الرجل وعاد مدينون ولم يترك شيئا فكفل  
 منه رجل لا غرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان  
 ذلك الرجل الذي تكفل للغرماء ابنه أو أجنبيا لم تصح عنه وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مستحب  
 الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به إنسان بمحض الإجماع (وكذلك)  
 لو كان به كفيل يبقى كذلك بالإجماع له  
 (توع في التسليم)

(وله) إلى الطالب يرى قبل الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه يبرأ  
 قبل أولا (شرط) الموافقة في المبدأ فوافقه في السوق أو في مجلس المحكم  
 فدفعه في السوق يبرأ عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك بن أنس رحمهم الله  
 إجماعين (قال) المرخص كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لم يشرط

فله قبل من التبرع في الموضعين

الجلس وتسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد فلا يعان على الاحضار الى باب  
الحاكم والسبب ذهب الامام زفر رجه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد)  
شرط تسليمه في مجلس الحكم ان يسلمه في المصر في مكان يقدر على المحاكمة به يرى  
وان كان في برية لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا فسلمه في مصر  
آخر يرى عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعند) محمد رجه الله تعالى لا يبرأ  
(ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا فاضى فيه ثمة لا يبرأ في قولهم (شرط)  
تسليمه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الامر فسلمه عند امير قام  
مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه  
من كفالة المطلوب جاز (ضمن) نفس رجل وحبس في الحبس فسلم  
لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطلق ثم حبس  
ثانيا فدفعه اليه فيه ان كان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صبح  
الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطلوب ثم  
طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رجه الله تعالى يبرأ (ولو)  
قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه تجازو يرى  
(الكفالة) بالنفس قورث بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه  
نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعند) محمد رجه الله تعالى  
حبس المكفول بالنفس بدين عاينه ثم ان الطالب خاضع الكفيل في طلبه  
فأخرج القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك الكفالتى  
ورسول القاضي معه وهو تمتع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام  
القاضي وهو يخاضع دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطلوب محبوسا عند غيره  
القاضي الذي تخاضعها عنه يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره الجملة  
من البرازي

• (في معنى بيان أحكام الحوالة) •

صفة الحوالة تعمد على قبول المحتال له والمحتال عليه (ولا) تنفع الحوالة في  
غيبية المحتال له في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كفى الكفالة  
الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حضرة المحتال عليه لصحة  
الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها فقبل صحت الحوالة

(وكذا) لا يشترط حضور المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على  
فلان ألف درهم فأحتل به على - فرضى الطالب بذلك وأجاز بصحت المحوالة  
وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل لدينون إن لفلان بن فلان عليك  
ألف درهم فأحتل بها على - فقال المدينون أحتلت ببلغ الطالب فأجاز لا يجوز في  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (واختلف) المشايخ في أن المحوالة  
تقل الدين من ذمته إلى ذمة أو نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند  
البعض نقل المطالبة والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نقل الدين وعند محمد رحمه الله تعالى نقل  
المطالبة (وثمرة) الخلاف تظهر فيما إذا برأ المحتال له المحيل عن دين  
المحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لأنه انتقل الدين عنه إلى  
المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل  
المحوالة يرى المحيل عند الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازت الكفاية بمحوالة  
به جازة كذا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه بلا تركه وقال  
المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع حلقه (المحيل) والمحتال يمكن أن  
النقض وبالنقض يبرأ المحتال عليه (قال) المحيل مات المحتال عليه بعد أدائه  
الدين اليك فقال المحتال لا يل قبله وتوى حتى في الرجوع به عليك فالقول  
للمحتال تتمسكه بالأصل ولو قضى المحتال عليه المصال له المال بأمر المحيل  
رجع على المحيل فإن قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول المحوالة  
اقصرا منه بشئ لأن الأداء حصل بأمره وما ثبت حتى الرجوع فالقول  
إنما يبطل بكون الدين عليه والمحوالة قد تكون على غير المدينين كما تكون على  
المدينين فلا يبطل حتى الرجوع بالشك (فالو) قال المحيل للمحتال كنت  
وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أحتني عليه بيدك لي  
عليك فالقول قول المحيل مع يمينه إلا أن يقول المحيل اضمن هذا المال فغني  
انتهى كذا في اللوامح (وفي) شرح الوقاية وذكر السقبة وهي أن يدفع  
إلى تاجر ما لا يطربق الاقراض ليس دفعه إلى حديق له في بادئ الأمر لسقوط  
خطر الطريق (وانما) سعى الاقراض المسذكور بهذا الاسم تشبهاً به

قوله وتوى برزى أي هلك

يوضع الدواهم في السفائح في الاشياء المحبوبة كما تجعل العصا محبوبة ويحبها  
 فيها المال وانما به بدلان كلاهما احتمال لسقوط خطر الطريق أولان  
 اصلها ان الانسان اذا اراد ان يفر وانه قد اراد ان يهرب الى صديقه فوضعه  
 في سفينة ثم مع ذلك خاف خطر الطريق فاقرض ما في السفينة انسانا آخر  
 فاملى السفينة على اقرض ما في السفينة ثم شاع في الاقرض لسقوط خطر  
 الطريق انتهى كلام صدر النربعة (وفي المنبع) ويكره فرض يستفاد به  
 امن الطريق صورته وجل دفعه الى تاجر عشرة دواهم قرضاً ليدفعه الى  
 صديقه ليستفاد به سقوط خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفائح  
 وهي جمع سفينة بضم السين وفتح التاء وانما يكره ذلك لقوله صلى الله عليه  
 وسلم كل قرض جوفعة فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه  
 على سيل القرض اليه بغير نفع وهو امن الطريق فانه حرام والله اعلم  
 (الفصل الخامس في الصلح)

الصلح على ثلاثة اضراب صلح مع اقرار و صلح مع اقرار و صلح مع سكوت  
 وهو ان يقر المدعي عليه ولا ينكره ولا يثبت (ووجه) الانحصار  
 ان المدعي عليه عند دعوى المدعي اما ان يجيب لدعواه او لا يجيب فان  
 اجاب فلا يخلوها الا يصحكون الجواب بالاقرار او بالانكار فهو  
 الاضراب الاول والثاني فان لم يجب أصلاً فهو السكوت وكل ذلك جائز  
 عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت  
 (وصلح) الفضولي جائز بان يقول الفضولي اقر المدعي عليه مراعى  
 بانك على حق في دعواك فصالحني على كذا وخمنه صح (وطريق) الضمان  
 ان يقول الفضولي صالح من دعواك على كذا اعلى اني ضامن أو على مالي أو  
 صالحني من دعواك على فلان على كذا و اضاف العقد الى نفسه أو ماله صح  
 وطوبى الفضولي باليسئل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصلح بأمره  
 كذا ذكره في السبازي (وفي الموالحي) ولا يجوز صلح الدين بالدين الا  
 ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على  
 خمسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن السكالي بالكالي (وأما) الثاني فلأن ذلك ليس بصلح لان المصالح



عليه عمن حقه الذي كان قبل الصلح لكنه تبرع بشيئين بمط البعض  
وبالزيادة في الاجل (ولو) صالح من دينه على عبد يجوز ولو لم يبعه مراعاة  
لان مبنى الصلح على التجوز بدون الحق فصار بالصلح كأنه ابرأ من بعض  
الدين واشتري العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه  
منها على خمسمائة درهم جاز وان فارقته قبل ان يعطيه اياه لان هذا الصلح  
ابرا من النصف وطلب لبقاء النصف لان الصلح يجوز زيدون الحق والتجوز  
يدون الحق ابرأ البعض واستبقا البعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه  
على بعضه طاجلاً أو آجلاً كان جائزاً لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط  
المطلوب عما بقي في يده (ولو) صالحه بمئتين آخر آجلاً لا يجوز لانه مصادفة  
الميراث بالمجانين آجلاً فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين  
فأنكر المطلوب ذلك فصالحه الطالب على مائة درهم فقال له صاحبك على  
مائة درهم من الألف التي عليك وأبرأتك من البقية أو لم يقل فذلك جائز  
ويبرأ المطلوب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطر في  
هذا الصلح معنى والرضى شرط جواز الصلح (وفي القنية) ادعى عليه  
م الألف ذكره وحلصم ادعاه المدعى عند قاض آخر فأنكره فصولج يصح  
(وفي) الاسرار انه لا يصح (وكذا) في نكاح الشرازي وقيل يصح (وروى)  
محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) وروايت  
بخط علاء الاثمة الحماسي ادعى على آخر حق التعزير وأحد القذف وأنكر  
الاخر ووجهت عليه العين فافتدى بمئة مال قال المحلواني فيه اختلاف  
المشايخ قيل محل أخذ ذلك وقيل لا يحمل (ولو) ادعى حق الشرط والمئة  
بمالها فالاصح انه يجوز أخذ المال ويجوز الافتداء (رجل) له على آخر ألف  
درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلاً ويؤخرها الى سنة أخرى يجوز  
(وكذا) لو كاتبها كفيلاً فاعطاه كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخرها  
سنة يجوز (ولو) صالحه على ان يعمل له نصف المال فلي ان يؤخر عنه ما بقي  
الى سنة أخرى مثل حلوله لم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل (وكذا) لو  
وجدها زيوفاً أو ستوقه (وان) صالحه على غيد فوجد فيه عيباً فرد ما كان  
اليه بالفتح يعود الاجل وان عاد بالافالة فالمال حال (وكذا) لو كان بالمال

قوله سنة وقدره الم والمدة بعد زيوفاً

كفيل أورهن في يد المرتهن فالرهن والكفيل على حاله (ولو) جعل  
دينه حلا فله وحال وليس يصلح لأن الاجل حتى المطلوب وقد أعطاه  
(وكذا) لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حلا (لما) لو قال برأت  
من الاجل بالضم لم يعلل أما اذا قال أبرأتك أو برأت بالفتح بطل الاجل  
(ولو) قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) وجعل  
اذمى على آخر ألف درهم فأنكر ثم صالحه على أن يبيعه به بعد اجاز  
وهذا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صالحك على هذا العبد  
فانه لا يكون اقرارا منه بالدين (وفي) الاصل اذا كان لرجل على آخر ألف درهم  
فقال له أبرأتك عن خمسمائة أو حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني  
الباقى ولم يوقت وقتا فأعطاه الباقي في هذا اليوم أو لم يعطه برى  
عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال  
اذمى غدا خمسمائة على انك برى من الباقي أو على انك لم تعطيني خمسمائة  
فالألف عليك على حالها فالمر كمالا ولو قال اذمى خمسمائة غدا على  
انك برى من الفضل فان أعطاه برى مطلقا وان لم يعطه فعند أي خفيفة  
ومع دهرهما الله تعالى لا يبرأ وعند أي يوسف رجه الله تعالى يبرأ  
(ولو) قال أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني غدا خمسمائة  
حصل الا برام مطلقا اداه الخمسمائة غدا أو لم يؤد (ولو) قال ان  
أذبت الى خمسمائة فأنت برى أو متى أذبت الى أو ان أذبت أو اذا أذبت  
لا يبرأ لأن تعليق البراءة بالشروط باطل (صوح) من دعوى الدين على دراهم  
وأفترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان من اقرار فأفترقا عن  
يدين بزمعهما وان كان عن انكار ففي زعم المذمى كذلك وفي زعم المذمى عليه  
بدل المال لا سقاط اليمين وقبض البدل لا سقاط لا يشترط كفى  
المخلع والعق على مال (وان) وقع عن دراهم في القعة على دنانير أو عكسه  
فيشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دنانير في القعة  
على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي  
(ويجوز) الاعتبار عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زنى  
في الاجل حتى أزيدك في البخل أو قال احطط عني من بدل السكابة كذا حتى

أترك حق في الأجل وأجعل لك البديل مع (ولا يجوز الأمتياز عن الأجل  
 بين المحرمين) (ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب) (الصلح)  
 عن الشفعة بامل وتبطل الشفعة به ولقيم الوقف ان يصالح سارق القطن  
 من أرض الوقف ان كان مقر أولان كان انما يعليه لاجل مخافة هتك الستر  
 ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادى) ادعى على رجل عهدودا انه وقف على  
 كذا فأنكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة  
 البيع وليس للتولى ولاية البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا الى  
 المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يكن له بيئة هل اثبات  
 الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بضم والفصولى  
 لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك بأخذ الدار اما الفصولى لو فعل  
 ذلك من مال نفسه لا اعتزال الوقف يدفع المال ولا يأخذ الدار (ولو)  
 اشترى دارا فاجتمعها مع مسجد اثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذى بنى  
 المسجد أو رجل من بنى أنظرهم للمعبد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا  
 صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه  
 ر وايتان (ولو) كان كفيلًا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة  
 بالنفس يرى (رجل) ادعى دارا فصالحه على يد من اوعى على قطعة من الم  
 يجوز لا عنه الا فكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حقه وهو على دعواه  
 فى الباقي (والوجه) فيه أحد أمرين اما ان يزيد درهما فى بدل الصلح فيصير  
 ذلك عوضا عن حقه فيما سبق أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي  
 (وان) صالحه على دار أخرى أو على شئ آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو)  
 كانت دعواه فى الدين فصالحه على بعض الدين أو على غيره بطلت دعواه  
 بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلك قبل التسليم فانه يعيد  
 الدين (ولو) صالحه من الدين على شئ ثم أقام البيئة بالدين لم يكن له دفع  
 الصلح (وصى) ادعى على رجل ألف التيم ولا بيئة له فصالح بجمعه عما فتن  
 الألف عن الأكار ثم وجد بيئة عادلة فله ان يقيمها على الألف وكذا اذا وجد  
 العصى بيئة بعد البلوغ كذا فى القنية (وفي البرازى) رجل ادعى ديناً أو  
 مينا على آخر وصالحا على بدل وكتبا وثيقة الصلح وذكر فيها نصالحا من

هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى  
 ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح دعوى  
 أخرى بان كان المدعى مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الحال كما ذكرنا ثم  
 جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا تسمع لان البراءة عن الدعوى  
 ذكرت مطلقاً ولا مانع من ان يدعى واحداً ويصالح عنه ومن جميع  
 الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن  
 دعوى فاسدة لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذه بدل اعماله فلابد من صحة  
 الدعوى (وفي نظم الفقه اخذ صار قاضي دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال  
 فدفع له السارق ما لا على ان يكف عنه يبطل ويرد البذل الى السارق لان  
 الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصوصية بأخذ  
 المال (رجل) اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على  
 نفسه ان كان في حبس الوالي تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظناً  
 وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح)  
 الفاسد كالبيع الفاسد يتمكن كل منهما من الفسخ (ادعى) عليه ألفاً  
 فانكر واعطاه نصفها ولم يقل شيئاً ثم أراد المدعى يعني الدافع استرداده له  
 ذلك وان كان له كان النقد عرض لا يملك الاسترداد (فالخاصل) ان كل  
 ما كان للمدعى فيه حق الاخذ لا يفك من استرداد المدعى ما لم يذكر لفظ  
 الصلح او تدل عليه القرينة لان في زعم المدعى أنه أخذ حقه فكيف يكون  
 صلحاً وما لا يتمكن المدعى من أخذه كالعرض يكون صلحاً بالتعاطي (رجل)  
 ادعى على آخر الفأفأ أنكر فصوِّح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الإبقاء  
 او الإبراء لا يقبل (وان) ادعى عليه ألفاً فادعى القضاء او الإبراء وصوِّح ثم  
 برهن على أحدهما تقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح قدا ان يمين واليمين في  
 الأولى كانت على المدعى عليه فقدا المأل وفي الثانية على المدعى فلا  
 يتصور أن يكون القضاء عنهما فاذا برهن على القضاء او الإبراء برده له  
 (رجلان) بينهما أخذ وعطاء وتبرع وقرض وشركة تصادق على ذلك ولم  
 يعرفا المقداد فتصالحا على مائة الى أجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان  
 الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي كمن له على آخر درهم لا يعرفان

مقدارها صالح على مائة (رجلان) لهما على رجل دين فأراد أحدهما أن  
 يأخذ نصيبه على وجه لا يكون الشر يك فيها نصيب فالحيلة في ذلك أن يبيع  
 من المطلوب كقمان زبيب بمائة درهم ويسله إليه ثم يبرئه عن نصيبه من  
 الدين ويطلبه بمن الزبيب فينتفد لا يكون الشر يك فيه نصيب لانه  
 لا شر كفي هذا الدين وإن مبني الصلح على التجهوز بدون الحق فصار كأن  
 الصالح أبراهم عن نصيبه واستوفى البعض (ولا يجوز تعليق الصلح  
 بالشرط ولاضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدا فقصا لحتك على كذا او  
 صالحا لحتك غدا على كذا لان تعليق التلخيص بالشرط وضافته الى الوقت  
 باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكلاهما يجوز تعليق البيع بالشرط  
 ولاضافته الى الوقت فكذلك الصلح (وجوز) الصلح عن دعوى نكاح  
 (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد  
 فصالحته على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب  
 اعتباره بأقرب العقود اليه احتمالا لاحتج وأخذ المال على ترك البضع خلع  
 فصار بذلك المال منافي حق المدعى في معنى الخلع بناء على زعمه والخلع بلفظ  
 البرائة صحيح وفي حقها الدفع الشغب والمقصومة وتقليص النفس عن الوطء  
 المحرام (وفي) الهداية قالوا لا يعمل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا  
 كان مبطلا في دعواه (وقال) صاحب المنبع هذا ليس يختص بهذا النقام  
 بل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقرار ان من أقر  
 لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يعمل له ذلك فيما بينه وبين  
 الله تعالى الا ان يسله بطيب نفسه فيكون غدا على طريق المبة (والثاني)  
 ان تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه  
 من غير خصومة وبلزمارتها كذا في المنبع (وفي) الاول المحي الخليفة  
 اذا جعل غيره مولى عنه بعد موته ثم مات يجب على الناس ان يعاولوه بصير  
 الثاني خليفة كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فاقض الامر  
 في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) لما مضى ان يوصى الى غيره بعد  
 موته انتهى

(الفصل السادس في الاقرار) • الاقرار هو اخبار بحق لا يحرم عليه  
 وحكمه ظهور المقر به لاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالتجرر للسلطان حتى يؤمر  
 بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مكرها ولو كان انشاء  
 يصح مع الاكراه لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واستدل)  
 بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا امر بنصف داره مشاعا مع ولده  
 كان تملكها لم يصح (ومنها) اذا اقرت بالزوجية صح ولو كان تملكها لم يصح  
 الا بمحض رضى الشهود (ومنها) اذا اقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح  
 ولو كان تملكها لم يصح (ومنها) اذا اقر العبد المأذون لرجل بدين في بده صح ولو  
 كان تملكها لم يصح (واستدل) بعض على كونه تملكها بمسائل (منها) اذا اقر  
 لرجل فردا قراره ثم قبض لا يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) اذا اقر  
 المريض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) ان المالك الثابت  
 بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستلزمة حتى لا يملك المقر له مطالبتها  
 ولو كان اخبارا لكانت مضمونة عليه (وفي) الذخيرة والمخيط ادعى عينا في  
 يد انسان انها له ثم ان صاحب البد اقر له به يصح هذه الدعوى عند البعض  
 وعند عامة المشايخ لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق  
 فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر له وعند من يقول يصح لو تملك  
 فالفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المسأل (قال) صاحب  
 الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تملك في الحال ينبغي ان  
 تصح دعوى المسأل بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا تصح  
 (واجمعوا) على انه لو قال هذا العبد ملكتي وهكذا اقر به صاحب البد  
 يصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سبب الوجوب (الجملة) من شرح  
 الوفاية لابن غرسمة (وفي المنيع) ولا يصح اقرار العبد الا اذا كان مأذونا  
 بالتجارة فان اقراره بما تدين لرجل لو دية او عارية او مضاربة او غصب  
 لانه التحق بسبب الاذن بالبالغ للادلة الادنى على عقله ولا يصح اقراره بالمهر  
 والحناية والكفالة لانها غير داخل تحت الاذن اذا التجارة مبادلة المثال  
 بالمال والنكاح مبادلة ما ليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم تكن  
 تجارة مطلقة وكذلك المجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المجنون ولا يصح

اقراره بالمال وان كان يصح بالمحمد ودوالقصاص لان ذمته ضعفت بقره  
 فانضمت اليه امالية الرقة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه  
 بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالدين وبما في يده صحيح لان المولى رضى  
 باسقاط حقه بالتسليم عليه (والثالث) والمغنى عليه كالجنون (واقرار)  
 السكران جائز بالمحموق كلها الا بالمحمد ودوالخالصة والردة وثقة نساثر  
 التصرفات من السكران كما تنفذ من الصالح وسيجي تمامه في فصل  
 الطلاق ان شاء الله تعالى (وكان) يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالجهول بخلاف  
 الجهالة في المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفي) الذخيرة جهالة  
 المقر له انما تنسخ صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد  
 لواحد من الناس انما اذالم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لاحد  
 هذين الرجلين (وقال) شمس الائمة المرحوم رحمه الله تعالى الجهالة  
 تمنع ايضا في هذه الصور وثلاثة اقر للجوهول وانه لا يفيد لان فائدته اجمبر  
 على البيان وهذه الايجز على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد وفائدته  
 وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهما او اتفقا على اخذه  
 فلها حق الاخذ (فالحاصل) ان الاقرار للجهول لا يصح اذا كانت الجهالة  
 متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز والاقرار بجهول يصح مطلقا  
 معلوما كان او مجهولا (واقا) الابرء من الحقوق للجهولة يصح بعرض  
 وبدونه (وفي المنبع) الابرء عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي السدائع لو ابراه  
 عن ضمان العين وهي فائمة في يده صح الابرء وسقط عنه الضمان عند  
 اضمائها للسلامة وقال زرق لا يصح لان الابرء اسقاط واسقاط الاعيان  
 لا يسقط فالحق بالعدم وبقيت العين مضمونة كما كانت واذا هلكت ضمن  
 (رجل) في يده ما ارادها ما انزف قال اشترتها منك القياس ان يؤثر  
 بالدفع الى المدعى الى ان يبرهن على الثمائه وفي الاستقسان يجهل ثلاثة  
 ايام بعد التكفيل عليه فان برهن والاسلم الى المدعى (وعلى)  
 القياس والاستقسان اذا ادعى للدين الايقاء ويحده المدعى فلا بد  
 من برهان المدعى عليه (وكان) الامام طهير الدين يفتي فيها بالقياس  
 (اقر) انه اقتضى من فلان ألغا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك

على شيء ضمن المقر بعد ما يحلف المقر له على أنه لم يكن له عليه شيء  
(قوله) عند دعوى المال عليه ما قبضت منك بغير حق لا يكون  
اقرارا (ولو) قال دفعته إلى أخيك بأمرك اقرارا بقض فلا يبرأ  
بلائبات الأمر بالإيصال والاتصال (ولو) قال بأي سبب دفعته إلى قالوا  
يكون اقرارا وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الأجل إلى الحاكم ومطالبه به فله  
أن يحلف ما على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقرارا بالمال المدعى به  
ويسعه أن يحلف بهذا الوجه أن لم يقصده به ذهاب حقه (قال) القبية  
لا يلتفت إلى قول من جعله اقرارا بوجوب المال المؤجل (وكذلك)  
الكلام إذا حلف الزوج عند انكاره دعوى زوجته الصداق فإن المهور في  
زماننا مؤجل بالعادة (قلت) وهذا دليل على أن الزوجة ليس لها مطالبة  
زوجها بالمهر المؤخر به بدقبضها البهول ودخوله بها إلا بعد الفراق بموت  
أو طلاق لأن المؤخر مؤجل عرفا لا شرعا سبحانه وتعالى أعلم ولا بد من  
نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فيما يليها الطالب لا تجزم بشيء في هذه المسئلة  
إلا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه ما لا فقال قبضته لكنه  
ملكه يؤثر بالرد إليه وينبغي أن يكون على القياس والاستقسان الذي  
ذكرناه (رجل) قال لا تراقص الألف التي على عليك أو فلة عبيدي فقال  
نعم أو قال غدا أعطيكها أو أقبضها أو زنها على وجه المضرة أو قال  
خذها أو أرسل غدا من قبضها أو يترضا أو لا زنها لك اليوم أو لا تأخذها  
منى اليوم أو حتى يدخل على مالي أو يقدم على غلامي أو قال لم تقل أو قال  
صالحني عنها أو قال لا أقبضها ولا أعطيكها أو قال أحل غرما لك على أو  
بعضهم أو من شئت منهم أو يمتثال بها على أو قضاها فلان على أو أبرأتها أو  
أحلتها أو وهبتها أو تصدقت بها على أو قال مالك على الامانة أو سوى  
مائه أو غير مائة أو قال اسمك أو ان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله  
(ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا أعطيكها أو قال ما فلان على شيء فلا تخبره أن  
له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو لم) يبدأ بالنفي لكن قال لا تخبر فسلطان له  
على ألف درهم أو لا تعلمه يكون اقرارا (ومن) أمعيا بن من قال الصحيح  
أنه في الأخبار لا يصحكون اقرارا (ولو) قال لا تشهدوا لن فلان على ألفا



لا يكون اقرارا (وذكر) محسره الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار  
ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي البرازي) أشار الى ان قوله لا تخبره لا يكون  
اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الا كرخي الصحيح هذا والله أعلم  
وما ذكر ان قوله لا تخبره اقرار خطأ (قال) مناجي بخاراهو والصواب (وقال)  
في القنينة وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان لفلان على ألف  
درهم أو بخطي أو كتبت يدي ان له على ألفا فهذا كله باطل (واذا) قال  
البائع وجدت بخطي ان لفلان على كذا لم يملك (قال السرخسي) رحمه  
الله تعالى وكذا خط الصراف والمصار (فعلى) هذا قال لاصكك  
اكتب خطا على لفلان بألف درهم أو اكتب خطا يبيع هذه الدار بألف  
درهم من فلان أو اكتب لأمري صك الاطلاق كان اقرارا بالمال والبيع  
والاطلاق وحل للكاتب ان يشهد بما سمع سواء كتب أولا (قال) لا تخبرني  
عائكة ألف فقال لا تخبرني عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وأنت  
طلقت امرأتك أو قال اعتقت عبدك فقال وأنت اعتقت عبدك لا يكون  
اقرارا في ظاهر الرواية (وروي) ابن سعادة عن محمد رحمه الله تعالى انه  
اقرارا به يفتي (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ عن المهر كالأمر أغريمه من  
الدين اذا كان هناك ما يخفه (رجل) قال ابرأت جميع غرماي لا يصح  
الا اذا نص على قوم غفوصين (قال) الفقيه وعندي انه يصح (الاقرار)  
والابراء لا يحتاجان الى القبول وبرئان بالردة (لو) قال لفلان على  
ألف قرص أو عسدي ألف وديعة الألف لم أقبض لا يصح (ولو) قال  
أقرضتني أو أودعني أو أعطيتني لكنني لم أقبضه ان وصل صدق استعصانا  
والألا (خصبت) منه هذا العبد امس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف  
ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ما في يدي أو يعرفني أو ينسب الي  
لفلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان فهو هبة لا يملك  
بلا تسليم وقبول انتهى كلام البرازي (وفي القنينة) استأجر منه دارا فهو اقرار  
له بالملك (ولو) أقراه كان يدفع غلظه هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار  
له (ولو) قال المدعي عليه لا أقروا لا أنكره وولي صورة لا أنكره وولي اقرار  
لقوله لا أنكر (وعند) أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجس ولا يخلف لانه لم

يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا أقر (قال) لا تخزي  
 عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء ثم احسنت فهو اقرار ويؤاخذ به  
 (ادعى) عليه ما لا معلوما فقال مستهزأ به الامر أرك أتفكر اليوم فهو اقرار  
 بالمدعى (إذا) مات المدعون قبل تمام الاجل قطاب الدائن ابنته فقال اصبر  
 حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ما في يدي حق  
 ومالك لفلان فهو في عرفنا محمول على وجه الكرامة وأنه حسن (ادعى)  
 على امرأة نكاحا فانكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به  
 (وقال) مهدي الائمة التركاني الاعراب بالمهر لا يمكن كون اقرارا بالنكاح  
 والاعراب بالولد من المحرمات اقرار بالنكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالمال  
 فقال له لا تطالب الاصل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالبراءة لانه  
 محتمل (وذكر) في اللؤلؤ المجي رجل اقر لرائته في مرضه بمهر الم درهم وقد  
 تروجهما على ذلك ثم اقامت الورثة البيعة بعد الموت على ان المراء وميت  
 مهرها زوجها في حياة الزوج به صحبة لا تقبل هذه الشهادة والمهر  
 لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحاملة حاله تدرك ما سبق فهذا  
 دليل على ان الاعراب لا يقرم قبواخذ بذلك (رجل) يمرض يوما ويصح يوما  
 ويمرض يومين ويصح يوما اقر لابن عبيد في ذلك المرض فان صح بعد ذلك  
 جاز ما صنع لانه ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد  
 ذلك وصار ما أحب فرائس حتى اتصل بالارت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار  
 المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لما كان التهمة ولقرنه  
 صلى الله عليه وسلم لا وصية وارثه (رجل قال) لفلان على ألف درهم في  
 علي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذلك) فيما  
 علم لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ذلك  
 (وفي البرزاني) قال له على دراهم أودعته ثلاث فثلاثة (لو) قال  
 دراهم كثيرة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عشرة وعلى قولهما ما أتاها  
 درهم (ودناير كثيرة) عنده عشرة وعندهما عشرون (قال) مال عظيم  
 عندهما نصاب الزكاة (مائتان) ولم يذكر ما عنده قيل ينظر الى حال  
 المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم العشرة آلاف (قال)

كذا دينا را يقال ان كذا تسعمل في العدد وأقل العدد اثنان (على مال  
 درهم (على-) مال لا قليل ولا كثير ما اثنان (على-) دراهم اضعافا مضاعفة  
 أو مضاعفة اضعافا ثمانية عشر عندهما (على) دراهم مضاعفة ستة (أكثر  
 الدراهم) عشرة عندهما اثنان عندهما (ثني) من الدراهم أو من الدراهم  
 ثلاثة (أموال عظام) - ثمانية (ما بين) عشرة إلى درهم أو ما بين درهم إلى  
 عشرة تسعة عنده (وما) بين عشرة إلى عشرين تسعة عشر عنده وعندهما  
 عشرة في الأول وعشرون في الثاني (ما بين) درهم إلى درهم درهم عنده أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير  
 من عبيد وغيره أو ما في حائوتي لفلان صح لانه عام لا مجهول (وان) تنازعا في  
 شيء أنه كان وقت الاقرار في يده أو حائوته فقال المقر لا بل حدث بعده فالتقول  
 للمقر (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه بابها لا رأي وفيه متاع فلها  
 البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار بيع فان المتاع لا يدخل  
 فيه لانه يصير كأنه باع البيت بمحقوقه (وفي المتفق) لي عليك ألف فقال  
 أخو عن دعواك شهر أو آخر الذي ادعت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال آخر  
 دعواك حتى يقدم مالي فأعطيكها (ولو) قال بلى فأعطيكها يكون اقرارا  
 عند محمد رحمه الله تعالى (لي) عليك ما اثنان فقال قضيت مائة بعد مائة  
 فلا حق لك علي لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا  
 (لي) عليك ألف فقال حبيتك أو قضيتك أو أخلت لك بها أو وهبتها أو  
 أبرأتني أو أخلتني قال الناطقي كله اقرار (رجل) قال لا آخر اقرضتك  
 ألفا فقال ما استقرضت من أحد سواك لا يكون اقرارا ولو قال  
 استقرضت منك يكون اقرارا (وذكر) السرخسي ان قوله ما استقرضت  
 من أحد سواك اقرارا إذا كان مجيبا له لان معناه استقرضت منك لان من  
 غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا من  
 عجيب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعني قوله اقرضتني اقراره بفعل نفسه  
 أعني قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون اقرارا (وفي) بعض الفتاوى  
 استقرضت منك فلم تقرضني صح اذا وصل والا لا (وذكر) شيخ الاسلام ان  
 تعليق الاقرار بالشروط باطل (وقوله) اذا جاء رأس الشهر أو اذا جاء

الاضغى او اذا افطر الناس او اذا امت ليس بتعلق بل تأجيل الى هذه  
 الاوقات لصلوحه للتأجيل فان الدين بالموت يحصل ولا يصدق في دعوى  
 التأجيل بخلاف قوله اذا قدم فلان الا اذا ادعى كفاؤه المتعلقة بقدوم فلان  
 (الاشارة) تقوم مقام العبارة وان قدر على الكتابة (كتب) كتابه اقرار  
 بي يدي الشهود فهذا اقسام (الاول) ان يكتب ولا يقول شيئا فانه  
 لا يكون اقرارا فلا تصل الشهادة بانه اقرار (قال) القاضي النسفي رحمه  
 الله تعالى ان كتب مصدر امر ومما علم الشاهد حل له الشهادة على اقراره  
 كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعل هذا اذا كتب للغائب على  
 وجه الرسالة أما بعد ففعل ذلك كذا يكون اقرارا لان الكتابة من  
 الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكافؤا وعامة المشايخ على خلافه لان  
 الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاثمن بشرط ان يكون معنونا  
 مصدرا وان لم يكن الى الغائب (الثاني) كتب وقرأ عند الشهود ولم ان  
 يشهدوا وان لم يقل اشهدوا على (الثالث) ان يقرأ عليه عندهم  
 غيره فيقول الكاتب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عنهم  
 ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا (قال)  
 اعطني الالف التي لي عليك فقال امسبر اوسوف تأخذها لا يكون  
 اقرارا (قال) مال نفيس او كرم او خطير لا دواية نفسه وكان  
 المجراني رحمه الله تعالى يقول مائتان (الف دراهم) ثلاثة آلاف  
 (الف كثيرة) عشرة آلاف (شيء كثيرة) اربعون (ابل كثيرة)  
 خمسة وعشرون (قال) له اعطيتك مقدار كذا فقال بأى سبب  
 أصطنتي يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن السبب  
 (قال) في عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستبراء  
 ويعرف ذلك بالنغمة (اذا) اقر أنه قبض منه كذا قال شيخ الاسلام لا يلزمه  
 ما لم يقل قبضته بخير حق قبض او يجب الرد والاشبهانه يلزم الرد لان القبض  
 المطبق سبب بوجوب الرد والضمان كلا حقه فانه نص في الاصل انه اذا قال  
 أخذت منك ألفا وديعة وقال المقر له بل غصبا بالقول لاقر له والمقرضان  
 مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا أولى (طاب) الصلح والابراعن

الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا  
 (اذعى) الاقرار فى الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر لا تنأه الى حالة  
 معه ودية منافية للضمان (اخذته) منك عارية وقال لا بل بيعا فالقول  
 لا لا خسلا في نكاحه البيع (وكذا) لو قال اخذت الدراهم منك وديعة وقال  
 لا بل قرضا وكذا التوبى لو قال اخذته منك عارية وقال بل اخذته بيعا  
 فلا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه ومالك ضمن (صب) دهننا  
 لانسان عند اليهود فاذا دعى مالكه ضمنه فقال كان نجسا الوقوع وارة فيه  
 فالقول للصاب لا نكاه الضمار والشهود يشهدون على الصب لا على عدم  
 النجاسة (رفى المنبع) اذا قال المقر فى اقراره له على اوقبى ألف درهم  
 فذناق ياله بن (ولو) قال عندى ارمى اوفى يثنى اوفى عندى ووفى كيمى  
 فهو اقرار بالامانة في يده لان هذه المراضع انما تكون محلا لعين لالدين  
 اذ جعل النعمة (رجل) اقر لا خربا ألف درهم ووجهة الى شهر وقال المقر  
 له بل فى حالة فالقول قول المقر له عندنا (وقال) الشافعى وأحمد رحمهما  
 الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) اقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين  
 ثم اقر فى موضع آخر لذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين  
 فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى هما الان اذا ادعى الطالب المالى  
 وعندهم مال واحد الا اذا تعاونا فلهما الاكثر (ومحل) الخلاف فى  
 الاقرار بالمجرد عن السبب وعن المصك اذ فى المقيد بالسبب التحديدان قال فى  
 الكرتين فمن هذه المجارية للمال واحد متحدد على كل حال وفى المقيد بالسبب  
 المختلفان قال فمن هذه المجارية فى الكرة الاولى وثمن هذا العبد فى  
 الكرة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا كان الاقرار مطلقا  
 عن السبب لكن مع المصك فان كان به صك واحد فالمال واحد سواء كان  
 الاقرار والاشهاد فى موطن واحد أو موطنين وان كان مكان غلان فى  
 الوجهين (وكذا) اذا اقر بمائة مطلقا وكتب فى صك ثم اقر وكتب فى صك  
 فهما مالا ن (اذا) قال لفلان على ألف درهم بل ألف درهم يلزمه ألفا  
 درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه اقر بألف ثم  
 رجع وأقر بالغبين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كفى قوله أنت طابق

واحد تلابل ثنتين (وجل) قال غصبا من فلان ألف درهم ثم قال وكذا  
 عشرة أنفس والمقره يدعي انه هم الغاصب منه الالف وحده لزمه الالف  
 كاملا وقال رقر لا يلزمه الا عشر الالف (وعلى) هذا الخلاف ما لو قال  
 اقرضنا أو اودعنا أو اطارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يز يدعى  
 تركته وله ابنان فصلة فيه احدهما وكده الاخر فعندنا يؤخذ جميع الدين  
 بما في يد المصدق ان كان وافي بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على  
 المصدق نصف الدين لانه ابعد عن الضرر (ولنا) انه اقر بالدين وهو  
 مقدم على الميراث فالقيمة من جميع الدين لا تنصير التركة فارغة عن الدين  
 فلا يكون له منها شيء بالاث (وفي الحقايق) قال المحلواني قال مشايخنا  
 رحمهم الله تعالى فيमार وينافي ظاهر رواية أصحابنا يحتاج الى زيادة ثبوت  
 لا يسترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقراره ويجوز الاقرار  
 لا يحمل الدين في نصيبه ثم قال صاحب الحقايق تحفظ هذه الزيادة تنسب  
 (نوع في الاستثناء وما في عناء) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما ان يكون  
 المستثنى من جنس المستثنى منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه (فلا قول)  
 على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل  
 واستثناء الكل من الكل اما استثناء القليل من الكثير فانه جائز بلا خلاف  
 لان الاستثناء تسكاه بالباقي بعد الثبوت فاذا قال اعلان على عشرة الاثلاثة  
 يلزمه سبعة كانه قال اعلان على سبعة لان السبعة اعم من أحد عشر سبعة  
 والاخر عشرة الاثلاثة (وفي الذخيرة) عملا على المنتقى قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى لو قال اعلان على مائة درهم الاقله لا فعله أحد وخمسون درهما  
 (وكذا) في ظاهره فهو قوله الاشياء الا استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا  
 فأوجبنا النصف وزيد درهم فقد استثنى الاقل (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى لو قال على عشرة الا بعضها فعليه أكثر من النصف (ولو) قال لفلان  
 على ألف درهم الامائة أو خمسين قال أبو سليمان عليه السلام مائة وخمسون  
 لانه ذكر كل الشك في الاستثناء فثبت أقلهما فكذلك في هذا (وفي رواية)  
 أبي-قص يلزمه مائة لان الشك في الاستثناء يوجب الشك في الاقرار  
 فكأنه قال على مائة أو مائة وخمسون فثبت الاقل قالوا والاول

أصح لان الشك حصل في الاستثناء ظاهرا (وأما) استثناء الكثير من القليل  
 بان قال لغلان على تسعة الا عشرة فحائز في ظاهر الرواية ويلزمه درهم  
 الا هاروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليها عشرة وهو  
 منذهب الفراء لان العرب لم تسكن به والصحيح ظاهر الرواية (وأما)  
 استثناء الكل من الكل فباطل بان يقول لغلان على عشرة الا عشرة  
 أنت طالق ثلاثا ثلاثا فيلزم عشرة ويقع ثلاث لانه لا يمكن فيه معنى  
 الاستثناء لانه تسكن به بالباقي بعد الثمانية لم يبق شيء بعد الاستثناء  
 لم يمكن جعله متكاما باقيا فلم يصح فبقى كلامه الاول باقيا على حاله كما كان  
 (وفي) الفتاوى الظهيرية لوقال لغلان على ألف درهم استغفر الله المائة  
 درهم كان الاستثناء باطلا (ولو) قال لغلان على مائة درهم يا فلان لا  
 عشرة كان الاستثناء جائزا (اذا) قال لا يدعى عشرة الا تسعة الا ثمانية  
 الا سبعة الا ستة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا يلزمه خمسة  
 فلا يصل فيه ان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه اقرب المذكور اليه  
 فمد من الاستثناء الاخير فاستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا  
 الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول فاستثنى ذلك من الجملة  
 للمقولة فباقي منها فهو المقصود المقربة (فالحاصل) ان الاستثناءات اذا  
 تعددت لا تخلو من ان تكون متعاطفة او لا تكون متعاطفة فان كانت  
 متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن  
 متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول فيعود الكل الى الجملة  
 المذكورة في صدر الكلام ايضا وان لم يستغرق فيعود الى آخر ما يليه  
 وهو سلم جرا (وفي) طريق آخر وهو ان يؤخذ المثبت في اليمين والمثني في  
 السار ثم بعد الجمع وقراغ الاقرار يقطع المنقيات من المثبتات فباقي  
 يكون مقاربه كما في مثالك لغلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخره  
 فالمثبتات عشرة ومائة وستة وأربعة واثنان فالمجموع ثلاثون والمنقيات  
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالمجموع خمسة وعشرون فاذا استغلت  
 المنقيات من المثبتات يبقى خمسة وهو الجواب (قال) صاحب التبيين ثم  
 اني تحيرت في ضبط اعراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب او  
 ماوجب نصبه هو المنقيات لا المثبتات فعرضت ذلك على شول الفحاة فتعجبوا

ما حبر أحد منهم سلى الرواية غير أن شيخنا فاضل القضاة قفى الدس  
 السبكي الشافعي رحمه الله قدرى أن والده رحمه الله تعالى كان يلقنه هذه  
 المسئلة بعضها منصوبا وبعضها غير منصوب اهـ (رجل) قال لفلان  
 على ألف درهم إن شاء الله تعالى بطل إقراره لأنه علقه بشرط وإنما يصح  
 التعليق في الانشآت لا الأخبارات والأقراء أخبارا فلا يحتمل التعليق  
 بالشرأ (ولو) قال أشهد وأعلى أن لفلان على ألف درهم إن مت فهي  
 عليه عاش أرمات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فإن موته كثر لا بحالة  
 (ثم) استلم أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في أن التعليق بمشيئة الله  
 تعالى باطل أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله  
 تعالى باطل (فعلى) هذا قوله إن شاء الله تعالى إن كان باطلا لا إقراره فقد  
 بطل ولا ييب شيء وإن كان تطييفا فلا إقرار ولا يحتمل التعليق لمساينا ولأنه  
 شرط لا إية عليه وأثر الشرط في إعدام المحكم قبل وجوده وهذا لا يعلم  
 بغيره فيكون له إعدامه من الأصل بخلاف قوله لفلان على مائة درهم إذا  
 مات إذا جاء رأس الشهر وآء القطول لأنه أجل بيان المسئلة فيكون تأجيلا  
 لا تسليمًا لأنرى أنه لو كذبه في التأجيل يصير المسال حالا  
 (نوع في الأقراء في المرض) •

(معجم) أقرب دين ثم مرض فاقرب دين يقدم دين العهدة على دين المرض  
 عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقضى دين غريم العهدة أولا فان فضل  
 شيء يقضى به دين غريم المرض (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى  
 تقدم تركه على دين العهدة والمرص بالنسبة (وفي البدائع) إقرار  
 المريض في الأصل فوطان إقراره بالدين لغيره وإقراره باستيفاء الدين  
 من غيره (أما) إقراره بالدين فعلى وجهين لا جنبي وقديناه أو لوارث  
 بالعين أو بالدين فلا يصح إلا بتصدق الدين عندنا وعند الشافعي  
 رحمه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) إقراره باستيفاء دين العهدة  
 أو دين المرض فإن أقصر باستيفاء دين وجب له في حال العهدة يصح  
 ويصدق في إقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أي دين كان وإن أقصر  
 المريض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فإن وجب له بدلا مما هو



مال لم يصح اقراره ولا يصدق في حق غرماء العمة ويجعل ذلك تبرعاً منه  
بالدين لانه لما مرض فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذا الواتلف رجل  
على المريض شيئاً مرضه فأقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق على  
ذلك اذا كان عليه دين العمة لانه كرتا وان وجب له بدلا عما ليس بمال  
يصح اقراره لان المريض لا يتعلق حق غرماء العمة بالبدل لانه لا يمتثل  
التعلق لانه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) اقرار المريض بالابراء  
بأن اقراره كان أبرأ فلا تamen الدين الذي كان عليه في محضته لا يجوز  
لانه أقرب قبض الدين وانه لا يملك انشاء الابراء لمال فلا يملك الاقرار به  
بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه أقصر قبض الدين وانه يملك انشاء  
القبض فيملك الاخبار عنه بالقبض انتهى كلام البداة (مريض)  
أقر بمال لا جسمية ثم تزوجها بعد الاقرار لم يسطل الاقرار عندها (وقال)  
زفر وجهه الله تعالى يبطل لانه طرأ على الاقرار ما يبطله (مريض)  
مرض من الموت أقر بألت درهم بعينها انما القطعة عند مولاهم لغيرها  
فلا يجزوا ما أن تصدقه الورثة أو تكتبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها  
اتفاقاً وان كذبه فهو محل الخلاف فعند أبي يوسف وجهه الله تعالى  
ينصدقوا بثلاثها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى  
اذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثاً لهم (وفي) حيل الخصاص امرأة قالت  
في المرض لم يكن لي على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان  
شئ يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي الذخيرة) قولها في المرض لا مهر لي  
عليه أو لا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قبيل لا يصح وقيل يصح  
والصحيح انه لا يصح (وفي القنية) لو قال المهر وح لم يجز حتى فلان ثم مات  
ليس لورثة المهر وح أن يتعوا على الجارح بهذا الجيب قال برهان  
الدين صاحب المحيط وهذا المستثنى على التفصيل ان كان المهر محروفاً  
عند القاضي أو الناس لم يقبل اقرار المريض (مريض) قال في حال  
مرضه ليس لي في الدنيا شئ ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا زوجه المتوفى  
وابنه على أنهما لا يعلمان شيئاً من تركه المتوفى انتهى

## «الفصل السابع في الوديعة»

الوديعة أمانة تترك لحفظ فلا يضيئها المودع ان هلكت بل اتعده من نفسه  
فحفظها بنفسه وعن في عياله كزوجته والدم والدته وعبيده وأمته  
وأجرة الخصاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة وكسوته وطعامه على  
المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعة قربت المسافة أو بعدت  
وان كاف الوديعة بماله جل ومؤنة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
حتى لو هلك لم تضمن عنده (وفي الجملانية) يجوز له السفر بالوديعة  
وان كان له اجل ومؤنة عنده الا في موضع واحد وهو ان تكون الوديعة  
طعما كثيرا فانه يضمن اذا سافر به لمجاوزا أن تستقر به المؤنة فيكون  
في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له جل ومؤنة غير ان عند  
محدثي رحمه الله تعالى هذا اذا بعدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا والمخلاف فيما  
اذا كان الطريق آمنا بان لا يقصده أحد غابا ولو قصده بمكته دفعه  
بنفسه ومرفقة السفر ولم ينه المودع عن المسافة بها لو اما اذا لم يكن  
الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن غاب عن السفر بها فبالسفر  
يضمن بالاتلاف (وفي البرزاني) وله أن يحتفظها كما يحتفظ مال نفسه  
في داره وحانوته (وفي النوازل) قال لا تضاعفها في حانوتك فوضعتها  
فضاعت ان كان الحانوت آخر زمن الدار ولم يجبه كانا آخر لا يضمن والا  
فمن ولو كانت مما عسك في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجتك فدفع  
لا يضمن وقيل لو ناعا عن الدفع لبعض عياله فدفع الى الجيد بداهته  
لا يضمن والا فمن وضع كيس الوديعة في صندوقه وله فيه كيس  
فانشق واختلما لا يضمن واشتركا والملاك البقاء على قدمائهما ولو  
خلطهما أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاطا  
صغيرا كثر أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله دفن مال الوديعة في أرض ان علمه  
بعلامة لا يضمن والا فمن وفي المغازاة يضمن بكل حال وفي السرهم لو  
كان حبيبه ناله باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل

احد فيه بلا استثنان لا يضمن (توجه) نحوه المراق فدفعها في الجبائنة  
 خوفا وقرع لم يجد ما اال أمكنه أن يجعل علامة ولم يجعل ضمن والا فان  
 جاء على فور الالة لا يضمن والا ضمن (جعل) دراهم الوديعة في الخف  
 الايمن قضاعت يضمن وان كانت في الايسر فصاعت لا يضمن لانها ان كانت  
 في اليمنى كانت على شرف السقوط عند الركوب وفيمل يضمن فيها  
 (ربط) دراهم الوديعة بطرف الالم والعمامة وضاعت لا يضمن وان  
 وضعها في داخل الكم يتأمل عند الفتوى (وفي العمادة) لو شد  
 دراهم الوديعة في حنديل ثم وضعها في كه فسقطت لا ضمان عليه وكذا  
 اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس الفوق فسرقت منه لا يضمن وعن  
 بعض الاثقل ووضع دراهم الوديعة في كه وملاكت يضمن ولو وضعها في  
 كبسه أو شتمها على التكة فضاعت يلبغي أن لا يضمن (المودع) اذا  
 مات فقال ورثته قد رد الوديعة مورثا في حياته لم يقبل قولهم والضمان  
 واجب في ما لميت لا ضمان بمجهلا فان اقام الورثة البيعة على اقرار  
 الميت انه قار في حياته ردت الوديعة تقبل لان التاب بالبيعة كالتاب  
 معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصاب سائقي فأمر المودع انساها أن يعالجها  
 فعليه من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن  
 المودع لم يرجع هو على الذي عالجها لانه نبي انه عالج دابته بأمره وان  
 ضمن الذي عالجها لم يرجع صل المستودع ان علم انها دابة المستودع  
 منه ولم يعلم لكن لم يعلم انها لغيره يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول  
 فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان اليد دليل المالك على  
 المنقول فصح الامر أيضا (القاضي) اذا قبض أموال البتاني ومات ولم يسين  
 ان وضعها في يده ولا يدري بان المال ضمن لانه هو المستودع وقدمات  
 مجهلا وان دفع الى قوم ولا يدري بان دفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم  
 يمت مجهلا (المودع) اذا قال لرب الوديعة قد ردت بعض الوديعة ومات  
 فالقول قول رب الوديعة فيما أخضع يمينه لان الوديعة مسارت ديننا فإمرا

الاب قد مراد الى رب الوديعة وان كان الا تخذر ب الوديعة فيكون القول  
قوله في مة ارماء وذولوان قاصيا اودع مالا لستم اوتاجر به معك المودع  
اومات وتوى ذلك المال لم يكر على القاض في ذلك شيء لان القاضي  
امين في ما صنع والامير لا شعار عليه كدافي الولواني (رحل) له على  
آخدين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقضه فقال المديون دفع  
الدين الى الرسول وصدة الرسول وقال دفعته الى الدائن وانكره الدائن  
فالقول قول الرسول مع يمينه (دع) الى دلال ثوب اليبيع فقال ضاع الثوب  
مني ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت  
يضمن انتهى وسيجي تمام مسائل هذا الفصل في فصل أنواع الضمانات  
ان شاء الله تعالى.

### «(الفصل الثامن في العارية)»

العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب وهي  
أمانة كالوديعة الا أن العارية أمانة فيها تمليك المنفعة ولهذا تنعقد  
بلفظ القيلك بأن يقول ملكك منفعة داري هذه شهرا أو جعلت  
لك سكني داري هذه شهرا والعبر أن يفتح العقد في كل ساعة لكونها  
عقدا جائزا غير لازم (وفي البدائع) للعارية شرائط (منها) القبض من  
المستعير بما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل فلا  
يصح الأعارق من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط  
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى حتى يصح عندنا اعارة الصبي للأخون  
وكذا المحرقة فلم يست بشرط فيملكها العبد المأدون لانها من توابع  
التجارة فملك تلك التجارة (ولا) تضمن بلاءه ان هلكت سواء هلكت  
باعتها له أولا وبه قال مالك رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى  
أن هلكت من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكت في حال الاستعمال  
يضمن (وفي المحیط) ولو شرط الضمان في العارية قبل التصح العارية  
(وذكر) ابن رستم في نوادره رجل قال لا نزع عر في ثوبك فان  
ضاع فأنا ضامن لا يضمن والشرط لغو (وكذا) لو وهن فقال

قوله قولي كرمي أي هلك له

المرتهن آخذ رهنا على أنه ان ضاع ضاع بغير شيء جازا له من والشرط باطل  
وان ضاع ضاع بالمال (ويجوز) لا يمتنع أن يعبر ما استعاره عندنا اذا  
كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
ليس له أن يعبر (وفي البرزخي) العارية لا تؤاخذ ولا ترهن وهل تودع  
قال مشايخ العساف نعم لا يخلدون الاعارة وبه أخذ الفقيه واختاره  
الصدر وقيل لا لانه لو أرساه على يد اجنبي ضمن والوديعة لا تودع ولا تعار  
ولا تؤاخذ ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن (والمستأجر) يعار ويودع  
و يؤاخذ ويرهن وليس للمرتهن أن يتصرف بشيء يبطل الرهن (برهن)  
المستعير على رد ما وامر على هلا كما عنده بالتعدي فبينة المعسر أولى  
(استعار) دابة من انسان فأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده ما بيده  
فقطع المارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود ضمن بيده ولم يشعر  
به وذهب به لا يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام  
جالسا لا يضمن في الوجهين (ربط) الحمار الاستعار الى مبرة فوق الحبل  
في عنقه واقتنق لا يضمن لان الربط معتاد لا التخلية بالحبل (ولو)  
استعار دابة وسلك بها في غير طريق الجادة وهلكت يضمن اه كلام  
البرزخي وسند حكر غمامه عقيب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى

(الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيتها وفي تضمين الامين)  
(ذكر) في الصغرى اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالتضمن على  
الاخذ لان الأمر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان  
على الأمر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير هل يجب  
التضمن على الأمور ذكر في أول دعوى الوحيز رجل ادعى على  
رجل أنه أمر فلانا فأخذ منه كذا من المال فان كان المدعى عليه  
الامر سلطانا فالدعوى عليه مسموعة وان كان غير سلطان فلا لان  
أمر السلطان اكراه على ما يجبي وفي فصل الاكراه ان شاء الله تعالى  
(رجل) أمر عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل تجب قيمة العبد ولو  
قال ائتلف مال مولانا فالتلف لا يضمن الأمر (من) استعمل عبد الغير كان

بمنزلة قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل يضمن (وكذا) لو أودع رجلا  
عبدًا فقبضه المودع في حاجته صار غاصبا (عبد) بين اثنين استخلفه  
أحدهما في غيبة صاحبه فقات في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن  
(وفي) فؤاد هشام أنه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض  
أصول الفقه أن التصرف في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان  
كلاستقدامها، كان لا يحمل له وطؤها (إذا) قال لعبد الغير ارتق  
الشبهة وانزغرة الشمس لتأكله أنت فسقط لاضمان على الأمر (ولو)  
قال لتأكله أنت وأنا أفتى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى  
أنه ينبغي أن يضمن قيمته كله لأنه استعمل كله في منفعته (غلام) حل كوز  
ماله ينقل إلى بيت مولاه بائنه فدفع إليه رجل آخر كوزا ليعمل له ماء من  
المحوص بغير إذن مولاه فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة  
يضمن نصف قيمته ثم قال في المرة الأخرى يضمن كل قيمة العبد لأن  
فعله صار ناسفاً للفعل المولى (غلام) جاء إلى فصاد وقال أفسدني  
ففسده فصاد اعتاد اغصاب من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة  
الفصاد (وكذلك) الصبي تجب ديتته على عاقلة الفصاد (رجل)  
كان يكسر حطباً فجاء غلام إنسان وقال اعطى القدم حتى أكرس أنا فأبى  
أن يعطيه فأخ عليه في ذلك وأخذ منه القدر وكسر بعض الحطب ثم قال  
أنت يا آخر حتى أكرسه فأبى فأبى الإسلام يحطب وكسره فضرب بعض  
المكسور من الحطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب  
الحطب شيء لأنه لم يأمر الغلام بكسر الحطب ولم يستعمله في شيء وإنما فعله  
العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامناً لشيء (وفي القبريد) إذا  
استخدم عبد رجل بغير إذنه أودابة ساقها أو جعل عليه شيئاً أو ركبها بغير  
إذنه فهو ضامن أن تطبت في قلك الخدمة أو في غيرها (وفي الذخيرة)  
ركب دابة غيره فنقلت ضمن ساقها أو لم يسهها في ظاهر الرواية (وفي)  
رواية المحسن يضمن إذا ساقها (وفي النوازل) غصب عيبد أمره وقد  
عورت عينه عمده يضمن الأرض ثم يباعه مولاه فابحى البياض في يد المشتري

ورجع الغاصب بما دفع من ارض العين على البائع (وفي فتاوى)  
 الفضلي لو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من أهل الحفظ  
 صحيح والا فلا (ولو) غصب من عبد مجبور شيئا ثم رده عليه برى من ضمانه  
 (وفي) فوائد الفقيه أبي جعفر من وضع سكيناً في يد صبي فقتل بها نفسه  
 لا يضمن ولو عثر بها حتى مات يضمن (صبي) قائم على سطح أو حائط  
 صاح فيه ورجل ففزع الصبي فوقع ومات يقرم الصالح ديتة وتلك على  
 مائلته وكذلك لو كان على الطريق فسرت به دابة فصاح فيها رجل  
 فوطئته الدابة فمات يضمن الصالح ديتة وهي على مائلته (ولو) بعث  
 غلاما صغيرا بغير إذن أهله إلى حاجة فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع  
 ومات يضمن (وفي التوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لورمى  
 صبي سهماً فأصاب امرأته فماتت على والده وانما يجب في ماله وان لم يكن  
 له مال فنظرة إلى ميسرة (قال) وانما يجب في ماله لا تبارى للجسم  
 مائلة وهو يقول العاقلة للعرب لا نهم يتناصرون (وفي العيون) ولو  
 أدخل صبياً أو مغمى عليه أو نائم في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله  
 تعالى يضمن في الصبي والمغمى عليه ولا يضمن في النائم (سكران)  
 ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق فأخذ الثوب ورجل يحفظه فذلك  
 في يده لا يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه والمسئلة بها لم يضمن  
 (ولو) كانت الدراهم في كفه فرفعها والمسئلة بها لم يضمن أيضاً  
 (وذكر) في العدة لو أخرج رجل خاتمه من رجل من أصبعه وهو ظم ثم أعاده  
 في أصبعه في ذلك النوم برى وفي نوم آخر لا يبرأ يعني إذا استيقظ ثم نام  
 (وفي التبيين) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم  
 يبرأ لأنه وجب الرد إلى هذا النوم وقد رده وان استيقظ ثم نام فأعاده  
 لا يبرأ (غصب) شيئا من الصالح ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو  
 كالصالح بخلاف ما لو أخذ منه وهو يقظان ثم رده عليه وهو نائم فإنه  
 لا يبرأ (إذا) يتعلق برجل ونحوه فسقط من المتعلق به شيء يضمن  
 المتعلق (ومن) هتتم نيت نفسه فأنه دم من ذلك منزل جار لا يضمن

أنه غير متدفيه (وفي العيون) لو ضرب رجل لافسقط المضروب غشياً  
 عليه وسقط منه شيء وتوى قال محمد رحمه الله تعالى يضمن الضارب المال  
 الذي مع المضروب لأنه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تلفت  
 وبأق في فصل الغصب ما يعالف هذا فلا ينظر ثمة (وفي فتاوى)  
 رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذ ما نمان حتى أدركه الظالم فأخذه  
 وخبره أو طلب ظالم رجلاً لي قبض منه جناية فـدله رجل عليه فأخذه منه  
 ما لا في قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاتخاذ والهدال عليه  
 لأنه تسبب لا أخذ ماله والغتوى على قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه  
 لا يضمن (وكذا) لو قتل أحدهم رجلان فضرب أحدهما الآخر فذهب  
 المظلم إلى الوالى فغسر لا يضمن المظلم لأنه طلب الغوث (وفي) فوائد  
 ظهير الدين المرغنية في أول قال لغيره أسلك هذا الطريق فإنه آمن فأسلكه  
 وأخذه للصوم لا يضمن (ولو) قال إن كان مخوفاً وأخذ مالك فأنا  
 ضامن وبأق المسئلة بحالها ضمن وصار الأصل أن لا يغروا بما يرجع  
 على الغار إذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة أو ضمن القارضة  
 السلامة للغرور نصها (ولو) قال الطمان لصاحب المحطة أجل  
 المحطة في الماء لوجهها في الدلو فذهبت من قعب كان به إلى الماء والطمان  
 كان عالماً به يضمن لأنه صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة الأولى  
 لأن ثمة ما ضمن السلامة بصم العقد وهما العقد يقتضي السلامة  
 فيصير مغروراً فيضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام محمد  
 رحمه الله تعالى فيمن فتح باب قفص حتى خرج منه الطائر أو فتح الزق  
 واليمن جامد فذهب أو خرج منه السم قال يضمن (ولو) حل قيده  
 عبداً فأبقى العبد لا يضمن لأن العبد له عزيمة فإن كان العبد ذاهب العقل  
 يضمن (وقال) أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو)  
 شق زق دهن سائل حتى سأل يضمن (وكذا) لو قطع جبل القنديل  
 يضمن (وفي) مختلفات الشافعي قال أبو خنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى  
 إذا فتح باب قفص أو اصطبل حتى طار الطائر أو خرج الحمار أو حل قيد



عبد فهرب فانه لا يضمن وقفوا او لم يوقفوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعته يضمن (ولو) فتح باب دار فسرق آخر من سلمتاعا لا يضمن الفاتح سواء سرق عقيب الفتح او بعده (وكذا) اذا حمل رباط دابة فسرقها اذ ان او فتح باب قفص واخذ الطائر انسان آخر لا ضمان على الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب القفص او حل قيد العبد او فتح باب الاصطبل حتى ذهب يضمن بالاتفاق لانه التزم الحفظ الا ترى انه اذا دل القاصب او السارق على الوديعة ضمن وغيره لا يضمن (ولو) نفر رجل طيرا انسان لا يضمن ولو قصد تنغيره يضمن ولو دنا منه وقصد تنغيره يضمن ولو دنا منه ولم يقصد تنغيره لا يضمن (وفي فتاوى) السمرقندي ولو نصب حائط انسان بغیر اخذه ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك النقب وسرق شيئا لا ضمان على الناقب لانه مقبب والسارق مباشر (وكان) ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يقول يضمن الناقب لكن الفتوى بعدم الضمان (اذا) قمت الرجل رجلا والقاء في البحر وتركمه حتى مات فان غرق من ساعته يضمن دينه وان سجد ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء (وفي) شرح الطحاوي ولو اتى حية او عقربا على قارعة الطريق فلدغ رجلا فالضمان على الذي ألقى الا اذا انحول من ذلك الموضع الى موضع آخر فيمئذ ترتفع جنايته (ولو) دخل رجل دار قوم فعقره كلهم فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغصاء والاشلاء منهم (وفي التنبیس) رجل له كتاب عقور كل امر عليه مائة بعضه فعض انسانا هل يجب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب الكتاب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان لم يتقدموا اليه قبل العض لا يضمن بمنزلة الحائط المائل (قال) قاضي خان رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء (ولو) أغرى كلبا حتى عقر رجلا لا ضمان على المغري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما اذا ارسل طائرا فاصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاجماع (رجل) أخذ هرة وألقاها الى حمامة انسان او حياجة فأكلت الهرة الحمامة قال ان أخذت الهرة

مريم والقائه اليها يضمن وان اخذتها بعد الرمي والالقاء لا يضمن  
 قبله ولو اشلى كلبه على انسان واغرام عليه فعقره ايضمن المشلى  
 قال نعم لانه بالاغرام كلبه صار آلة لعقره كانه ضربه بحديد (وفي شرح  
 الطحاوي من ارسل بهيمة فاصابت في فورها شأضمن (وكذلك)  
 اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر فاصابت شيئا في ذلك  
 الطريق فانه يضمن (ولو) سقطت عن ذلك الطريق وكان لها طريق  
 آخر فاصابت شيئا فانه لا يضمن (ولو) سقطت ولم يكن لها طريق  
 غيره فذلك مضمون على المرسِل (وفي المنتقى) ولا يجب الضمان  
 على صاحب المشاة اذا اطلقت شيئا لئلا او نهارا اذا لم يكن لها قائد او  
 قائد (وفي العدة) ولو اوقف الدابة في سوق الدواب لا ضمان على  
 صاحبها ان اناقت شيئا (وان) اوقفها على باب السلطان يضمن  
 ما اصابته (وكذا) لو اوقفها على باب المسجد الاعظم او مسجد آخر الا اذا  
 جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن (وفي العيون  
 ضمن دخلت بيتنا فافسدته وصاحبها معها يوقفها ضمن ما افسدته  
 واذا لم يسقها الاضعا عليه وكذا الثور والحمار (ومن) وجد في  
 زرعها او كرمه دابة وقد افسدت الزرع فبها فهو لكت يضمن وان  
 اخرجها المختار انه ان اخرجها وساقها فهو لكت يضمن وان اخرجها  
 ولم يسقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة الغير من زرع الغير (وفي التبيين)  
 ولو ساقها الى مكان يامن منها على زرعها لا يضمن كانه اخرجها عن زرعها  
 قال ابو نصر وقال اكثر ما يجتأئنه يضمن وعليه الفتوى (رجل)  
 بعث بقرته الى بشار على يد رجل فجاءه رجل الى البقار بها وقال ان  
 فلانا بعث بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب بها الى مالكها فاني  
 لا اقبلها فذهب بها فهو لكت فالبقار ضمان لانه اذا جاء بها الى البقار  
 فقد انتهى الامر فصير البقار اسنأ وليس للزراع أن يردع (ولو) نخس  
 دابة انسان فالتقت الاكب فبان ان كان باذن لراكب لا يضمن  
 الناحس وان كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناحس

قوله اشلى مثل اخرى فاما جوده عطف لغة براه

فإن فسد مذكر (وان) أصابته رجلا آخر بالذنب أو بالرجل  
أو كيهما أصابته إن فسد باذن الزنا كبالعنق عليهما والافعليه  
(وفي) خلاصة المفتي ومما يبرر به الفقيه إذا سئل عن أخذ حمار  
غيره بغير إذنه واستعمله وورده إلى الموضع الذي أخذ منه وكان معه بحش  
فأكله الذئب هل يضمن وأما الاستعمل الاثنان خاصة (جوابه)  
إن لم يتعرض للبحش بشئ إلا أنه ساق الام فانساق الحش معها داهبا  
وجائدا يضمن وإن كان حين ساق الاثنان ساق الحش معها أيضا ضمن  
(وفي فتاوى) ظاهر الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا في دار رجل  
فربما صاحب الدار فأفسده ضمن (ولو) أدخل دابته في دار غيره  
فأخرجها صاحب الدار إن تلفت لا يضمن لأن الدابة في الدار تضرها فله  
أن يدفع الضرر بالانخراج وأما التوب في الدار فلا يضرها فكان انجازه  
اتلافا (ولو) وجد دابة في مبط فأخرجها فهلك يضمن (وفي) الجامع  
الصغير غصب مبطا وشده فيه دابته فأخرجها مالك المربط وملا سكت  
صار ضامنا (وفي فوائد) أبي الحسن الرستغني غصب  
بحلافا ستهامكه ويس لبن أمه يضمن الغاصب قيمة البصل  
ونقصان الام وإن لم يفعل الغاصب في الام فعلا لمكان التلبس (وفي  
فتاوى) ظاهر الدين ولو أرسل دابته في مريع مباح فجاء آخر فأرسل اليه  
دابته فعضت الثانية الاولى أن عضتها على الفور ضمن والافلا وإن كان  
ذلك في مربط لاحتمال الاضمان على صاحب المربط (وذكر) في العيون  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استلكر جل حمار غيره أو يعله يقطع  
يده أو يذبحه إن شاء صاحبه فعنه وصله اليه وإن شاء جسه ولا يضمن شيئا  
وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى صارت عرجاء فهو  
كالقطع (ومن) ذبح شاة غيره بالكها بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها  
وصلها اليه وإن شاء أخذها وضمنه الإقصان وكذا الحمر وروكذا إذا  
قطع يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع  
الغاصب طرفها فلما لا أن يضمنه جميع قيمتها لو جرد الاستملاك من كل

وقد استفتي في بعض الرأى المأثور من سائر الكتف من غير جهة فتاوى

وجهه بخلاف قطع طرف العبد المملوك بحيث يأخذ مع ارض المقطوع  
 لان الآدمي يبقى مستغابا بعد قطع الطرف (ولو) ذبح جوار غيره  
 فليس له ان يضرم النقصان ولكه يضرمه جميع القيمة عند أبي حنيفة  
 وجه الله تعالى وولي قول محمد رحمه الله له ان يمسه ويضمن الانفصال  
 وان شامه ضمنه كل لقيمة ولا يمسه المذبوح (ذبح) شاة انسان يموت  
 لا يبرج حياتها الا يضمن استغما الا اجنبي والراعي في ذلك واه (وفي)  
 الفرس والبغل يبقى بالضممان في الاجنبي والراعي (والبقار) لو ذبح  
 البقرة او النجاء وكا لا يبرج حياتهما الا يضمن واذا ذبح شاة يبرج حياتها  
 يضمن قيمتها يوم الذبح (رجل) مرتبة الغير وقد اشرفت على الملاك  
 فذبحها يكون ضامنا (وذكر) في النوازل انه لا يضمن استحسانا لانه  
 مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعلقها لاجل السلخ فسلخها  
 انسان ضمن لان الناس يتفاوتون في السلخ دون الذبح (ولو) القى قشور  
 الرمان او البطيخ على فارعة الطريق فزلقت بها دابة انسان فتلقت يضمن  
 لانه غير مأذون في هذا الفعل ومن فعل فعلا هو غير مأذون فيه فما تولد  
 منه يكون مضموما عليه (مر) رجل في طريق المسلمين فتعلق ثوبه  
 بقفل حانوت رجل ففترق قال ابو القاسم الصفار وجه الله تعالى ان كان  
 القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه يضمن (وههنا) زيادة  
 لا بد منها وهي انه اذا تعلق ثوبه بذلك بغير ثوبه ففترق بغيره لا يضمن  
 صاحب القفل لانه اذا جاز الثوب فهو والذي خوفه (رجل) جالس على  
 ثوب انسان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فاشتق ثوبه من جلوسه ضمن  
 النقصان (ولو) عض رجل يدا خوفه فخرج يده من فم العاص فشد  
 انسان العاص وسقط من لحم يده المعضوض شيء وجرح يده لا يجب وجرح  
 السن لانه مضطرب في نزاع اليده ويجب على العاص ارض اليد لانه جاز  
 (وفي) فوائد مصدر الاسلام طاهر بن محمد رحمه الله تعالى الحائث اذا  
 عمل لانسان ثوبا فارقا راد مال كنه اخذ منه فابي الحائث ان يدفعه حتى يأخذ  
 الايرة فله صاحب الثوب الثوب ففترق من ماله صاحبه لا يضمن الحائث

شيء أو أن يخرق من ماله ما عن المأثك نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ  
 يد رجل فذلك الرجل يده فثقت أن أخذ يده لا أجل النعمة لا يجب  
 الضمان وإن أخذ لأجل العض يجب دية السب على الأخذ لأنه مضطر  
 في ماله يده (رجل) تثبت بثوب آخر فثبته المثبت من يده صاحبه حتى  
 يخرق يضمن جميع القصة فإن جنيته صاحبه من هذا المثبت ضمن المثبت  
 نصف القيمة (وفي البسوط) غصب ثوبا نساء ولبسه ثم جاء صاحب  
 الثوب فثوبه والغاصب لا يعلم أنه صاحب الثوب فخرق الثوب لا ضمان  
 على الغاصب لأنه يخرق من ماله (ولو) قال صاحب الثوب رتعي  
 ثوبي فثبته فمدته لا ضمان له من ثبته فخرق الثوب لا ضمان على  
 الغاصب أيضا ولو مته فاعده الناس مادة فخرق منه ضمن الغاصب  
 نصف القيمة لأنه من جنايته مما لا راسا كما ومنعه ثوب غيره جناية  
 (وفي) فتاوى الذي رحمه الله تعالى سئل عن أوقد نار في ملك غيره  
 فتعدت إلى كدس خضعة أو شئ آخر من الأمور فأحرقته هل يضمن  
 قال لا ولو أحرق شئ في المكان الذي أوقده فيه ضمن (قلت) وورق  
 أصحابنا رجهم الله تعالى بين المساء والنار قالوا أوقد النار في أرض نفسه  
 فتعدت إلى أرض غيره فأحرقته شئ لا يضمن ولو أسال المساء إلى أرض نفسه  
 فسال إلى أرض غيره وأتلف شيئا ضمن لأن من طبع النار الخمود  
 والتعدي انما يكون بفعل الرجح ونحوه فلم يضاف إلى فعل الموقد فلم يضمن  
 ومن طبع المساء السيلان فالألف يضاف إلى فعله (وسئل) صاحب  
 المحبط عن مزارع أوقد نار في الأرض المملوكة في يوم ريح فأحرق  
 الخشب وموت البواقي لا كداس فأحرقته هل يضمن الموقد (أجاب)  
 رحمه الله تعالى أن كانت الريح وقت الإقادر يتأذى به مثلها بمثل  
 تلك النار إلى تلك الكداس يضمن والله تعالى أعلم (وفي) فتاوى  
 ظهر الدين رجل أوقد في تنور غاراو التي فيه من الخطب ما لا يحتمله التنور  
 فأحرق بيته وتعدت إلى دار جاره فأحرقته يضمن صاحب التنور (ولو)  
 من يشار في ملكه أو في ملك غيره فوقع شرارة من ساع على ثوب إنسان  
 فأحرق قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن وهكذا كرى النواذر

في  
 الكداس

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وقال) بعض العلماء ان من مر بالنار  
 في موضع له حق المرور فيه فوقعت منه شرارة في ملك انسان أو ألقها  
 الريح لا يضمن فان لم يكر له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على  
 التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا  
 أظهر وعليه الفتوى (حداد) ضرب حديد على حديدة أخرى حجارة  
 فطارت شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب انسان فاحترق ثوبه ضمن  
 الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الحداد في مكانه  
 واتخذ في حانوته كورا يعمل به والحانوت الى جانب طريق العامة  
 فأخرج حديدة من كوره وضربها بمطرقة فتطاير شرارها فقتلت رجلا  
 أو فقات عين انسان أو أحرقت شيئا أو قتلت دابة كان ضمان ما تلف بذلك  
 من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على طاقته ولو لم يندق  
 الحداد ولكن احتملت الريح بعض النار من كوره أو الحديدة المحمأة  
 فأخرجتها الى طريق العامة فقتلت انسانا أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت  
 دابة كان هدر (وفي فتاوى) رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو رش  
 الماء في الطريق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن  
 مطلقا (قلت) وهذا الجواب في الدابة يجري على إطلاقه أما في الآدمي  
 فانه اذا رش كل الطريق بحيث لا يجسد طر يقاير فيه فانه يضمن الرأس  
 والأفلا (وعما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو الحسن الرستغفي في قوائمه  
 انه لو لم يتعد في الرش ورش كابرش الناس عادة لدفع الغبار لا ضمان  
 عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى بالرش ضمن (وفي المحيط) من  
 حفر بئرا وسد رأسها ففتح آجر رأسها فانه ينظر ان كان الاقل كسها  
 بالتراب أو الطين بما يكبس به مشله من أجزاء الارض ثم حفرها الثاني  
 فالضمان على الثاني وان كان الاقل كسها بسلايكبس به البشر عادة  
 صك الدقيق والمنحطة ونحوهما فالضمان على الاول (وفي فتاوى)  
 ظهير الدين من حفر بئرا فغطي رأسها فرفع آجر الغطاء فقتل به سائئ  
 ضمن الاول (ومن) حفر في أرض غيره بئرا ضمن النقصان (وقال)

بعض العمله يؤمر بالكيس ولا يضعن النقصان (ولو) هدم جدار  
غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص  
للضامن وان شاء اخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان  
من حفر بئرا في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية  
ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئرا في فناء قوم يؤمر بالتسوية  
(الغاصب) اذا حفر بئرا في الدار المنصوبة ورضيه المالك فأراد  
الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك  
سواء ينتفع بها أو لا ينتفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل نزع ماء بئر انسان  
حتى صارت باينة لا شيء عليه لان صاحب البئر غير مالك للآلة (ولو)  
صب ماء انسان من الحب يقال له املأه لانه ملكه والماء من ذوات  
الامثال (وفي فتاوى) ظهير الدين قطع اشجار كرم انسان يضعن  
القيمة لانه اتلف غير المثل وطريق معرفة ذلك ان يقول المصكرم مع  
الاشجار النسابة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة  
الاشجار وبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاثمجار  
المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع  
من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي (وذكر)  
الغصية ابو الليث رحمه الله تعالى مسألة قطع اشجار هكنا ثم قال وان كانت  
قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (وفي فتاوى)  
قاضي خان رجل اتلف على رجل احد مصراحي باب أو احد زوجي خف  
أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوج الآخر  
ويضمنه قيمتهما (وفي الايضاح) المنصوب اذا كان قائما في يد الغاصب  
فالمنصوب منه يأخذ من ثلثا كان المنصوب أو غير مثلي في الوجه كلها  
الا اذا كانت قيمته في بلدة المنصومة أقل من قيمته في بلدة الغصب فحينئذ  
يثبت للغصب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان  
شاء أخذ قيمة المنصوب في بلدة الغصب يوم المنصومة (وفي المثلي)  
الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدين يطالب به برد المثل وان

في (الكتاب المسمى بالحكمة)

كانت القيمة في بلدة المحصورة أكثر فللمالك خياران ثلاثة إن شاء  
 رضى بالمثل وإن شاء طالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم المحصورة وإن شاء  
 انتظر وإن كانت قيمته في بلدة الغصب أقل فالغاصب بالخيار إن شاء  
 أعطاه المثل وإن شاء أعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم  
 المحصورة إلا إذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فعلى) هذا ينبغي  
 أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدواهم والدنانير  
 مكان الغصب حتى يعلم أنه هل له ولاية المطالبة أولا وهكذا ذكر في المذخبة  
 (لو) ادعى أنه غصب منه كذا قفيز حنطة وبين الشرائط لا بد وأن  
 يذكر مكان الغصب (وذكر) في عمدة المفتين إذا ادعى الوديعة  
 لا بد من ذكر موضع الوديعة أنه في أي مصر سواء كان له حمل ومؤنة أو لم  
 يكن (وذكر) في موضع آخر أنه إذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط  
 بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منقولاً فعليه مثله  
 إن كان مثلياً وإن كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى)  
 ظهير الدين غصب شاة فمضت في يده ثم ذبحها من قيمتها يوم الغصب  
 لا يوم الذبح (غاصب) الغاصب إذا رد على الغاصب الأول يبرأ عن  
 الثمن (ولو) هلك المغموص في يد غاصب الغاصب فأدى القيمة  
 إلى الغاصب الأول يبرأ أيضاً حتى لا يكون للمالك به أنه ضمن الإنسان  
 إقرا القيمة مقام العين وهذا إذا كان قبض الأول معروفاً بقضاء القاضي  
 أو بنهم قضائه وانما يسير معروفاً بقائمة البينة أو بتصديق المالك فأما  
 إذا قر الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه  
 والمالك بالخيار في تضمين أمه ما شاء (وذكر) وشيد الدين رحمه الله  
 تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب  
 الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك وليس بشيء عنه ولا يكون  
 له إجازة البيع (وللغصوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب  
 الغاصب (رجل) غصب عبداً فغصبه منه آخر فغصبه منه فالمولى  
 بالخيار إن شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وإن شاء أبرأ الأول



واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء له على الاول (وفي التوازل) رجل من  
 ابريق فضة لا نسيان ثم جاء آخر وهنقه فذهبا زاد في قصاصه برئ الاول  
 من الضمان وضمن الثاني مثله (وفي المحيط) المالك اذا آجر المصنوب  
 من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العقد كمالو باعه منه (ولو) اأاره  
 منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضطرا وعلى الغاصب (اذا)  
 قال المالك للغاصب اودعتك المصنوب ثم هلك في يده يضمنه لانه  
 لم يوجد الا برأ عن الضمان نصا والامر بالمحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان  
 ضمان الغصب كما اذا خالف المودع يضمن وان سكتان العدة قائما  
 وتوكيل المالك الغاصب ببيع المصنوب لا يبرئه من ضمانه وان باعه  
 مالم يسله (وكذلك) لو باع المالك المصنوب لا يخرج عن ضمان  
 الغاصب مالم يسله الى المشتري (وفي) التجنيس اذا وضع المصنوب  
 بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد منه حقيقة القبض (وكذا) المودع  
 بخلاف ما اذا استلم المصنوب أو الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي  
 المالك فإنه لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض (وفي التوازل) جارية جاءت  
 الى نخاس فبخر اذن مولاهما طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري اين ذهبت  
 وقال النخاس رددتها عليك فالتقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية  
 هي التي أتت البه فمكانت امانة عنده (وتفسير) ذلك ان النخاس  
 لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرق أن يأمرها بالذهاب الى المنزل  
 «(نوع في ضمان أحد الشرى يكون بسبب العين المشترية)»

(ذكر) القاضي طهیر الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل  
 عبد امشتر كائنه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه  
 (وفي) أجناس النسل في رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك  
 بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي  
 رواية ابن رستم عنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة  
 يصير غاصبا على الروايتين (وفي العمادى) قال سئل جلدى  
 رحمه الله تعالى عن المولى المشترى كتم بين اثنين وغاب أحد الشرى يكن

فدفع الثمن المحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعي فهل كنت  
هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه مودع يمكنه ان  
يحفظها به أحيده فلا يصير مودعا غيره (رجلان) يذبح ما دار غاب  
أحدهما فللمحاضر أن يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف  
الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو حانوت بين شريرين يسكنه أحدهما  
لا تجب عليه الاجرة وان كان معه الاستغلال لانه سكن بتأويل الملك (وفي  
القنية) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينته  
وآلاتها والنحو لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فائدة  
والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وعن) عن الانتمسة  
الكرابيسي رجل أقرض لصاحب مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرجها  
أخرى وخطا المائتين وقال لا تستقرض خذها واتجر بها ما على الشركة  
فهذا يحتل لانهم لم يبينوا الرجوع فليس بشركة (وفي) أجناس الناطق  
والروضة قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرمز واحد  
وورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القرمز يذبح ما نصيب  
أو أقل أو أكثر لم يجز وهكذا لو كان العمل من سبعة (وأما) يجوز  
أن لو كان اليه من سبعة العمل عليهم ما وان لم يعمل صاحب الأوراق  
لا يضره (زرع) أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للثريك أن  
يطلبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الأرض كما وعرف ذلك الموضع  
(أجيب) بأنه لا لذلك ولكن يفرقه نقصان نصيبه من الأرض ان  
دخل فيه النقصان (المكيل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب  
أو بين صبي وبالع فأخذ المحاضر أو البالغ نصيبه فأنفقته فذمته من  
غير خصم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو له الباقي قبل أن يصل الى  
الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما

«(فكان المأمور والدال وما يتصل بذلك)»

(رجل) دفع الى آخر غلاما مقيدا بالملحة وقال اذهب به الى بيتك مع  
هذه المسلسلة فذهب به بدون المسلسلة فأبقى العبد لا يضمن لانه أمره

بشيئين وقد اتى بأحدهما (ولو) بحثنا إلى ما شئنا غيره فأخذ  
المبعوث دابة الباعن وركبها فهاهنا سكفت ان كان بين الامر والمبعوث  
انيسا في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا  
قودا فآخذ فأنكسر ان امره بالملايصة من لانه فعله بأمره وان لم يأمره بذلك  
ضمن لانه فعله بخبر امره (وفي) واقعات الناطق رجل قال لا تخربعت  
بملك دمي بفلس أو بألف فقبله الآخر وقتله فانه يجب عليه القصاص  
ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في ماله لانه اطلق  
فأفاد شبهة (وروي) الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه لا شيء  
عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى لا يجب  
الدية في أصح الروايتين عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع  
يدي أو رجل أو اقتل عبيدي ففعل لا شيء عليه بالاجماع لان الأطراف  
لا يملك بها ملك الاموال فصيح الامر (قال) العمادى وقد وقعت  
بيخار واقعة وهي رجل قال لا تخارم السهم الى حتى آخذه  
فرمى اليه بأمره فأصاب عينه فذهبت قال الامام تقي الدين قاضى خان  
رحمه الله تعالى لا يضمن وهكذا أفق بعض المشايخ وقاسوا ذلك على  
مسئلة اقطع بأن قال اقطع يدي أو رجل و قد مر (وفي التجريد)  
رجل دفع الى دلال ثوبا ليعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الذراء  
بأذن الدافع ثم نسيه لا يضمن لانه اذا أذن صاحب الثوب بالدفع للسوم  
لم يكن الدافع تعديا (وفي) فتلوى النسفي رجل دفع ثوبا الى دلال  
ليبيعه فعرضه الدلال على صاحب دكان ومتر كعنده فهرب بصاحب  
الدكان وذهب به لا ضمان على الدلال وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه  
في البيع (وفي فتاوى قاضى خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من  
استأمه لينظر فيه ثم يشتريه فأخذه الرجل وذهب ولم يقتر به الدلال  
قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى  
وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقته ضمن  
كل أو دعه الدلال عند صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال

لأنه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل  
 بالمبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليقرضه على من أحب فهو بذلك الرجل  
 بالمبيع أو هلك في يده أجاب نعم الدين رحمه الله تعالى أنه لا يضمن الوكيل  
 وأصح أنه يضمن (وقال) بعض المشايخ أن كان الذي دفع إليه ثقة  
 أميناً لا يضمن (الوكيل) بالمبيع إذا قال بعته من رجل لا أعرفه  
 وسلمه إليه ولم أقدر عليه أفنى ظهير الدين رحمه الله تعالى أنه يضمن الوكيل  
 (قال) ومثله القمعة بخلاف هذا الجواب وهي إذا دفع قمعة إلى  
 آخر وقال له ادفعها إلى من يصلحها فدفعها إلى من يصلحها ولا يعلم إلى من  
 دفع إلى الأعمان عليه كالوضع الوديعة في داره ونسيها وقد هلكت لأخيه  
 عليه (وفي العدة) رجل غاب وأمر بثلثه أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها  
 إلى فلان فباع التلث السلعة وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل  
 لا يلزمه اتعام ما تبرع به

\*(نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق)\*

(إذا) ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي للضرورة كوقوع المحريق  
 ونحوه لا يصدق إلا بينة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
 (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع المحريق في بيته قبل والا فلا (وذكر)  
 القاضي أبو اليسر رحمه الله تعالى إذا قال المودع أودعتها عند أجنبي  
 ثم ردها علي فهلكت عندى والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع  
 ويضمن المودع لأنه أقرت بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا  
 يصدق إلا بينة يقيمها على ما ادعى وحيث لا يضمن لأنه أثبت بالبينه  
 ارتفاع سبب وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي  
 والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى رسول  
 المودع فأنكر المودع الرسالة فمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع  
 المودع على الرسول أن صدقه أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك  
 إلا أن يكون المدفوع قائماً فيرجع (ولو) قال ردتها إليك على يدي  
 أو على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه لأن حامله

الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينسكب فيكون القول قوله (ولو) أقر المودع أنه استعملها ثم ردها إلى سكاها فلهكت لا يصدق في الردة الابينة لأنه أغرت بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة (طالحاصل) أن المودع إذا خالف في الرديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان إذا صدقه المالك في العود وان كتب له لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق (وفي المنتقى) إذا قال المودع ضاعت الرديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع يئنة انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجبتها فضاقت يقبل هذا منه ولا يضمن (ولو) قال أولًا ليست عندي ثم قال وجبتها فضاقت يضمن (العقار) هل يضمن بالمجود أو لا وذكر شمس الأئمة السرخسي إذا جحد المودعة في العقار لا يضمن عندنا في حنيفة والي يوسف رجهما الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالمجود بخلاف (وقال) شمس الأئمة المحلواني في ضمان العقار بالمجود عندنا في حنيفة رجه الله وروايتان (يؤتى في ضمان المستعير)

(ذكر) في الذخيرة قول استعار دابة أو استأجرها ليشيع بخازة فركبها ثم نزل ودفعها إلى انسان ليصلي صلاة الجنازة فسرقت لافضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار المحقق في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في العصراء ونزل عن الدابة وأمسكها فأنفلتت منه لافضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على أن المعتبر أن لا يفيها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضلي عن محمد رجه الله تعالى فيمن استعار دابة فحضر الصلاة فدفدها إلى غيره ليمسكها فضاقت قال إن كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو ضامن والافضمان عليه (ولو) سلم الدابة إلى رجل ليسلمها إلى مالكها فضاقت ضمن (وقال) الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يحمله أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلافضمان عليه لأن العارية تودع (وفي العدة) لو استعار فرسًا لملاير كسها إلى موضع كذا فركبها وادف معها آخر

فأستقطبت جنيها فلا ضمان عليه في الجنين ولكن إذا قصت الأم بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه مأذون فيه فلم يصح سبباً للضمان وركوب غيره ليس بمأذون فيه فأوجبنا عليه نصف الضمان إذا وسد إذا كان القوس بحال يمكن أن يركبه أتمار فأما إذا كان لا يمكن فروا تلاف فيضمن المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزلقت من غير صنعة وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو قطعها بالتمام أو قطعاً يضمن (وفي) خلاصة الفتى رجل استعار دابة فقال مالكها أعطيكها غدا ثم جاء المستعير في الغد وأخذها بغير إذن مالكها واستعملها وردتها فأتت لا يضمن (وفي الذخيرة) المستعير إذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في صلاته فلا ضمان عليه إن عطبت فهذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وعبد يقوم عليها لا يضمن (وكذلك) إذا ردها على يد عبد لا يقوم عليها يبرأ أيضاً في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) إذا ردها على يد عبد صاحب الوديعة وضاعت من يده يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أو لا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) إذا كانت العارية عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً دفع ذلك إلى عبد المير أو إلى أجيده يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير والمودع بمنزلة المودع (وفي) فتاوى ظهير الدين امرأة استعارت ملاءة ووضعها داخل البيت والسباب مفتوح فصعدت السطح فهلكت الملاءة قيل يضمن وقيل لا يضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فلبسها تهوى ثم غشى فزلقت رجلاًها ففترق السراويل لا ضمان عليها لأنه لا صنع لها فيه (وفي) فتاوى الديناري إذا قصت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعملها استعمالاً عادياً (رجلي) دخل منزل إنسان بأذنه وأخذ ما لم ينظر إليه فوقع وانكسر لا يضمن وإن أخذه بغير إذنه

السراويل مفتوحة ففترق السراويل

بمختلف ما اذا دخل في السوق الذي يتاع فيه الا انه فاختارنا بغير اذن مالكه فسقط وانكسر يضمن (رجل) ساوم قسما لشره من صاحبه فقال ارفى قد حك هذا فدمعه اليه لينظر فيه فوقع منه على الاقداح فانكسر القلح واقداح آخر لا ضمان عليه في القلح الذي ساومه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو استعمل قسما في الحما فسقطت قصعة من يده وانكسرت أو أخذ كوز ققاع ليشرب فسقط أو أخذ قلحا فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) قجر يد أبي الفضل رحمه الله تعالى اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحصل على المنايا العارية بالقول قول رب الدابة مع يمينه  
 \* (ضمن المرتهن) \*

(المرتهن) انما ركب الدابة الرهون فله ردها على المالك فهلكت في الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق الا بينة على سلامتها (ولو) رهن عبدا فأبق سقط الرهن فان وجد مصادره رهنه وسقط من الدين بسبب ذلك ان كان أول اباق وان كان ابق قبل ذلك فلا يتقص من الدين شي وسأق يملأ في فصل الرهن ان شاء الله تعالى  
 \* (ضمن المستأجر) \*

(ذكر) في شرح الطحاوي ان في كل موضع يضمن في الاجارة يضمن في الاجارة ولا يجب الا برفق كل موضع لا يضمن في الاجارة ولا يضمن في الاجارة ويجب الاجر انتهى (وفي العدة) الحمار المستأجر اذا عجز أو عجز عن المشي فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه في الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أهمل فهو ضمان لقيمته (رجل) استأجر حمارا فعمل عليه وله حمار آخر جل عليه أيضا فله لئلا يرضى الطريق سقط حماره واشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك هل يضمن قيل ان كان بهالة لواتبع الحمار المستأجر تلك حماره أو مشاعه لا يضمن والا يضمن (وفي الذخيرة) اذا

كان المستاجر استاجر حمارين فاشتغل بعمل أحدهما فاضاع الآخر  
 ان غاب عن بصره فهو ضامن (قلت) فعلى هذا ينبغي ان يضمن في  
 المسئلة التي مرت ان غاب الحمار عن بصره ثم هلك (رجل) استاجر  
 حمارا لينذهب به الى موضع معلوم فأخبر ان في الطريق لصوا فلم يلتفت  
 الى ذلك فاخذما للصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك  
 الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن (وروي  
 فتاوى) قاضي خان استاجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرزق بعد الفراغ على  
 صاحب العبد والدابة (وكذا) مؤنة رد المرهون تكون على الراهن ومؤنة  
 رد الدبقة تكون على صاحبها ومؤنة رد المستعار تكون على المستعير ومؤنة  
 رد المقتبض تكون على القاصب (وكذا) مؤنة رد البيع يباعا فاسدا بعد  
 الفسخ على القابض (استاجر) مكاريا أو جمالا يعمل له طعاما في طريق كذا  
 فأخذ طريقا آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن قالوا وهذا اذا  
 كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول  
 والقصير والسهولة والصعوبة فيضمن (وذكر) في العدة بقار لاهل  
 قرية ولم يرهم مرعى ملتفتا بالانحجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاعت بقرة  
 لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة قد دخلت وجعلها في ثقب القنطرة  
 فانكسرت أو دخلت في ماء عتيق والبقار لا يعلم فلم يستفهاضن اذا أمكنه  
 سوقها (وفي النخبة) أهل موضع جرت العادة بينهم ان البقار اذا دخل  
 السرج في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك  
 فضاعت بقرة وأشاة قبل أن تصل الى صاحبها الا ضمان عليه لان المعروف  
 بمسكالمشروط

### • ضمان الحارس •

(رجل) استأجر لحفظ خان فصرق من الخان فمضى لا ضمان عليه لانه  
 يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد أربابها في البيوت (وروي)  
 عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخوانيت في السوق فتقب  
 حانوت ويسرق منه انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان لكل واحد



حازت على حدة فصار بمنزلة من برعى غفاله كل انسان شاة وهو ذلك  
 (وقال): الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بصير وجهما الله تعالى  
 الحارس أجير خاص فلا يضمن اذا اذنت الخائفون لان الاموال محفوظة في  
 البيوت وفي يد ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى واختار الفقيه أبو جعفر  
 انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذکر)  
 في التعبير بالدلال والقاس أجير مشترك حتى لو ضاع شيء من يدهما من  
 غير متهمه افلا ضمان عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 \* (ضمان الجمال) \*

(ولو) استأجر جمالا يعمل له دن عمل فغتر وانكسر يضمن لانه تولد  
 من عمله وهذه اذا انكسر في وسط الطريق أما اذا سقط من رأسه  
 أو زلقت رجليه بعدما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله  
 الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمال  
 مضبوطا عليه (وفي) التبتى ولو استأجر جمالا يعمل له زفان من عمله  
 صاحبه والجمال ليضاع على رأس الجمال فيوقع وغتر في الزنق لا يضمن  
 الجمال لانه لم يسلم اليه الممن فان الممن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على  
 الجمال بدون التسليم (وذکر) في نوازل ابن مهاجر رحمه الله تعالى  
 ولو جله ثم وضعه في بعض الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزنق  
 فرفعه ليضاع على رأس الجمال فيوقع وغتر في الجمال ضامن لانه صار  
 في ضمانه حين جله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه (وفي) الذخيرة  
 اذا مرق المتاع من رأس الجمال وروب المتاع معه لا يضمن وان لم يكن صاحبه  
 معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما (واذا) انقطع  
 جبل الجمال وسقط الحمل ضمن الجمال بالاتفاق  
 \* (ضمان المكاري) \*

(ذكر) في الذخيرة لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكاري فسقط  
 الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الاجير  
 بخلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع

يبر مع خلف الدابة قال الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده  
وعمل العمل مسلم اليه (وفي) فتساوى أبي الليث رحمه الله تعالى سكار  
جمل كرايمس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايمس وذهب  
بالحمار قال ان كان يعلم انه لولم يطرح الكرايمس أخذوا الكرايمس  
والحمار جميعا فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدر وعليه  
(ضمنان النساج) \*

(وفي) فتساوى الفضل رحمه الله تعالى اذا دفع الى فساج غزلا لينهبه  
سكار باساف دفعه النساج الى آخر لينة بهبه فسرق من بيت الآخر ان  
كان أجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير الاول وكان  
أجنبيا ضمن بالاخلاف ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما وجه ما الله تعالى يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى  
أجنبي بغير إذن مالكها فعندهما صاحب الوديعة يضمن ايها الشاهد وعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني (قال)  
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل صانع اشترط عليه  
العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الآخر أجير  
الاول فمما اذا كان أطاع له العمل أما اذا شرط عليه التعميم بنفسه يضمن  
بالدفع الى الآخر وان كان أجيره (اذا) قال صاحب الثوب للنساج  
ان ذهب بالثوب الى منزل حتى اذا رجعت من التجمع صيرت الى منزلي فأوفي لك  
أجره فاختلس الثوب من يد الحائك في التوجه قال الفقيه أبو بكر  
البلخي رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه  
من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى الحائك ليوفي له الاجر يكون الثوب رهنا  
فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه على وجه  
الوديعة لا يضمن الحائك وتكون أجره على صاحب الثوب ولو  
صنع الحائك بالاجر قبل الدفع اختار العلماء فيه فان اصطلمها على شيء  
سكان حسنا كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العادي)  
الحائك والقمار والعباغ والسكل صانع لعمله أثر في العين احتساب

ما استؤجروا على العمل فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو ملك في يده بعد  
الحبس لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا أجر له بهلاك المفقود  
عليه قبل التسليم (حاشاك) عمل بالاجر فتعلق بالاجر به ليأخذه وأبى  
الحاشاك أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتفرق من متصاحبه فلا ضمان على  
الحاشاك وان تفرق من متصاحبه فعلى الحاشاك نصف الضمان (إذا) خالف  
الحاشاك في التسليم بأن أمره أن يسج له فربما سبعاق أربع أو ستا في أربع  
أو أمره أن ينسجه رقيقا فتسجبه فخينا أو على العكس ففي الفصول كلها  
صاحب الغزل بالخيار ان شاء ترك الثوب على التساج وضمنه غزلا مثل  
غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لزيادة ولا ينقص  
في النقص لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)  
صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا ثم قال اختلف المشايخ هل  
يعطيه المسمى أو أجر التسل قال بعضهم يعطيه أجر التسل على كل حال  
لا يجاوز به مسمى وتل بعضهم يعطيه مسمى اذا أخذ الثوب ورضى  
بالعيب وان أخذ الثوب ولم يرض بالعيب يعطيه أجر التسل على كل حال  
لا يجاوز به المسمى

### • (ضمن الحياط) •

(رجل) قال للحياط انظر الى هذا الثوب فان كفاي قميصا فاقطعه  
يدريهم وخطه فقال الحياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطعه انه لا يكفيك  
ضمن الحياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بالقطع بشرط الكفاية (ولو)  
قال للحياط انظر ايكفيني قميصا فقال الحياط نعم يكفيك فقال صاحب  
الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الحياط شيئا لانه اذن  
لنقطع مطلقا (وان) قال الحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه  
وقال اقطعه اذن فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق ذلك الاذن  
بالشرط (وفي) الذخيرة رجل دفع الى حياط كرايا ليخيم به له قميصا  
فقطعه له قميصا فاسدا وسلم صاحب الثوب بالفساد وليس له ان  
يضمنه لان اللبس يكون رضاميا لافساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة

كثير من المسائل (وفي المتن) اذا دفع الى خيال ثوبا وقال  
اقطعه حتى يصيب القدم او اجعل كخمسه اشبار وعرضه كذا بخا به  
ناقصا قال ان كان قدرا صبيح وفجوه وليس بشئ وان كان اكثر منه فله  
ان يضمه

### • (ضمان القصار) •

(القصار) اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن (وفي)  
العيون ولودفع الى قصار ثوبا ليقصه له بدائق بفعل القصار يدقه  
فاستعان برب الثوب على دقه فدقه فخرق الثوب قال محمد رحمه الله  
تعالى اذا لم يعلم من ايها فخرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى يضمن القصار نصف القيمة (ودروي) ابن  
سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يجب كل الضمان على القصار حتى  
يعلم انه فخرق من دق صاحبه وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي  
أن لا يضمن القصار أصلا لما لم يعلم انه فخرق من دقه بناء على ان يد الاجير  
المشترك يد أمانة عنده يد ضمان عندهما واذا لم يخرق الثوب هل يسقط  
من الاجير مقدار ما يحصيه عمل المالك ذكر في المحيط عن شمس  
الاعتماد الاجير استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى  
يتوجب الاجير وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد  
الخياط ونسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجير بمحضته لان  
الامانة لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فان الامانة تجري فيها (وفي)  
الذخيرة) لو جف القصار الثوب فرتبه جولة فخرق لاضاع عليه  
عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعمله وعند ما  
يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار او اجيره الخاص  
اذا اوقدناوا بأمر الاستاذ والمراج فوقعت شرارة على ثوب القصار  
فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذه وان لم يكن من اب  
القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا ادخل القصار  
مراجا في حاقوته فاحترق به ثوب غيره بنسب فعله ضمن لان هذا مما يمكن

الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في المحرق الغالب الذي لا يمكن اطفائه  
وهذا قولنا اما عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن اهـ لك بغير  
منعه (استفتيت) انما نعتنا عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ  
اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغدمل يضمن أولا اجابوا نعم يضمن  
(ولو) اختا في الشرط وعلمه فينبغي ان يكون القول للقصار لانه منك  
للشرط (ثم) اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ  
فيه وقصره بعد ايامه ليجب الاجرة قال صاحب الفصول كانت واقعة  
الفتوى وينبغي ان لا تجب الاجرة لانه لم يبق عهد الاجرة بدليل وجوب  
الضمنان على تقدير الهلاك اهـ

» (ضمن الصباغ) »

(رجل) دفع الى صباغ ابري بحال به يغتسل كما تم قال الصباغ لا يصبغ  
ابري مسمى ورد على كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ لان الاجارة  
صحت والمستاجر لا يمكن من فسخ الاجارة بغير رضا صاحبه الا بعد  
فيبقى حكم العقد بعد نهى المنة ابري ومن حكم هذا العقد ان يكون  
الامين امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد  
(وفي فتاوى) قاضي خان امر رجل لا يصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبسم  
فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب ان يضمنه قيمته ثوبه ايض  
ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه مثل أجر عمله لا يجاوز به  
ما سمى (واذا) اختاب الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك  
ان تصبغه بصبغ وقال الصباغ امرتني ان أصبغه بزعفران قال قول رب  
الثوب مع عينه اهـ

» (ضمن الالف والوراق) »

(في) الذخير رجل دفع الى رجل موصفاً يسل فيه ودفع الغلاف معه  
أو دفع سيفاً الى صديق ليصقله ودفع الفخذ اليه ايضاً فسرق لا يضمن  
الغلاف لانه في الغلاف مودع لا اجير والمودع لا يضمن الا ما جنت يده (وفي)  
شرح المندوري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن الموصف والغلاف

والسيف والعمدان السيف لا يستغنى عن العمدة والمصنف عن الخلاف  
فصارا كشيء واحد (وان) أعطاه المصنف ليعمل له غلافاً أو سكيناً  
ليعمل لها نصاباً فضع المصنف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على إيقاع  
العمل في غيرهما الا فيهما وما ليسا ببيع في ذلك العين (قال)  
العمادى صاحب الفصول وفي فوائد جدي رحمه الله تعالى دفع مصفا الى  
وراق ليحمله فصار به وأخذ المصروف هل يضمن أجاب نعم (قال) هي  
نظام الدين رحمه الله تعالى وقد أجبت انه لا يضمن معتمداً على ظاهر الفقه  
ان المودع اذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع بأجر فيضمن لانه  
ليس ثمسة عقد حتى يذهب عليه مكان العقد المحقق وفي الوديعة بأجر انما  
يضمن لانه تعين مكان العقد لم يحفظ ومنها ما امر بما لحفظ مقصوداً وانما  
أمر بما لحفظ ضمن في الاستحجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا  
ما في ضمنها

### • (ضمن انقصاد) •

(في فتاوى) ظهور الذين رحمه الله تعالى ليس على الفصاد والبراغ والحجام  
ضمن السرية اذ لم يقعوا ز ياد على القدر للمعهود المأذون فيه فان  
شرط على هؤلاء العمل السليم دون السارى لا يصح الشرط لانه ليس  
في وسعهم ذلك ولو شرط على الفصاد العمل على ان لا يهربى يصح  
لانه في وسعه (وسئل) صاحب المصيط عن رجل قصده انما وتركه  
حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القصاص

### • (ضمن التجمام) •

(في) الذخيرة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ ثيابي فلما  
خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو راو ينان  
انه رفع ثياب نفسه فهو ضامن لانه ترك المحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو  
براء وان قال اني رأيت شخصاً قد رفع ثيابك الا اني ظننت ان الرفع أنت  
فلا ضمان عليه لانه لم يصر تارك المحفظ لما ظن ان الرفع هو (وان) سرق  
وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع (رجل)

دخل حماما وقال لعمادى ابن اضع ثيابي فاشار الحماسى الى موضع فوضع  
ثمته ودخل الحمام ثم خرج رجل ورفع الثياب ولم يمنعه الحماسى لئلا يراه  
فانه صاحب الثياب ضمن الحماسى لانه استحققا وقد قصر فى الحفظ وهذا  
قول ابى سلمة وأبى نصر الدبوسى رحمه الله تعالى وكان أبى القاسم رحمه الله  
تعالى يقول لا ضمان على الحماسى والاول اصح (رجل) دخل بدابته  
خانا وقال للغانى أين أربطها فقال هناك فربطها وذهب فلما رجع  
لم يجد دابته فقال له صاحب الخمار ان صاحبك قد أخرج الدابة ليسبقها  
ولم يكن له صاحب ضمن الغانى لان قوله أين أربطها استغناط منه له  
فاذا أشاره الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد قصر  
فى الحفظ فيضمن (الجملة) مشتقة من العمادى

هـ (الفصل العاشر فى الوقف)

(قال) البرخية رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان  
يحكم به الحاكم أو يهلكه بموته فيقول اذا مات فقد وقف دارى على كذا  
(وقال) أبو يوسف رحمه الله يزول الملك بمجرد القول (وقال) محمد  
رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسله اليه كذا فى الهداية  
(وفى) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى على ثلاثة أوجه  
(فى) وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف فى صحته وذ كرى شرط الصحة (وفى) وجه  
لا يلزم فى ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف فى مرض موته فهو كالوقف حال الصحة  
(ودوى) الجاهلوى رحمه الله تعالى انه كلماضاف الى ما يصدر موته  
(والثالث) ان يذ كرى شرط صحة الوقف فى حياته ويجعله وصية بعد  
مما به بان يقول اوصيت بقلعة دارى هذه أو ارضى هذه أو يقول جعلت  
ملكى هذا وقفاً قصدتوا به بعد وفاتى على كذا أو يقول بوقف ملكى  
هذا الى كذا فيجوز من الثالث ويلزم (وعندهما) الوقف بائنا لازم  
فصحته مريضه بدون هذه التكاليف (قال) صاحب المنبع وفى الصحة  
والعيون والمخالفات فى الفتوى على قولهما والناس لم يأخذوا بقول ابى  
حنيفة رحمه الله تعالى فى هذا الاثار المشهورة عن النبي صلى الله عليه

وسلم والعصابة وتعامل الناس وسكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول  
 أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكنه لما جتمع مع هارون الرشيد و رأى  
 أوقاف العصابة بالمدينة وتواجر جمع وأضحى يلزم الوقف وقال بلغني  
 حديث عمر وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى عنه كانت له أرض  
 تدعى منخ فقال عمر يا رسول الله اني استفتت مالا وهو عندي نخس  
 أفأصتق به فقال عليه الصلاة والسلام تصتق بأصلها لا بإبباع ولا يوهب  
 ولا يورث ولكن توفى ثمرته على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى فلهذا رجعت فلو بلغ هذا أبا حنيفة رحمه الله تعالى لرجع (قلت)  
 ذكر البرزقي في جامعائه لأهله لم في ذلك على الإمام رحمه الله تعالى فانه في  
 اللزوم لا الهبة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الإزوم ولئن سلم انه  
 لا يصح عنده فعدم الهبة غير مستغرق لأفراد بل يصح المضاف والمحكوم  
 يجوز له فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموقوف من ذلك الأفراد مع ما قد كيف  
 يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الا أوقاف في الحرمين مع انه ج  
 خسا وخسين حجة وافي في العصابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين  
 اتبعوهم بإحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه فاني سأخ  
 الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف انتمى (ولو) وقف في مرض  
 موته قال الطبري رحمه الله تعالى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والمصحح انه  
 لا يلزم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في المرض كالوصية وهي لا تجوز  
 لو ارت حوین وارث وعندهما يلزم الا لانه يعتبر من الثلث والوقف في الهبة  
 يتقدم جميع المال (ووقف) المشاع جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ولا يجوز) وقف ما يتقبل ويجوز  
 هبة أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه  
 يجوز وقف ما فيه تعامل الناس من المنقولات كالقانس والمر والقدوم  
 والمنشأ والجارز وثيابها والقدور والرجال والمصاحف ونحو ذلك (وعن)  
 نعيم بن جعي رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب الحقا لها بالمصنف  
 وهذا صحيح لأن كل واحد من العلماء وتعالى وقراءة واكثر فقهه

توفي في أرض مصر وكان المروءة والسحاوة وبقية لها والجنابة بالكرامة والقدر والقدوم بالحقه متفقا ومثلا له



الامصار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون  
الارض لم يجز هلال رحمه الله تعالى وهو الصحيح قال وعمل أئمة خوارزم  
على خلافه (وقف) السكر دار بدون الارض لا يجز كوقف البناء بلا ارض  
(والسكر دار) فارسي معرب وهو كالبناء والاشجار (واذا) كان أصل  
القرية وقفاً على جهة قرية فبني عليها رجل بناء وقف بناء على جهة  
قرية أخرى اختلفوا فيه فأما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت  
البقعة وقفاً عليها فيجوز بالاجماع وبصير وقفاً تبعاً لقرية هذا هو الذي  
استقر عليه قاضي أئمة خوارزم (غرس) شجرة ووقفها ان غرسها  
في أرض مملوكة لم يجز وقفها تبعاً للأرض وان وقفها بدون أصلها  
لا يجز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في  
البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء  
ولا يجز وقف البناء في أرض عارية أو اجارة اهـ (وفي البدائع) ولو  
وقف اشجاراً قائمة فالقياس أن لا يجز لانه وقف المتقوس وفي  
الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وما رآه المسلمون حسناً فهو  
عند الله حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين فاسم رحمه الله تعالى  
فعلى هذا اذا جرى التعامل بوقف البناء ينبغي أن يجز ولو كان  
في أرض نفسه كما تقدم أتماعاً على الارض المستأجرة فلا يصح لانه لا يملك  
استتباع ما تحت المجدر فيبقى العقد لا بد وارداً على التناهي فلا يصح  
(وفي) قضية المنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت  
مدة الاجارة فلم يستأجر أن يبقينها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر قبل  
لهما فلا ريب الموقوف عليهم الا القطع فهل لهم ذلك فقال لا انتهى (وفي)  
الذخيرة ذكر الصدر الشهيد في واقعاته رجل مات وترك ابنين في يد  
أحدهما ضيعة يدعي انها وقف عليهم من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف  
عليها كان القول قوله وهي وقف عليها هو المختار لان ما تصادف على  
انها سكنا في يد أبيهما فلا ينفرد أحدهما باستحقاقها الا بجمعة اهـ  
(واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا غلبه كموهل تجوز منه فعند أبي يوسف

رحمه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوخ في الوقف غير مانع من صحة الوقف  
 عنده فحجوز القصة لانها تميز واقرار (ثم) ان وقف نصيبه من حصار  
 مشترك بينه وبين غيره فالوقف هو الذي يقاسم شريكه لا القاضي عنده  
 من يقول بجواز القصة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف  
 فلو صبه ان يقاسم شريكه ويفرز حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان)  
 كانت الارض كلها فوق وقف بعضها ثم اراد القصة فوجهه ان يبيع  
 ما بقي من رجل ثم يقسمه ان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القصة انما  
 تجري بين اثنين فلا يصلح الواحد مقامهما ومقامهما وان لم يبيع رفع الامر  
 الى القاضي ليأمر انسانا بالقصة معه لتجري القصة بين اثنين (وفي) الحيط  
 والكافي اذا قضى القاضي بجواز وقف المصاع وتقد قضاؤه صار متفقا  
 عليه كسائر الفتاوى اذا اتصل به قضاء القاضي ولا يجوز قسمة فلو  
 طلب بعضهم القصة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويترأثون  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يفرز واجعرا على ان الكل لو كان  
 وقف على الارباب فارادوا القصة لا يقسم (لهما) ان القصة تميز واقرار  
 لا يبيع وتلك فيجوز (ولا ي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القصة يبيع  
 معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة بوجهة المبادلة راجحة في غير المثليات  
 (والواجب) على من يدعى امر الوقف ان يمد أمن غلة الوقف بعمارته  
 شرط ذلك الواقف اوله شرط لان المقصود من الوقف التصدي بالغلة  
 على وجه التأيد ولا يتأبد الابال بحجارة (ومما) توسع فيه ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها  
 بأن وقف على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل آخره للفقر لا يصح الوقف  
 عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك  
 واذا انقرضوا يعود الى ملكه او ماله ورثته والصحيح ان التأيد شرط على  
 قول السبكي ولكن ذكر التأيد ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات  
 اولاده وانقرضوا تصرف الغلة حيث شئت الى الفقراء وان لم يسمهم (واذا) بنى  
 مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرض من ملكه بطريقه الشرعي واذا بنى للناس

بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أي خيفة رحمه الله تعالى ومن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلوة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جماعة معجدا لان التسليم عنده ليس بشرط (ولذا) جعل الرافضة الوقف لنفسه أو جعل الزاوية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي البرازي) وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن يترجى منهن فان طلقها زوجهما ولا يهدى ودحقها الساقط الا اذا كان الرافض استثنى وقال من طلقها فلهما أيضا قسط من الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أولاده ومنع به ما داموا أحياء فاذا ماتوا فهو للقراء والمساكين فتدقيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا في الهداية (قلت) وقد وقعت بالقاهرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام محمد بن الدين بن الشحنة منع الله تعالى بيمينه بالكرعة (صورتها) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف وقفا وشرط فيه شروطا من جعلها أن يصرف لأم ولد مشكوكا في من ربيع الوقف المذكور في كل سنة تقضى مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت عذبة فهل اذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم الله تعالى لانستحق فهل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عذبة يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما المجسك في ذلك (أجاب) جدي شيخنا صاحب الاسلام الموصي اليه بدون سكتة بل بالكلام لانستحق شكوكا في المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزويج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محيي الدين الكافجي بأنها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي السلطان الملك الظاهر خشدقدم بمضرة قاضي القضاة والعلمه والارام وأركان الدولة الثمينة وأظهر سيدي الجماعة بقوله من كتب جمعة فاطمة بما أفتى به خرج المحاضرون الى فتوى سيدي المجدد بمصهم بالكتابة والساقون بالاذعان فقه المجدد به المستعان (ومنها) واقعة

القدرى غير وقف بكثر المحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك  
 ولدا ولدا ولد ولد انتقا نصيبه الى اخوته واخوانه فمات عبد الرحيم عن ولده  
 عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه  
 علامه يوم الخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم بأن هذا باطل  
 فلا وعقلا أما قلنا قال الامام أبو بكر الخصاصي لو قال جعلت أرضي  
 هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن  
 بعدهما على المساكين فمن مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك  
 الباقي منهما فمات أحدهما وترك ولدا قال يرجع نصيبه الى المساكين  
 ولا يكون ذلك الباقي منهما من قبل أن الواقف انما اشترط أن يرجع نصيب  
 الذي يموت منهما الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا  
 وهو ولده (قلت) فلم يجعل نصيب الميت منهم الولد (قال) من قبل  
 أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما قال من مات منهم ولم يترك وارثا  
 كان ذلك الباقي فلم هذه العلة لم يكن الباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء (وأما)  
 عقلا فلان المفهوم ليس من المأول القدرى وانما يكون باعتبار الثقات  
 النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة  
 القدرى في وظيفة ابن العطار تقر فيها بعض القضاة برسوم من السلطان  
 وبعض الطلبة بقرير الناطر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض  
 المفتين بأن للإمام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها  
 بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى الثوري لا تدخل ولاية  
 السلطان على ولاية المتولى في الوقف اهـ (وفي المحققات) رجل له ضيعة  
 تساوي عشرين ألف درهم وعليه دين ووقف الضيعة بشرط صرف غلاتها  
 الى نفسه قصدا منه الى المحاطة وشهدت الشهود على اقلاسه جاز الوقف  
 والشهادة أما جواز الوقف فلما صدقته تلكه وأما جواز الشهادة فلا أنها  
 صدق لان بالوقف خرجت الضيعة عن ملكه فان فضل من قوته شيء من  
 هذه الغلات فلغير ماء أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه (ولو) وقف  
 أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن

لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف  
 الا بالشرط على ما يبيح في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبيع)  
 اذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه في مسجد  
 عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود إلى  
 ملك بانيه ان كان حيا ولا إلى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود إلى  
 ملك الباقي لو كان حيا وإلى ملك ورثته لو كان ميتا وقال احمد يباين نفسه  
 ومصرف آلتها إلى مسجد آخر وعند أبي يوسف يتحول إلى أقرب المساجد  
 من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباقي (وفي الفتاوى الظهيرية)  
 سئل المحلواني عن أوقاف المسجدين اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل تؤول  
 أن يبيعهما ويشترى مكانها أخرى قال نعم قيل ان لم تعطل ولكن يوجد  
 بينهما ما هو خير منها هل له أن يبيعهما قال لا (ومن) الشايع من لم يجوز  
 بيع الوقف تعطل أو لم تعطل وبه قال الشافعي ومالك رحمه الله تعالى  
 (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بما هو خير منها (وفي) السير الكبير  
 قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المنتقى قال هشام  
 سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلا قاضيه  
 أن يبيعه ويشترى بغيره وليس ذلك للقاضي (وذكر) في المنبيع  
 عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الأرض الموقوفة اذا تعطلت لان الأرض  
 قد تضرب فلا تغل الا بمؤنة تربو على قيمتها وغلتها (وفي البزاري) ما هو  
 أصلي من هذا وهو ما روي عن محمد ان أرض الوقف لو قل ربعها فالقيم  
 أن يبيعهما ويشترى بغيرها أرضا أخرى ربعها أصغر نفعها لفقراء  
 يجوز استبدال الأرض بالأرض اهـ (واذا) شرط أن يستبدل  
 بالوقف متى شاد الوقف مثل ذلك ويكون وقفا مكانها له ذلك والوقف  
 والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط  
 أن يبيعه ويشترى بشئ ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله  
 تعالى جاز الوقف بالشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل  
 يقف الأرض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشترط في الوقف

أن له أن يزيد من رأى زيارته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى  
نقصاته منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى  
اخراجهم قال الوقف جائز على ما اشترطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا  
سمى له أو نقصوا واحدا منهم مسمى له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم  
أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج  
من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال إذا فعل ذلك مرة  
فليس له أن يغير ذلك لأن رأى انما هو على فعل براه فاذا رآه أو أمضاه فليس  
له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد  
وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط فيقول على أن لفلان بن  
فلان أن يزيد من رأى زيارته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى  
نقصاته مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الأجر  
ما يرى ويخرج منهم من يرى اخرجهم ويحرمه مما كان جعل له من غلة هذه  
الصدقة ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن  
ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته  
متى رأى ومن أخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك اعادته فيها  
ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخرجهم متى رأى فلان  
أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى يرضيه على مشيئته أبدا ما كان  
حيا رأيا بعد رأى ومشيشة بعد مشيشة مطلق له ذلك غير محظور عليه فيه  
فيكون له تغيير ذلك أبدا كلما رأى فاذا فعل هذا كان ذلك طاقا له ويكون  
الوقف جائزا (قلت) فما تقول إذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد  
أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحالة التي يكون  
عليها يوم يحدث عليه حيث الموت وكذلك أن لم يحدث فيه شيئا مما كان  
اشترطه حتى مات قال هو جار على ما سئل عليه (قلت) فهل لو وصيه  
أو وليه في هذه الصدقة نفي من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شيء  
مما كان اشترطه الواقف (قلت) فما تقول إن كان الواقف اشترط هذه  
الاشياء إلا نسيان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والنسب نافذة

ان اشترط له ذلك (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في الوقف أن له  
 أن يقضى من غلته دينه قال ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدث  
 على حادث الموت وعلى دين بدئ من غلة هذا الوقف قضاء ما على من  
 الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جارية على ما سبها قال ذلك  
 جائز (وفي البرازي) رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادته  
 في ملك البيع وكتب في الصك باع فلان بن فلان منزل كذا أو كان  
 كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بصفة البيع وقضى الوقف (ولو)  
 كتب باع يباع جميعا جائزا كان حكما بصفة البيع وبطلان الوقف (واذا)  
 أطلق المحاكم وأجاز بيع وقف غير متصل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما  
 بصفة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف (أما)  
 اذا بيع الوقف وحكم بصفته قاض كان حكما ببطلان الوقف (وفي العمادي)  
 رجل هيا موضعا للبناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذا المدرسة قري  
 بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصفته أفتى القاضي الامام صدر  
 الدين السري ان هذا الوقف غير صحيح مع الايمان هذا الوقف قبل وجود  
 الموقوف عليه وأفتى غير من أهل زمانه بصفة هذا الوقف وهو الصحيح فانه  
 ذكر في التوازل رجل وقف أرضا له على اولاد فلان وجعل آخره للفقراء  
 وليس لفلان اولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان  
 اولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المستأمن الى اولاد فلان وإذا كان هذا  
 في الوقف على الاولاد فهاهنا يكون كذلك بالطريق الاولى وتصرف الغلة  
 الى الفقراء فاذا بقيت المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) المهمات  
 عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له المحكم بأن لم  
 يصادف حاكما يجوز أن يكتب في ملك الوقف انه قضى به قاض من قضاء  
 المسلمين وان لم يكن قضى بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكن للقاضي  
 أن يبطله والكااتب بهذه الكتابة يمنع القاضي عن الابطال فلم يكن به بأس  
 (وفي الواحجي) رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا  
 وله اولاد اولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه أوجب

الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر المخصاف  
 انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون (وكذا) لو كان  
 مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان أولاد البنات ليسوا  
 بأولاد أولاد لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام (وفي الغنية) الاوقاف  
 بغير ارضي العلماء لا يعرف من الواقف شيء غير ذلك فالقيم أن يفضل البعض  
 ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم مخصوص (وكذا) الوقف  
 على الذين يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعل على هذه المدرسة أو على  
 علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الواقف  
 قد وما يعطى كل واحد (الاوقاف) المطلقة على الفقهاء الترجيح فيها  
 بالمحاجة أم بالفضل قال أبو بري زعمناه تعالى الترجيح فيها بالمحاجة وقال  
 الباقي رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء الترجيح في قول الباقي  
 تأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يميل بين الناس في العطاء  
 من بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطيهم على قدر  
 الحاجة والعفة والفضل ولا أخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتعتبر الامور  
 الثلاثة وان كان في أحدهما فضل مع أصل حاجته وعفته يرجح على من هو  
 أقل فضلا وان كان ذلك أحوج واعف فهو والمعلوم من غرض الواقفين  
 في زماننا (استتلاف) للامام في المهدي خليفة ليوم فيه زمان غيبته  
 لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئا ان كان للامام أم أكثر السنة  
 (وفي) فتاوى قاضي خان اذا عزم الامام أو لؤذن عذر منعه عن  
 المباشرة بمدسة أشهر فلامتولى أن يعزله ويولي غيره وان كان للعزول  
 نائب (وفي الغنية) قال العلماء الترجيح للامام الغني أخذ غلة الامامة  
 (وقال) شرف الائمة امام أخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي  
 في يده فهي لورثته (امام) أم شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب  
 أهل الحاجة اماما آخر ليس لهم أن يسترقوا ما أخذ (وكذا) لو انتقل  
 بنقمة (وفي المحيط) أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا تسترد  
 منه حصه ما بقى من السنة كالفاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة



ويجوز للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا وهكذا المحكم  
 في طلبة العلم في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانحة فأخذته المتعلم  
 وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرضى هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل أبدا على وجهه مما على أن ولا يتها في حياتي وبعد وفاتي  
 إلى أفضل ولدي قال ذلك جائز (قلت) فإن كان أولاده في الفضل سواء  
 قال يكون أكبرهم سنا (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا  
 الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي فأبى أفضلهم أن يقبل ذلك قال  
 تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) وكذلك إن تولى ذلك أفضلهم  
 ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم  
 غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي رجلا يقوم به (قلت)  
 فإن صار بعد ذلك فيهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه  
 (قلت) فإن قال على أن ولاية هذه الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من  
 ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولد من هو أفضل من الذي تولاها  
 قال تكون ولايتها إلى الذي صار أفضل من الذي تولاها الأول اه  
 هكذا في وقف الخصاص (وفي البرازي) إذا مات المتولي والواقف  
 حي فالرأي في النصب إلى الواقف لا إلى المحاكم وبعد موت الواقف إلى  
 وصيه لا إلى المحاكم وإن لم يكن له وصي فالرأي الآن إلى المحاكم لأن  
 العين وإن زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهي باقية على ملكه حكما  
 لقوله عليه الصلاة والسلام وصلة جارية إلى يوم القيامة (وفي الأصل)  
 المحاكم لا يجعل القيم من الأجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح  
 لذلك فإذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح  
 صرفه عنه إلى من يصلح من أهل بيت الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية  
 لنفسه ولا غيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية إليه وقال قوم لا تثبت  
 الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا لا شبه أن يكون هذا قول محمد رحمه  
 الله تعالى لأن التسليم لما كان شرطا عند موته تنقطع ولايته قال أبو الليث  
 بالتسليم إلى المتولي تنقطع ولايته عند محمد فلا ذلك عزل المتولي إذا لم يشترط

خال الوقف ولاية العزل لنفسه (وقال) أبو يوسف عليك شرط أو لم بشرط  
(وإذا) كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها المحاكم  
عن الولاية وينزع منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي  
لعمارة والوقف محتاج إليها امتنع الواقف عنها بأمره المحاكم بالعمارة  
فإن فعل ولا ينزع منه (وان) كان شرط أن لا ينزع منه أحد فاشترط  
باطل بخالفه الشرع إذا المحاصصكم ناظر لصلحة الوقف فإن كان في نزعه  
مصلحة يجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف (وقف) وأنهد  
وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفا صحيحا ثم قال وقفت بشرط أن لا  
ولاية بيعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به أن كان فصيحاً  
يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وإن كان  
أعجمياً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وإن شهدوا أنه  
قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً (وكذا) في البيع  
والإجارة إذا قال البائع والأجير لم أعلم المكتوب في صك البيع والإجارة  
(شرط) أن لا يؤثره واليه فان أجبره فهو خارج عن الولاية أو لا يدفعها  
مساواة فإن فعل فهو خارج عن الولاية وفلان يكون واليه أو شرط  
وقال من نازع في هذه الصدقة متوليها أو قال من نازع متوليها في إبطال  
هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على  
حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع  
في غلته له الرجوع إن شرطه والا فلا (وكذا) الوصي في مال الميت  
لا يمكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف داراً  
ثم باعها يجوز (إن) وجدت ضالتي فله على أن أتصدق بأرضي هذه  
على ابن السبيل فهو جدها يجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة  
فيه ولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاته لانه هذا نذر فيعتبر بإيجاب  
الله تعالى وإن وقف على ولده جاز ونذره باقي (إن) متعين مرضي  
هذا فأرضي وقف فبراً من مرضه وباع أرضه جاز وإن مات من مرضه  
هذا لا تكون وقفاً وتعلق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال إذا مات

فاجعلوا أرضي هذه وقفا يجوز كالأول ان دخلت الدار فأرضي وقف  
لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفا يجوز (وقال) السرخسي  
والقدوري تعليق الوقف بالشرط جائز (وذكر) في وقف الخصاص  
قال أرضي هذه صدقة وقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على  
أهل بغداد أبدا فإذا اقرضوا فعل المالكين أو العجمان أو الزماني  
فالوقف باطل (وذكر) في موضع آخر قال القلة للسأكبر لا لهما  
(ولو) وقف على قراءة القرآن والفقراء فالوقف باطل (وذكر) هلال  
الوقف على الزماني والمنقطع صحيح (وقال) المشايخ الوقف على معلم  
المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفقراء غالب فيهم  
(قال) شمس الأئمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة علم بلده يجوز لان الفقر  
غالب فيهم فكان الاسم مبنيا على الحاجة (فالحاصل) انه متى ذكر  
مصرفا فيه نص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح يحصون ام لا (وقوله)  
يحصون اشارة الى أن التأييد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه  
الغنى والفقر ان كانوا يحصون مع بطريق التمهيد وان كانوا لا يحصون  
فهو باطل الا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالتامى حينئذ ان كانوا  
يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح  
ويصرف الى فقرائهم لا الى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزماني فهو  
على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي  
المذهب اذا لم يكن في طاب الحديث ويدخل المذنبى كالقابلة أولا  
(وذكر) بهكر أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعلى أهل بيته يجوز وان كان لا تجوز الصدقة عليهم (وفي)  
الفتاوى انه لا يجوز ولا يصبر وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم  
لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على  
الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (وأخرج) الامام على  
السندى رواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعجمان  
فرجع الكل الى جوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص

تعزل الشاغل بالجنون المطبق اذا دام سنة لان دام اقل ولو عاد اليه عقله  
برأ من عاتيه عاد اليه النظر

« (نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه) »

« (وقي) المتبع المتولى اذا آجر الوقف سنين معاومة بأجرة مثله ينظر  
ن كان الواقف اشترط أن لا يؤثر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط  
لواقف يجب مراعاته ولا يتجاوزها شرطه وان لم يشترط ذلك  
قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف قد من  
لامر الى المتولى فنزل المتولى منزلة الواقف ولواقف ان يؤثر سنين  
كثيرة فكذا من يقوم مقامه (وقال) المتأخرون من مشايخنا  
لا يجوز أكثر من سنة واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف على الوقف  
أن يتخذ ملكا لانه يضمن متعلبة تدرس سعة الوقف ويقسم سعة  
الملكية خصوصا في زماننا لان الظلمة المتغلبة مستحقة متأكلة (وكان)  
الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله تعالى يجيز الاجارة في الضياع  
ثلاث سنين لانه لا يرغب في اقل من ذلك ولا يميز في غير الضياع أكثر من  
سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجارتها ثلاث  
سنين أو في غير الضياع جواز اجارتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر  
يختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة  
والمعاملة (والوجه) في تجميع الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقد  
عقودا مترددة كل عقد على سنة بأن استأجر ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل  
عقد على سنة من غير أن يكون بعضها شرطا في العقد فيكون العقد الاول  
لازم الالبته ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل (وذكر)  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة في إحدى  
الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال وليكن هذه  
الحيلة عندى ضعيف لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما  
لم يجوز رعاية الوقف عن البطالان فان الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة  
طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلوبهم انه ملكه

فيشهدون له بالملك وادعاه يوم من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا  
 المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون  
 معقودة بمعقودتين منفرتين (هذا) هو المحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف  
 فأما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فستأتي في فصل الاجارات  
 ان شاء الله تعالى (ولا) يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل ولا تنقض  
 ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعتبر في أجر المثل وقت العقد ووقت  
 العقد كان المعنى أجر المثل ولا يعتبر ما بعده لان تلك الحالات لا تنضب  
 (وفي العمادي) استأجر عرصة موقوفة من المتولي مدة بأجر المثل وبني  
 عليها باذن المتولي فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المتقبلة  
 فرضي صاحب السكنى بذلك الزيادة عمل هو أولى قال كانت واقعة  
 الفتوى أجيب نعم انه أولى والله أعلم (وفي) شرح الطحاوي اذا كانت  
 الارض وقفا استأجرها من المتولي مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر  
 بما لم يزد ولم ينقص عما كان وقت العقد فانه يجوز ان لا أجر مثلها فانه  
 يفيض ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويجتدأ العقد على ما زاد  
 ثانيا (وكذلك) لو استأجرها بأجرة معلومة الى سنة فلما مضى  
 من المدة نصف السنة غلا سعرها وازداد أجرها فانه يفيض ذلك العقد عما  
 بقى من المدة وفيما مضى من السنة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك يجتدأ  
 العقد ثانيا على أجرة معلومة (وليس) للوقوف عليه اذا لم يكن متوليا  
 على الوقف ولا نائباً من جهة الفاضل أن يؤثر لانه لا يملك ذلك وانما يملك  
 الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى من له الولاية في ذلك (اذا) أجر  
 المتولي أو نائبه ثم مات لم تنسخ الاجارة بموته لانه كالوكيل عن الموقوف  
 عليه وموت الوكيل لا يوجب منسخ عقوده (وفي) وقف الخصاف  
 اذا أجر الواقف الارض سنة ولم يخط من الأجر شيئا قال فلا اجارة جائزة  
 (قلت) فيه أن يقيم من الأجر ويقرقه في الوجود التي سبل ذلك فيها قال نعم  
 (قلت) فان قال قد قبضت الأجر من المستأجر ودفعته الى هؤلاء القوم  
 الذين وقعت ذلك عليهم ومجد القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا تنهى عليه

(قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع مني أو سرق قال فالقول قوله  
 في ذلك (وفي) القنية عمالا على وقف الناصبي اذا أجزا الوقف أو قيمه  
 أو وصي الوقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاحت  
 أو فرقت على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول قوله مع ميمنه (الواقف)  
 اذا أجزا الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو من عبده أو من مكاتبه  
 قال أبو بكر الخصاص أمافي مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان  
 الاجارة لا تجوز من أحدهم ولا وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 فان الاجارة من أبيه وابنه جائزة وأما من عبده ومكاتبه فان الاجارة  
 لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز  
 أما القاضى لو أراسنا بأن يؤجر دار الوقف مشارة فهو ليس بضم  
 لانه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلا تصح  
 خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة القاضى والمأذون في الاستغلال  
 ليس بمأذون والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لا تصح الدعوى  
 على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا) على غلة دار الوقف وغير الوقف  
 اذا ثبت انه أكار أو غلة دار (ادعى) المهدود نفسه ثم ادعى انه وقف  
 الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الرقبة بسبب التولية يحتمل التوفيق  
 لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كافي  
 الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله في الخصومة فيقبل  
 ولا يكون متناقضا (ولو) ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انها وقف  
 وقفها فلان على مذهب كذا لا تصح دعوى الوقف للتناقض  
 (رجل) باع دارا ثم ادعى انى سكنت وقفها أو قال وقف على  
 لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يجاف المشتري أما لو قامت به  
 البينة قبلت كالمشهدوا على عتق الامة فيقبل من غير الدعوى (وذكر)  
 في النوازل اذا أقام بينة على انه وقفها قبل البيع قبل ويطل القاضى  
 البيع وليس للمشتري أن يمس الارض بالثمن وان لم تكن بينة فالقول

الا حصار كل زمان وعنى اه

قول المشتري (ولو) أقام المشتري البيعة ان هذه الدار كانت وقفا على أولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء وان فلانا وقفها وسأها الى المتولى فسد دعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم ولانه ليس بمخصم في دعوى الوقف من الموقوف عليه (ادعى) المتولى على المشتري ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالتمن على بائعه فعال البائع بلى كانت وقف فلان على أولاد فلان لكن لمسلمات الواقف رفع ورثته الامر الى القاضي حتى قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقضت التركة ووقعت الدار في نصيبي ويبي وقع صحيحا قال صاحب الفصول يندفع بهذا دعوى الوقفية ويبقى في يد المشتري (ادعى) المتولى ان هذه الدار وقف على مسجد كذا ولم يذ كر الواقف قال مشايخ بلخ كافي جعفر وغيره رحمه الله تصح وقال غيرهم لا تصح ما لم يذ كر الواقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وفي) فتاوى ظهير الدين ادعى وقفا وشهدوا على وقفه ولم يذ كروا الواقف ذ كر المحصاف رحمه الله تعالى ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف يهتان من غير بيان الواقف (وذ كر) رشيد الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل ما لم يبينوا الواقف (وذ كر) في العدة ولو شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينسبني أن تقبل اذا كان قديما (وتقبل) الشهادة على الشهادة في الوقف (وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالسامع وان صرحا به (ولو) شهد أحدهما انه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفروزا عجزا فالشهاد قاطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف أتم على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفها صحيحا في محضه وشهد الآخر انه وقفها وقفها مضافا الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفها صحيحا في محضه وشهد الآخر انه وقفها في الرض قبلت الشهادة

فتكون جميع الارض وقفان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج  
من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة  
على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت  
لانهما اتفقا على الفقراء فان مر قال ارضي هذه صدقة موقوفة كانت  
موقوفة على الفقراء فهذا معنى قولنا لانهم اتفقا على الفقراء اهـ (وان)  
جحد الواقف الوقف بغاءت بينة يشهدون عليه بالوقف وبمقدار حصته  
من الارض أو من الدار وسعوا ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان  
شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار يأمره  
القاضي بأن يسمى ماله من ذلك فاسمى من شيء قال قول قوله فيه ويحكم  
بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك  
(وان) شهدوا على اقرار الواقف أنه وقف جميع حصته من هذه الارض  
وذلك الثلث متسافا كانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون  
حصته كلها نصفاً كانت أو أكثر وقفا

هـ (نوع في غصب الوقف وحكمه وفي أجره وفي بيان حكم وقف  
المرهون والمؤجر) هـ

(متولى) الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر ذكروه لال رحمه  
الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل  
سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي  
الطغلة وقطعها الامام اع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا  
أسكن دار الوقف بغير أجر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغا  
ما يبلغ (وفي) قتل أو قاضى خان رجل غصب أرض الوقف أو أرضا  
لصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير (وفي)  
ظاهر الرواية لا يضمن فلان هذا الغاصب أجر الارض المغصوبة من  
غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التجنيس ان الفتوى  
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان حكمهما ان الفتوى في غصب  
منافع الوقف بالصمان (رجل) رهن ضبعة من رجل على مال أخذه



منه ثم انه وقف هذه الضيعة وقفاً صحيحاً هل يجوز هذا الوقف (قال)  
 المحصاف رحمه الله تعالى ان افترسها من الرهن فالوقف جائز وان لم  
 يفتترسها فالرهن صحيح لا يبطل ولا تخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف  
 مالها الا ترى ان رجلاً لو رهن ضيعة له ثم باعها ان من قول أصحابنا  
 ان افترسها فالبيع صحيح فافسذون أجاز أيضاً الرهن من البيع فاليوم  
 جائز وكذلك المحكم أيضاً في الرهن (رجل) أجر ضيعة له سنين  
 ثم أنه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على سبيل سعادتها ثم بعد  
 ذلك تكون غلتها للمساكين أباخي يرث الله الارض ومن عليها (قال)  
 الامام أبو بكر المحصاف رحمه الله تعالى ليس لصاحب الارض أن يبطل  
 ما عهده من الاجارة فإذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفاً (قلت)  
 ولم أجز هذه الصدقة وهي الساعات لا تكون وقفاً قال هي الساعة وقف  
 وان كانت مشغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضيعة  
 على كذا وكذا قبل ان أؤجرها وانما أجرتها للوقف وأجرها مصروف  
 في سبيل الوقف انما نلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي أجرها به  
 مصروف في السبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفاً بعد  
 انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل  
 اجارة المستأجر الا ترى انه لو أجرها ثم باعها من رجل فانه يقال للشري  
 ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالشراء وان شئت فابطل  
 شرائك فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند  
 القاضي أو عند السلطان وهذا قول المحسن بن زياد رحمه  
 الله تعالى

• (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والتمعة) •

حكّم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو اللانم  
 واستحقاق المأخذة (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها)  
 يرجع الى حال قيام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها  
 (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال

زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين  
الى مالكها في مكان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على السبد  
ما اخذت حتى ترد (ثم) الرد هو الموجب الاصل على ما قالوا ورد القيمة  
مخلص خلفا عنه لانها طاصرة والسكال في رد الصورة والمعنى (وقيل)  
الموجب الاصل القيمة ورد العين بدل عنها ولهذا يعتبر في غير ذوات  
الامثال قيمة الغصوب يوم غصبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام  
(منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف درهم وقد حال عليه المحول  
فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مديون والزكاة غير واجبة عليه  
(ومنها) اذا أبرأ الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو هلك  
بعد ذلك لا يجب الضمان فلولا ان الموجب الاصل هو القيمة والا ما صح  
الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يصح (ومنها) حصة الرهن والكفالة  
بالغصوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين أصلا لما صح الرهن  
والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجلالة وعلى  
قول من يقول الموجب الاصل رد العين لا يصح الابراء والرهن والكفالة  
حال قيام العين (وفي) الحيط ولو غصب دراهم أو دنانير فالمالك  
يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر  
لانها ائتمان ومعنى التسمية لا يختلف باختلاف المكان (واذا) هلك  
المغصوب يجب ضمان مثله ان كان مثليا كالكسلا والموزونات  
والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالمذروعات والمعدودات  
الغير المتقاربة والميوانات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لان ضمان  
الغصب ضمان اعتداء وضمان الاعتداء لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى  
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق  
هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان المنصومة أكثر  
فالقاصب بالخيار ان شاء أعطي مثله حيث خامم وان شاء أعطي قيمته  
حيث غصب منه الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير لان الغاصب لا يلزمه  
دفع الضمان في مكان الغصب بل أينما لقيه أخذه وان كانت القيمة

في المالكين سواء فلا مالك أن يطالبه بالمثل لانه لا يتضرر به واحد منهما  
 اه (واذا) نقص المصوب في يد الغاصب ضمن القصاص لان الواجب  
 عليه أن يردّه على الوصف الذي غصبه به بخلاف المبيع فانه اذا نقص  
 في يد البائع لا يجب في مقابلته شيء ولكن يختار المشتري بين أن يأخذه بكل  
 الثمن أو يتركه لانه ضمن عقد والعقد يرفع على الاعيان لا على الاوصاف  
 اما ضمان الغصب فتعلق بالفعل على ما ينشأ (اذا) غصب رجل ثوب  
 انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه اجرا أو اصفره فصاحب الثوب  
 بالخيار ان شاء اخذ الثوب من الغاصب واعطاه ما زاد الصبغ فيه  
 وان شاء ضمنه قيمة ثوب ايض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثلث  
 وهو قول ابي حنيفة ان شاء رب الثوب باع الثوب على حاله ويقسم الثمن  
 على قدر حصتها كما اذا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك  
 المصوب منه والصبغ ملك الغاصب والقيس يزعم ان فصارا شريكين  
 في الثوب فيباع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا  
 حسن لانه لم يرق لا مال حق كل واحد منهما الى صاحبه معني (وانما)  
 خيرا ما صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق  
 لان صاحب الثوب صاحب اصل والغاصب صاحب وصف فكان  
 اثبات الخيار لصاحب الاصل أولى (وفي البرزاي) رجل غصب  
 حائونا واتجر فيه ورجع يطيب له الرجح لانه حصل بالتجارة (المرور)  
 في أرض الغير ذاب بطريقه ثمة لا يجعل وان لم يجز طريقا له ذلك عالم  
 بمنعه صاحب الارض فاذا امتنع مرم عليه المرور لان الصريح يطل  
 الدلالة وهذا اذا كان المارة واحدا فان كانوا جماعة فلا يباح  
 (والمرور) في الطريق المحاذ ان كان مالكة جعله طريقا يجوز  
 وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا بناء على ان المرور في أرض الغير  
 بمخبراته هل يباح اختلفوا فيه (قال) الفقيه ان علم ان المالك احده  
 حل وان علم انه غصب مرم (وعن) الامام الاعظم رحمه الله تعالى انه  
 اذا كان له حائط أو حائل لا يجعل المرور ولا التزول فيه وان لم يكن فلا بأس

به (وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا خفي عليه الطريق بمعنى  
 في الارض المزروعة ولا يطاق الزرع (وفي المنبع) رجل غصب جارية  
 فبليت في يده ان كان الجبل من المولى أو الزوج فلان في الغاصب وان  
 كان الجبل من رتا أحدهما المولى وضمنه النقصان (والكازم) في قدر  
 الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر الى ما نقصه الجبل والى ارض  
 غيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وفي القياس  
 أن يضمن الامرين جميعا (وروى) عن محمد انه أخذ به لأن الجبل  
 والزنا كل واحد منهما عيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد  
 منهما نقصان على حدة فيغرز بضمال على حدة (ومن) غصب أمة فزنى  
 بها هو أو غيره فبليت غده فردها الى المالك فهذا بالولادة أو في  
 النفاس ضمن الغاصب فيمتها يوم علق (ولا) ضمان عليه في المحرة  
 اتفاقا وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامتسبا أيضا (والصحيح)  
 ان عليه ضمان نقصان الجبل عندهما وهل يجب على الغاصب حد الزنا  
 أم لا لم يتعرض لهذا المحكم في المداية ولا في شرح الجامع الصغير لكن  
 ذكر الشيخ حسام الدين السغاني رحمه الله تعالى في نهايته انه يجب  
 الحد لأن ضمان الغصب يوجب الملائة دون ضمان الجنابة ولهذا لو زنى  
 بجارية ثم قتلها لم يجز عندهم لانه لا يملكها بالضماع حتى يصير شبهة  
 بخلاف ما لو غصب جارية فزنى بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يجز لأن ضمان  
 الغصب يوجب الملائة (ولو) غصب أمة فزنى بها فقتلها فالعصمة  
 رحمه الله تعالى الامع انه يجب القيمة ولا يجب الحد (فعلى) هذا ان  
 وجوب ضمان الجنابة مع وجوب الحد يجتمعان وانما وجوب ضمان  
 الغصب مع وجوب الحد فلا يجتمعان (وفي العمادى) اذا حبس رجلا  
 حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك من المالك وضاع يضمن  
 (اذا) حال بين رجل وأملا كهم حتى تلفت لاضمان عليه ولو فعل ذلك  
 في المنقول ضمن (رجل) وقف بجنب دابة انسان ومنع صاحبها عنها  
 حتى هلك لا يضمن (وأوضح) من هذا اذا قاتل صاحب المال

وقتله ولم يأخذه حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع العمانات  
 ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام  
 الدين عم صاحب العمادى نفسه دهم الله برحمته عن رجل ختم ما رزأ آخر  
 حتى هلك الارزهم لا يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن  
 (وفى) التبنين رجل أراد أن يسقى زرع ففقهه انسان حتى فسد  
 زوعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفى)  
 القنية اذا منع الاكبر او صاحب الارض المستاجر من نقل متاعه الى أن  
 يعطى ما عليه من الخراج فهلك من مطر أو غير ما يضمن (اذا) اختلف  
 الغاصب والمغصوب منه فى القيمة فالقول فى قيمة المغصوب قول الغاصب  
 مع اليمين الا ان يقيم المسالك الينة بأى القيمة أكثر مما قاله الغاصب فيثبت  
 بعمل بينته لانه تورعوا بما يحجه الملزمة (وفى الذخيرة) وان لم يكن رب  
 النوب بينة وجاء الغاصب بينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا به رب الثوب  
 وسأل يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بينته لان بينته على  
 الزيادة والينة على النقص لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
 ينبغي أن تقبل بينة الغاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل الينة  
 لاسقاط اليمين الا ترى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام  
 الينة على ذلك قبلت بينته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا  
 ينبغي أن يكون فى كل فصل روايتان وكان القاضى أبو على الذنى رحمه  
 الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين  
 مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة  
 والقيمة ليس بشرط فى دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان محمدا  
 ذكر فى الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية وأقام على ذلك  
 بينة يحبس المدعى عليه حتى يجيى بها وردها على مالكها (قال) شمس  
 الأئمة ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة لانه قال أقام بينة انه غصب جارية  
 ولم يبين جنسها وصفها او قيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس  
 والصفة والقيمة وأقول كلام محمد على هذا (وقال) أبو بكر الاعشى

رحمته تعالى تأويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب منه جارية فثبت غصب الجارية باقراره في حق الجنس والقيمة فأما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المغصوب لان القضاء بالمجهول غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون ممتعاً من احضار المغصوب عادة وحين غصب انما يتأني من الشهود معاينة فعل الغاصب دون العلم بأوصاف المغصوب وسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل التعذر وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة كسبويه بالاقرار فيجنس كذا في المنبع (رجل) اشترى بالنقد المغصوب جارية او ثوباً او تزوج به امرأة حل له وطء المرأة وليس الثوب (ولو) اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له (ولو) تزوج على الثوب المغصوب يحل (غصب) ألفا واشترى بها جارية فباعها بالدين تصدق بالرجح (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق به أصله المودع اذ ارجح في الوديعة بالتصرف يطيب له الرجح وعند الامام الاظم ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفاً واشترى بها طعامة ايساوي الدين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالرجح اجماعاً (رجل) وجه جارية له الى نخاس للبيع فبعثت امرأة النخاس الجارية الى حاجتها فهربت فالضمان على امرأة النخاس لا غير لان النخاس أجبر مشترك ومن ذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجبر اشترك لا يضمن ما تلف في يده بغير فعله (وقال) يجبر صاحب الجارية بين تخمين النخاس وزوجته (جاء) الغاصب بثوب وقال للمغصوب هذا وقال المالك لا بل غير قال قول للغاصب وعام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل أنواع الضمانات في نظريته

• (نوع في الشفعة) •

(دار) يبعث بجنب دار الوقف لاشفعة للوقف حتى لا يأخذها القيم لان الشفعة تجب بحق المالك والموقوفة ليست بمملوكة لاحد في الحقيقة

(قلت) وفي البرزاي ما يخالف هذه المسئلة فانه قال تثبت الشفعة ببيع دار الوقف له (رجل) اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفعها فأراد أن يأخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى دار ابنه يجوز فكدا هذا واذا أخذ كيف يأخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة (ولو) كان مكان الاب وصي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كلاب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيمان الصبي قيا أخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في اللؤلؤجي (وفي البرزاي) السلم والذقي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء فيها (ولا) شفعة في المنقولات (وادا) ملك العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالمهر وبديل الخلع والصلح عن دم عمدا وجعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والاشجار اذا بيعت بدون العرصه لانه تلي (ولو) كان البناء بمكة جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي) للثلاثة الشريك في المبيع وهو الذي لم يقاسم والمخليط وهو المقاسم الذي بقي له خلطة في الطريق أو الثرب والجار الملاصق (ولا) شفعة لجار المقابل اذا كانت المسئلة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة (والشفيع) في الطريق أحق من الجار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا طامعا لانه غير مملوك لاحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم تكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لاحد من أهل السكة شفعة بالثركة في الطريق وان كان المجد وسط السكة فمن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له شفعة (وان) بيعت دار في الاسفل فله شركاء الاسفل في الطريق

في البيع والشراء  
بناحية الخصم  
في البيع

حق الشفعة (والمجار) مع الشريك شفيح حتى ان سلم الشريك يأخذها  
 المجار في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يأخذ (والمجار) اذا سلم  
 مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها المجار وبعد تسليم  
 الشريك انما يأخذها المجار اذا كان بأحد الطالبين بأن يقول ابي قد سلمتها  
 ان لم يأخذها الشريك أخذها ولم يذكروا في الكتب ان من لا يرى  
 الشفعة بالمجوار اذا جاء الى حاكم يرى الشفعة بالمجوار فلهما فيل  
 لا يقضى له بها لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى بها لان الحاكم يرى  
 وجوبها وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها قال نعم حكم له بها وان  
 قال لا لا يصح الى كلامه (قال) المحلواني رحمه الله تعالى وهذا  
 أحسن الاقوال (ويحلف) في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله  
 ما لهذا قبل الشفعة في هذه الدار وعلى قول من يراها بالمجوار لا يحلف  
 بالله ما لهذا قبل الشفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف  
 بناء على مذهبه فيتوى حقه (ولو) قضى حنفى لشايعي بالمجوار هل  
 يصل باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي  
 القضاء شمس الدين السرخسي اذا بلغ الشفيح الخبر وأيسر بحضرته من  
 يشهده فانه يقول انما طالب بالشفعة حتى لا يسقط طلبه فيما بينه وبين الله  
 تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو بمنزلة المحاضر في الطلب وبعد ما يشهد  
 له من الاجل مقدار المسافة فان لم يقدم ولم يبر كل من يأخذ له بالشفعة  
 بطلت شفعته (قال) طلبت الشفعة لا تبطل (ولو) قال الطالب انا  
 طالب لها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طلب بأبي فقط كان  
 ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطلت  
 (الشفيح) بالمجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند قاض لا يرى الشفعة  
 بالمجوار ولم يطلب فهو على شفعته لانه ترك لعذر (واذا) لم يكن الصبي من  
 يأخذ شفعته وقف على بلوغه لقوله صلى الله عليه وسلم ينتظر الشفيح  
 اذا كان غائبا (وتسليم) الاب والوصي على الصبي جائز خلافا لمحمد وزفر  
 وجمهور الله تعالى (اكره) على اسقاط الشفعة أو الإبراء عن دين لم يميز



ولم تبطل شفعتها (ولا) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) سذفه  
 مكرها ولم يتركه بطل شفعتها (وفي البرازي) الحيلة بعد ثبوتها  
 فكروا لا اتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتره مني وإن كان قبل  
 الثبوت لأبأس به عمله لا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بأعمال وعلى  
 هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أما أن يبيع بيتا  
 من دار من رجل ثم يبيع قيمتها منه أو يكون داران متلاصقان تصدق  
 صاحب إحدى الدارين بالحاظ الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم يبيع  
 منه ما بقي من الدار أو يشتري عشرة يفن كثير أو سهمان مائة سهم  
 والباقي بشمن قليل فلا شفيع الشفعة في الأول لأن الباقي (ولو) خاف  
 البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام (ولو)  
 خاف المشتري أنه إذا اشترى القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي  
 بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (ولو) أراد الشفيع  
 أن يملكه بالثمن أردت إبطال الشفعة لم تكن تلبية ذلك لأنه ادعى معنى  
 نفي (ولو) حلفه أن البيع الأول لم يكن تلبية ذلك لأنه ادعى معنى  
 لو أقربه للزومه فيكون خفصا (وفي) الكروم والأشجار أن أودا الحيلة  
 ببيع الأشجار أو وهبها بأصلها ثم يشتري الأرض لأنه صار شريكا قبل  
 الشراء فيقدم على الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعها منك بالماخوذ  
 ولا فائدة لك في طلبها فإذا قال الشفيع نعم أو اشتريت بطلت وإن عكروه  
 أجماعا قاله بكر وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه لا يكره لأنه لم يقصد به  
 الإضرار بالشفيع وقيل إن كان الجار فاسقا يتأذى به فلا يكره ولا يكره  
 في الأحوال كلها أو يبيع البناء بشمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع  
 الساحة بشمن كثير فلا يرغب في الساحة لكثر ثمنها (الجملة) مستحقة  
 من البرازي والله الموفق لطريق الرشاد

• (فروع في القصة) •

لا يقسم حبل ومائة وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبق لكل  
 فائدتا شفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة يقسم بينهما (والخوض) لا يقسم

(الدهقان) بالسكر فارمى مقراب ذى ثقل رئيس القرية والمزارع بالاراضى اه وقوله مفردة من افروز وامام مفردة من قرقر كافي الصباح

عشر افي عشر أو أقل (وكذا) الخشبة الواحدة لو كان في قطعها ضرر  
(ولا) يقسم بئر ونهر وقناة الا اذا كانت مع ارض فتقسم وتترك البئر  
والقناة على الشراكة (التوب) الواحد لا يقسم الا بالتراضي (وفي)  
الولو المجي دار بين اثنين انهدمت فقال احدهما ابني وأبني الآخر قدمت  
بينهما (وفي الملتقطات) دار بين اثنين لاحدهما القليل والاخر الكثير  
وصاحب القليل لا ينفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب الكثير  
القسمة وأبى صاحب القليل فسمت بالاتفاق وانما كان على العكس  
قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم واليه مذهب الاسديجاني والفقيه  
أبو الليث وأبو بكر ومحمد بن أبي سهل المرغسي وجعلوا هذا قول أصحابنا  
(وذكرهم) الحاكم الشهيد انها تقسم واليه ذهب خواهر زاده وعليه  
الفتوى لان الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تضمن الضرر على الآخر  
(صيرة) مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسعها وافروز  
حتى فقهها المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع  
وجد حصته المزارع قد تلفت فالحاكم عليها وان ترك حصته الدهقان مفردة  
وحمل حصته الى منزله فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فالحاكم  
على الدهقان (وفي) واقعات السمرقندي اذا تلفت حصته الدهقان قبل  
قبضه ينقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلفت حصته  
الاکار لا تنقض لان ثمنها بعد قبضه والغاية كلها في يده والاصل ان هلاك  
حصته من المكمل في يده قبل قبض الآخر نصيبه لا يوجب انتقاض  
القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب  
انتقاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان للمكمل والموزون  
لو كان بين اثنين فاقسماه وقبض أحدهما حصته الاخر حتى تلف  
نصيب الآخر تنقض القسمة ويكون التلف والباقي على الشراكة وتأويله  
اذا لم يكن المقسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة تثبت بد  
المسالك فيه (وفي المنبع) اذا طالب أحد الشريكين القسمة وأبى  
الآخر فامر القاضي فاحماليه بينهما بالاجرة على الطالب كذا روى

المسز عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقا أبو يوسف ومحمد الاجرة عليهم  
 (وفي الذخيرة) سئل أبو جعفر عن سلطان غريم أهل قرية فأرادوا فسخة  
 تلك الغرامة واختافوا فيما بينهم (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك  
 (وقال) بعضهم يقسم ذلك على عدد الرؤوس (وقال) بعضهم ان كانت  
 الغرامة لتحصين أملاكهم تقسم على قدر الاملاك وان كانت الغرامة  
 لتحصين الابدان تقسم ذلك على عدد الرؤوس ولا شيء على النسيان والصبيان  
 في ذلك لانه لا يتعرض لهم (وارثان) في يدهما عقار ومعهما غائب  
 أوصي وبرهن على الوفاة وعدد الورثة قسم العقار بطلهما ونصب القاضي  
 عن الغائب وكيله وعن الصبي وصيا يقبض نصيبهما ولا بد من اقامة البينة  
 في هذه الصورة (ثم) اعلم ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان  
 القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أما اذا كان  
 غائبا فلا ينصب عنه وصيا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا  
 تتوجه الدعوى عليه فلحصة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه وأما اذا  
 كان الصغير غائبا لم تنجح الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه  
 فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فافتراقا حكا في المنبع (وفي)  
 البرازي انه لا يشترط حضرة الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن  
 يكون الحماكم الناصب على ما يوجد وحاله اه

• (العصل الثاني عشر في الاكراه) •

وهو عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هدد به بكرهه على أمر بحيث ينتفي  
 به الرضاء (وفي) المبيع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع  
 يرجع الى المكروه (أما) الذي يرجع الى المكروه فهو أن يكون المكروه  
 قادرا على تحقيق ما هدد به لان الضرورة لا تتحقق الا عند القدرة على  
 الايقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى  
 لا فرق بين السلطان وغيره هذيانا على من هدد بهما ظاهر لتحقيق الاكراه من  
 السلطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه  
 لا يتحقق الاكراه الا من السلطان أو من السلطان الاعظم لان القدرة

لا يتحقق الامن السلطان وقيل انه يتحقق من تلك الحدود والصحيح ان  
الاختلاف في ذلك اختلاف عصر و زمان لا جهة و برهان لان زمان أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الا كراهة فأتى على  
حسب ما عاين وفي زمانهما ظهر الفساد وسار الامر الى كل متغلب فتحقق  
الاكراه من الكل (وفي البرازي) نفس الامر من الاطال بلا تهديد  
اكثر اياه لانه لم يمتثل يعاقبه وقال ان كان المأمور يعلم انه لم يفعل  
ما قاله السلطان يعاقبه كان أمره له بالفعل اكراما (وفي البدائع)  
البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقيق الاكراه حتى يتحقق  
من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان  
مطاعا مسلطا القدر على الايقاع (وأما) النوع الذي يرجع الى المكروه  
فهو ان يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعي اليه يتحقق ما أوعده لان  
غالب الرأي جهة يعمل به خصوصا عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان  
في أكبر رأيه ان المكروه لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الاكراه شرعا  
وان وجدت صورة الايعاد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل  
ولم يوعده عليه ولم يكن في أكبر رأيه المكروه انه لو لم يفعل يتحقق  
ما أوعده به فثبت حكم الاكراه لتحقيق الضرورة وهذا لو كان في أكبر  
رأيه انه لو امتنع عن تناول المشقة وصبر الى أن يلحقه الجوع المهلك  
لا يزيل عنه الاكراه لا يباح له تناول في الحال وان كان في أكبر رأيه  
انه لو صبر الى تلك الحالة لا ينزل عنه الاكراه يباح له تناول في الحال  
فدل ان العبرة بغالب الرأي وأكبر الظن دون صورة الايعاد (وفي)  
الهداية واذا أكره على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر لرجل  
بألف أو يؤثر داره فأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس  
فباع أو اشترى فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخه ورجع  
بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون  
تجارة عن تراض منكم والا كراهية هذه الاشياء يعدم الرضى فتفسد

بجلاف ما إذا أكره بضر بسوط أو حبس يوم أو قيد يوم لا نه لا يبالى بها  
 بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الا كراه الا اذا كان رجلا صاحب منصب  
 يعلم انه يتضرر به فانه يفوت الرضى (وفي الولوالجي) انما كان الرجل  
 من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء والرؤساء بحيث يستغنى عن  
 بضر بسوط أو حبس ساعة لم يميز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر الف  
 درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا القدر من الحبس والقيد فكان مكرها  
 وصحة الاقرار هبة اخرج جانب الصدق فيه على جانب الكذب  
 وعند الاكراه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي الذخيرة) ولو هدد  
 بضر بسوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضرر بك على عبدك  
 أو على المذاكير (وفي البدائع) الا كراه يمنع صحة الاقرار سواء كان  
 المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل وسواء كان مما يقطع بالشبهات  
 كالمحدود والقصاص أولا (ولو) أكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله  
 فهذا على وجهين اما أن يتوارى عن بصر المكره حينما خلى سبيله واما أن  
 لا يتوارى عن بصره حتى يبعث من أخذه وردة اليه (فان) كان قد توارى  
 عن بصره ثم أخذه فأقر اقرارا مستأففا جازا قراره لا نه لما على سبيله  
 حتى توارى عن بصره فقد زال الاكراه عنه فاذا أقر به من غير اكراه  
 جديده فقد أقر طائعا فصح (وان) كان لم يتوار عن بصره بعد حتى رده اليه  
 فأقر به من غير تجدد الاكراه لم يصح الاقرار لانه لم يتوار عن بصره  
 فهو على الاكراه الاول (ولو) أكرهه على الاقرار بالقصاص  
 فأقر به فقتله حاشما أقر به من غير بينة فان كان المقر معروفا بالدعوى  
 يدركه القصاص استقصا وان لم يكن معروفا به لا يجب القصاص  
 والقياس ان يجب القصاص على المكره كيفما كان لان الاقرار  
 بالاكراه لم يصح شرطا كان وجوده وعدمه بمنزلة واحدة فصار كالوقته  
 ابتداء (وقطير) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله تخاف صاحب  
 المنزل انه قد دخل عليه ليقته وياخذ ماله فيادره وقتله فان كان الداخل  
 معروفا بالدعوى لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا

الدعوى) بالبيع وبيع لا يفسد له

بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل كذا هذا وإذا لم يجب  
القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للتسليم وانها لا تمنع وجوب  
المال (وروي) المحسن عن أبي خنيفة انه لا يجب الارش أيضا اذا  
سكن معروفًا بالدعارة انتهى كلام البدائع (وفي البرازي) ولو  
أكره على شرب الخمر باكره يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال  
لأحببتك أولًا ضربتك بالسياط يحمل له شربه ولو امتنع بأنم (أكره)  
على الهبة فوهب وسلم طائعا لا يكون ملكا لو هوب له (والأكره) على  
الهبة أكره على التسليم بخلاف البيع فان أكره على البيع لا يكون  
أكره على التسليم (أكره) على البيع بألف فباعه بأقل لا يجوز  
في الاستصان (أكره) على البيع فوهب جاز (أكره) على البيع  
وليس المشتري فباعه من إنسان لا يجوز (طالبوه) بمال باطل وأكره  
على ادائه فباع جاريته بلا أكره على البيع جاز البيع لانه غير متعين  
لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يتحكموا بالمال ولا يذكروا  
بيع شيء من ماله (والحيلة) له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي  
فاذا قال الظالم له بيع جاز يتك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينقذ  
بيعها (أكره) على الأبرار من المحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة  
أو ترك طلبها كان باطلا (وجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها  
جاز عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى لا أكره أن لا يحقق الأمن السلطان  
(قال) أي البرازي والزوج سلطان زوجته فيحقق منه الا أكره أن  
يذكر الخلف (قلت) وسياق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى  
أعلم (وفي المنع) اذا أكره إنسان رجلا بالأكراه التام على أن يطلق  
امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعتق عبدا خلافا لما في  
وإذا أكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل فالتوكيل  
جائز استحسننا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع  
الأكراه لان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الا أكره وما لا يؤثر فيه  
الهزل لا يؤثر فيه الا أكره لانهم ما ينفذان الرضا والوكالة تبطل بالهزل

قوله صادر (طالبوه) بمال باطل وأكره

فكذباً بالاكراه (وفي) جامع الفتاوى أسكره على أن يكتب على  
 قوطاس امرأته طالق أو امرها ييدها لم يصب الا اذ انوى (ولو) أكره على  
 أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كذا ذكره السرخسي رحمه الله تعالى في أدب  
 القضاء (أكره) على نذر أو حنث أو قطع أو نسب فأقر لا يلزمه شيء (وفي  
 المحيط) من المشايخ من قال بجهة الاقرار بالسرقة مكرها (وعن) الحسن  
 ابن زياد رحمه الله تعالى انه يعمل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع  
 اللطم او يظهر العظم (أمره) يقتل وجل ولم يقل ان لم تقتله لا تقتل  
 لكن يعلم انه ان لم يقتله يقع ما يستحبه كان مكرها (الكافر) اذا  
 أكره مسلماً على الكفر وله امرأة مسلمة فارتكب وقلبه مطمئن بالإيمان  
 لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره باجراء الكامة على لسانه (فان) قالت  
 المرأة قد كفرت وقد بنت منك وقال الزوج أظهرت ذلك بعذر الاكراه  
 وقلبي مطمئن بالإيمان فالقول قوله استحساناً والقياس أن يكون القول  
 قولها ويحكم بالفرقة (أكره) على الاسلام فاسلم مع ولو ارتد  
 يجلس ولا يقتل استحسنانا (وفي العمادى) وجل سعى الى سلطان  
 ظالم حتى غترم رجلاً جملته من المال ان كانت السعاية بحق بأن كان  
 يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فاسقاً لا يمتنع  
 بالامر بالمعروف ففي مثل هذا الموضع لا يضمن السامى (ولو) قال  
 ان فلاناً وجد كنزاً أو لقطة وقد ظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان  
 عادلاً لا يغترم بمثل هذه السعاية أو قد يغترم وقد لا يغترم فلا يضمن  
 السامى (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فأخذ منه مالا ظلم  
 يضمن السامى روى هذا عن زفر وبه قال كثير من مشايخ الصلحة العامة  
 (وفي) شرح الصباغى ان كانت السعاية بحق كالوأذاه أو داه على  
 الفسق ولا يتعاطى العلة فأخبر السلطان فغترمه مالا لا يضمن (وفي)  
 فتاوى قاضى خان رجل أدهى على آخر سرقة وقتله الى السلطان وطلب  
 منه أن يضربه حتى يقر بضربه مرة أو مرتين أو حبسه نحاف الحبوس من  
 التعذيب والضرب فصعد السلط لينقل فسقط عن السطح فمات

وقد كانت محققة غرامة في هذه المحادثة فظهرت المارقة على يد غيره  
 سكان للورثة أن يأخذوا صاحب المارقة بدية أيهم وبالعرامة التي  
 أذاها إلى السلطان (وفي الذخيرة) المضروب إذا شك إلى السلطان  
 وأخذ ما لمن الضارب لا ضمان على المضروب (وفي القنية) رجل  
 أخبر الظلمة أن لفلان حنطة في مطهورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها  
 على المخبر وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ يضمن ولو قال  
 النمام للظالم لفلان فرس جيد فأخذ الظالم منه فالنمام هنا ضمان له  
 \* (نوع في الحجر) \*

وسببه الصغر والمجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب على عقله  
 وعقدهما وأقرارهما (ومع) طلاق العبد وأقراره في حق نفسه لا في حق  
 سيده فلو أقرت بمال آخر إلى عتقه وبهتة وقد جهل (ومن) عقدهم  
 وهو يعقله أجاز وليه أورد وإن أتلفوا شيئا من أمواله كذا في الوقاية (وفي)  
 الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجبر على الحر العاقل البالغ  
 السفهية وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيما  
 لا غرض له فيه ولا مصلحة (وقال) أبو يوسف وعمد رحمه الله تعالى  
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى يجبر عليه ويمنع من التصرف في ماله  
 (وإذا) جبر القاضى عليه ثم رفع إلى قاض آخر فأبطل جبره وأطلق  
 عنه جاز لأن الجبر منه فتوى وليس بقضاء ألا ترى أنه لم يوجد المقضى  
 له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من  
 الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر إلى القاضى الحاجر أو إلى غيره فمضى  
 يبطلان تصرفه ثم رفع إلى قاض آخر نفذ بإطلائه لا اتصال الأيضابه  
 فلا يقبل النقض بعد ذلك (ثم) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا بلغ  
 الغلام غير رشيد لم يملك إليه ماله حتى يبلغ خمس أو عشر بن سنة فإن تصرف  
 فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فإذا بلغ خمس أو عشر بن سنة حسم إليه ماله وإن لم  
 يؤنس منه الرشد (وقالا) لا يدفع إليه ماله أبدا حتى يؤنس منه الرشد  
 ولا يجوز تصرفه فيه لأن علة المنع السفه في ما بقيت العلة وصار كالصبي

كل من تزوج رجل فعلم بمن لا يجهل



(ولا) يحجر على الفاسق المصلح لئلا يخلو لئلا يفتنه (ولنا) وعقوبة كما في السفيه ولهذا لم يجعل أهلا للشهادة والولاية عنده (ولنا) انه مصلح لئلا يخلو لئلا يفتنه فمدفع ماله اليه لقوله تعالى فان آمنتم منهم رشدنا فادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشد بآئناس رشد واحد لانه نكرة في الاثبات والرشد في المسأل مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشد في الدين مرادا لانه حينئذ يكون معلقا بشدين (وتخرج) الزكاة من مال السفيه لانه واجب عليه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه لان أحياء مولده وزوجته من حوائجه والاتفاق على ذوى الرحم واجب عليه حق القرية والسفه لا يبطل حق الناس الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا يضمن نيته لكونه عابدا فليكن يبعث أمينا معه كي لا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمينه ليصرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلّم القاضي النفقة اليه ويسلمها الى نفقة المحتاج ينفقها عليه في طريق الحج كي لا يتلفها في غير هذا الوجه اهـ كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يحجر على المدين عنده ولكن يحبس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضي) يقضى دينه بدراهمه ودنانيره بغير أمر لانها معدة لقضاء الدين (وقالا) يحجر عليه بطلب الغرماء المحجر ويبيع ماله لقضاء دينه بدراهمه ويقسم ثمن ما باع من ماله بين غرمائه بالخصص وينفق عليه من ماله كما ينفق من مال السفيه لان الاتفاق لا بد منه دفعا لهلاك

• (نوع في معرفة حد البلوغ) •

(وفي العمادى) البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الحمارية الحميض والاحتلام والحبل وأدنى المتدفع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحبال وأدنى المتدفع ثنتا عشرة سنة وأما السن في الغلام فهو اذا دخل في التاسعة عشر وفي الحمارية اذا دخلت في السابعة عشر

(وفي) بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه اعتبر نيات الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) وإذا راق الغلام أو المجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا فالقول قولهما وأحكامهما أحكام البالغين لأنه معنى لا يعرف إلا من جهتهما ظاهرا فإذا أخبرا به ولم يكن بهما الظاهر قبل قولهما كما يقبل قول المرأة في الحيض (وفي) فتاوى قاضي خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا إن كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت أو كانت به علامة المدركات لا تصدق أنها لم تكن مدركة وإن لم تكن كذلك كان القول قولها (وفي) فتاوى القسفي سئل عن قوم اصطلموا على شيء وفيهم مراهق وأقر المراهق عند الصلح أنه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك أنه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاثة عشر سنة لأن الأقل من ذلك نادر

### «(الفصل الثالث عشر في النكاح)»

اختلف أصحابنا وجههم الله تعالى فيه قال بعضهم أنه مندوب ومستحب واليه ذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي كالجهاد وصلاة الجمعة (وقال) بعضهم أنه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام (وقال) بعضهم أنه واجب علينا لكن لا الاعتقاد على طريق التعيين كصدقة الفطر والزكاة والأضحية (وفي الجمع) قال يسن حاله الاعتدال ويجب في التوقان ويكره مخوف الجور (وفي الهداية) وينعقد باليجاب والقبول بلغطين يعبر بهما عن الماضي لأن الصيغة وإن كانت للأخبار وضعاً فقد جعلت للاستعمال شرطاً دفعاً للحاجة وينعقد بلغطين يعبر بأحدهما عن الماضي وبالأخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجتي فيقول زوجتك لأن ههنا توكيد بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح (وينعقد) بالغلام النكاح والتزويج والمهبة والغليك والصدقة والبيع ولا ينعقد بلغظ الأجارة

في الصحيح ولا يلفظ الاحلال والاياحة والاطارة والوصية (ولا) ينعقد  
 نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حزين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل  
 وامرأتين عدولاً مستكثراً أو غير عدول أو عهدودن في قذف (وينعقد)  
 النكاح بشهادة الاصحين عندنا خلافاً لما في لان البصر شرط لاطهار  
 النكاح عنده وعندنا بصر الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة)  
 ولا ينعقد النكاح بشهادة النساء الا الذين لا يسمعان كلام المتعاقدين  
 والاصمين (وذكر) القاضي ابان الاسيحي والسعدى ان النكاح  
 ينعقد بشهادة الاصمين (ونص) القدوري على ان معام الشهود كلام  
 المتعاقدين هل هو شرط لانعقاد النكاح فقد اختلف فيه  
 فقال بعضهم ليس بشرط وانما الشرط حضرتهما فينعقد النكاح  
 بشهادة الاصمين وقال بعضهم لا بد من المعام فلا ينعقد بشهادة  
 الاصمين (وفي المحيط) رجل تزوج امرأة بمحضرة المكاري  
 وهم يعرفون امر النكاح غير انهم لا يدرونه بعد ما جعلوا انعقد  
 النكاح لان هذا نكاح بمحضرة الشهود (وفي البرازي) لقنت  
 امرأة بالعريسة زوجت نفسها من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت  
 والشهود يعلمون ولا يعلمون مع النكاح (قال) في النصاب وعليه  
 الفتوى (وفي الزاودر) رجل وامرأة اقرايا النكاح بين يدي شاهدين  
 عدلين فقال الرجل هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي فانه يصح النكاح  
 وعليه الفتوى (وفي) فتاوى قاضي خان رجل له بنت واحدة  
 اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد  
 النكاح بينهما ولو كانت المرأة باخيرة فقال الاب زوجت منك بنتي  
 فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت بآز  
 (وفي الخلاصة) أبو الصغرة اذا قال زوجت بنتي فلاتة من ابن فلان بكذا  
 وقال فلان قبلت لابني ولم يسم الاب الابن ان كان له ابنان أو أكثر  
 لا يصح وان كان له ابن واحد صح (ولو) ذكر أبو البنت امم الابن

وقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح وان لم يقل  
قبلت الابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماء جاز أيضا وان لم  
يسمع ان كان له ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط)  
لو قال زوجت بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز ولو  
كان له بنتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال  
زوجت بنتي فاطمة منك ينقد النكاح على الصغرى وان كان يريد  
تزويج الكبرى ولو قال زوجت بنتي الكبرى فاطمة يجب ان لا ينقد  
النكاح على احدهما (امراة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر  
واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة بهذا الاسم تزوج  
بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام ظهير الدين الامع  
الجميع بن الاسمين وبه يقتضى (وفي البرزى) وجعل له بنتان متزوجتين  
وغير متزوجتين وقال عند الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت  
وقال مخاطب قبلت مع وانصرف الى الفارغة (اجاب) صاحب  
الهداية في امراة تزوجت نفسها بالاسم من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج  
شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا (قال) البرزى  
وانكره صاحب المحيط وقال لا ما لم يقل بالاسم قبلت بخلاف البيع فانه  
ينعقد بالتعاطى والنكاح لخطره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود بخلاف  
اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة (واذا) تزوج مسلم  
ذمية بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أصوله  
أى الام والاب والجداد والجدات وان علوا وفروعه أى الولد وولد الولد  
وولد وولد الولد وان سفلوا وفروع أصوله أى الاخوة والاختوات وأولادهم  
وأولاد أولادهم وان تزوا والاعمام والعمات والاخوال والحالات ونكاح  
أم امرأته دخل بها لم لا وزوجة أبيه وأجداده وكذا يحرم عليه نكاح  
امراة ابنه وبني أولاده ويحرم عليه نكاح أمه من الرضاع واخسته من  
الرضاعة ولا يحل له أن يجتمع بين اختين بنكاح ولا بين اثنين

(ولا) بأس بأن يجمع بين امرأة وابنته تزوج كان لها من قبل لانه لا قرابة  
 بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابنة الزوج  
 لو قد تزوجت كرا لا يجوز له التزوج بامرأة أبيه (قلنا) امرأة الاب  
 لو تزوجت كرا جاز له التزوج بهنّه والنسب أن يصور ذلك من كل  
 جانب (ومن) زنى بامرأة حرمت عليها وأبنتها وقال الشافعي رحمه الله  
 تعالى الزنا لا يوجب حمة المصاهرة (واجمعوا) على أنه لا يجوز للأب  
 أن تزوج ابنتها من الزنا (ومن) مسه امرأة شهوة حرمت عليه أمها  
 وابنتها وقال الشافعي لا تحرم (ثم) المس شهوة أن تقتصر الآلة أو تزاد  
 اقتساراً هو الصحيح والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك  
 الا عند اتكائها (ولو) مس فأنزل فقد قيل يجب المحرمه والصحيح  
 أنه لا يوجبها لانه بالاتزال تبين أنه غير مقص إلى الوطء وعلى هذا اثنان  
 المرأة في دبرها لا يوجبها (واذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً  
 لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقضي عتنتها (ولا) يتزوج المولى أمته  
 ولا المرأة عبداً ما يجوز تزوج المسكنتين لا المحجوسات ويجوز تزوج  
 الصباغات أن كانوا يؤمنون بنبي ويفترّون بكباب (ويجوز) للمعمر  
 والمحرمة أن يتزوجا في حالة الأحرار (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله  
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولنا) ما روى أنه صلى الله عليه وسلم  
 تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وما رواه مجمل على الوطء (ولا) يتزوج  
 أمه على حرّة ويجوز تزوج المحرمة عليها فان تزوج أمه على حرّة في عبدة  
 من مطلق بائن لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (والحر)  
 أن يتزوج أربعمائة من المحررات والاماء وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك  
 لقوله تعالى فاتكوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع  
 والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى  
 لا يتزوج الأمة واحدة لانه ضروري عنده والحجة عليه ما تلونا في الأمة  
 المنكوحة يقتضيها اسم النساء كما في الظاهر (ولا) يجوز للعبدة أن يتزوج  
 أكثر من اثنتين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لأنه في حق النكاح

بمنزلة المحر عند حتى ملكه بغير إذن المولى (ولنا) أن الرق منصف  
فيتزوج العبدان اثنين والمحرر أربعاً تطهار الشربة المحرقة فان طلق المحرر  
أحدى الاربع طلاقاً بائناً لم يجز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عتقها  
خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عتق الاخت (فان) تزوج  
سبلي من زنا جاز للنكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد  
(وان) حمل ثابت بالنسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح)  
المتعة باطل وهو أن يقول لامرأة أعتق بك كذا مدة تكذا من المال  
وقال مالك هو جائز (والنكاح) للموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة  
بشهادة شاهدين عشرة أيام وقال زفر هو صحيح لازم ويبطل  
التوقيت

• (نوع في الاولياء والا كفاء) •

وينعقد نكاح المحررة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكرة  
سكانت أو ذمياً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر  
الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينعقد الابولي (وعن)  
محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقوفاً (وقال) مالك والشافعي رحمهما الله  
تعالى لا ينعقد النكاح بعصاة النساء أصلاً (ثم) في ظاهر الرواية  
لا فرق بين الكفر وغير الكفر لأن المولى حق الاعتراض في غير الكفر  
(وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه لا يجوز في غير الكفر  
لأنه كم من واقع لا يرفع (وفي) الحقائق المطلقة ثلاثاً إذا تزوجت  
نفسها من غير كفر ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على  
ما هو المختار (قلت) وهذا مما يجب حفظه (ولا) يجوز للمولى إجبار  
البكر إلى النكاح خلافاً للشافعي (وإذا) استأذنها فحكمت  
أو ضحكته فهو إذن وقيل إذا ضحكته كلفته ثمرة بما سمعت لا يكون  
رضى وإذا بكيت بلا صوت لم يكن رداً وقيل هذا إذا خرج الدع بلا صوت  
كما لو قيل لأنها تخزن على مفارقة بيت أبيها فأما إذا كان له كائنها

بقوله منصف) بكسر الصاد المشددة من النصف (وقوله مالك هو جائز) وظل كما يخطئه ابن قاضي (وقوله وعن أبي يوسف الخ)

صوت كالعويل فانه يكون رثا (وفي) فتاوى قاضي خان انه يحقن الدمع  
 فان كان باردا فهو رضى وان كان حارا فليس برضى (ويجوز) نكاح  
 الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي بكوا كانت الصغيرة أو ثيبا (والولي)  
 هو العصبة فان زوجهما الاب والمجد فلا تبارلها بعد بلوغهما لانهما  
 كاملا الرأى واقرا الشفقة فيلزم العقد بمباشرتهما (وان) زوجهما  
 غير الاب والمجد فلا يكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح  
 وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الله تعالى (وقال) أبو  
 يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما باعتبار الاب والمجد (وذكر)  
 النساطي في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن التزويج فزوجها  
 القاضي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا ينفذ الى الاب  
 (القاضي) اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولي لان القاضي  
 رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنته لا يجوز لانه بمنزلة المحكم  
 وحكم القاضي لابنته باطل بخلاف غير من الاولياء حيث يجوز لابن العم  
 أن يزوجه بنت عمه من نفسه أو ابنته (واذا) غاب الولي الاقرب غيبة  
 منقطعة جاز لمن هو أبعد منه في الولاية أن يزوجه ويلزم تزويجه حتى  
 لوجاء الاقرب لا يطل ما عقده الأبعد (والغيبه) المنقطعة أن يكون  
 في بلد لا تصل القوافل اليه في السنة الواحدة وهو اختيار القندوري  
 وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بهال  
 يقوت الكفو الخطاب استطاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه  
 لا خطر في ابقاء ولايته حينئذ

### • (نوع في الكفاءة) •

(وفي الهداية) الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاخر فقرئش بعضهم  
 أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء لبعض (وأما) الدوالي فمن كان له  
 أبوان في الاسلام فصاعدا فهو من الأكفاء يعني ان كان له أباه فيه (ومن)  
 أعلم بنفسه أوله أب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له أبوان في الاسلام  
 لان تمام النسب بالاب والمجد (ومن) أصل بنفسه لا يكون كفوا لمن

له أب واحد في الأحلام (وتعتبر) أيضاً في الدين أي الولاية وتعتبر في المال وهو أن يكون مالاً كالأهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى إن من لا يعلم كهما أولاً يملك أحدهما لا يكون كفواً (وفي البرزاري) الجهمي العالم كفؤ للعري المجاهر لأن شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا) العالم الفقير كفؤ للعفي المجاهر وكذا العالم الذي ليس بقروى كفؤ للمجاهل القروى والعلوى المجهول النسب لا يكون كفواً لمعروف النسب (أمرأة) زوجت نفسها من رجل ولم تعرف أنه حر أو عبد فذا هو عبده أذن بالنكاح ليس لها الفميج ولا أولياؤها مطلبه ولا يتفميج ولا تفميج القاضي ويكون فرق من غير طلاق حتى أنه لو لم يدخل بها لا يلزمه شيء (تزوج) الفضولي موقوف يتقرباً لا جازة ويبطل بالرد لصدور الركن من الأهل مضافاً إلى المحل ولم يشق قبل الإجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح العبد والامة بغير إذن المولى (وان) تزوج العبد باذن مولاه فالهردين في رقبته يتباع فيه لانه دين وجب عليه لو جودسيه من أهله فقد ظهر في حق مولاه لانه به فيتعلق برقبته كديون التجارة (وأكيمة) الكفار بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنا) قوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح (ويجوز) للنصراني أن يتزوج بالمجوسية لان الكفر كلمة واحدة (ذمي) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعزران لانها معصية ويعزر المزوج أيضاً (واذا) أسلم الذمي لم يترك على النكاح لانه وقع فاسداً كذا ذكره المروعي في آداب القضاء

هـ (نوع في المهر)

يصح عقد النكاح بغير تسمية المهر لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً بآية لشرف المحل فلا يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سعى أقل من عشرة فلهما العشرة (وقال) زفر رحمه الله لها مهر المثل لان تسمية ما لا يصلح مهرًا كأنه داهمه (ولو) طلقها قبل الدخول بها يجب خمسة مائة مائة الثلاثة وعنده يجب المتعة كما إذا لم يسم شيئاً (ومن) سعى



مهر عشرة فئازاد فعليه المهر ان يدخل بها أو مات عنها (وان)  
 طلقها قبل الدخول بها أو الخسوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان  
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وشرطه أن يكون قبيل  
 الخسوة لانها كالدخول بها عندنا (وان) تزوجها ولم يمس لمهرها  
 أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها  
 (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب شيء في الموت وأكثرهم على أنه  
 يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها المثل لقوله تعالى  
 ومتعوهن على الموصع قدره وعلى المقتدره الآية (ثم) هذه المتعة  
 واجبة رجوعا الى الأمر وفيه خلاف ما لك رحمه الله تعالى والمتعة لا تزيد  
 على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بماله في الصحيح  
 (وهي) درع وخمار ولحفة (واذا) زوج الرجل بنته على أن  
 تزوجه الآخر ببنته أو اخته ليكون أحد العقدین عوضا عن الآخر  
 فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها (وقال) الشافعي  
 رحمه الله تعالى يبطل العقدان (وان) تزوج حرة امرأة على خدمته  
 سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها (وقال) محمد بن أبي حنيفة  
 (ومهر) مثلها يعتبر بأخواتها وعملها وبنات أهلها فان لم يوجد  
 منهم أحد فن الأجنب أي يعتبر به مهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أيها  
 ولا يعتبر بأمتها وأختها إذا لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أيها  
 بأن كانت بنت عمه فينشد يعتبر بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن  
 تتساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد  
 والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوي أيضا في البكارة والتوبة  
 (والرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المجهل (وتمنعه) أن يخرجها  
 أي يسافر بها (وليس) للزوج أن يمنعها من السفر  
 والخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفى بها المهر كله أي  
 المجهل (ولو) كان المهر كله مؤجلا فليس لها أن تمنع نفسها إلا سقاط  
 حقها بالتأجيل كما في المنبع (ولو) كان المهر حالا فأنكرته

شهر اقل من شهر ما ان تمنع نفقتهما عندهما وعند أبي يوسف لملا ذلك لان هذا  
تأجيل طارف كان حكمه حكم التأجيل المتقارن (ولو) قال نصفه  
مجهل ونصفه مؤجل ولم يذكروا وقت للزوج لاختلاف المناجحة رجعهم الله  
تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال  
تزوجتك على الف مؤجلا (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت  
وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق (وردى) عن أبي يوسف ما يؤيد  
هذا القول وهو أن رجلا كفلا لمرأتين زوجهما نفقة كل شهر يلزمه  
نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف انه يلزمه  
نفقة كل شهر مادام النكاح بينهما قائما فكذلك ههنا (ومن) تزوج  
امراة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج  
فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله  
في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى وقال أبو يوسف  
رجعه الله القول قوله قبل الطلاق وبعده الا أن يأتى بشئ قليل ومعناه  
ما لا يتعارف مهرها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل  
المسمى فيجب مهر المثل بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شيئا فقالت  
هو هدية وقال الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المهر فكأن أعراف  
بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسي في اسقاط الواجب (قال)  
الا فيما هي لالا كل كالحلوى والخبز والفاكهة مما لا يعطى في المهر  
طائفة ان القول فيه قولها ولا يكون مهرها بحال لان الظاهر يكذب وأما  
سائر الاموال فقد يكون مهرها وقد يكون هدية فاليه البيان ولولم  
يكن مهرها لالا كل نحو شاة أو خنطة أو لوز مما يبق مثلها شهرا فالقول  
قوله مع يمينه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجهازها يمينان  
فما تم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وان لم يبعها وانما هو طرية  
فالقول قول الزوج انه ملك الزوجية وعلى الأب اليمنه انه طرية لان  
العارية لا تثبت بمجرد دعواها ما لم يبرهن هو لان الظاهر شامل للزوج  
(وحكى) عن القاضي الامام على السعدي رجع الله تعالى ان القول قول

الاب لان اليد استفتيت من جهته فيكون القول قوله بأى جهة أثبتها  
 وبه أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الأئمة السرخسى فى المسير  
 الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والمبسة تبرع  
 والعارية ادناها فتمحل على الادنى (قال) الصدر والشهد والمقتار  
 لفتوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع اليها جهاز العارية  
 كما فى ديوانها فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركا فالقول للاب  
 (قال) قاضى خان رحمه الله ان الجواب فيه دل على التفصيل ان كان  
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز عارية وان كان من  
 لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله (وفى العمادى) رجل غر رجلا وقال  
 ازوج بنتى منك واجهزها جهازا عظيما وما تدفع الى من المجهل اردته اليك  
 مع ثلاثة أمثاله فزوج الرجل ودفع النقد الى أبى المرأة بقدر وسعه ثم ان  
 أبى البنت لم يجبهزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل للزوج أن يرجع عليه بما  
 زاد على تقديمها لارواية فيه الا أن صدرا لاسلام البرزدوى وعبد الدين  
 النسفى وجمال الاسلام الشريف والصدر الكبير برهان الدين  
 ومشايخ بخارا رحمه الله تعالى أفتوا ان الزوج يطالب أبى المرأة  
 بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على تقديمها (وقد) قدروا الجهاز  
 بالنقد والقاضى الامام صدر الاسلام البرزدوى وعبد الدين النسفى رحمهما  
 الله تعالى قدر الكل دينار من النقد ثلاثة دنانير من الجهاز أو أربعة  
 دنانير فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على تقديمها (قال)  
 رحمه الله وقد استفتيت من بعض من مشايخ بخارا كالقاضى جلال الدين  
 والشيخ الاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخ  
 بخارا هكذا (وفى) فتاوى ظهير الدين المرغينانى الصحيح انه لا يرجع  
 على أبى المرأة شي لان المسألة فى باب النكاح ليست بمقصود أصلى (وفى)  
 فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود تزوج امرأة ودفع اليها النقد ولم تأت  
 بالجهاز الى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال القاضى الامام جلال  
 الدين رحمه الله تعالى للزوج أن يطالبها بالجهاز بمقدار ما أعطاها من

التقدم على عرف الناس وعاداتهم (تزوج) امرأتها بكر فاذا هي  
 غير بكر وقد أعطاها المجلد له أن يرجع عليها بما زاد على تقدمتها  
 فعلى قياس ما اختار مصدر الاسلام البردوى ومن واقعته من مشايخ بخارا  
 في مسئلة المجهاز يقبض أن يسكون له ذلك (وفي) فتاوى تلهير  
 الدين المرعيني أنه لا رجوع له بشئ لأن ما دفعه اليه ليس هو في مقابلة  
 البضع وإنما هو للاستمتاع بها (وذكر) شعبي الأئمة السرخسي  
 رحمه الله تعالى إذا نهي إلى امرأتين تزوجها فاعتدت وتزوجت بآخر  
 وولدت ثم جاء الأول حيا فعند أبي حنيفة رحمه الله الولد للزوج الأول  
 سواء جاءت به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من سنتين أو أكثر لأنه صاحب  
 الفرائض الصحيح والثاني صاحب الفرائض الفاسد فصار كمن زوج أمته  
 بغير ما يولد فإنه يثبت النسب من الزوج دون المولى ولو ادعى ذلك  
 الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى في حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن اتفاقا  
 أن الأول لو كان حاضرا أو كان متغيبا محتفيا فالولد الأول هكذا ذكر  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي في هذا الفصل اتفاقا وإن نفى الأول  
 والآخر الولد أو نفاه أحدهما فهو للأول على كل حال ولا حرج عليه  
 ولا لعان (وروي) عبد العكبر بن الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى أنه رجوع عن هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج  
 الثاني (وقال) أبو يوسف إن جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ  
 تزوجها الثاني فهو للأول وإن جاءت به لستة أشهر فصاعدا منذ  
 تزوجها فهو للثاني سواء ادعى أو نفاه (وقال) محمد رحمه الله إن جاءت  
 به لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للأول وإن جاءت به لأكثر من  
 سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الوليث وقول  
 محمد أصح وبه نأخذ (ولو) سيئت المرأة وتزوجها رجل من أهل الحرب  
 وولدت فعلى هذا الخلاف (وفي) مجموع النوازل سئل نجم الدين  
 النسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج أيتها ثم مات الأب والزوجة غائبة  
 فكبرت البنت وتزوجت رجلا فغضير الغائب وأدعاها فأبى فمكثت

ولم يكن له مينة فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا ولدت زوج  
 الاول ابن من امرأته أخرى هل يجوز له كإحسان هذا الابن بهذه البنت  
 قال رحمه الله ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم أبيه ان أم  
 البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فأما اذا كبر الابن  
 وأراد ان يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الاب لم ينقض  
 على غيره (قال) صاحب العمادى وسئل جدى شيخ الاسلام عن  
 صغيرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوه فبأن الابن ثم بلغا ولم يعلم  
 به يعنى النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولادا ثم ان الرجل  
 علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه اثباته ثم أراد أن يزوج ولدها من  
 ولده هل يعمل ذلك فأجاب رحمه الله تعالى لا يحل والله أعلم (وفى) فتاوى  
 قاضى خان ولدت زوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب المحلل عند أبى حنيفة  
 رحمه الله تعالى وان لم تدع المحلل

• (توخ في القسم والرضاع) •

(وفى) الهداية وانما كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما  
 في القسم بكرين كانتا أو ثيبين أو كانت احدهما بكرا والاخرى ثيبا  
 (لقوله) صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان ومال الى احدهما  
 في القسم جازم القيامة وشقه مائل أى مغلوغ (وعن) عائشة رضى الله  
 عنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه في القسم  
 وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما أملك يعنى زيادة  
 المحبة ولا فصل فيماروينا والقديمة والحديثة والمسلمة والكمائية  
 سواء لا تطلق ماريونا لان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما  
 في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو  
 التسوية دون طريقه والتسوية المستحقة في البيتوتة لا في الجملة لانها  
 تنبئ على النشاط (وقال) الشافعى رحمه الله يقيم الزوج عند البكر  
 الجديدة سبعا والثيب ثلاثا ثم يستأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم

من تزوج بكرة على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وان تزوج ثيبا يقيم  
عندها ثلاثة أيام (ومعنى) مارواه الدور على السبع والثلاث في القسم  
بالتسوية ينفن جعابين المحمدين (وان) كانت احدهما حرة  
والاخرى امة فلمحرة الثلثان من القسم ولا امة الثلث فاما في المأ كول  
والشر وب والميوس فانه يسوى بينهما لان ذلك من الحاجات اللازمة  
فتدوى فيه المحررة والامة والمكاتب والمديرة وام الولد كلامة لقيام الرق  
فيهن (ولا) قسم للوكة بملك اليمين اى لاليلة لمسلوان كثرن (وفي القنية)  
رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوج خمس ليل من الاسبوع  
وليلتين عند الجارية او في المطالعة فله ذلك اذا لم يقصد الاضرار بها  
(ولا) قسم في السفر فيسافر من شام منن والقرعة اولى بمعنى يستعب  
ان يقرع ينفن ليسافر من خرجت قرعتها تطيبها القلوبين وان تركت  
قسمها اضرتها اصح وان رجعت جاز له (وفي المنبع) الرضاع قليله  
وكثيره سواء في اثبات المحرمة عندها (وقال) الشافعي لا تثبت المحرمة  
بمطلق الرضاع بل بخمس رضعات قيل في تفسير النخس ان يكتفى بالصبي  
بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ثلاثون شهرا وعندهما رحمه الله تعالى سنتان وبه قال الشافعي واحد  
رحمه الله تعالى (وعند) زفر رحمه الله تعالى ثلاث سنين (وقال)  
بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم  
خمس عشر سنة (وقال) بعضهم عشرون سنة (وقال) بعضهم  
أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي الذخيرة)  
مدة الرضاع ثلاث اوقات أدنى وأوسط وأقصى فلا أدنى حول ونصف حول  
والاوسط حولان والاقصى حولان ونصف حول (قلو) كان الولد  
يستغني دون الحولين فقطمته أتمه في حول ونصف يحمل بالاجماع ولا يتم  
ولو لم يستغن عنهما يحولين يحمل لهما أن ترضعه بعد ذلك عند عامة العلماء  
الا عند خلف بن أيوب (فالحاصل) ان مدة الرضاع اذا مضت لا يتعلق  
بها التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة الرضاع كما مر

فلانعيده نائيبا (وقال) بعض الناس تثبت المحرمة بارتضاع الكبير  
(ولا) يعتبر الطعام قبل المتحقق لو فطم الصغير قبل الحولين ثم ارضع  
في مدة ثلاثين شهرا عنده وخولان عندهما فهو رضاع يوجب المحرمة  
لوجود الارضاع في المدة (وذكر) الخصاص رحمه الله أنه نظر ان كان  
الصبي يستغنى بالطعام عن اللبن لا تثبت المحرمة وان كان لا يستغنى تثبت  
المحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله (قلت) وهذه الرواية  
لاتخالف الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم يكن  
الطعام معتبرا وفي الغاية وعليه الفتوى (وروي) الحسن عن أبي  
حنيفة وابي يوسف رحمه الله انه اذا فطم الصغير وكان يكتفى بالطعام  
فارضعته امرأة لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفى بالطعام عن اللبن فان كان  
اكثر الذي يتناوله هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان الاكثر  
هو الطعام لا يكون رضاعا (وفي الهداية) قيل لا يباح الارضاع بعد  
مدة الرضاع لان اباحته ضرورية لكونه جزءا لا ينفك (ويحرم) من  
الرضاع ما يحرم من النسب للعديد المشهور الا أم أخته من الرضاع فانه  
يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لانها تكون  
أمه أو موطوءة أي به بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخت ابنه  
من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه ما وطئ أمهات الموت عليه ولم  
يوجد هذا المعنى في الرضاع (ولبن) الفحل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع  
المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آبائه وأبنائه ويصير  
الزوج الذي نزل لها منه اللبن أبا للرضعة وفي احمد قول الشافعي لبن  
الفحل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زني بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا  
اللبن صبية فتحرم على الزاني وفروعه وأصوله لانها بنت الزاني رضاعا  
وكما لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا لهؤلاء (ولعم) الزاني وخاله  
أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم تثبت  
نسب ولذا زنا من الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية  
\* (فروع) \* ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخوة لها بنات

فأرضعت التي لها بنات ابنان من بني الأخرى فإن بناتها تعزم على ذلك إلا بن بعينه ولا تعزم واحدة من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ثدي امرأة واحدة (فلو) كانت أرضعت بقدر ثدي على جميع بناتها وغيرها من بناتها يجعل لابن المرضعة (فلو) كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن لابن المرضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهن ولا خوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا البنت التي أرضعت من أمتهم وحدها لأنها أختهم من الرضاع (وفي المذهب) إذا أرضعت بنتا لم يكن لاحصن أولاد المرضعة عن كان قبل الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة (وعند بعض العلماء لا يثبت الحرمة فيمن انقطعوا قبل الرضاع وانما ثبتت فيمن حدث بعدهم أختهم) (ولا) يثبت الرضاع بالإشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (وهل) يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافا لما لك والشافعي وأحمد رحمهم الله (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقبل) أحمد شهادة المرضعة وحدها كذا في المنبع

» (الفصل الرابع عشر في الطلاق)

(اعلم) أن الطلاق ينقسم إلى أحسن الطلاق وإلى طلاق السنة وإلى طلاق البدعة (فأحسنه) أن يطلق الرجل امرأته طلاقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركا حتى تنقضي عتتها (وأما) طلاق البدعة فهو أن يقع ثنتين أو ثلاثة أضعاف واحدة في طهر واحدة أو فعل ذلك وقع الطلاق وكان عامياً عندنا خلافاً للشافعي (وأما) طلاق السنة فهو أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار (وقال) مالك هذا بدعي وليس طلاق السنة إلا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضي عتتها (ثم) طلاق السنة على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت (فالاول) يستوى فيه المدخول بها وغير المدخول بها (والثاني) يختص بالمدخول بها وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور إلا في المدخول بها

ومن البدعي أيضاً أن يقع الثلاث منفردة أو اثنين أو واحداً في طهر وطلعت قبلها واحداً في حين موطنه اه



خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه  
 على المجمع (وفي الهداية) ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقل  
 فلبية مطلق الصبي والمجنون والثائم (وفي الصمدية) طلاق المعتوه وغير  
 واقع كطلاق المجنون (وتكلموا) في الفاصل بين المجنون والمعتوه  
 قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وفعاله الا نادراً والعاقل من عده والمعتوه  
 من يختلط كلامه وفعاله فيكون ذلك غالباً او عسداً غالباً او كلاً سواء  
 (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة لاعتقاده قصد والعاقل  
 من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل  
 ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله  
 المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد  
 (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب  
 صاحب المحيط رحمه الله (طلق) امرأته وهو صاحب برسام فلما صبح  
 قال طلقت امرأتى ثم قال اني لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان  
 واقعاً قال مشايخنا رحمهم الله حينما اقر بالطلاق ان رده الى حالة البرسام  
 وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى  
 حالة البرسام فهو مؤاخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المسكر واقع خلافاً  
 للشافعي رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطمحاي  
 انه لا يقع وهو احد قولي الشافعي (وطلاق) الانوس واقع بالاشارة لانها  
 صارت معهودة فاقبعت مقام العبارة دفعا للحاجة (وطلاق) الامة  
 ثنتان حرا كان زوجها او عبداً (وطلاق) الحرة ثلاث حرا كان زوجها  
 او عبداً (وقال) الشافعي عند الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء  
 وكذلك عند الامام مالك رحمه الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق  
 وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لان ملك النكاح حق العبد  
 فيكون الاسقاط للمجنون المولى

• (نوع في الصريح والكناية) •

الطلاق على ضربين صريح وكناية (الصريح) قوله انت طالق

• قوله والكناية •

ومطلقة ومطلقة فك هذا يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة  
 في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وانتهى تعقبه الرجعة بالنص  
 ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه لغاية الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة  
 لانه قصد تمييز ما علقه الشرع بالقضاء العدة فيرتفع عليه (ولو) نوى الطلاق  
 عن وثاق لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله  
 تعالى لانه يحمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه  
 وبين الله تعالى (وعن) ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يدين فيما بينه وبين  
 الله تعالى (ولو) قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً الا بالنية  
 (واذا) قال انت الطالق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم  
 يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً  
 فثلاث (ولو) قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال)  
 زفر والشامي رحمه الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به  
 عن جميع البدن (وان) طلقها نصف تطلقه او ثلثها كانت تطلقه واحدة  
 لان الطلاق لا يتجزأ (ولو) قال انت طالق ثلاث أنصاف تطلقتهن  
 فهي طالق ثلاثاً لان نصف التولية تثنى تطلقه فاذا جتمع بين ثلاث أنصاف  
 تطلقه يكون ثلاث تطلقات ضرورة (ولو) قال انت طالق ثلاث  
 أنصاف تطلقه قبل يقع تطلقتان لانها مطلقة ونصف فتكامل وقبل  
 يقع ثلاث تطلقات لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلاثاً (ولو) قال  
 انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة (ولو)  
 قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلثان وهذا عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثلثان وفي الثاني ثلاث  
 (وقال) زفر رحمه الله في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو  
 القياس (ولو) قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرر بالحساب  
 او لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثلثان  
 لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (وان) نوى  
 واحدة وثنتين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال له لان على عشرة

دراهم في عشرة دراهم يلزم عشرة عدد على اننا الثلاثة رجهم الله تعالى وعند  
 زفر يلزم مائة درهم وبه قال مالك والشافعي رجهم الله (ولو) قال انت  
 طالق من مئة الى الشام فهي واحدة على الرجعة وقال زفر هي بائة  
 (ولو) قال انت طالق بمكة او في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد  
 (وكذا) قوله انت طالق في الدوا لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون  
 مكان (وان) عني به اذا دخلت مكة يصدق ديانة (ولو) قال انت  
 طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول  
 (وفي التبع) ولو قال انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطولوع الفجر  
 ولا يقع في الحال الا ان يكون القول قبل طلوع الفجر انتهى (رجل)  
 قال على طلاق امرأ في لا يقع (وفي) ادب القضاء السروجي رجل قال  
 لامرأته طلاقك على فرض لازم او قال طلاقك على حتم لازم الصحيح انه  
 يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب بفعل اخبارا (وفي  
 الولوالجي) رجل قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا ان يريد  
 الايقاع لان هذا اللفظ لا يستعمله الناس الا ايقاع (رجل) قال لامرأته  
 ثلاث تطليقات عليك تطلق ثلاثا لانه اوقع الثلاث عليها (ولو) قال لا نسكاح  
 بيننا فانه يقع اجماعا (وقال) في المنبع هو دالة كاح لا يكون طلاقا والله اعلم  
 (قال) جميع نساء اهل الدنيا طواقي تطلق امرأته لانها من حساب العالم  
 (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم  
 لا يعرف شبعها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى  
 أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الولوالجي) رجل له اربع نساء  
 فقال انت ثم انت ثم انت ثم أنت طالق طلقت الاربعة لا غير لانه لم يذكر  
 الجمرة الا للاربعة (ولو) قال لا ربيع نسوة له يسكن تطليقة طلقت  
 كل واحدة منهن تطليقة لانه تنقسم عليهن فيصيب كل واحدة منهن ربيعها  
 وانه لا يتجزأ فيكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالق عن محمد رحمه  
 الله تعالى انه قال اراء واقعا (وكذا) لو قال لامته كوفي حرة ثلاثة مخرج  
 في الطلاق والعناق (رجل) قال لامرأته انت طالق عند ما في المحوض

من السمك وليس في الحوض منك يقع واحدة (وكذلك) لو قال أنت طالق بعد كل شعر على جسد أبي يس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير (رجل) قالت له امرأته لست لي بزواج فقال الزوج صدقت وهو ينوي بذلك طلاقاً فهذا وما لو قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى الطلاق سواء وثمة يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله كذا هنا (رجل) قال لامرأته لا حاجة لي فيك أو قال ما أريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقاً لان اللفظ لا يجتمع (وفي المنبع) رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً متعزاً ثم طدت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وهو قول مالك ذكره في المدونة والشافعي في المجديد واحد بن حنبل رحمهم الله تعالى (وقال) زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى ولمحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً وتزوجها فدخلت الدار لم تطلق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق (البائن) لا يلحق البائن إلا إذا تقدم سببه بأن قال لما ان دخلت الدار فأنت بائن ونوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة فحينئذ يلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقاً (والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى ان المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها وأبأنها يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن) يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى ان المبتوتة المختلعة لو أبأنها يقع لان محلها الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع والأيانة (ولو) طلقها في العدة يقع عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (قلت) وقد نظم يدينا في هذا المعنى شيئاً العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفى نفعه الله تعالى برحمته وهو

وكل طلاق بعد آخر واقع \* سوى بائن مع مثله لم يلحق  
(وفي الذخيرة) لو قال لمختلعة اعتسدي ينوي به الطلاق أو قال استبرئي  
رجلك أو قال لما كنت واحدة يقع عليها طليقة عند أبي حنيفة ومحمد

وجهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بهاشي لانها  
من جملة الكتابات ولهذا يحتاج فيها الى النية كسائر المكتوبات  
(وله ما) ان هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى ان الواقع بهارجي  
(ولو) قال كلاتر وجئت فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات  
ودخل بها في كل مرة فعند محمد رحمه الله طلاق ثلاثا وعليه اربعة مهرور  
وانصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي  
حنيفة تطلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان  
في وجود الشرط فقال الزوج علق طلاقك بدخول الدار فلم يوجه  
الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لانه  
متممك بالاصل اذ الاصل عدم الشرط والقول لمن يمسك بالاصل لان  
الظاهر شاهد له ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تتبعه والقول للنكر  
لان تقيم المرأة بينة لانها تورث دعواها بالجمعة (وفي البرازي) قال  
غير مطلقها ان شاءت لا يكون توكلها ما لم تشأ ولمس المشيئة في مجلس عليها  
وبعد المشيئة بصير وكلاهما مطلقها الا ان يقع ولو قام الوكيل عن مجلسه  
بطلت الوصية فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام المحلواني رحمه  
الله تعالى وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يثق به انها اذا شئت  
الطلاق فطلقها والوكلاء يؤخرون الايقاع عن مجلس المشيئة  
ولا يدرون انه لا يقع

«(نوع في الاستثناء والشرط)»

انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد من التنفس  
بداؤا ولا ولكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن أبي يوسف رحمه الله (وفي  
الاجناس) سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء الا ان  
تكون سكتة التنفس (ويبطل) الاستثناء بأربعة بالسكتة وبان يادق على  
المستثنى منه مثل أنت طالق ثلاثا الاربعاء وبالمساواة وبامتناء بعض  
الطلاق مثل انت طالق طلقة الانصفا (ولو) قال كل امرأة لي طالق الا  
هذه وليس له سواها لا يطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع محتم ان عمودها

قوله تصرف صيفي اي يتصرف فيه للصيف فان كل امرأ تبيع في الرضع هذه وغيرها اه

لانه تصرف صيفي (قال) لما أنت طالق واحد وتنتين وثلاثا وأربعا  
ان كنت فلانا تعاق الكل بتكليم فلان حتى لا يقع في الحال شيء (ولو)  
قال لما أنت طالق يجري على لسانه الاستثناء بلا قصد الاستثناء لا يقع  
(ولو) قال أنت طالق يجري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان  
شاء الله تعالى فان طالق لا يقع (قال) والله لا كلم فلانا استغفر الله ان  
شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) ان يحلف رجلا ويحلف  
ان يستثنى عقبه سرا يأمره بأن يقول عقب حلفه متصلا سبحان الله  
أو كلما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن إبطاله (قال) أنت طالق ان  
شاء الله أنت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا  
خلافا لفرجه الله فانه ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء (صكتب)  
الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح (ادعى)  
الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا انه طلق أو خلع بلا استثناء  
أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل (وهذه) المسئلة مما تقبل فيها البيئنة على  
النفي لانه في المعنى أمر ووجودي ولانه عبارة عن ضم الشكنتين عقيب  
التكليم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الخلع والزوج  
يتدعى الاستثناء فالقول قوله يجوز انه قاله ولم يسمعه والشرط مما سمعه  
لا يسمعهم (وفي الصغرى) اذا ذكر البذل في الخلع لا تسمع دعوى الاستثناء  
(وذكر) الاول زوجتي رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء  
ان ثبت العلق باقراره ولو ثبت بالبيئنة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل على  
صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال  
لعبد أعتقتك أس وقلت ان شاء الله ولا امرأته طلقتهك أس وقلت  
ان شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النفي رحمه الله تعالى ادعى  
الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول قوله لا يصح الزوج الا بيئنة  
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأدعت الارسال فالقول قوله (وفي  
المهدية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فلت وهي

في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء عنتها فلا ميراث لها وقال الشافعي  
لا ترث في الوجهين

« (نوع في الرجعة) »

(اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية وتطليقتين فله أن يراجعها  
في عنتها رضى بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف الآية  
من غير فصل ولا يضمن قيام العدة لان الرجعة استدلة الملك (والرجعة)  
ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف  
فيه بين الامة أو يطأها أو يقبلها أو يمسا بشهوة أو ينظر إلى فرجها بشهوة  
وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تصح الرجعة الا بالقول مع القدرة  
عليه (ويستحب) ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم  
يشهد صحت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة  
فصلته فنهى رجعة وان كذبه فالقول قولها (واذا) قال الزوج  
قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عنتي لم تصح الرجعة عند أبي  
خنفه وفا لا تصح الرجعة (والطالقة) الرجعية تتشوف اى تزين  
بأن تجلو وجهها وتصل خديها لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما  
(ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يجمعها حتى  
فعله وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي  
لا يجرم الرط (وقال) الشافعي رحمه الله يجرمها (واذا) كان الطلاق  
بائنا دون الثلاث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية  
باق (وان) كان الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الامة لم تحل له حتى  
تسكن زواجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها  
والشرط لا يلاجل دون الانزال (وفي المشكلات) من طلق امرأته الغير  
المدخول بها ثلاثا فله ان يتزوج بها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها  
فلا تحل له من بعد حتى تسكنه زواجا غيره ففي حق المدخول بها (والصبي)  
المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح وهو الشرط  
بالنص وبالكيفية لثنا فيه والحجة عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل

هذا ردو باطل على مخالف للذهب انما ابن عابد بن

فانكاح مكرره لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له  
وهذا ومجمله (المرأة) اذا اودت ان تزوج زوج لتحل للاول  
وخافت ان لا يطاقتها ينبغي ان تبتدى بالايجاب فتقول تزوجك على  
أن يكون امرى بيدي بعد يوم أو شهر فاذا قبل الزوج على ذلك كانت  
متسكنة من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى النظميرية  
المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كفؤ ودخل بها حلت للزوج  
الاول عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى (وذكر) ابن فرشته  
في شرحه على الوفاية اذا تمت دخول المحلل صدقت وان أنكر هو وكذا  
على العكس (وان) تزوجت بمحبوب ينزل فحلت منه تعدل للاول  
وان لم ينزل لا تعدل (ولو) كانت المرأة فضاة لا تعدل للاول الا اذا حبلت  
من الثاني لوجود الإفراع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت  
للاول (ولو) لف قضيبه بخرفة فجاءها وهي لا تمنع من وصول حرارة  
فرجها الى ذكره تعدل للاول (وفي) فتاوى الوبري الشيخ الكبير  
الذي لا يقدر على الجماع ولو أوج ذكره بمساعدة يده لا تعدل للاول انتهى  
\* (نوع في الخلع) \*

(ذكر) في المنبع اذا تناق الزوجان وتغالغا وخابا فان لا يقيما حدود  
الله تعالى فلا بأس أن تقتدي نفسها منه بمال يخلعها به فاذا فعل ذلك  
وقع تطليقة بائنة ولزمها المال لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود  
الله الآية أي ان خفتم أن لا يقيما ما يلزمهما من موجب الزوجية  
بالشوز فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع)  
معاوضة في حقها الا الخلع من جانبها تملك مال بعوض فيصير رجوعها  
قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لها بأن قال خالعتك بألف على أنك  
بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صح فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع  
ووجب الالف للزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق  
واقع والمال لازم والخيار باطل لان الخلع من جانبها في معنى تعليق الطلاق  
بقبول المال وهو يمين واليمين لا يقبل الفسخ فكذلك شرطها وهو القبول

فانكاح مكرره لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا ومجمله (المرأة) اذا اودت ان تزوج زوج لتحل للاول وخافت ان لا يطاقتها ينبغي ان تبتدى بالايجاب فتقول تزوجك على أن يكون امرى بيدي بعد يوم أو شهر فاذا قبل الزوج على ذلك كانت متسكنة من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى النظميرية المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كفؤ ودخل بها حلت للزوج الاول عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى (وذكر) ابن فرشته في شرحه على الوفاية اذا تمت دخول المحلل صدقت وان أنكر هو وكذا على العكس (وان) تزوجت بمحبوب ينزل فحلت منه تعدل للاول وان لم ينزل لا تعدل (ولو) كانت المرأة فضاة لا تعدل للاول الا اذا حبلت من الثاني لوجود الإفراع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت للاول (ولو) لف قضيبه بخرفة فجاءها وهي لا تمنع من وصول حرارة فرجها الى ذكره تعدل للاول (وفي) فتاوى الوبري الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع ولو أوج ذكره بمساعدة يده لا تعدل للاول انتهى \* (نوع في الخلع) \* (ذكر) في المنبع اذا تناق الزوجان وتغالغا وخابا فان لا يقيما حدود الله تعالى فلا بأس أن تقتدي نفسها منه بمال يخلعها به فاذا فعل ذلك وقع تطليقة بائنة ولزمها المال لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود الله الآية أي ان خفتم أن لا يقيما ما يلزمهما من موجب الزوجية بالشوز فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع) معاوضة في حقها الا الخلع من جانبها تملك مال بعوض فيصير رجوعها قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لها بأن قال خالعتك بألف على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صح فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع ووجب الالف للزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق واقع والمال لازم والخيار باطل لان الخلع من جانبها في معنى تعليق الطلاق بقبول المال وهو يمين واليمين لا يقبل الفسخ فكذلك شرطها وهو القبول



من زوجها (ويقتصر) على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها  
 فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح  
 رجوعه قبل قبول المرأة فيصح قبولها بعده بشرط الخيار أيضا  
 ولا يقتصر على المجلس (وبسقط) الخلع والمباراة كل حق لكل منهما  
 على الآخر بأن يقول هو لا مرأته برئت من ذكاحك بكذا وتقبل هي  
 ولا يبق لاحدهما دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول  
 أو بعده ولا في النفقة الماضية أمّا نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكور وهذا  
 سكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يسقط  
 بهما شيء الا ما عساه وأبو يوسف رحمه الله تعالى وافق ابا حنيفة في المباراة  
 ومحمد في الخلع (ولو) خالها على نفقة العدة مع ولا يجب النفقة  
 (ولو) أبرأت الزوج عن النفقة حال قيام النكاح لا يصح الإبراء  
 وتجب النفقة لان النفقة في النكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث  
 الزمان يوما فيوما ف كان الإبراء عنها أبرأه قبل الرجوع فلم يصح وأما نفقة  
 العدة فانها تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح  
 الخلع على مؤنة السكنى بالاختلاف ولا يصح الخلع على السكنى والإبراء عنه  
 لان السكنى في البيت حال العدة حتى الله تعالى قال الله تعالى  
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآية فلا يملك العبد اسقاطه (ولا)  
 يصح الإبراء عن نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها تجب لها فان شرط  
 البراءة منها في الخلع ووقت وقتا بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات  
 الولد قبل تمام الوقت يرجع الأب عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع الى تمام  
 المدة (والحيلة) في أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني  
 برى من نفقة ولدك الى سنتين فان مات في بعض السنة فلا رجوع على  
 عليك (وان) خلع صغيرة بماله لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق  
 في الأصح لانه على الطلاق بقبول الأب ووجدنا الشرط فيقع الطلاق  
 واسكن لا يجب البذل لان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع  
 (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أب الصغيرة

(فان) خلعها أي أب الصغيرة

على ألف على أنه مضامن له الألف صح وعليه المال لأن الأب لا يكون أدنى  
ملا من الأجنبية واشترط بدل الخلع على الأجنبية صح ففعل الأب أولى  
(وان) شرط المال عليها تطلق بلائتي أن قبلت أي أن كانت من أهل  
القبول بأن كانت تعقل العقد ولا يجب عليها المال لأنها ليست من أهل  
الغرامة والله أعلم

### \* (نوع في العنين) \*

وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لسرور أو يصل إلى التيب  
دون البكر أو لا يصل إلى امرأة بعينها ثم أن أقر أنه لم يصل إلى زوجته  
أجله الحاكم سنة قمرية في الصحيح وهو ظاهر المذهب وهي ثلثائة  
وأربعة وخمسون يوما (وفي الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهي زائدة  
على القمرية بأحد عشر يوما ويزد من مائة وعشرين جزءا من اليوم فيجوز  
أن يوافق طبعه بهذه الزيادة وهو واثق من أي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعتار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام حيضها أي معدومة من  
السنة لأن السنة لا تضاعف عنها إلا مقرر منه ومرضها لم يصل إليها أي  
في السنة فرق القاضي بينهما أن طالبت أي المرأة التفريق لأنه حقها  
(ولو) ومائها مرة ثم يحجز خيار لها (ولو) سأل الزوج القاضي أن يؤجل  
سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يفعله إلا برضاها فإن رضيت ثم رجعت  
فلها ذلك (وان) كان الزوج عتيلا والمرأة رقا لم يكن لها حق الفرقة  
لوجود المانع من قبلها وتبين بطلقة يعني تكون الفرقة طلاقا بائنة  
لأن فعل القاضي أضيف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه (ولها) كل  
المهران خلا بها لأن خلوة العنين صحيحة وتجب العدة (وان) اختلعا  
أي الزوج والمرأة في الوصول إليها وكانت ثيبا أو بكرا فنظر النساء  
فقلن ثيب حلف الزوج لأنه ينكر حق الفرقة فإن حلف بطل حقها  
وان نكل أو قلن بكرا أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل  
العنين سنة ثم اختلف أي قال الزوج جامعته في السنة وأنكرت فالتقسيم  
هنا كالمكر (والنحصى) كالعين فيه أي في التأجيل بالسنة وفي المحبوب

قوله على أنه مضامن) انتهى ما ترجم بطريق الكفاية عنها الأضامن لأن المال لا يتردها فإن التزمه جاز له

يفرق بينهما في المال لأنه لا فائدة في الانتظار بطلبها أي بطلب زوجته  
(وفي القنية) رجل له آله قصيرة لا يمكنه احتسابها داخل الفرج ليس  
لزوجه حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما بعيب الآخر يعني  
إذا كان بالزوج عيب لا خيار للزوج لأن المستحق بالعقد الوطء  
والعيوب كالمجذام وغيره لا يفوت المستحق بالعقد غير أنها توجب نفقة  
الطبع وإذا لا يوجب الرد كالقروح الفاحشة (وإذا) كان بالزوج  
جنون أو مجذام أو برص فلا خيار له إلا أن عدم الرضا إنما يوجب الرد  
في عقد شرط فيه الرضا ولزوم التكاح لا يعتد تمام الرضا انتهى  
(المجلة) من شرح الوقاية

• (نوع في العدة) •

(وإذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعياً ودعت للفرقة بينهما  
بغير طلاق وهي حرة عمر تحيض فعدتها ثلاثة أقراء لقوله تعالى  
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والفرقة) إذا كانت بغير  
طلاق فهي في حكم الطلاق لأن العدة وجبت للتعرض عن براءة الرحم  
في الفرقة الطارئة حتى التكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) المحيض عندنا  
(وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاطهار (وان) كانت لا تحيض  
من صغرها أو كبر فعلتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي ينسئن من  
المحيض الآية (وفي المنبع) الأياس فيسهر وإيتان في رواية أنه غير  
مقدر بمدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر بمدة (قال) محمد  
رحمه الله في الرويات خمس وخمسون سنة وفي المولدات ستون سنة لأن  
الرويات امرع تكهرا (وعنه) سبعون سنة (وعن) أبي حنيفة من  
خمس وخمسين سنة إلى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري  
وابن مقاتل والزهري حدة الأياس خمسون سنة (لما) روى عن  
عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى  
قرة عين أي لا تلد وهو رواية الحسن وبه أخذ نصر بن يحيى وأبو الليث  
وعليه الفتوى (وفي الفتاوى) الظهيرية المختار في مدة الأياس

خمس وخسون سنة وروية كانت او تركية اه (وان) كانت حاملا  
فعدتها أن تضع حملها (وان) كانت أمة فعدتها حيضتان (وان)  
صكانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة  
أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامت شهران وخمسة أيام لان الرق منصف  
(وفي البرزني) طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف  
العدة وتقضى العدة بثلاث حيض ورجان اذا علمت بالحرمه ووجدت  
شرائط الاحصان (ولو) كان غائبا فطلق أومات من وقت الطلاق  
او الموت وان لم تعلم (وللعدة) أن تمسك بالاسنان المغلوحة  
لألا الطرف الآخر

\*(فروع في ثبوت النسب والحضانة)\*

(وفي المنبيع) أقل مدة الحمل ستة أشهر بإجماع العلماء سلفا وخلفا  
لقوله تعالى وجهه وفصله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة  
الحمل والفصال جميعا ثم جعل الفصال وهو الفطام عامين بقوله وفصله  
في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن حبر  
الامة عبيد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبيد الملك بن  
مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه  
فقال علماء ثوارضى الله تعالى عنهم ستان (وقال) الشافعي أربع سنين  
وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد (وقال) عباد بن العواد خمس  
سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
سبع سنين (وقال) ابو عبيدة لاحد لا قصاء (ومن) قال ان  
تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فولدت ولدا لستة أشهر من يوم  
تزوجها فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبه (ولد) المطلقة الرجعية  
اذا جاءت به أسنة أو أكثر يثبت نسبه ما لم تقر بإقصاء عدتها (فان)  
جاءت به لأقل من ستين يأت من زوجها لا تقضاء العدة ويثبت نسبه  
لوجود العلوق به في النكاح وفي العدة ولا يصير مراحعا لأنه يحتمل العلوق  
قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحعا بالشك (وان) جاءت به

لا أكثر من سنتين كانت وجعية (والمبتوتة) يثبت نسب ولدها  
 اذا جاءت به لاقول من سنتين (وان) جاءت به اتمام سنتين من وقت  
 الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة  
 بجاءت بولد لاقول من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق  
 سابق على النكاح فلا يكون منه فان بعد الولادة يثبت بشهادة امرأة  
 وأخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نكح الزوج  
 بلا عن لان النسب يثبت بالفراس القائم والاعان انما يجب بالقذف وليس  
 من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال  
 الزوج تزوجتك منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول  
 قوله لان الظاهر شاملا لانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم  
 يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة  
 في المتبع فلتظر ثمة (وفي المتبع) وان تصادقا على أنه تزوجها من  
 منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البيينة بعد التصديق على  
 تزوجه اياها من ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح  
 مستقيم فيما اذا قام الولد البينة بعدما كبر (اما) اذا كان قيام البينة حال  
 صغر الولد اختلف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب  
 القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما  
 لتكون البينة قائمة من هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا  
 التكاف فالقاضي يجمع البينة من غير أن ينصب عنه خصما بناء على ان  
 الشهادة على النسب تقبل حسبة بدون الدعوى اهـ (ومن) قال لا امراته  
 اذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال تطلق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج  
 قد أقر بالحمل طلقت من غير شهادة ضد أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا يتم حجة لدعواها الخنث وشهادتها  
 حجة فيه على ما ينه (ومن) قال لا لأمته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت  
 على الولادة امرأة فهي أم ولده (ومن) قال للغلام هوا بني ثم مات ونجاست

ان يكون من قاطنة عاقلة مائة قادر على تزويج اجني (وقوله ولا تجبر الام على ما لم تنه عن به لم قبول الولد عندى خبرها ولم يكن

ام الغلام وقالت انا امراته فهي امراته وهوابنه ويرثانه (وفي الفتاوى  
الطهيرية رجل زنى بامرأة فعلفت منه فلما تبين حملها تزوجها  
الذى زنى بها فالتسكاح جائز فان جاءت بولد بعد التسكاح لسته اشهر  
فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت  
النسب منه الا ان يقول هذا الولد منى ولم يقل من الزنا انتهى

هـ (المحضنة)

(وفي المتبع) احق التمام بمحضنة الولد الصغير حال قيام النكاح او بعد  
الفرقة الام الا ان تكون مرتدة او فاجر غير مأمونة (لما) روى عن حماد  
ابن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطنى له وعامو مجبري  
له حوله وثدي له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحي رواه ابو داود (وروى)  
ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه  
طلق جيلة بنت عامر بن ثابت بن ابي الاقلح فتزوجت فاخذ عمر ابنه  
عامرا فادركته الشحوس ابنة ابي عامر الانصارية وهي ام جيلة فاخذته  
فتزافعا الى ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وانه حكيم على عمر بن  
الخطاب وقضى بعامر لاه وقال هي اعطف والطف وارقي واحب وارحم  
(وفي) المبسوط قال له ابو بكر ربي يحايله من من وعسل عندك باجر  
فدعه عندهما حتى يشب (ولان) الاطفال لما يجزوا عن النظر لانفسهم  
والقيام بموائهم جعل الشرع الولاية الي من هو مشفق عليهم فجعل  
حتى التصرف في الاموال ثم في العقود الى الاباء لقوة رأيهم مع الشفقة  
والتصرف يستدعي قوة الراى وجعل حق المحضنة الى الامهات  
لرفقهن في ذلك مع الشفقة وقد رتبهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهر ان  
الام ارفق واشفق على الولد من الاب فتحمل من المشاق ما لا يتحمله  
الاب انتهى (وفي المداية) ولا تجبر الام عليها لانها علمي ان تجهز  
عن المحضنة (فان) لم تسكن ام فام الام اولى وان بعدت لان هذه الولاية



انه اقصور عقله يختار من ضده الدعة لتقليته يشبه وبين الامم  
فلا يفتق النظر وقد صح ان العصابة رضى الله تعالى عنهم ما خيروا  
(واذا) ارادت المطلقة ان تخرج بولد لمن المصرف ليس لها ذلك لما فيه  
من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الاب  
تزوجها فملا له التزم للقيام فيه عرفا وشرا (قال) صلى الله عليه  
وسلم من تأهل ببلدة فهو منهم ولهذا يصير المحرمي به ذميا (واذا)  
ارادت الخروج به الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشهر  
صاحب الهداية الى انه ليس لها ذلك (وذكر) في المجمع الصغير  
ان لها ذلك والاول اصح (هذا) اذا كانت المسافة بين البلدتين  
بعيدة واما اذا كانت قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور الولد ويعود  
الى منزله قبل الميل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كثير بالنقل  
كالنقل الى اطراف البلد (واما) اهل السواد فالحكم في السواد  
كالحكم في مصر في جميع الفصول الا في فصل واحد (ويشانه) ان  
النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان تنقل ولها الى قريتها  
فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في مصر وان وقع  
في غيرها فليس لها ان تنقل ولها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع  
النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في مصر واذا كانت على التفسير  
الذي ذكرناه فلها ذلك كما في مصر (وان) كان الاب مستوطنا  
في مصر وارادت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي  
قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن مصر لما ذكرناه في مصر  
وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها  
فلها ذلك كما في مصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان  
كانت قريبة من مصر بخلاف المصريين لان اخلاق اهل السواد  
لا تكون مثل اخلاق اهل مصر بل تكون اجنى فيقتل العبي  
باخلاقهم فيضرب به ولم يوجد من الاب دليل الرضا بهذا الضرر  
انما يقع اصل النكاح في القرية (وليس) للراة ايضا ان تنقل بولدها

قوله انه اصح الصغير الصغير المصروف من القيام والدعة كالمسافة وزنا ووقع



المدار الحرب وان كان قد تزوجها هنالك وكانت بحرية بعد ان يكون زوجها مسلما اوفيا (وان) كان كلاهما بريين فلها انكحان كذا مستأمنين لان الصبي تبع لهما وهما من اهل دار الحرب كذا في المنبع (وفيه) أيضا اذا اراد احد الابوين السفر غير سفر نقله واقامة فالولد يكون عند المقيم منهما حتى يعود من سفره (واذا) مرض احد الابوين لا يمنع الصغير من هيبته وحضوره عند موته والذكر والاثنى في ذلك سواء (وان) مرض الصغير عند الاب فالام احق بقرضه في بيتها انتهى (نوع في النفقة).

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا طلت نفسها في منزله فمليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ويعتبر في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار المحققين وعليه الفتوى (وتفسيره) انهما ان كانا موسرين تجب نفقة اليسار وان كانا معسرين تجب نفقة الاعمسار وان كان معسرا وهي موسرة فنفقة الاعمسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنقتها دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنت من تسليم نفسها حتى يعطيا مهرها فلها النفقة (وان) نشزت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها (وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه فقصها (وان) كان الزوج صغيرا لا يقدر على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة في ماله (وفي المنبع) ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع او كان محبوب تزوج صغيرة لا تجامع لان نفقة لها لان المنع لعنى من جهتها (واذا) حبست المرأة في دين فلا نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا اذا كان الحبس من قبل المرأة وان كان الحبس من قبله فطليه النفقة (وكذا) اذا خصها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول (وكذا) اذا حبست مع محرملان فوث الاحتباس منها (وعن) أبي يوسف أيضا ان لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة

قوله وان كان معسرا (الخ) في ابن عابد بن امة على ظاهر الرواية ان كان موسرا ومي معسرة فنفقة الموسرين وبالعكس نفقة المعسرين

المحضرون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجماع  
 لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة المحضرون السفر ولا يجب  
 الذكراء (وان) مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان لا نفقة  
 لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انها  
 اذا سلت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم كذا في الهداية  
 (وفي البرازي) اذا كان الزوج ذالطعام ومائدة تمكن من الاكل  
 كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن فيفرض لها  
 اذا طلبت النفقة (والكسوة) ما يصلح للفساء في الشتاء والصيف  
 فبقضاء النفس بالما كولو والملبوس وذا يختلف باختلاف الاوقات  
 والامكنة والزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر ماله فحينئذ يفرض  
 القاضي النفقة ويأمره ان يعطيها ما تنفقه على نفسها نظرا اليها فان  
 أبي حنيفة (وذكر) المحسب الشهيد في شرحه على ادب القضاء  
 واذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه على قدر طاقته  
 الرجل على قدر يسره وعسره فينظر الى قدر ما يكفيها من الدقيق  
 والادوم والدهن وحوائج المرأة التي تكون ثلثها فيقوم ذلك بدراهم  
 ويفرض عليه ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها  
 (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال سألته عن ابني ليلي حين  
 فرض على ليث ابن أبي سليم لامرأته ستة دراهم ونخلها ثلاثمائة  
 دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة الخادم دون نفقة  
 المرأة والله أعلم (ولا) تمسك وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع عليه  
 بالتمن وتحميل البائع على الزوج بالرضاء (وان) طلبت نفقة كل  
 يوم كان لها ذلك عند المساء (وفي المجموع) ويقبل قوله في اعاده  
 عنها أي عن النفقة وهو كذا ذكر المحصن لان العراصل  
 واليسار طارئ والقول قول من يتمسك بالاصل (وذكر) محمد  
 رحمه الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع عيبتها لان الاقدام  
 على الدخول بها والعقد عليها دليل على اليسار ومنهم من ينظر الى زري

المطلوب (وان) قامت البينة فلا يخالفان قامت من جهتها على  
 اليسار قبل يمينها وان قامت البينة من جهته على الاعصار فيهر روايتان  
 (وفي) الهبط وهل تسمع البينة على الاعصار قبل المحبس فيه روايتان  
 على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعها البينة والبينة يثبتها  
 لانها مثبتة وبينة الزوج لا تثبت شيئا (فالمحاصل) ان القول  
 قرله والبينة يثبتها (ولو) اخبر القاضي عدلان انه وسري قبل  
 ولو لم يتلفظا بانهم اداة لانها شبيهة بالصلة فكانت حسبة من وجه  
 وليست من حقوق العباد المقتضية فطرطنا فيها العدد دون لفظ الشهادة  
 حكمنا في امور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان)  
 قالوا معناه موسر لا تقبل لانها قد يسمى ان الكذب كما يسمى ان  
 الصدق فلا يحصل لهما العلم بالانتم وبه وهذا مما يطاع عليه الشهود فلا  
 يؤخذ فيه بالاستفاضة والشبهة (وتقرض) نفقة المخادم لكن لا تبلغ  
 نفقة المسدودة بل بقدر الكفاية كما يقرض على الزوج المعسر بقدر  
 الكفاية (وفي المنبع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها  
 خدم يهبر الزوج على نفقة خاتمين (وعن) ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 انها اذا كانت فاقعة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة استنعت  
 نفقة المخدم كلهم وبه اخذنا الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لامرأته  
 لا اتفق على احد من خدمك ولكن اعطى خادما من خدمي ليخدمك  
 فابت يجبر على نفقة خادم من عداها فربما لا يتبرأ لها استخدام خدمه  
 وان لم يكن لمساخدم لا يقرض لها نفقة المخادم في ظاهر الرواية (وهذا)  
 كله اذا كان الزوج موسرا فان كان الزوج معسرا لا يقرض عليه نفقة  
 المخادم في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم  
 خلافا لمدرجه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظهيرية النفقة الواجبة  
 الماكول والملبوس والمسكن اما الماكول فالدقيق والماء والمخ والمحب  
 والدهن (فان) قالت لا يطبخ ولا يخز يفتي بأن تطبخ وتخبز ولصكنا  
 لا يجبر على ذلك ان ابت ويجيب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا (ولو)

استأجرها للطبخ والخبز لم يجز ولا يبيع وزلها أخسها لاجرة على ذلك لائتمها  
لو أخسها لاجرة على ذلك لاخذتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان  
في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى  
أنما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا إذا كانت من بنات الاشراف  
ولا تستخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف ولكن بها علة  
تمنعها عن الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج أن يأتيها  
بطعام مهيا (وفي البرازي) الزوج اذا كان من المترفعة يفرض عليه نفقة  
كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من القصار فشر وان كان  
من المزارعين فسنة فينظر الى ما هو ايسر عليه (ويفرض) للادام واعلاه  
اللحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض مخبز الشعير  
ولا تقرض الفاكهة (ولم) يذكرا الخنف والازار في كسوة المرأة  
وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا  
يفرض الازار والمسكب وما تنام عليه ولا يجب عليه المسلاة والخنف  
(وفي) الشروح لا يجب عليه خفها لانها منبهة عن المحر وجب بخلاف خف  
امتها (المحطب) والصلبون والاشنان عليه وماء الوضوء عليها ان  
كانت ضحية وان كانت فقيرة لا اما ان يتقل الزوج اليها أو يدعها تنقل  
بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وضمن ماء  
الاغتسال عليه ضحية كانت أو فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها  
ان طهرت من حيضها وإيامها عشرة فان سكبات أقل من عشرة  
فحينئذ تكون على الزوج وكذلك كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة  
عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلاجارة  
فلقائل ان يقول صلى الزوج لانه من مؤنة الوطء ولقائل ان يقول صلى  
المرأة لانه بمنزلة اجرة الطبيب (للزوج) طلب النفقة من الزوج  
قبل الزفاف اذا لم يطلب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وسكنا  
لومنعت نفسها بحق (وفي) شرح آداب الفضل للحسام التبريد  
و يفرض القاضي الكسوة على الزوج لاراء ان كان فقيرا قميصا ومقنعة

ومصلحة على قدر ما يحتمله مثله وان كانه وسر افرض لها الجود من ذلك  
 بما يحتمله مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم في النفقة يعتبر  
 حالها وقيل حال الزوج وهو اختيار الكرخي وقدمت فاك قريبا  
 (قلت) وهذه المسئلة اثنتان في حق قول الكرخي والله اعلم (قال)  
 وهذا لها في الصيف وأما في الشتاء فانه يفرض لها مع ذلك جبة  
 وسراويل ولم يذكر الخصاص في جملة كسوة الصيف السراويل  
 وذكره في جملة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم  
 لا يتمكنون من لبس السراويل لشدة الحر في زمان الصيف ويمكنون  
 منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاضي يقضى لها  
 بالسراويل وبشباب الحر وبما يحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طلبت لحافا  
 في الشتاء أو قطعة ان لم يحصل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه ألزمه  
 القاضي من ذلك ما يلزم مثله لان النوم على الارض ربحا يؤذيها ويمرضها  
 وهو منهي عن المحاق الضرر والاذى بها (وفي المنسج) ويفرض  
 لها الكسوة كل ستة أشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حرو برد  
 (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها يوما دون يوم يفرض  
 لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرق  
 لم يجدد غيرها حتى يفي الفصل بخلاف المحرم اذا فرض لها النفقة  
 ثم سرق فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحارم مقدرة بالحاجة  
 والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة باقية بخلاف الزوجة ولهذا لا يفرض  
 للمحارم مع غناهم بخلاف الزوجة فانها لا تجب بسبب الحاجة بل  
 لاحتسابها بالزوج فتكون كالآجرة ولهذا تجب وان كانت موسرة  
 بخلاف ان لا يفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرازي) فرض لها الكسوة  
 فقهرت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا وعلم ان ذلك يكفها فيجدد  
 لها الكسوة لانه تبين خطأه في التقدير وان فقهرت بخرق استعمالها  
 لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة أشهر (رجل) دفع الى  
 زوجته دراهم الكسوة له ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حق

(واقفي) بعضهم بأنه ليس له ذلك لأن الدرهم صارت حقا لها فتعمل  
 بهما ماضات (وفي) الهداية ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما  
 ويقال لها الاستدني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما  
 (واذا) قضى القاضي لها بنفقة الاعمار ثم ايسر نفقا عنه ثم لها نفقة الموسر  
 (واذا) مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان  
 يكون القاضي فرم لها النفقة أو صاحت الزوج على مقدارها فيقضى  
 لها بنفقة ماضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر  
 سقطت النفقة (وكذا) اذا مات الزوج لأن النفقة صلة والصلة تسقط  
 بالموت كالميتة تبطل بالموت قبل القبض (وفي الزواجر) قال أبو يوسف يجبر  
 الزوج على كفن زوجته (والأصل) فيه ان من يجبر على نفقته في حال  
 حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوى الارحام والعبد مع المولى والزوج  
 مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي  
 يوسف (واجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على  
 كفنه بعده وبه كالأولاد الاعمام والعمات والاخوال والمخالات (وان)  
 وسقطت نفقة السنة أى بحملها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيء  
 أهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
 يحتسب لها بنفقة ماضى وما بقى للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى  
 وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى انها اذا قبضت نفقة  
 الشهر أو ما دونه لا يسترجع منها شيء لانها يسير فصار في حكم الحال (واذا)  
 تزوج العبد حرقة فنفقته ادين عاياه يباع فيه ساوم عنه اذا تزوج باذن  
 المولى لانه دين وجب في نفقته لوجود سيده وقد تاهر وجوبه في حق المولى  
 فيستعلق برقبته كدين التجارة في حق العبد السليم وله أن يفديه لان  
 حقها في النفقة لا في عين الرقبة فلومات العبد سقطت وكذا اذا قتل  
 في الصحيح لانه صلة (واذا) تزوج الحر أمة فبواها مولاها معه منزلا  
 فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يثبتها فلا نفقة له بالعدم  
 الاحتباس (والتبوة) ان يخلى بينا وبينه في منزله ولا يستخدمها

ولا استخدمها بعد التبوثة سقطت النفقة لانه فان الاحتباس (وعلى)  
 الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله الا ان تختار ذلك  
 لان الساكنة من كفايتها فتجب لها كالتنفقة واذا وجبت حقها لها فليس له  
 ان يشرك غيرها فيه لانها تنضرب به فانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك  
 من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ذلك لانها راضية  
 باسقاط حقها (وان) حكان له ولده من غيرها فليس له ان يسكنه  
 معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود  
 قد حصل (وله) ان يمنع والديها ولدها من غيره وأهلها من الدخول  
 عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في أى وقت اختار وإما فيه  
 من قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول  
 والكلام ويمنعهم من الفرار لان الفتنة في البث وتطويل الكلام  
 (وقيل) لا يمنعهم من الخروج الى الرادين ولا يمنعهم من الدخول عليها  
 في كل جمعة وفي غيرها من المصارم التقدير سنة وهو الصحيح (وفي المصيط)  
 امرأة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير البنت وشعها الزوج من  
 تعهده بخار ان تعصى زوجها وتطيع أباهما من كان الأب أو كافرا  
 لان القيام عليه فرض عليها في هذه الحالة (وفي اللؤلؤ المحي) امرأة أبت  
 ان تسكن مع خمرتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان  
 في الدار بيوت وفرغ لها بيتا منها وجعل لبيتها غلقا على حدة لم يكن لها  
 ان تطلب من الزوج بيتا على حدة وان لم يكن فيها الا بيت واحد كان لها  
 المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا  
 قالوا لجامعها ويكره نائم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا  
 لو أخذ بيد جاريته وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعمون انه  
 يريد جماعها يكره ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطوح  
 من غير حصن (امرأة) قالت لزوجها لا أسكن مع أمك وأرادت بيتا  
 آخر ليس له ذلك لان الامة بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت  
 لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غاب الرجل وله مال في يد رجل معترف

به وبالزوجة فرض القاضى في ذلك المال نفقة الزوجته أى زوجة الغائب وخجعة وأولاده الصغار والديه (وكذا) إذا علم القاضى ذلك ولم يعترف به لانه لما أقر بالزوجة والوديعة فقد أقر أن حق الأخذ لها أن لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه واقرار صاحب المال مقبول في حق نفسه لاسيما ما هنا فإنه لو أنكر أحد الأمرين لا تقبل بينة المرأة فيه لان المودع ليس بمنصم في حق اثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب واذا ثبت في حقه تعدى الى الغائب (وكذا) اذا كان المال في يده مضاربه (وكذا) الجواب في الدين (وهذا) كله اذا كان المال من جنس حقه او اهرام أو دنائير أو طعاما أو كسوة من جنس حقه أما اذا كان من خلاف جنسه فلا تفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع (ولا) يباع مال الغائب بالاتفاق (ويأخذ) منها ~~كفيه~~ لانه نظرا للغائب لانها ربما استوفت النفقة أو طلقها الزوج وانقضت علقها (فرق) بين هذا وبين الميراث اذا قسم بين ورثته حضور بالبيينة ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند أى خيفة رحمه الله تعالى لان هناك المكفول له مجهول وما هنا معلوم وهو الزوج (ويحلفها) بالله ما اعطاها النفقة نظر الى الغائب (ولا) يقضى بنفقة في مال الغائب الامواله (ولو لم) يعلم القاضى بذلك ولم يكن مقرابه أقامت البيينة على الزوجة او انه لم يخاف مالا فأقامت البيينة لي فرض القاضى نفقة على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضى بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقضى لها لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدقها فقد أخذت حقه وان جهل يخاف فان نكل فقد صدق وان أقامت بيينة فقد ثبت حقه وان عجزت يضمن الكفيل أو المرأة عمل الغضا اليوم على هذا انه يقضى بالنفقة على الغائب لم حاجة الناس وهو مجتهد فيه (وفي الوفاية) لطلقة الرجعي والبائن والفرقة بلامعصية كخيار العتيق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى للمعتدة



الموت والسكنى فقط باعتدلة الفرقة بمصيبة كالزدة وتقبيل ابن الزوج (قال)  
 ابن فرشته ولو خلعهما على أن لا سكنى لها ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى  
 ولو كانت الفرقة بمصيبة من قبل الزوج فلها النفقة ان كانت مدخولا بها  
 (ونفقة) الابن الصغير فقير اعلى أبيه لا يثر كه أحد كنفقة أبويه  
 وعرسه (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر الاب  
 من ترضعه عندها (ولو) استأجرها منكوحه أو معتدة من رجعى  
 لترضعه لم يجز وفي المبتوتة روايتان وهي أحق من الأجنبية الا اذا  
 طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو معتدة لترضع  
 ولدها لم يجز (وقال) الشافعى رحمه الله تعالى يجوز اه (وعلى)  
 الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه  
 في دينه (وفي الذخيرة) ولا فرق بين أن يكون الاب قادرا على الكسب  
 او لم يكن فانه تجب نفقته على الولد بعد ان يكون محتاجا (وذكر)  
 شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى ان الاب اذا كان كسوبا والابن  
 أيضا كسوبا يهمل الابن على الكسب والنفقة على الاب (وذكر)  
 شمس الأئمة المحلوفى رحمه الله انه لا يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب  
 كسوبا قادرا بكسبه واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة  
 في كسب قريبه ولا على قريبه الموسر اذا كان كسوبا (ونفقة) كل  
 ذى رحم محرم سوى الوالدين والولد واجبة على قدر الميراث كالأخوة  
 والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والمخالات اذا كان صغيرا فقيرا  
 أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكرا فقيرا زنيا أو أعمى وهذا عندنا  
 (وقال) مالك والشافعى رحمهما الله تعالى لا تجب نفقة هؤلاء غير أن  
 مالك قال لا تجب الا نفقة الاب الأدنى والام الدانية والولد الصلبى فلا تجب  
 نفقة ولد الولد ولا نفقة الجدة ولا نفقة الجدة عنده (وفي المنبع) وتجب  
 نفقة البنت البالغة والابن الزمن على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان  
 وعلى الام الثلث لان ميراثهما على هذا القدر (قال) صاحب الهداية  
 رحمه الله تعالى هذا الذى ذكره رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر

الرواية كل النفقة على الأب لقوله تعالى وعلى المولود له ورزقه وكسوتهن  
 بالمعروف فسارا كالولد الصغير اهـ (هذا إذا كان الأب موسرا فإن كان  
 معسرا والأم موسرة أمرت بأن تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك نديسا  
 على الأب إذا أيسر (ويجب) على الأب نفقة زوجته أبسه إذا كان معسرا  
 فقيرا أو كبيرا من الأبنان ذلك من كفايته (وفي المحيط) ويحبر الابن على  
 نفقة زوجته أبسه ذكره هشام عن أبي يوسف (وفي التبريزي) قال المحلواني  
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا  
 طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون إليهم بالنفقة نفقاتهم  
 عن آبائهم إذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة  
 وهذه بيانات الفلاسفة وبهم رشدوا لا تعجب (ولا) تعجب نفقة مع اختلاف  
 الدين لبطان أهلية الأرض فلا بد من اعتباره (ولا) تعجب على فقير لأنها  
 صلة ومو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة  
 وولده الصغير لأنه التزمها بالاقدام على العقد إذ المصالح لا تنتظم دونها  
 ولا يعمل في مثلها الاعسار (ثم) اليسار مقدر بالنصاب فيمارى عن  
 أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله أنه مقدر بما يفصل عن نفقة  
 نفسه وعياله شهرا أو بما يفصل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لار  
 المعتبر في حقوق العباد أغنام والقدر تدون النصاب فانه للتيسير والفتوى  
 على الأول لسكن النصاب نصاب حرمان الصدقة (وإذا) كان الابن  
 الغائب مال قضى فيه بنفقة أبيه (وإذا) باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وإن باع العقار لم يجز وفي  
 قولهما لا يجوز ذلك كله (وإذا) قضى القاضى للولد والوالدين وذوى  
 الأرحام بالنفقة فضت مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء تعجب كفاية للحاجة  
 ولا تعجب مع اليسار وقد سقطت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى  
 بها القاضى فانه تعجب مع يسارها كالمزكاة فلا تسقط بحصول الاستغناء  
 عنها فيمضى إلا أن يأذن القاضى في الاستدانة عليه لأن للقاضى ولاية  
 عامة فصار أذنه كأمير الغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة

(وعلى) المولى أن ينفق على عبده وأمنته (لقوله) صلى الله عليه وسلم  
 في المال لك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم أطعمهم مما  
 تأكلون وألبسهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فان) امتنع وكان  
 لما كسب أكسبوا ونفق الان فيه نظر الخائبين وان لم يكن لهما كسب  
 بأن كان عبدا زنا أو جارية لا يؤجر مثلها أجبر المولى على بيعهما الا نهما  
 من أهل الاستحقاق وفي البيع اربعة أقسام رابعة حق المولى بالخلف  
 بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دية افسكان تأخير على ما ذكرناه ونفقة  
 المملوك لا تصير دية فان كان أبطالا وبخلاف سائر الحيوانات لانها  
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر بما يمينه  
 وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم غرس عن تعذيب الحيوان وفيه  
 ذلك ونهى عن اضاعة المال وفيه اضاعة (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى انه يجبر على الاتفاق في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضوان الله  
 تعالى عليهم أجمعين (والاصح) ما قلناه أولا لان اجبار القاضى على الاتفاق  
 يكون عند الطلب والمقصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر لفوات شرط  
 القضاء ولكن تجب فيما يمينه وبين الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى (وفي المنبع) ولو كانت دابة بين رجلين فطلب أحدهما من  
 القاضى أن يأمره بالنعمة حتى لا يكون متطوعا والقاضى يقول لا آتي اتمان  
 تبيع نصيبك منها أو تنفق عليها هكذا ذكر الخصاص (وذكر) خمس  
 الأئمة المرخصين انه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ (الفصل الخامس عشر في الاعتناق) ❦

(الاعتناق) تصرف مندوب اليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيمان مسلم  
 أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضوه عضوا منه من النار (ولهذا)  
 استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابله الاعضاء  
 بالاعضاء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرط)  
 الحر ية لان العتق لا يصح الا في الملك ولأمالك للمملوك (والبلوغ) لان  
 الصبي ليس من أهله لكونه ضررا ظاهرا ولهذا لا يملكه المولى عليه

❦ (قوله المولى) ❦

(والعقل)

(والعقل) لان المجنون ليس بأهل للتصرف (ولهذا) لو قال البالغ أعتقت  
وأنا صبي فالقول قوله وحكذا لو قال المعتق أعتقت وأنا مجنون  
وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى حالة منافية (وكذا) اذا قال  
الصبي كل مملوك أملكه حر اذا احتملت لا يصح لانه ليس بأهل لقول  
ملزم (ولا) بدأن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ  
(لقوله) صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم (واذا) قال  
لعبد أوأنت حر أو معتق أو عتق أو عترة أو حررتك أو أعتقتك  
فقد عتق نوى به العتق أو لم ينو لان هذه الالفاظ صريحة فيه (ولو) قال  
عتيت به الأخ بار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لانه يمتثل له  
ولا يدين قضاء لانه نوى بخلاف الظاهر (ولو) قال لا مالك لي عليك  
ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الهداية (وفي المنبج)  
اذا قال لعبد أنت لله أو أنك لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة  
مطلقا في رواية (وفي) رواية أخرى ان نوى به العتق عتق (وقال)  
ابو يوسف ومحمد انه يعتق مطلقا (وفي) رواية عنهما يتوقف العتق  
على النية (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (اذا) قال لعبد هذا  
مولى أو بامولى أو قال لا أمتة هذه مولاى أو بامولاى عتق وان لم يكن له  
فيه نية (وقالت) الائمة الثلاثة انها كناية فلا يمتن النية (وفي  
الوافعات) رجل قال لعبد ياسيدى أو ياسيدان نوى به العتق عتق  
وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق فى ياسيدى ولا يعتق  
فى ياسيد وقال نصير رجحه الله تعالى لا يعتق فيهما الا بالنية (ولو)  
قال لعبد يا أبى أو يا بنى أو يا عمى أو يا خالى أو لأمتة يا أمى أو  
يا بنى أو يا ختى أو يا عمى أو يا خالى لا يعتق فى هذه الفصول كلها من غير نية  
(وفي الهداية) ويروى عن أبي حنيفة شاذ انه يعتق فيهما أى فى  
يا بنى أو يا عمى وهو رواية الحسن عنه (وفي الولوالجى) رجل قال  
عبيد أهلك أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد يملك حر أو قال كل عبد  
يبيد أحرار أو قال كل عبيد أهلك بغير أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد

في الارض أو قال كل عبيد أهل الدنيا أو كان مكان الاعتاق مطلق  
 اختلف فيه المتقدمون والمتأخرون (أما) المتقدمون فقال أبو يوسف  
 في نوادره لا يعتق وقال محمد يعق (وأما) المتأخرون فقال عصام بن  
 يوسف لا يعتق (ولو) قال ولدا آدم كاهم أحرار لا يعتق عبده بالاتفاق  
 (ولو) قال كل عبد في هذه الدار حر عتق عبده والفتوى على قول أبي  
 يوسف وعصام الدين (رجل) قال لعبد من شئت فأنتم حر ثم قال  
 له لا يارك الله فيك لا يعتق لأنه ليس بشتم بل دعاء عليه (وفي القضية)  
 قرعت الباب فقالت أمتهم أنت فقالت أمتك الفاعلة صحت (اعتق)  
 المحجور عليه عبد لا يعتق عليه وصح العبد عتق أبي يوسف آخر لأنه لو سمي  
 انما يسي لمعتقه (ولو) قال ان مات من مرضى هذا فغلامي حر فقتل لا يعتق  
 لأنه ما مات بل قتل (ولو) قال ان مات في مرضى هذا فغلامي حر فقتل يعتق  
 لأنه مات في مرضه (قال) لعبد من عبدي غير واحد كما حر يعتق عبده  
 (ولو) قال لعبد من واحد كما حر عتق العبد عند أبي حنيفة خلافهما  
 (وروي) عن أبي يوسف ان الاب اذا ولى جارية ولده بقاءت بولد فادماه  
 لا يثبت نسبه كجارية مكاتبه (قال) لمولا يعني نفسي فباعه عتق  
 ولزمه الثمن والولا ملولاه (قال) لعبد من عبدي انما حر فأسقاه  
 ولم يشرب قال لعبد حر (وكذا) اذا قال ان شربت الماء كله من الكوز  
 فأنت حر فشربه قال لعبد حر (وفي الهداية) ومن مال إذا رجم محرم منه  
 عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام  
 وعتق المكره والسكران واقع لصده والكن من الأهل في المحل  
 كافي الطلاق وقد بيناه من قبل في فصل الطلاق (وان) اعتق حاملا عتقت  
 وعتق حملها تبعها لها ذم وهو متصل بها (وان) اعتق الحمل خاصة  
 عتق دونها (وراد) الأمة من مولاها حر لأنه مخلوق من مائه فيعتق  
 عليه (واذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسمى  
 في قيمة قيمته لمولاه عند أبي حنيفة (وقالا) يعتق كله وأصله ان الاعتاق  
 يتجزأ عنه فيقتصر على ما أعتق وعندهما لا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه

الله تعالى (واذا) كان العبد بين شر تكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق  
فان كان موسرا فشر يكما بخيارا أو شاة أعتق وان شاة من شر يصح  
قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمنه رجع المعتق على العبد والولاء  
للمعتق وان أعتق أو استسعى فالولاء بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان  
للمعتق معمر فالشر يك بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما  
في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) ليس له الا لضمان  
مع اليسار أو السعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق  
(ومن) أعتق عبدا على مال فقبل العبد عتق وذلك بشر أن يقول أنت حر  
على ألف درهم أو ألف درهم وانما يعتق بقبوله لانه معاوضة المال بغير  
المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت المحكم وثبوت  
المحكم بقبول العوض في الحال كافي البيع فاذا قبل صار حرا وما شرط دين  
عليه حتى يصح الكفالة به (ومن) قال لعبده أنت حر بعد موتي على ألف  
درهم فالقبول بعد الموت لا صفة الايجاب الى ما بعد الموت فصار كالوفا  
أنت حر بعد اعل ألف درهم بخلاف ما اذا قال أنت مدبر على ألف درهم حيث  
يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال  
لقيام الرق قالوا لا يعتق في مسئلة الكتاب وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه  
الوارث لان الميت ليس باهل العتق وهذا هو الصحيح (اذا) قال المولى لمملوكه  
اذا مت فأنت حر أو أنت حر عن دبري أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد صار  
مدبرا لا يباع ولا يوهب ويستقدم ويستتجر والامة تونا وتشك (واذا)  
مات المولى عتق للمدبر من ثلث ماله لان التدبير وصية فتعق من الثلث  
حتى لو لم يكن له مال غيره سوى في ثلثيه (وان) كان على المولى دين سوى في كل  
قيمته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن تقص العتق فيجب رد قيمة (وولد)  
المدبر قد دبر (وان) علق التدبير بموته على صفة مشل ان يقول ان مت من  
مرضى أو سفرى أو من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز ريعه لان السبب لم  
ينقطع في الحال لترده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه  
بمطلق الموت وهو كائن لا محالة (وان) مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق

كما يعتق المدير ومعنا من الثلث لانه ثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاء  
حياته لتحقيق تلك الصفة فانه يعتبر من الثلث (ومن) المقيّد أن يقول ان  
مات الى سنة أو الى عشر سنين إذ كرنا (بمخلاف) ما اذا قال الى مائة سنة  
ومثله لا يعيش اليها في الغالب لانه كالكاش لا محالة (واذا) ولدت الامة من  
مولاهما فقد صارت أم ولده لا يجوز بيعها ولا تملكها (لقوله) صلى الله عليه  
وسلم أعقها ولدها (وله) وطؤها واستخدمها وأجارتها وترز ويجهلان  
المات قائم فيها فأشبهت المدير (ولا) يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به  
(وقال) الشافعي رحمه الله يثبت نسبه منه وإن لم يدعه لانه لما ثبت  
النسب بالعقد فلا يثبت بالوطء أولى (ولنا) ان وطء الامة يقصد  
به قصد الشهوة دون الولد لو جود المانع منه فلا بد من الدعوى بمنزلة  
ملك العيين من غير وطء بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة  
الى الدعوى (فان) جاءت بهذا ولد ثبت نسبه بغير اقرار ومعناه بعد  
اعتراف منه بالولد الاول لانه يدعى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت  
فراشا كالعقد وعليه الا انه اذا نفاه ينتفى بقوله لان فراشا ضعيف حتى  
يملك قوله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفى الولد بنفيه الا باللعان  
لأن كد الفرائس حتى لا يملكها بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم  
القضاء فاما الدابة فان كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها لم يزمه أن يعترف  
به ويدعيه لان الظاهر أن الولد منه وان عزل عنها ولم يحسنها جاز له ان ينفيه  
لان هذا الظاهر يقا به ظاهرا ثم كذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى (وقبه) روايتان أخر يان عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهي فليست طرقة (واذا) وطئ جارية  
ابن عمه بولد فادعاء ثبت نسبه فهو صارت أم ولده وعليه قيمتها وليس  
عليه عقربا ولا قيمة ولدها (وان) وطئها أب الأب مع بقائه لا يثبت  
النسب منه لانه لا ولاية للجد حال قيام الأب (ولو) كان الأب ميتا ثبت  
النسب من الجدة كما ثبت من الأب لظهور ولا يتم عند فقد الأب (وكفر)  
الأب ورقة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية (وفي العمادى) وقد يكون الولد

حر آمن زوجين رقيقين فيعتق من غير اعتاق ولا وصية وصو رته اذا كان  
 لحر ولد وهو عبد لا يجبي تزويج الاب جارية من ولده برضا مولاه فولدت  
 الجارية ولدا فهو حر لانه ولد لولد المولى (وفي المحيط) لا تنجز البيعة على عتق  
 العبد بدون الالهوى عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما (وتقبل) البيعة  
 على عتق الامة وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى (ولا) يحلف على عتق  
 العبد حسبة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق  
 المرأة حسبة بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب التجرى  
 الى انه يحلف وقال شمس الائمة لا يحلف فيئامل عند القنوى (وذكر) رشيد  
 الدين في فتاويه ان الشهادة على حرية الاصل في العبد تقبل بدون دعوى  
 العبد اذا كانت ام العبد حرة لا شاهادة على تحريم الفرج وتحريم الفرج  
 حق الله تعالى فقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كانت الام ميتة  
 لا قبل لان في الميتة لا يصور تحريم الفرج وقيل تقبل الشهادة على حرية  
 الاصل من غير الدعوى من غير هذا التفصيل اهـ وقد كتبنا جناسا من هذا  
 الفصل في فصل أنواع الدعاوى والبيئات فليست غرامة (واذا) كانت الجارية  
 بين شريرين بجاءت بولاد فادعاه احدهما ثبت نسبته منه وصارت ام ولد  
 له وان ادعياه معانث ثبت نسبته منهما وصارت ام ولدهما معناه اذا حملت على  
 ملكهما (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يرجع الى قول القافة لان  
 اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من مائتين معذرفعلنا  
 بالشبهة (قلت) ويجوز أن يتخلق الولد من ماء ذكر وأنثى الا ترى ان  
 الكلبة تعلق من كلا بجهة لان الرحم يجوز انه لم يستبوصول ماء  
 احدهما الا بعد مدة ثم يحصل ماء الآخر اليه أشير اليه في أدب  
 القضاء الاسرى وجه

هـ (الفصل السادس عشر في الايمان)

(اليمين) بالله تعالى تنقسم على ثلاثة أضرب غموس ولغو ومنعقدة  
 (فالغموس) هو الحلف على اثبات شيء أو نفيه في الماضي أو في الحال بتعمد  
 الكذب فيه وانما يعي غموسا لانعماس صاحبها في الاثم ثم في النار وليس



عليه التوبة والاستغفار ولم تجب فيه الكفارة عندنا وبه قال مالك واحد  
 رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين اللغو فهو  
 الخلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه فالغو  
 في الماضي أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو  
 يظن أنه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كمن رأى شخصاً من  
 بعيد فقال والله أنه لم يدخله أو والله أنه لم يدخله أو رأى طائراً فقال والله أنه  
 لم يرب فظنه غراباً وهو حدة فهذه تفسير اللغو عندنا (وقال) الشافعي رحمه  
 الله تعالى هو ما يجري بين الناس من قوله لا والله وبلى والله على قصد  
 اليمين سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما عندنا فلا لغو  
 في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل يمين منعقدة فيها الكفارة إذا  
 حثت قصد اليمين أولاً وإنما اللغو في الماضي والحال فقط (وأما) اليمين المتعقدة  
 فهو أن يخلف الإنسان على أمر في المستقبل نفياً أو إثباتاً وذلك إما أن  
 يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك فعل واجب وإما أن يكون  
 على ترك مندوب وإما أن يكون على فعل مباح أو تركه (فإن) كانت اليمين  
 على فعل واجب بان قال والله لأصلي الظهر اليوم أو لأصوم رمضان  
 فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع بآثم ويحتمل وتزمنه  
 الكفارة (وإن) كان على ترك واجب بان قال والله لأصلي صلاة الظهر  
 أولاً أو لأصوم رمضان أو والله لأشرب من الخمر أو لأزني أو لأقتل فلاناً أولاً أو  
 والذي أو نحو ذلك فإنه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار  
 كسائر الجنائيات ثم يجب عليه أن يحنث نفسه بذلك ويكفر بالمال لأن عقد  
 هذه اليمين معصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنائيات  
 التي ليس لها كفارة معهودة (وإن) كان اليمين على ترك مندوب بان قال  
 والله لأصلي نافلة أولاً أو لأصوم تطوعاً أولاً أو لأدبر بضعاً أولاً أو لأشيع جنازة أو نحو  
 ذلك فلا فضل له أن يفعل ويكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون على  
 مباح فعلاً أو تركاً كبخول الدار ونحوه فلا فضل له البر قال الله تعالى  
 واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يحنث ويكفر ويجب بالحنث الكفارة

قوله في الحديث

قال العيني لفظة الله غير معروف وأما العروق الراجعة تبدل السمين وقدر والله التاني اه فيلعل

ان شاء اعتق رقبة أو كس عشرة مساكين كلامهم ثوبا شاملا لبدنه فما زاد هو وما تجوز فيه الصلاة أو أطعمهم كالفطرة ولو أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام جاز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا عن يوم واحد اعتبارا لصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لانه سار في كل يوم مصرفا فصع ما صرف اليه عن كفارته كما لو صرف الى شخص آخر عن الصدقة لانه مبرور مصرفا باعتبار حاجته والمحوايج تعدد بتعدد الايام والمقصود بالايحساب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) يجوز عن اداء الكفارة باحدى المحصال الثلاث لا طعام والكسوة والتحرير صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير ان شاء تابع وان شاء فرق (وقد) أجمع العلماء على أن البلوغ والعقل وفهم الخطاب في الحالف شرط لصحة حكمه حالفا فلا يصح اليمين من الصبي والمجنون والنام (وهل) يشترط اسلام الحالف فهو محل الحلف فعندنا يشترط فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط حتى تجب الكفارة عليه اذا حنث في حال الكفر لكنه بالمسال لا بالصوم (ويستوي) العام والناسي والمكره في اليمين وفي فعل المصروف عليه (قوله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذ وهز لمن جذ النكاح والطلاق واليمين فعلم ان الرضى والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوله ويقول لا تعتقد يمين المكره والنامي والحاطي ولا بحث بفعل المحلوف عليه ناسيا أو مكرها كذا في المتبع (وفي الهداية) واليمين لله تعالى أو بام من أممته تعالى كالرحمن والرحيم أو به فتمن صفاته التي يخلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه لان الحلف بها متعارف الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا لانه غير متعارف (ولو) قال وغضب الله ومخطئه لم يكن حالفا وكذا ورحة الله لان الحلف بها غير متعارف (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم

من كان منكم حالفا فليحلف بالله أو يسذر (وكذا) لو حلف بالقرآن لانه  
غير متعارف (قال) رحمه الله تعالى معناه ان يقول والنبي والكعبة  
والقرآن (وأما) قوله أنا بري منه يكون عينا على ما سيجي عقوبته ان شاء  
الله تعالى (وذكر) البرازي في جامعه لوقال ووجه الله يكون عينا الا اذا  
قصد به المحارحة فلا يكون عينا الا اذا نوى لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا  
اذا أعر بها بالكسر (وقصد) اليمين بالله بالنصب ورفع والتسكين سواء  
وكذا بدون حرف القسم (ولله) ان عني به عينا فيمين ومن المشايخ من قال  
هذا اذا جزم اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين  
ولا اعرابه ومنهم من أجراه على الاطلاق (وحي الله) لا يكون عينا في الصحيح  
(لا اله الا الله) لا أفعل كذا أو سبحانه الله لا يكون عينا الا أن ينويه  
(وكذا) يسم الله لا يكون عينا الا اذا نوى به وعن محمد رحمه الله تعالى  
انه عيني فليست اقل عند الفتوى (وفي الروايجي) اذا استحلف الرجل  
وهو مظلوم فاليمين على ما نوى وان سكتان ظاهرا فاليمين على نية  
من استخلفه وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وهذا)  
اذا كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان بالطلاق أو بالعناق فاليمين  
على نية الخالف سواء كان الخالف طالبا أو مظلوما لان الخالف هو (رجل)  
قال ان فعلت كذا فأنابري من الله تعالى أو من هذه القبلة أو من صوم  
رمضان أو من الصلاة فهذا كله يبر لان البراءة من هذه الاشياء كفر هكذا  
ذكره أبو الليث في نوازل (ولو) قال ان فعلت كذا فأنابري من الكتب  
الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة (ولو) قال أنا بري من  
التوراة أو بري من الانجيل أو بري من الزبور أو بري من القرآن فعليه  
أربع كفارات لانها اربعة أيمان (ولو) قال أنا بري من الله ورسوله فعليه  
كفارة واحدة ان حثت لانها يمين واحدة (ولو) قال أنا بري من الله وبري  
من رسوله فعليه كفارتان ان حثت لانها يمينان (ولو) قال أنا بري مما  
في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة لان ما في المصحف قرآن  
(ولو) قال أنا بري من كلامه في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين

قوله وكذا لو حلف بالقرآن الخ لا يخفى ان القرآن لا يتعارف فيكون عينا نظر العرف

واحدة (ولو) قال أنا بريء من كل آية في المصحف فحسب فعلية كفارة واحدة  
لأنها عين واحدة (رجل) قال الغالب الغالب إن فعلت كذا ففعل  
فعلية كفارة واحدة لأن مستدعين وقد تعارف أهل بغداد بالخلف بهذا  
(رجل) قال إن فعلت كذا فأنا بريء من الله وبري ومن رسوله والله  
ورسوله بريئان منه ففعل فعلية أربع كفارات لأنها أربعة أيمان  
(رجل) رفع كتابا من كتب الفقه أو دفتر حساب مكتوب فيه بسم الله  
الرحمن الرحيم فقال أنا بريء مما فيه إن دخلت الدار فدخل تلزمه الكفارة  
لأنه عين بالله تعالى (رجل) قال إن فعلت كذا فأنا بريء من الحج فالحج  
مجتبى أو من الصلاة التي صليت ثم فعل لا يلزمه شيء بخلاف البراءة من  
القرآن لأنه كفر (ولو) قال أنا بريء من شهر رمضان إن أراد به البراءة  
من فرضه يكون كالبراءة من الأيمان وإن أراد به البراءة من أجره لا يكون  
يمينا وإن لم يكن له نية فلا يكون يمينا في المحكم وفي الاحتياط يكون  
يمينا (وفي البرزاري) لو قال بمقمة عايم الصلاة والسلام لا يكون يمينا ~~لكن~~  
حقه عظيم (بحرمة) شهد الله وآمن الرسول ولله إلا الله  
لا يكون يمينا (وفي النهاية) لو قال برشتوا يعني بحق رأسك إن اعتقد أنه  
خاف وإن البرية واجب يكفر انتهى (والله) يعلم أني ما فعلت كذا وقد  
فعل فالعامة على أنه يكفر (هو) يهودي إن فعل كذا فإن اعتقد  
أنه يمين فيمين لا غير وإن اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو بريء  
من الله تعالى (مر) على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقم مقام لا يلزم  
المسار شيء لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا التوب على حرام  
يجنب بلبسه (ولو) قال إن أكلت الطعام فهو على حرام لا يجنب ما كله  
(وكذا) لو قال لغوم إن أكلت عندكم طعاما فهو على حرام لا يجنب بالأك  
(وفي المنتقى) قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام فالقياس لا يجنب  
وفي الاستحسان يجنب (امرأة) قالت لأزوجها أنا عليك حرام أو حرمتك صار  
يمينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تجنب (بخلاف) ما لو حلف لا يدخل  
هسته الدار فادخل فيها ~~مكرها~~ لا يجنب ومعناه أدخل محولا (ولو)

أكرم على المدخول فدخل مكرها حنت (قال) لما لا يخرجني من الدار الا باذني  
 فان حانت بالطلاق تخرج لا يقع لعد. ذكر ما فيه بطلانها فيجوز الخلف  
 بطلانها ويجوز الخلف بطلاق غيرها القول له (وفي الفتية) قال صاحب  
 المحيط رجل دعه جماعة شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب  
 الخمر وكان كاذبا فيم شرب طلفت (وقال) يعني صاحب التحفة لا تطلق  
 ديانة (وفي الواحشي) اذا قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة  
 ففعل والرجل لا يملك الا مقدرا ما تقدرهم لم تلزمه الصدقة الا بما يملك وهو  
 المائة (رجل) قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين  
 درهم ففعل وتصديق بذلك كله على مسكين واحد بما لا يوجب العبد  
 يعتبر بايجاب الله تعالى ونحوه والصرف الى منفى واحد من ذلك المنف  
 فكذا هنا (رجل) قال ان فعلت هذا ونحوه من هذا الغم ففعل على ان  
 تصديق به. والله اكرم غير ان اراد ان يتصدق بفته ولا يتصدق بالخمر جاز  
 لان دفع النعمة في حق الله تعالى جائز (رجل) قال ففعل على ثلاثين جمعة كان  
 عليه بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال ففعل على ان أج ستا وعشرين ففعل  
 قبل ذلك لا يلزمه شي لان ايجاب الفعل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله  
 تعالى على نفسه هبا أو عمرة أو صدقة أو صوما أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيما  
 هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا ففعل لم يمت ذلك الذي جعل لله على نفسه  
 ولم تجزه كعارة اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لعله) عليه الصلاة  
 والسلام من نذر وصي فعله الوفاء بما سعى (وروي) عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى انه رجوع عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء اخرج عنه بعين ماسي  
 وان شاء اخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلزمهم الله تعالى يفتون بهذا  
 وكذا بعض مشايخنا وهو اخته ارشعس الأئمة السرخسي واخيه ارا امام  
 الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر معلقا بشرط لا يريد كونه  
 اما اذا كان معلقا بشرط لا يريد كونه اما الجلب منفعة او دفع مضرة  
 بأن قال ان شئ الله تعالى يرضى أو ود الله تعالى غائب أو مات عدوي  
 فعلى صوم سنة فاذا وجد نذر الوفاء قال ولا يخرج عنه بالكفارة

القول لا بد كونه الكفارة

(وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر عمن وكفارته كفارة  
 عمن فيجمل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد كونه والحديث الأول  
 على التعليق بشرط يريد كونه أي يكون جميعا بين الحديثين هكذا أورده الصدر  
 الشهيد في إيمان الحكافي (وكذا) لو قال على المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى  
 الكعبة أو إلى مكة فليزمه إجماع وهو باختيار إن شاء أحرم بالجموع وإن شاء  
 أحرم بالهجرة لأن هذه اللفظة صارت كناية عن إيجاب الاحرام عرفا كالمو  
 قال الله تعالى "إن أضرب بشرى حطيم الكعبة فإنه يكون نذرا بالسدفة  
 بها زامن حيث العرف فكذلك هذا (ولو) قال على المشي إلى مدينة الرسول  
 صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء لأن العرف المتفق  
 في المشي إلى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الاتفاقي في المشي إلى مدينة  
 الرسول عليه الصلاة والسلام وإلى المسجد الأقصى لأن حرمة ما دون حرمة  
 بيت الله تعالى حتى حل دخولهما من غير إحرام (ثم) إذا لزمه حجة أو عمره فإن  
 شاء أقر أو جمل ما شبها وإن شاء ركب وذبح أو كونه شاة (ولو) قال على  
 المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه  
 شيء (وقال) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أبوه امرأة  
 يحنث (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة فزوجه فبلغه  
 بأجاز بالقول أو بالفعل كسوق الهدى وغيرها خلت المشايخ فيه  
 فمنهم من قال يحنث في الوجهين ومنهم من قال يحنث في الوجه الأول  
 لا يحنث في الوجه الثاني (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج  
 ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنث لأن الميسر على غيرها ألا ترى أنه لو حلف  
 أن لا يطأ امرأة وطئها رجل حلف أن يطأ أسأه وجواريه (حلف)  
 يتزوج من سرافهم شاهد من سرافهم لا يحنث لأنه لا يتصور بدون الشاهدين فإن  
 شوه ثلاثة فهو علانية (رجل) وكل رجل أن يزوجه امرأة أو يعتق عبده  
 أو يطاق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل  
 لو كمل ما وكله حنث الموكل في عيئه لأن الوكيل في هذه العفود نائب  
 عن كل وجه فجعل عبارته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء

لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصير الخالف بفعل وكيله باثما  
 ولا مستترا (هذا) اذا كان الخالف من يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان من  
 يفوض امره الى غيره كالسلطان ونحوه بحث في بيته وان كان ممن يفوض مرة  
 ويأمر أخرى فالمحكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل اراد ان يتزوج امرأة  
 وله امرأة أخرى فأتى أهل المرأة ان يتزوجها المكان تلك المرأة فاحتبها  
 في المقبرة ثم قال كل امرأة الى سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا  
 أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنث وهي الحيلة في الاعتاق أيضا (وفي  
 البرازي) رجل قال لاجنية ما دمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي  
 طالق ثم أتزوجها وتزوج عليها المرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك ما دمت  
 في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق  
 لخصصة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنية (وكلمة) مادام  
 وما زال وما كان غاية فتنتهى اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخيارا  
 انتهى اليمين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا اذا حلف لا يشرب  
 النبيذ مادام بخيارا فخرج وعاد وشرب لا يحنث (والفقيه) أبو الليث شرط  
 الخروج بامله ومناعه كافي قوله والله لا أكلم ما دمت في هذه الدار ولم  
 يشربه الامام الفضلى رحمه الله تعالى (قلت) وهذا يؤيد ما افق به جدي  
 شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مرت في فصل الوقف فانظر رجل الله تعالى  
 في ذلك وعليك بالتأمل الصحيح (وفي الولو المعجم) رجل ان حلف كل واحد منهما  
 أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل مع الايمان (ولو) حلف لا يدخل  
 من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يحنث (وان) تعقب بابا آخر فدخل  
 حنث لا يدخل من بابيه وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء (رجل)  
 حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته بغير علمه فخرجت وهو يراها فحسبها  
 أولم بعنه الا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب  
 هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجمار قبل ذلك من  
 الحمل وانها لا يحنث والصحح انه يحنث (رجل) اخذ لقمة فوضعها في فمه فقال  
 له رجل امرأته طالق ان اكلتها وقال آخر امرأته طالق ان اخرجتها من فيك

فأكل البعض وأخرج البعض لم يحنث لأن شرط الحنث أكل الكل (رجل)  
قال لأمر أنه إن لم تتعشى الليلة فعبدي حراً كانت لقمة واحدة يحنث لأن  
القمة الواحدة لا تكون عيشاً (ولو) قال لأمر أنه إن لم يطبخ في قدر فيه  
منوان من الملح ولا ملح في المطبوخ فانت طالق يطبخ بيضه في منون من  
الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه الفؤاد  
من الامتعة فإنه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحنث (ولو) حلف  
بطلاق امرأته أنه لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه أن يفسر ولا يصوم  
(حلف) ليغديه اليوم بألف درهم فاشترى له رقيقاً بألف درهم فغداه  
لا يحنث لأنه تحقق شرط البر (وكذا) لو قال إن لم اتق عموك بألف درهم  
فعل كذا فاشترى عموك بألف درهم يساوى شيئاً قليلاً فاعتقبر أنه تحقق  
شرط البر (حلف) لا يقرب امرأته فاستاق على فقاء فجاءت المرأة فحنثت  
حاجتها لا يحنث لأن شرط الحنث الرط، وهو في هذه الحالة لا يسمى وأما هنا فكذا  
قال بعض المشايخ (وذ كر) بعضهم أنه يحنث وعليه الفتوى (ولو) حلف  
لا يكلم فلاناً فكتب إليه أو أرسل لم يحنث لأن الكلام على المشافهة (رجل)  
هرب ودخل في دار رجل فخلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو أن أراد به  
أنه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يحنث لأنه بارأته في كلام الولو الجوى  
• (الفصل السابع عشر في البيوع) •

(البيع) يتعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي مثل أن يقول  
أحدهما بيعت ويقول الآخر اشتريت لأن البيع إنشاء تصرف والانتفاء  
يعرف بالشرع والموضوع للأخبار قد استعمل فيه فيتعقده (ولا) يتعقد  
بلفظين أحدهما لفظ المستقبل بخلاف السكاح (وقوله) ربيبت أو  
أعطيتك بكذا أو أخذته بكذا في معنى قوله بيعت واشتريت لأنه يؤدى معناه  
والمعنى هو المتعبر في هذه العقود (وفي القنية) رجل دفع إلى بائع الحنطة  
خمس دينار ليأخذها منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل مائة من دينار  
فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها إليك  
ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير



الصعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال)  
 رحمه الله تعالى ولهذا ينبغي بالتعاطي في النفس والخميس وهو الصحيح  
 (وفي المنبع) انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول  
 بان يكون بالايعطاء والاخذ وهذا يسمى بيع التعاطي (وفي الذخيرة) اختلاف  
 المشايخ وجههم الله تعالى في ان الاعطاء من الجانبين شرطا في بيع التعاطي او  
 من احدهما يكفي فاشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان تسليم المبيع  
 يكفي (وفي المجتبى) قال بكم تبسيع قفيز خبطة قال بدهم فقال اعزله فعزله  
 فيبيع (وكذا) لو قال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت ثم امتنع من دفع  
 الثمن واخذ اللحم او دفع الدرهم وامتنع القصاب من وزن اللحم اجبرهما  
 القاضي عليه فثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ثبت بتقابض البدلين ثبت  
 بقبض احدهما ايها كان على وجه الشراء (واتفق) صدور القضاة وغيره  
 على ان يبيع التعاطي يبيع وان لم يوجد تسليم الثمن اهـ (واذا) اوجب احد  
 المتعاقدين البيع فلا آخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رد  
 وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم  
 رضى الآخر فتفرق الصفة الا اذا بين ثمن كل واحد لاه صفتان معنى  
 واهما قام عن المجلس قبل القول بطل الايجاب لان القيام دليل الاعراض  
 والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (واذا) حصل الايجاب والقبول لزم البيع  
 ولا خيار لاحدهما الا من عيب او من عدم رؤية (وقال) الشافعي رحمه  
 الله تعالى يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس (ويجوز) البيع بثمن  
 حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما (رجل) باع شيئا معينة لآخر بثمن  
 مؤجل الى سنة ولم يسلم المبيع حتى انقضت السنة ثم سلم المبيع فالمشتري  
 سنة اخرى بعد تسليم المبيع (وقالا) ليس له الا السنة الماضية (ومن)  
 اطلق الثمن في البيع كان على غالب فقد البلد لانه المتعارف (فان) كانت  
 النقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما وهذا اذا كان الكل  
 في الر واجسواه لان الجهالة مفضية الى المنازعة الا ان ترفع الجهالة  
 بالبيان او يكون احدهما أغلب واروج فينشد بصرف اليه تحريم الجواز

(وهذا) اذا كانت مختلفة في المالية فان كانت سواء فيها كالتثاني والثلاثي  
 جاز البيع اذا اطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدر به من أى نوع كان  
 لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالية كذا في الهداية (وفي البرزقي) ساومه  
 ثوباً بعشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئاً فان كان  
 الثوب في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه  
 فبعشرة وقيل بآخيهما كلاهما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمتهما  
 ينظر الى آخيهما كلاهما فيحكم بذلك (ويجوز) بيع المحبوب المتوقعة جزاً  
 وكبلاً وبائناً وعجزاً ولى القدار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله ان البيع  
 نفذ فيهما قال صاحب الهداية والاول اصح (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى انه فرق بين الاثام القابل لازيادة وغير القابل فأجاز البيع فيما  
 لا يقبلها كالعاشت مثلاً وأفسده فيما يقبلها كالزئيل وأجاز بوزن هذا الحجر  
 لا بوزن هذا البطيخة (اشترى) أرضاً وذر كرونها لا ذرعه اطلوا وعرضا  
 جاز (واذا) عرف المشتري المحدود ولا الحجران يصح وان لم يذ كر المحدود ولم  
 يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد (وجعل) البائع بالبيع  
 لا يمنع وجعل المشتري منع (بعثك) نصيب من هذا الدار ولم يعلم به  
 الساتع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم  
 المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع أم لا ومع ذلك  
 لو قبض وباع مع كاليبيع الفاسد (قلت) وصاحب المنبع أو فسخ  
 المسئلة وفصل الخلاف فيما حيث قال رجل باع نصيبه من هذه  
 الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه والمشتري أيضاً لا يعلم ذلك فالبيع فاسد  
 في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضاً انه يجوز مطلقاً  
 سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلموا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 (وروى) عنه أيضاً انه يشترط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله  
 تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) ما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون  
 لغير ديان التصوير أو للاحراز عن المنقول ام يكون المحكم فيه خلاف  
 المحكم في الدار (قلت) ما رأيت فيه تفلاً صريحاً ولكن الظاهر انه لا فرق

بين الدار والمنقول (وذكر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيباً من أشجار بغير  
 إذن الشريك بغير أرض فإن كانت الأشجار قد بلغت أو أن قطعها فالبيع  
 جائز وإن لم تبلغ لم يجز (قال) المشتري في يدي للأرض خراب لا تساوي  
 عشرة فبعها متى بستانة فقال بعتها ولم يعرف البائع وهي تساوي أكثر من  
 ذلك جاز (رجل) اشترى ثياباً في جراب أوزيتاني زق أو حنطة في جوالق  
 فلم يره يجوز وله الخيار إذا رآه (وفي الذخيرة) صورة الماشية أن يقول بع  
 منك الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا أولم يذكر الصفة أو يقول بع  
 منك هذه الحمارية المستقيمة (وأما) إذا قال بع منك ما في كمي هذا هل  
 يجوز هذا البيع أم لا لم يذكره في المبسوط قال عاتمة مشاهيرهم الله طلاق  
 الجواب يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز فجملة البيع (وفي)  
 المبسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو إلى مكانه  
 لا يجوز بالإجماع (إذا) باع شيئاً لم يره بأن ورث شيئاً فباعه قبل الرؤية لم  
 يبيع ولم يتخير وكان أبو حنيفة أو لا يقول له الخيار اعتبر اختياره بالبيع  
 والتمسك ثم رجع وقال لا خيار له (وفي المنبيع) وإذا اشترى شيئاً لم يره ثم قال  
 لغيره اشترت سبعة فذهب فانظر إليه فإن كانت تصلح فارض بها وأخذها  
 فذهب ورضي بها ذكر شيخ الإسلام في باب الخيار بغير شرط أن هذا  
 لا يجوز (ورأيت) في موضع آخر أن هذا لا يجوز عند أبي يوسف وعندهما  
 عند أبي حنيفة فإن قيل يجوز فله وجه وإن قيل لا يجوز فله وجه (دار) بين  
 اثنين باع أحدهما نصفها يتصرف إلى نفسه أو الوعين نصفاً وقال بع منك  
 هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بفتح فباع أحدى البنين  
 نصيباً من البنت الأخرى إن كان نصيباً معلوماً لا يجوز (وفي) شرح  
 المحامد أن باع نصيباً من كل شيء يجوز ما إذا عرفت عيناً وبعته لا يجوز  
 (وفي المحيط) رجلان يذبحان ما دار فباع أحدهما نصف بيت شائعة والميت  
 معلوم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لأن شريكه يتضرر بذلك عند  
 القصة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أبواب هروية مما  
 تقسم باع أحدهما نصف ثوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز

(المجمل) بالغ في مذهبهم بالفتح نادى بغير وجه وهو الغرارة

(سكة) غير نافذة فجمع أهلها فباعوا السكة لا يجوز وكذا الوقت فهو  
 (رجل) اشترى قرية ولم يشتن منها المصعبوا المقبرة ففسد البيع هذا اذا كان  
 المصعب معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي  
 الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة المحلواني انه  
 لا يجوز كالمصعب (وقال) ركن الاسلام على السكدي يجوز في الملك ثم رجع  
 شمس الأئمة الى قول ركن الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضا فيه مقابر  
 صح البيع فيما رواه المقابر (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين  
 العمري باع قرية بغير استثناء المقبرة والمصعب جاز في الملك في الأصح لان  
 الوقف مصون (قلت) ولانه مستثنى شرطا والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (رجل) اشترى عبدتين صفقة واحدة فاذا أحدهما حر فالبيع في العبد فاسد  
 متى فمن كل واحد منهما أو لا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وعندهما)  
 ان لم يسم فسد وان سمى جاز في القرن (وكذا) اذا باع ذنين من الحمل  
 فاذا أحدهما خرا وجع بين ذبعتين فاذا أحدهما ميتة أو متروكة التسمية  
 عمدا (وهذا) اذا قال بعتهما وان جع بين عبد حر وقال بع أحدهما  
 فقبل الأولى بصرح في القرن تصحيم التسمية بخلاف المسئلة الأولى لانه جعل  
 قبول العقد في الحر شرطا للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا)  
 في قوله اعتقت أحدهما أو طلقن بمخلاف قوله أحدهما حر لانه اخبار وهذا  
 انشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بال كل واحد منهما بمخمسائه ولم يميز  
 ذلك الغير جاز في عبده والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في الاوراق والاشجار والزروع والثمار) •

(رجل) اشترى اوراق التوت ان اشترى على انه يأخذها من ساعتها يجوز  
 ولو اشترها مطلقا فأخذها اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع  
 لان ما يحدث بعد البيع يضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فجعل عقوا  
 وان اشترها على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيتمتط  
 المبيع بغير المبيع (وكذا) لو اشترها على أن يتركها  
 على الشجر والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الاوراق ثم

يبيع النخيل من البائع (ولو) ذهب وقت الأوراق فأراد الرجوع بالثمن  
 ان اشترى معها الاغصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعامل من  
 الاغصان وأوراق النخيل حصة يأتي في فصل المزارعة ان شاء الله تعالى  
 (وفي) فتاوى قاضي خان وجل اشترى رطلية من البقول أو قنأ أو شياً  
 يغمر ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر على ثله والغم  
 الا أن يهره من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلف كذلك وانما جاز  
 لمكان التعامل فيه (وفي البراري) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى  
 لا يجوز بيع القوائم أيضاً ببيان موضع القطع (رجل) باع الحشيش الذي  
 اقتنته ببقية بأن سقى الارض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع  
 قبل أن يصير بقلاً لا يجوز وبعد ما صار بقلاً بشرط القطع أو على أن يرسل  
 فيه دابته يجوز لا بشرط الترك للدراك وكذا الرطلية والبقول (ولو)  
 كان الزرع مشتركين فباع أحدهما نصيبه من غير شيء يملكه  
 إذن الآخر قبل أن يدرك المحصول لا يجوز وبعد الادراك يصح (ولو)  
 باع من شيء يملكه مطلقاً وهذا النخيل ولو باع من غير شيء يملكه ولم  
 يفتح البيع حتى أدرك مع لزوال المانع كما اذا باع جذعاً من سفوف وترع  
 وسلم (ولو) كان الزرع والارض مشتركة فباع نصفها مع نصفه من الشريك  
 أو اجنبي جاز وان لم يرخص به الاخر وتاب المشتري عن البائع (وعن) محمد  
 انه لا يجوز (وعنه) أيضاً باع قصيلاً أو ثمر في أول ما يطلع ان جزءه المشتري  
 في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الادراك فعلى  
 المشتري (وعنه) أبي يوسف عشرها بقدر الطعم والبقول على البائع والزائد  
 على المشتري (وفي التجريد) بيع الثمرة والزرع الموقوف قبل كونه زرعاً  
 منتفع به جائز لا بشرط الترك وبه يفتي مدني وانما العظم فبشرط الترك  
 لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافاً لما وان اشترى مطلقاً وترك  
 ان تنامي عظمهما أو لم يتناه لكانه باذن البائع طاب له وان لم يتناه والترك  
 بلاذن تصدق بمجازاد (ولو) أخرجت الثمرة قنرة أخرى قبل جذها الاولي  
 فهي للبائع وان جسدتها البائع طاب له وان اختلط بالموجود حتى لم يعرف

ان كان قبل الفخلة فسد وان كان بعدها اشترى كلوا القول في المقدار  
قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بدلا من بعضها وصالح الباقي متعارف  
وشروط الترك جائز ضد محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي  
كثيرا لا يجوز في مال يدرك ويجاز في المدرك (والبطنج) والباذنجان يجوز  
بيع ما طهر لا ما لم يظهر (ولو) باع الاصول بما فيها من الثمار جائز في الكل  
(وذكر) شمس الاثمة رجل اشترى ثمارا للكرم وقد نتج بعضها قال  
الكرخي رحمه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وحدثت  
عن محمد ان يبيع الورد جملة يجوز ومعلوم ان الوردية لاصح (واقفي) الخلواني  
في الباذنجان والبطنج والثمار وغيرها بالجواز وجعل الموجود اصلا وما  
السرخصي الى قول الكرخي (وان) استأجر الاثمة ليرتكب عليها الثمار  
لا يجوز لكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاجر (ولو)  
اشترى قصيلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة  
الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاثمة لم يتعارف فلا يصح  
وان بين المدة فاعتبر بمجرد الانقضاء له ولم يجب اجر المثل لعدم الاجارة  
راسا (والجمله) ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزا من الف جز من  
هذه الثمرة على ان تعمل فيها بالمساواة وانما يحتاج الى الابقاء قبل النهاية  
وحينئذ تجوز المسافة (ويبيع) نصف الثمار مشاطا قبل بدو الصلاح  
من ثمر يكثره جافا من غيره كبيع نصف الزرع من ثمر يكثره (واقفي)  
السفدي بأنه لا يجوز من ثمر يكثره ولا غيره ايضا (ويبيع) التبن قبل الكدس  
لا يجوز لانه معدوم ويبع الكدس قبل التنقية يجوز (ولو) باع رجل غنم  
كرمه وهو حصر بما رآه مال مقدورا للتسليم (اشترى) قصيلا ولم يقضه  
حتى صار جبا بطل البيع عند الامام (وقالا) لا يبطل (وشراء) قصيل  
المختط بالمختطه كيلا جزا فاجوز لان هذا بيع الحشيش بالمختطه فيصح  
كيفية كان (باع) ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع تحت ام لا (وي  
التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت ام لم يثبت  
وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمرة لا قيمة له يدخل في بيع الشجرة

الاشجار من يوزن فقل ما يجمع من الطعام في البلد وبابه ضرب اه

لان بيعه منفردا لا يجوز (وافقي) أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه  
 بأن البذر ان كان قد فسد في الارض أوثبت لكنه محال لاقية له يكون  
 للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفراده فصار بزمن الارض وان لم يفسد  
 في الارض أوثبت وصار محال له قية يكون للبائع (وافقي) أبو القاسم  
 بانه للبائع في الاحوال كلها وبه تأخذ (واختار) في الصغرى دخول الثمر  
 والزرع اذا لم يكن لها قية في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر مشرا كان  
 أو غير مشرور لا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان كان موجودا وقت  
 البيع وكذا قوائم الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المنتقى) اذن له في زراعة  
 أرضه فأراد أن يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان له فيها زرع  
 قباع الزرع لا الارض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى المصاد ولو كان  
 في الزرع مالا يفتن به كالتبن الذي ينبغي أن يستثنى فيجوز البيع (وقال)  
 السيد الامام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك  
 لانه يذفع به في المسائل كالمهر والمجس وان كان لا على تقدير الترك ينبغي  
 أن لا يجوز (وقال) شمس الاثمة في شراء ثمرة بستان تظهر بعضها الاصم  
 عندي عدم جواز البيع لانه لا ضرورة اليه لانه كان شراء الاصول فيكون  
 المتولد على ملكه وان كان لا يستحق به نفس المبيع فان المشتري يشتري  
 الموجود به من الثمن ويؤثر العقد في الباقي او يشتري الموجود بكل الثمن  
 ويحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المردوم (وعن) عبد الكريم بن محمد  
 رجل اشترى انواع الثمار في بستان ادرك البعض ولم يدرك البعض وليس  
 لها قية اذا كان الاكثر له قية يجوز لان الاقل يتبع الاكثر وما ليس له قية  
 كالخوخ والزمان والتين فيشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي  
 فيقتناؤه بالاباحة اه (وفي الملقط) بيع الثمار كالحصر والتفاح ونحوه  
 قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ والكهثرى لا يجوز قبل الادراك الا اذا  
 ادرك بعضها فيجوز فيما ادرك وما لم يدرك على ذلك الشجر فلا (وبيع) ورق  
 التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولو كان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في  
 الترك حتى يخرج الوريق جاز وكان الوريق تبعا وقد مر بجمعه (باع) دارا بعدة

وقال سلمة اليك وقال المشتري قبضتكم الا يكون قبضا وان كانت قرية  
فقبض لان التخلية اقيمت مقام القبض عند التمكن وبه قال المحلوف (قلت)  
والناس عن هذا غافلون فانهم يشترون الضيعة في السواد ويقررون  
بالقبض وذلك مما لا يصح به القبض وان صح كان يقر به بصير قابضا (وفي  
المحيط) يصير قابضا بالتخلية والاذن وان بعد المعقود عاها (وفي النوادر)  
اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبضت والعقار غائب  
عن حضرتها ما كان قبضا في قول الامام (وقالا) ان كان يقدر على اعلامه  
ودخوله فقبض والا لا (ولو) اشترى بقرعة في السرح فقال له البائع اذهب  
فاقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة فيكون قبضا وكذا اذا باع خلافا في دن  
في منزل البائع وخطى بينه وبين مشتريه نفقة عليه المشتري فهو قبض على  
ما عليه الفتوى كن اشترى طعاما وقال البائع كله في غرارتك فكال فيها  
صار قابضا خلافا لمحمد (سلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان  
يقبضه الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يقبضه الفتح بلا عانة لا يكون  
قبضا (اشترى) بقرعة ريضة وخلاصا في منزل البائع قائلا ان هلك  
فني وماتت فن البائع لعدم القبض (وكذا) لو قال للبائع معها الى منزلك  
فانذهب فأتسلها فها هلك مال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول  
قول المشتري (ولو) كان المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امشي معي فقطع  
معه فهو قبض (وقول) البائع له خذته فخلية اذا كان يصل الى اخذه فهو  
قبض وان كان لا يصل الى اخذه فلا قبض (تقد) المشتري بعض الثمن ثم قال  
البائع تركته عندك وهذا باقي الثمن أو ودعته لا يكون قبضا (قال)  
المشتري لا بعد اعمل كذا أو قال للبائع مره ان يعمل كذا فعمل فحطب  
العبد هلك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع  
لا اصدقك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع  
وهلك عند فلان لمالك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع  
قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الاقالة  
يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) عمر قند عن بعض المشايخ



ان ما يملك من المعقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على انه على البائع (اذا) اشترى دارا لا يجبر البائع على اعطاء الصك ولا على الخروج الى المهود فان كتب للمشتري الصك وأتى بالشهود ويجبر على الاشهاد وان ابي رفع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤثر البائع باحضار الصك القديم حتى ينصف منه المشتري نصفه وتكون في يده لا احتياج (وأجرة) ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جوده الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى (وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه فلا تنقاد عليه والوزن على المشتري (اشترى) خنطة مكايلة فالكيل والصب في دواة المشتري على البائع في المختار (وجعل) في المتقي انراج الطعام من السفن على المشتري

«(توقع في العيب والزبد وما يتصل بذلك)»

الزوج والزوجة عيب العبد والامة (وحده) سارقا وكافرا أو مختنا في الردي من الافعال رده (أما) الذي له رعونة وليس في صوته لين وتكسر في مشيه ان قل لا وان كثرت (والزنا) عيب فيها وفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان تكررت ويشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون أيضا عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا ان يقضي البائع أو يبرئ الغريم (والاباق) مما دون مدة السفر والسرقة مما دون النصاب عيب (وهل) يشترط في الاباق الخرج من البلدة قيل يشترط وقيل لا (وسرقة) النقد مطلقا عيب (وسرقة) الماء كقول لا كل من المولى لا ومن غيره لا لا كل بل للبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع) بالبراءة من كل عيب أو سق مع غشنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند أبي يوسف خلافا للمحدثين هما الله تعالى وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث باجماع (وظهور) العيب شرط الخصوصية وظهوره طريقا أما بالمشاهدة كالأصبع الزائدة أو قول الاطباء المحذوق كساد في الباطن أو بقول النساء أو بالخبر (فان) كان بالمشاهدة صحت خصومة

لمشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد وسمع العقد بمجرد  
 نوله رددت بلا رضا وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع  
 بيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لا يتفق عدلان  
 بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حين يثبت بقول المرأة الواحدة في حق  
 الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادة عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع  
 لأنه اثنان يقر بالوطء وأنه يمنع الرد أو بقول النساء وأنه لا يكون بجهة في حق  
 الرد وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والثنتان أحوط فان اخبر  
 بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجه الخصومة (وبرجع) في  
 الداء الى الاطباء وفي الحمل الى النساء وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية  
 اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسمع  
 دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه هل الناس (وسيلان) الدمع  
 من عين العبد والمجارية عيب (والخبال) على شقة المجارية عيب  
 (اشترأها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع من سلخته  
 من غير لبث رد وان لبث بعد العلم لا (وفي المنبع) كثرة الاستحلال  
 في المجواري عيب خلافا لاشافي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعاما  
 فأكل بعضه ثم وجد فيه عيبا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي منه  
 ولا يرجع بالنقصان فيمسا كل وابو يوسف ومحمد اتفقا على استقاء رجوع  
 المشتري بالنقصان في قدر ما أكل وانما اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال  
 ابو يوسف يرد الباقي ان رضى البائع به والارجع عليه بنقصانه ايضا وقال  
 محمد للمشتري ان يرد الباقي على البائع رضى بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء  
 يرد الباقي وان لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتوقف على رضا  
 (هذا) في كل البعض أما لو باع البعض فقيه روايتان عنهما في رواية  
 لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي)  
 فتاوى البخاري لو أكل بعضه يرجع بنقصان عيبه ويرد ما بقي عليه وبه  
 يفتي (ولو) أطعم ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه  
 لا يرجع بشئ ولو أطعم عبده أو مديرا أو أم ولده يرجع لان ملكه باق

(رجل) اشترى دقة فافتر بعضه ونظر انه مرتد ما بقي ورجع بقصان ما خبز  
وهو المختار (ولو) كان سمنا ذاتبا فاكله ثم اقر البائع انه كان وقعت  
فيه فأقر رجوعه بالتقصان عندهما وبه يقتضى (وفي الكفاية) كل تصرف  
يسقط خياره يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد  
ولا ارض لانه كالرضا به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد  
بأحدهما عيبا قبل القبض لا يرده وحده عند علمائنا الثلاثة بل يردهما معا  
أو يقضهما معا (وقال) زفره أن يرذل العيب خاصة لقيام العيب به خاصة  
ومصار كما اذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكيلا  
أو موزونا فوجد بعد القبض عيبا ببعضه رده كله أو اخذه كله لان المكيلا  
اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد لا اتحاد اسمه كالبر ونحوه (وقيل)  
هكذا اذا كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرذ  
الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبيع) رجل اشترى  
جارية ثيبا فوطئها ثم وجد بها عيبا قديما لا يردها بالعيب لكن له الرجوع  
على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطه الثيب  
لا يمنع الرد بالعيب (وفي النزاهة) لو خاضع البائع في العيب ثم ترك  
الخصومة زمانا وزعم ان الترك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد (وطه)  
الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا التقييل والمس بشهوة  
لانه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة  
لا يكون رضاه لا اذا اكره على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجعله  
السرخصى دليل الرضا مطلقا (والزيادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقا اجماعا  
وهل تمنع الاسترداد على قول لا على قولهما ثم (وفي) فتاوى الولوالجي  
رجل اشترى غلاما فوجد مفرجحتون فان كان صغيرا ليس له ان يرده  
لانه ليس بعيب وان كان بالغاً فالمسئلة على وجهين ان كان مولدا له ان  
يرده بالعيب لانه عيب وان كان جلبا لا يرده لانه ليس بعيب (اشترى)  
عبدا على انه غل فاذا وصى كان له ان يرده لانه وجد معه عبدا ولو كان  
على العكس لا يرده لانه شرط العيب فوجدته سليما (رجل) اشترى

برذونا وخسار بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجده بعيبا فله ان يرده  
لان ذلك ليس بعيب (رجل) اشترى دهنًا في اناء مسدود الراس  
ففتحه بعد ايام فوجد فيه قارصمينة فزعم المشتري كونه خافيه وقت  
البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود  
العيب (اختلفا) في الطوع والا كراه فالقول لمن يدعي الجواز ولو اقاما بينة  
فلن يدعي المكره وعليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة  
العقد والاخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول للمدعي البطلان  
لانه ينكر العقد لان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرزقي في كتاب  
البيع (قات) وذكر بعد ذلك في اواخر كتاب الاجارة ما يخالف  
ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع (ادعى) المتأجر  
انه استأجر الارض فارغة وادعى الاخر انه آجرها وهي مشغولة بزراعة  
يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضلي القول قول المتأجر مطلقا بخلاف  
المتابعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد والاخر جوازه فالقول  
للمدعي الصحة وهذا القول للمتأجر لانه ينكر العقد اهـ (رجل) اشترى  
دهنًا في قارورة فنظر في القارورة ولم يصب على راحته يعني على كفه  
او أصبعه من شياً فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه  
روايتان (ولو) اشترى ناجة مسك فأتى به المسك منها ليس له ان يرده  
بغير الرؤية ولا بخيار العيب لان الاجر لا يدخل عليه عيبا فاما راحتي  
لولا يدخلها كان له ان يرده بخيار العيب والرؤية جميعا (وعن) الامام  
أبي الليث لا يحمل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب  
اليومع (وقيل) لمحمد ألا تصنف كتابا في الزهد قال حسبكم كتاب  
اليومع وعلى شكل تأخر يجتنب له دينه ان يستهيب فقها ديننا  
يشاوره في معاملاته فان ملاك الامر والدين المأكل والمبلس قال الله تعالى  
في كتابه العزيز كاومن الطيبات وامموا صالحا والله سبحانه وتعالى أعلم  
• (نوع في الاستبراء) •

(قال) صاحب المنبع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو مندوب اليه ونوع

هو واجب (لقا) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ جاريته  
وأراد بيعها او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند مائة العلماء  
رجهم الله تعالى (وقال) مالك استبراء البائع جاريته واجب (رجل) رأى  
امراة تزني ثم تزوجها له ان يطأها من غير استبراء (وقال) محمد واجب الى  
ان لا يطأها حتى يستبرئها ويعلم فراغ رجها (واما) الاستبراء الواجب  
فكل من ملك جارية يبيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح من دم  
مدا وطلع او كتابة على جارية او اعتق عبد على جارية فانه يجب الاستبراء  
في هذه المواضع بمحضة بمسكرا كانت الجارية أو ثيبا ملكها من صغير  
أو كبير أو ضيق (وفي البرزقي) انها لو كانت بكرا أو اوطأ علم المشتري  
بأنها لم توطأ لا يلزمه الاستبراء عند أبي يوسف (وكذا) لو وطئ لابس  
الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم استبرأها الأب لنفسه بالقيمة  
لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يلزم (ولو) حاضت قبل القبض  
عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا لأبي يوسف (وقدر) بمحضة  
في ذوات الاقراء وبشهر في حق الآيسة والصغيرة وبوضع الحمل  
في حق المحامل (وقدر) الثاني يعني أبا يوسف في مدة الطهر بثلاثة  
أشهر وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى (وعن) الامام في أخرى  
باكثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق  
الحرمة (وفي أخرى) قدرها في حق الاممة والعمل اليوم على الاخرى  
أو على الاخير (ويحرم) الوطء والدواحي (وعن) محمد انه لا يحرم  
الدواحي في المسيسة كذا في القنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلف  
فبين أنه مسكرو وجوب الاستبراء هل يكفر قيل يكفر لانه أنكر اجماع  
المسلمين (وقال) طامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما ملكك  
أعانتكم يقتضي اباحة الوطء مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بالخبير فلا  
يكفر بإحده (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذا تزوجها المشتري  
عبدا له قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قيل أن يدخل بها وقبل  
أن يقبض فلم يشترى أن يطأها من غير استبراء قال شمس الأئمة وهذا

مصحح وتزويجه اياها قبل القبض صحيح كالاتفاق اه (وفي الروايمي)  
 رجل اشترى جارية واحتمل في اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطئها  
 ثم باعها قبل ان تحيض لا يحل للشئرى أن يحتال للاسقاط (لقوله)  
 صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا  
 على امرأة واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد ان حاضت  
 عشرة ومهرت ولم يقر بها في ذلك الطهر يحل له أن يحتال للاسقاط  
 لانعدام هذا النسي (ثم) الحيلة أن يقر وجهها المشتري قبل الشراء  
 ان لم يكن عنده امرأة حرة او يزوجه البائع غيره ثم يشترىها بعد ذلك  
 وان كان عنده امرأة أخرى فزوجه البائع غيره ثم يشترىها هو بعد ذلك  
 ويقبضها ثم يطلقها الزوج او يشترىها أولا ثم يزوجه من رجل قبل  
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج (وان) خاف البائع أن يزوجه  
 المشتري ولا يشترىها ولا يطلقها فالحيلة أن يقول البائع تزوجتها منك  
 على ان أمرها يسدى في التطليقتين أطلقها متى شئت أو يقول زوجها  
 منك على انك ان لم تسترها مني اليوم بكنا فهي طالق ثنتين فقبل المشتري  
 النكاح على ذلك (وكذلك) الحيلة اذا خيف على الحمل وقدر  
 في فصل الطلاق فانظره ثمة (رجل) باع أقواما ثم مات وله عليهم ديون  
 ولا وارث له معروف فأخذ السلطان ديونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء  
 وعليهم أن يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين أنه ليس السلطان ولاية الاخذ  
 (صاحب) الدين اذا طفر بالدنانير وحقه في الدراهم كان له أن يمتد به  
 ويأخذ الدنانير لان الدراهم والدنانير جعلا كشيء واحد في حق البياعات  
 ولهذا لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول  
 كما لو استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اه واقه اعلم

(الفصل الثامن عشر في الاجارة)

اعلم ان الاجارة قد شهد بجوازها الكتاب والسنة والاجماع (اما)  
 الكتاب فقوله تعالى فآتوهن أجورهن وقوله تعالى لو شئت لاتخذت  
 عليه أجرا وقوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام على أن تأجرني

فماني حج وشرحة من قبلنا لازمة علينا اننا قص الله ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم من غير انكار ما لم يقدم دليل على اتصافه (وأنا) السنة  
 فقله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجره قبل أن يحفر عرقه  
 ومن استأجر اجيرا فليعله أجره (وأنا) الاجماع فقنا نعتقد كل عصر  
 وكل مصر على مصتها الا ما حكى عن عبد الرحمن الأعمى أنه قال لا يجوز  
 ذلك لانه غرر بمعنى يعتقد على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس بأبي  
 جوازها لان العقد يرتد على المعلوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة  
 والمعلوم ليس بجعل للعقد لانه ليس بشئ وهذا كله وجه القياس  
 والقياس وان كان بأبي جوازها لم يكن القياس في مقابلة النص والاجماع  
 لا يعتبر بخلافهما عملا بالكتاب والسنة والاجماع لم حاجة  
 الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغنى والغنى محتاج الى عمل الفقير  
 وحاجة الناس اصل في شرع العقود فشرعت لترتفع الحاجة (ثم)  
 الاجارة لها اركان وشروط (أنا) اركانها الايجاب والقبول وذلك  
 باللفظ دالة عليهما وهو لفظ الاجارة والاستئجار والاصح  
 والاكثر (وتعتقد) بلفظ الماضي ولا تعتقد بلفظين يعبر باحدهما  
 عن المستقبل فهو ان يقول آجرني فيقول الآخر آجرتك ولو قال آجرتك  
 هذه الدار شهر اياكذا او قال كل شهر يكذا أو هذا الشهر يكذا تعتقد  
 (وفي التهمة) تعتقد الاجارة باللفظ الاعارة ولا تعتقد الاعارة بلفظ الاجارة  
 حتى لو قال آجرتك هذه الدار بشير غرض لا تكون اعارة (وفي القنية)  
 قال لا تخو هذه الدار بدني في كل سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه  
 المفتاح فهو اجارة (وفي البرزالي) الاجارة الطويلة لا تعتقد بالتعاطي  
 لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في كل سنة داتما أو اقل أو أكثر  
 (واستخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض  
 لا البعض (وهي) على وجهين (الاول) ان يؤجر الارض أو الكرم وفيها  
 زرع فيبيع الاشجار والزرع باصولها ممن أراد الاجارة بشئ معلوم ويسلم  
 ثم يؤجر الارض منه مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة

سنة أو نصفها بحال معلوم على أن يكون أجرة كل سنة من السنين سوى  
 الايام المستثناة كذا وبقية مال الاجارة يجعل بمقابلة السنة الاخيرة ولكل  
 منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار (والثاني) أن يدفع الاشجار والزرع  
 القائمة على الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخيار ج  
 على مائة منهم للدافع والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسطه الى  
 ما يريد ثم يؤجر منه الارض مدة معلومة على الوجه الذي ذكرناه من غير أن  
 يكون أحدهما العقد بن شرط في الآخر (وبعض) أئمة بنوا أنسكرو الاول  
 وقالوا يبيع الاشجار والزرع يبيع ثلثة لايبيع رغبة حتى لا يملك المستأجر  
 قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفع المبيع ولا فسخ والثلثة لا تزال ملك  
 البائع وان قبض المبيع والمبايعا على ملكه لم يفسخ اجارة الارض (وبعض)  
 جوزه وقال انه يبيع رغبة لانها مقصدا به ففسخ الاجارة ولا طريق اليه الا به  
 ولا ينساقى عدم جواز القطع مع كونها ملكا كالأرهن لا يملك الرهن قطع  
 الاشجار (وقيل) ان باع الزرع والشجر بمن المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا  
 لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بمن قليل (رجل) قال  
 لا تجزعت منك عبدي بمنافع دارك هذه سنة وقبل فهو اجارة والاجارة  
 تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر دارا مدة معلومة  
 وعطلها مع التمكن من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك  
 أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبيع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر  
 سقط الاجر لقوات التمكن انه والفعل المسانم للكنة ولا يمكن مع الغصب  
 (قال) صاحب الكافي وهل ينفع العقد كرقبتي والقاضي غفر الدين  
 في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة ولكن يسقط الاجر مادامت في يد  
 الغاصب (وفي الهداية) ان العقد ينفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة  
 سقط من الاجر بقدر لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة  
 بطرق ثلاثة (اما) بيان المدة كاستئجار الدار السكنى والارض للزراعة  
 فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لان المنافع  
 تجب شيئا فشيئا فبمقدارها يصير معلوما يبين المدة اذا كانت المنفعة



لا تتجاوزت الا في الاوقات فان المد لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم  
 في فصل الوقف (واما) الاقطاع فهل قال أحد من العلماء يجوز اجارته ام لا  
 (قلت) وقد رقت على علمه منقذات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان  
 الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق  
 وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القونوي وشيخنا شيخ الاسلام  
 والمسلمين سعد الدين الدبري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم  
 ابن قطلوبغا الجمالي مع الله بحياته فاستفدنا منها فوائد دجة (منها) القول  
 بجواز اجارة الاقطاع وقد اطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه احسن  
 المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الدبري المشار اليه فيمن  
 آجرا قطاعه سني ثم اخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي  
 السنة فقال نعم يجوز لغيره ان يؤجر اقطاعه حيث كان يتضمن اقطاعه  
 ملك المتعة والتصرف فيه في العرف العام بما يراه وليس هذا اظهر المستعبر  
 وتكون الاجارة من المقطع صحيحة لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها  
 شرعا ولا تنسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في  
 ذلك وتبقى بالمعنى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا  
 رضي الله عنهم والحمد لله رب العالمين (ومسألة) السؤال الذي سئل عنه  
 شيخ الاسلام برهان الدين بن عبد الحق سألته قوم عن اجارة المجنسي  
 ما قطعه الامام له من المزارع والقرى والعقارات هل يصح ايجاره ذلك  
 ويكون عقد الاجارة فيه صحيحا لازما اذا سمى فيه ما يتوقف فيه صحة  
 الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه  
 ومطلبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل الحكم  
 في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أولا وذكرنا ان الضرورة داعية الى  
 معرفة الجواب في ذلك تنصيصا او قياسا على نظيرها من اصول المسائل  
 (فقال) لما تنصص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقض عليه بعد  
 ما تطلبته منه ولم أعلم لم في عننا نصا يما يجوز ولا يضمن ولكن قياس قولهم  
 في نظيرها يقتضي القول بجوازها وزومها (اما) التفسير الاول فقد نص

اصحابنا على ان من مبيع على خمسة مئة سنة كان للمصالح ان يؤاجر وهو معلوم  
 ان المصالح اغنامك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما مبيع عليهم من حق الذي  
 يدعيه وان كان المصالح ينكر ذلك ويزعم انه لا حق له فالمنفعة المملوكة  
 بالمصالح ما سكنت بمقابلة عوض في زعم المدعي وبغير مقابلة عوض في زعم  
 المدعي عليه فكان فيه شائبة العوضية فصارت المنفعة المصالح طليها مالا  
 تظر الى زعم احد مما وهو المدعي وغيره مال تظر الى زعم المدعي عليه يعتقد  
 الاجارة فوجب جواز مثله في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع ملكها الجند  
 لا احتباسهم انفسهم واستعدادهم ليعرض للمسلمين من المصالح ينديهم  
 الامام لقيام بها من قتال اعداء الاسلام وردع المفسدين وقمع الخارجين  
 وصون الاموال والالتفات عن التعرض اليها بغير حق فرقبة الاقطاع باقية  
 على ملك بيت المال ومنافعه مملوكة لمعوضها جسا وانقسم سهم له  
 فملكوا وتلكها بعقد الاجارة بل اولى فان المجوز لتملك المنافع المملوكة  
 بعقد الاجارة من حيث هي كونها ملكك بعوض وملك المنفعة في مسئلة  
 الصلح بعوض اغنام وفي زعم التملك لا في زعم المملك اما في مسئلة الاقطاع  
 فالمنافع ملكك بعوض في زعم المملك وهو الامام وفي زعم التملك وهم  
 الاجناد فيكون معنى العوض في تملكها كدف كان تملكها بعقد الاجارة  
 اقوى في التجاوز (واما) النظر الثاني وهو ان المستأجر يملك اجارة  
 ما استأجره وان كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لا يمكن لما  
 ملكها بعوض ملك ان يملكها بعوض ايضا وهو الاجارة فكذلك  
 ما اقطاعه الجندى لملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعدادها ما اعتدله  
 كان مال كالمنفعة بعوض فملك تملكها بعوض وهو عقد الاجارة ايضا  
 (واما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحيط فيما اذا وقف  
 وقف على ان غلته لفلان كان على الصحيح لفلان ان يؤاجر وذلك لان المستحق  
 له غلة الوقف والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (واما) النظر  
 الرابع فالعبد المأمون له في التجارة يملك ان يؤاجر من مال التجارة ما يجوز له  
 فيه عقد الاجارة فوجب ان يجوز مثل ذلك في الاقطاع من الجندى

(وأما) النظر الخامس فأم الولد يجوز للسيد أن يزوجها مع أنه لا يملك  
 منها سوى منفعتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال) القدوري رحمه الله  
 بحالي في باب ما يهرم بيعه في غصب أم الولد وأما أم الولد فلا تهرم عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتصجيلان المولى لا يملك منها إلا المنفعة لا ترى  
 أنها لا تسمى بعد الموت الورثة ولا الغرما وغصب المنفعة لا يتعلق به ضمان  
 فإذا كان المولى يملك إيجارها وهو لا يملك رقبتهما واعتل ذلك منفعتها وحب  
 أن يكون كذلك المقطع لأنه لا يملك الرقبة وانما ذلك المنفعة فقط (وأما)  
 النظر السادس فهو أنه ما قطع المحدث من القرى والمزارع في أحوال  
 الإسلامية لينتفع بها ولا يمكن ذلك إلا بالسكراب والزراعة وغير ذلك من  
 الكفاف ومباشرة أعمال الفلاحة من سقى ما يسقى وحصاد ما يسه وما أشبه  
 ذلك من الأمور والتي يتوقف استغلال تلك الأراضي عليها وذلك لا يحصل إلا  
 بالمزراعة أو بالأجارة لمن يقوم بهذه الأعمال فإن المحدث أمر بذلك لصاروا  
 فلا حين وتعتل المعنى المطالب منهم من الاستعداد والقيام بما اعتدوا له من  
 مصالح المسلمين ومنعهم من الاستعداد للقيام بردهم إلا بعد ما عنهم (والأصل)  
 في الإقطاع من الإمام أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع  
 وعن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم أقطعوا قال أنس بن مالك رضي  
 الله عنه بعد ما رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتصال بقطع لهم بالبصرة الحديث  
 (وعن) عاتمة بنت وائل المخزومي حدثت عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أقطعهم أرضاً لا أعلم أنه قال إلا بصخر موت (وعن) ابن عمر رضي الله تعالى  
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فاجري فرسه حتى قام ثم رمى  
 سوطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك  
 من الأحاديث والآثار التي يطول ذكرها هذا ما دل عليه مما نزل أصحابنا  
 (وأما) غيره لما تأمنا فذكر ابن أبي موسى المشاشي في ردوس المسائل  
 ما يدل على أن قول الخنابلة كقولنا فقال يجوز إجارة المنافع المستفقة  
 بالوصية فنقول متى جاز ذلك إجارة الإقطاع قياساً عليه (وَأَمَّا)  
 التبصر من الشافعية في فتاوى الشيخ أبي الحسن التبروي رحمه الله

السكراب  
 لا يملك  
 إلا المنفعة  
 لا تسمى  
 بعد الموت  
 الورثة ولا  
 الغرما وغصب  
 المنفعة لا  
 يتعلق به  
 ضمان  
 فإذا كان  
 المولى يملك  
 إيجارها وهو  
 لا يملك رقبتهما  
 واعتل ذلك  
 منفعتها وحب  
 أن يكون  
 كذلك المقطع  
 لأنه لا يملك  
 الرقبة وانما  
 ذلك المنفعة  
 فقط (وأما)  
 النظر السادس  
 فهو أنه ما  
 قطع المحدث  
 من القرى  
 والمزارع في  
 أحوال الإسلامية  
 لينتفع بها  
 ولا يمكن ذلك  
 إلا بالسكراب  
 والزراعة  
 وغير ذلك من  
 الكفاف  
 ومباشرة  
 أعمال الفلاحة  
 من سقى ما  
 يسقى وحصاد  
 ما يسه وما  
 أشبه ذلك  
 من الأمور  
 والتي يتوقف  
 استغلال تلك  
 الأراضي  
 عليها وذلك  
 لا يحصل إلا  
 بالمزراعة  
 أو بالأجارة  
 لمن يقوم  
 بهذه الأعمال  
 فإن المحدث  
 أمر بذلك  
 لصاروا فلا  
 حين وتعتل  
 المعنى المطالب  
 منهم من  
 الاستعداد  
 والقيام بما  
 اعتدوا له من  
 مصالح المسلمين  
 ومنعهم من  
 الاستعداد  
 للقيام بردهم  
 إلا بعد ما  
 عنهم (والأصل)  
 في الإقطاع  
 من الإمام  
 أنه ثبت عن  
 النبي صلى  
 الله عليه  
 وسلم أنه  
 أقطع وعن  
 الصحابة  
 رضي الله  
 تعالى  
 عنهم أنهم  
 أقطعوا  
 قال أنس  
 بن مالك  
 رضي الله  
 عنه بعد  
 ما رسول  
 الله صلى  
 الله عليه  
 وسلم  
 الاتصال  
 بقطع لهم  
 بالبصرة  
 الحديث (وعن)  
 عاتمة بنت  
 وائل  
 المخزومي  
 حدثت عن  
 أبيه أن  
 النبي صلى  
 الله عليه  
 وسلم  
 أقطعهم  
 أرضاً لا  
 أعلم أنه  
 قال إلا  
 بصخر موت  
 (وعن) ابن  
 عمر رضي  
 الله تعالى  
 عنه أن  
 النبي صلى  
 الله عليه  
 وسلم  
 أقطع  
 الزبير  
 فاجري  
 فرسه حتى  
 قام ثم  
 رمى سوطه  
 فقال رسول  
 الله صلى  
 الله عليه  
 وسلم  
 أعطوه  
 حيث بلغ  
 السوط  
 وغير ذلك  
 من الأحاديث  
 والآثار  
 التي يطول  
 ذكرها هذا  
 ما دل عليه  
 مما نزل  
 أصحابنا (وأما)  
 غيره لما  
 تأمنا فذكر  
 ابن أبي  
 موسى  
 المشاشي  
 في ردوس  
 المسائل  
 ما يدل على  
 أن قول  
 الخنابلة  
 كقولنا  
 فقال  
 يجوز  
 إجارة  
 المنافع  
 المستفقة  
 بالوصية  
 فنقول  
 متى  
 جاز  
 ذلك  
 إجارة  
 الإقطاع  
 قياساً  
 عليه (وَأَمَّا)  
 التبصر  
 من  
 الشافعية  
 في  
 فتاوى  
 الشيخ  
 أبي  
 الحسن  
 التبروي  
 رحمه  
 الله

تعالى قال مسئلة اذا قطع السلطان جنديا أرضا فهل يجوز له اجارتها  
 الجواب نعم يجوز له لانه مستحق انفعاتها ولا يمنع من ذلك كونها معرضة  
 لأن يسترد هانسه بوجهه وغيره كما يجوز للزوجة ان تؤول الارض التي  
 في صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة لان تسترد منها ما نفصاخ النكاح  
 وقد اذعن على هذا القدر في هذا الباب ان لو كتبت جميع ما في  
 مصنفات المشار اليه لم لياق عنه الكتاب (ثم) جئنا الى ما كافي من  
 اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاول وهو بيان المدة على  
 ما فصلناه قبليه فلا تفتد في تكراره (واما) بيان العمل بان يبين محل  
 العمل كمن استأجر رجلا على صبح ثوبه أو خياطته أو استأجر دابة ليعمل  
 عليها مقدا أو معلوما أو يركبها مسافة معلومة لانه اذا بين الثوب ولون  
 الصبح وقد مر ما يصح به اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة وقد مر المحمول  
 وجنسه والمسافة صارت المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصح العقد (واما)  
 بالاشارة كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا  
 اراد ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه تصير المنفعة معلومة فتصح (ثم)  
 ما صلح أن يكون نمسا في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن  
 يكون اجرة في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة والاجرة ثمن المنفعة فيعتبر  
 بشمن المبيع وما لا يصلح ثمنا لا يصلح اجرة ايضا كالايجار مثل العبيد  
 والحيات لان الاجرة عوض مالي فكل ما صلح عوضا صلح اجرة هكذا  
 في المتبيع (وفيه) ايضا اذا استأجر أرضا للزراعة بشرط أحد شيئين  
 اما تعيين المزرع أو تعميم المزرع بأن يقول يزرع ما شاء من الارض تارة  
 تستؤجر للزراعة وتارة للبناء والغرس وغيرهما وما يزرع فيها متفاوت  
 فقد تستؤجر لزراعة البر أو الشعير أو الذرة أو الارز وغيرها وبعضها يضر  
 بالارض هال بين شيأ من ذلك لا يصير العقود طيبة معلوما واعلام العقود  
 عليه شرط جواز العقد الا أن يقول على أن يزرع فيها ما شاء من الجمال  
 ارتفعت بتفويض الحرية اليه (ويدخل) الشرب والطريق في الاجارة  
 تبعا للارض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الارض فان الشرب

والطريق لم يدخلا بلاذكر لان المقصود من الاجارة الانتفاع حتى لا يصح  
اجارة ما لا يمكن الانتفاع به في الحال كاجارة الممر للركوب وغير ذلك  
(وفي الذخيرة) استأجر أرضا ولم يذكروا أنه يزرعها فالاجارة  
فاسدة بحجتها المعقودة عليه لان الارض تحمل للزراعة والغرس  
والبناء ولا رجحان لبعض على البعض فالحسين لا يصير المعقود عليه معلوما  
وصحة ذلك اذا ذكر أنه يزرعها الا انه لم يذكر أي شيء يزرعها فالاجارة  
فاسدة بحجتها المعقودة عليه (وفي البرزخي) رجل استأجر دواب الى معرقة  
من خوارزم يكفي لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤثر رد الدواب بإرسال  
الغلام معها (وذكر) محمد أنه يؤثر بإرسال الغلام معها (وذكر)  
مولانا شيخ الاسلام انه يحبر ولا يجبر (استأجر) رجلا ليعمل له غلته من مطبوعة  
حينما اقتضب فلم يجد موزع قسم الاجر المسمى على ثمانية ووجه ورجوعه  
ولزمه أجر الذهاب لان الذهاب كل له وان كان لم يسم المطبوعة فلا يجاوز  
عن قبض المسمى للذهاب وله أجر المثل (قال) لقيط استأجر ثل لقيط هذا  
التوب نفاطه غلامه استحق الاجر وان قال يدف نفسك لا يستحق (استأجر)  
رجلا ليعفر عشرة في عشرة فقفر خسا في خمس لم يربح الاجر لان الاولى  
مائة ذراع والحقور خمس وعشرون ذراعا (رب) الدار امتنع عن تقريب  
بيت الخلاء لاجبر لكن لما كن ان يفتح لخل في الانتفاع وكذا  
لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطين السطع (استأجر) دارا فيها بئر ماء له  
أن يسقي منها لان له الاستقاء قبلها فكذا بعد ما وان اختل ماء البئر  
ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر دابة  
لبركها مائة واتخذت للعتو وأسكنها في منزله ولم يجئ مالها لياخذها  
حق تلفت الدابة عند ضمانه على المستأجر لانه لا يجب على المستأجر اذ  
ومع ذلك لو ساقها الرد الى مالها فضاقت لا يضمن وان استأجرها البركها  
في الممر فذهب المالك الى مصر آخر فخرجه للمستأجر اليه وهلك  
في الطريق ضمن لصيرورته فاصبا بالانحراج (وفي المنتقى) رجل اكرى  
دارا سنة بالف فلم ترضت قال ربه ان فرغتها اليوم والا عليك الف كل

يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لحمد هلا  
يجعل له أجر مثله إلى أن يتمكن من التفريغ وبعد التمكن عليه ما قاله  
المؤجر قال هذا حسن (وفي الروايات) ولو أجر داره اجارة مضافة بيان يقول  
أجرة داره هذه شهر شوال وهما في رمضان ثم باعه من آخر فالبيع موقوف  
على اجارة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يسكن الدار لان العقد منعقد  
وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يحن ذلك الوقت (وذكر) في بعض  
المواضع انه اذا أجر داره اجارة مضافة مثلاً في صفر وهو بعد في محرم فباع  
قبل حني ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى روايتان والفتوى على انه  
ينعقد وتبطل الاجارة المضافة وهذا هو الظاهر لان له ولاية الفسخ والبيع  
دلالة الفسخ (وفي البرزاري) أجر داره اجارة مضافة بيان قال في شهر ربيع  
الاول أجرته كما رجب فباعها في جمادى الاولى ذكر شمس الأئمة المحمدي  
ان البيع لا ينفذ في رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت حق ان  
يثبت وبه يلوح كلام السرخسي حيث قال الاصح ان الاجارة المضافة لازمة  
وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر جالا وتبطل الاجارة (قلت) وبه يفتي  
والله أعلم (فائدة) اعلم أن جملة ما يصح مضافاً أربعة عشر للاجارة وقضها  
والترارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصال  
والوصية والفضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا يصح  
مضافاً عشرة البيع واجارة المبيع وقضه والقسمة والشركة والمبة  
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين (وفي العمادى)  
ولو أفر بالدار المستأجر قلغيره فان اقراره يصح في حق نفسه ولا يصح في حق  
المستأجر فاذا مضت المدة يقضى بها للمقر له (وفي القنية) اجرة الزبيب والختان  
في مال العبي اذا كان له مال والا فلي أبيه (واجرة) القابلة على من يطها من  
أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب  
أجر الطبيب عليه (واجرة) سجين سجين القاضي لا يجب على المحبوس  
(وقيل) في زماننا اجرة الدجاجة تقب على رب الدس لانه يعمل له (وقال)  
برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المدعى عليه لان المحبس

حقوبة استحقها المنع حق غير من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا الجاني  
 المتروك (وذكر) القاضي بديع الدين ان اجرة المجهول على المدعي (وقال)  
 برهان الدين صاحب المصيط على المدعي عليه (وقال) قاضي خان على  
 من استأجره والا فعلى من أخذ المجهول (ويجوز) لفتي أخذ الاجرة  
 على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول  
 من هذا الكتاب فانظر مئة (وفي الوقاية) ولا يصح الاجارة على الاذان  
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والفتاوى والنوح والملاهي وعصب  
 النيس (ويفتي) اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه ويجبر المستأجر على دفع  
 ما قيل له ويجبس به وعلى المملوك المرسومة (قلت) وهي بفتح الحاء غير  
 المضممة هدية تهرى الى المعلن على رهوس بعض سور القرآن سميت بها  
 لان العادة اعتاد المملوك وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي  
 البرازي) رجل آجر نصف داره والدار تحتل القدمة أولا أو قال  
 آجر ثلث نصيب منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب آجر المثل (وقالا)  
 لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجساها (واجارة) البناء بدون الارض  
 لا تجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فاورد عليه جواز  
 اجارة القطاط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام الصارمي المحوارزي  
 رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعا كالمجدران مع السقف يبقى بجواز اجارة  
 البناء والا لا (ومن) محمد رحمه الله تعالى جوازه فانه قال من استأجر أرضا  
 فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فاولا  
 جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقامه على القطاط (قال) الامام أبو  
 على رحمه الله وبه كان يفتي مشايخنا (ولو) كان البناء على الكا والعرصة  
 وقف وآجر المتولى باذن مالك البناء فلا جري ينقسم على البناء والعرصة  
 (له) بناء في أرض الغير فأجر البناء لمن صاحب الأرض الفتوى على  
 انه لا يجوز ذكره المملوك (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وفاؤا ولو  
 آجر العرصة لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة  
 لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفا ينسب أن يجوز ويدل على ذلك

اذكر صاحب النخيرة عن المبسوط قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة  
 أنه قال أكره اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن  
 ابن عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في درهم لقوله  
 صلى سواء العاكف فيه والباد (قال) في النخيرة ثم هذه المسئلة دليل  
 على جواز اجارة البناء بدون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند  
 أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما يخص فيها في أيام الموسم  
 (وعلم) يدل على ذلك أيضا قول صاحب المداية في الاستدلال على  
 سدهب الامام في عدم جواز بيع ارض مكة قال ما منعه استدلال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباعها  
 ولا يورث ولا نهارة محترمة لانها فناء الكعبة وقنطرة التعظيم  
 فيها حتى لا ينفرد سيدها ولا يختل خلاها ولا يعضد شوكها فكذلك  
 في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباقي (واستدل) لما بانها  
 مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء (وفي) خزنة  
 الاكل لو آجر ارض مكة لا يجوز لان رقبته الارض غير مملوكة انتهى  
 ومنه ومنه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه اعلم (وطريق)  
 جواز اجارة المشاع ان يلحق القضاء به او دأجرا. كل ثم يرفع في البيع من  
 (ومسائل) الشيوخ سبع البيع والاجارة والاعارة وانها جائزة  
 والوقف ومبته فيما لا يتحمل القيمة جائزة وفيما يتحمل لا يجوز ولو  
 كان من شريكه او من اجنبي والصدقة كالمبة في رواية الاصل (وفي)  
 الجامع الصغير جواز الصدقة وفي الشائع لا يجوز وعند محمد وروى المشاع  
 لا يجوز مطلقا وفي الطائري روايتان (وفي الوالحي) رجل استأجر ارضا  
 ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك او غرق فلم يثبت فعليه الاجر  
 تاما لانه قد زرع ولو غرق قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من  
 الانتفاع بها (قال) صاحب المحيط والقنوي على أنه اذا بقي بعده هلاك  
 الزرع مطلقا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا  
 يجب اذا تمكن من زراعته مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه



غاصب كافر (استأجر) أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم  
تطر أن لم يجد الماء لسقى فميس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرطها  
أولاً كمالاً واستأجر الرضى فاقطع الماء وكذا لو خرب النهر الا عظم ولم يقدر  
على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الوليث (وفي المبيع) ولو انقطع  
ماء الرضى واليدت مما يتنفع به لغير الطين فعليه من الاجر بمحضه  
ولو نقص الماء عن الرضى فان كان النقصان فاحشاً فلم يستأجر  
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القنودرى  
في شرحه اذا صار يطحن أقل من نصف ما يطحنه فهو فاحش  
(استأجرها) للزراعة فقل ماؤها أو انقطع له أن يجامع حتى يفسخ  
القاضي العقد وبعد ما يفسخ يترك القاضي الأرض في يده بأجر المثل  
الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضاه ولم تنقض الاجارة  
(قلت) وكانت واقعة الفتوى بالقاهرة (وصورتها) رجل استأجر  
جما ما يجرى اليها الماء من عين فاقطع الماء عن الحمام لتعطيل العين  
فهل يستحق المستأجر أجراً مائة انقطاع الماء وتعطيل العين أم لا (فأجاب)  
جدي شيخ مشايخ الاسلام محب الدين متع الله تعالى بجهاته الحسنة  
انقطاع ماء الحمام عيب تنفخ به الاجارة وقيل لا تنفخ فان ازاله المؤجر  
سقط خيار المستأجر والا فلا ولا تلزمه الاجارة في مذهبه الا أن يستوفي المنفعة  
مع العين والله سبحانه وتعالى أعلم (ومنها) واقعة الفتوى أيضاً  
رجل استأجر جهات وقف من ناظر شرعى وعمر فيها ولم يكن الناظر أخذ له  
في شيء من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له  
في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم  
في ذلك (فأقضى) سيدى احمد شيخ مشايخ الاسلام المثار اليه بأن العمارة  
المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يقلصها بالجهة الوقف  
بقيتها مقموعة أو يكاف المستأجر قطعها وتبوية الوقف فيفعل الا تنفع  
الوقف والله أعلم (استأجر) جما ما في قرية فوق الجلاء ونهر الناس  
سقط الاجر وان نهر بعض الناس لا يسقط (أجر) داره اجارة يطوبولة

الشرع بالكره النصيب من الماء له (وقوله الحمام) تأنيدها كثر من تدبيره (وقوله الجلاء) بالفتح والماء الخ

وهو مديون وطلب الدائن من القاضى أن يبيع على يسع الدار وقيمة الدار  
 مستغرقة لئلا الاجارة ليس للقاضى أن يبيع على ذلك وبه أفنى القاضى مبيع  
 الدين وصاحب المحبط ( والدرهم ) دين فادح يفسخ له الاجارة وأقل منه لا  
 ( وفي الروايجي ) رجل آجر داره من رجل ثم أراد أن يتقضى الاجارة  
 ويبيع الدار لنفقة ونفقة أهله وعياله لكونه معسرا له ذلك كما اذا كان  
 عليه دين فادح له أن يتقضى الاجارة ( قال ) البرازي وان مكنته  
 المستأجر في إقراره بالدين يجوز إقراره عند الامام خلافا لهما ( وعن )  
 صاحب المحبط الطريقي في فسخ الاجارة لاجل الدين أن يبيع الدار  
 المستأجرة أولا ببالدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول المؤجر  
 التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان بن فلان فيحكم القاضى بفسخ  
 البيع ويتفسخ الاجارة فمنا ( وفي القنية ) ما طلل المستأجر في أداء الغلة فأخذ  
 المؤجر منه المفتاح فبقيت الدار مغلقة شهرا لا يسطع الاجر لانه كان متمسكا  
 من الانتفاع بواسطة أداء الغلة ( استأجر ) حافونا ليجرفيه في السوق  
 ثم كسده السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا  
 ( وفي المنبيع ) رجل استأجر حافونا ليجرفيه فافتقر فمذعذره له أن  
 يتقضى به الاجارة ( وكذا ) لو استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدا للمستأجر  
 أن لا يسافر فانه عذر وانما اذا بدا للمكاري فليس بعذره لانه يمكنه أن  
 يبعث دوابه على يد غيره أو أجيره ( وان ) مرض المؤجر فعذر فليس بعذر  
 أيضا على رواية الاصل لانه يمكنه أن يبعث رسولا يبيع الدابة ( وروى )  
 الكرخي انه عذر ( وفي البرازي ) قال المستأجر أريد السفر وكذبه  
 المؤجر حاف المستأجر على انه عزم على السفر ذكره الكرخي والقدروري  
 ( والانتقال ) من البلدة عذر لان الخروج يحتمل أن يكون حيلة  
 للتوصل الى النسخ فيحلف ( وان ) وجد منزلا أرخص منه أجرة  
 أو اشتري منزلا فأراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا تكاثر ابله  
 الى مكة ثم اشتري ابله الفصح والفرق ان اكره الدار يمكن لا اكره  
 لدابة لانها تختلف باختلاف السالكين والركوب يختلف باختلاف

الراكب بخلاف ما اذا نكحوا ابلا الى مكة ثم بدله ان يسافر على البغل  
لا يكون عذرا (وفي المنخبة) لو اظهر المستأجر في الدار لشره والقنينة كشره  
الحجر واكل الربا والزنا والواطئة وايداء الجيران يؤمر بالمعروف ونهْي  
للأجر ولا يجبرانه أن يخرجوه من الدار بذلك ولا يصير عذرا في فسخ الاجارة  
ولا خلاف فيه لازمة الاربعة (وفي المجموع) ان رأى السلطان أن  
يخرجه فعلى (وقال) ابن حبيب المالكي لو اظهر العنق في دار نفسه  
ولم يمتنع بالمر بالمعروف ويقول داري انا آفي فيها ما شئت تباع عطسه  
داره (وفي الولاحي) رجل استأجر حائون وقف من المتولي بأجرة  
معلومة ثم مات المتولي قبل انقضاء المدة لا تقضي الاجارة لان المتولي نائب  
عن المستحقين ويموت المتولي لا يفسد العقد كلقاضي لا ينعزل  
بموت السلطان لانه نائب عن العائمة وقسم في فصل القضاء ويموت  
الموكل تنفخ الاجارة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة (قال) البرزلي  
وبموت الوكيل لا تنفخ للاجارة (وقال) العمادى ينبغي أن تنفخ  
لان من عقد له الاجارة باق وهو الموكل (متولى) الاوقاف اذا آجر  
الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام ذلك ضد بعض علمائنا (وكذا)  
الاب اذا آجر منزل ابنه الصغير بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل  
(وفي) شرح منظومة ابن وهبان لو آجر دار الطفل أو أرضه أو حائونه أبوه  
أو وصيه أو جده ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان أبو الطفل  
أو وصيه أو جده آجر الطفل نفسه لرجل فبلغ الطفل فانه يقتير أن شاء  
فسخ الاجارة وإن شاء استمر بها (متولى) الوقف اذا آجر أرض الوقف بأجرة  
منه يجوز أن زاد أجر مثلها بغير سعرها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى  
تجدد العقد ثانياً وفيما مضى من المتن يجب المسمى بقدره وبعد ذلك  
يجدد العقد على أثره معلومة بما زادت كذا في الولاحي (قلت) وفي  
أدب القاضي المروحي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة لان اجارة  
المثل انما تقتصر حالة العقد (وفي النوادر) ليس له فسخ الاجارة اذا  
صكانت الاجارة أجر المثل حال العقد وإن ازادت بدرة اهـ (وفي)

الولائجي) رجل استأجر بعيرا الى مكة فهدأ على الذهب دون المجبي  
 ولا استأجر بعيرا فهو على الذهب والمجبي جميعا لان في الاجار تحوثة الردء على  
 الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وجل البعير مائتان  
 وأربعون منا لان العلماء تكلموا في معرفة الماع قالوا مائة اوطال  
 والدليل عليه ان الوثق جل بعير في كلام العرب وجل البعير مائتان  
 وأربعون منا والوثق ستون صاعا (قلت) والصاع ثمانية اوطال  
 برطل العراق وهو بالحلي ثور برطل وأربع اواق فينفذ يكون جل  
 البعير تقريرا ثلثمائة وستين رطلا بالحلي والله أعلم  
 (الفصل التاسع عشر في الهبة).

وتعقد الهبة بالايجاب والقبول لانها عقد فتفتقر الى الايجاب والقبول  
 كسائر العقود (وفي البدائع) ركن الهبة الايجاب من الواهب  
 فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استمسكنا والقياس أن  
 يكون ركنا وبه قال زفر رحمه الله تعالى ويتم بالقبض الكامل فالقبض  
 الكامل في المتقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار  
 قبض له او القبض الكامل فيما يحتمل القسمة يكون بالقسمة حتى يقع القبض  
 على الموهوب بطريق الاصل من غير أن يكون القبض بقبعة قبض  
 الكل وفيما لا يحتمل القسمة بقبعة الكل (وفي المنسج) اذا قبض  
 الموهوب له في مجلس عقد الهبة بغیر اذن الواهب جاز استقصانا وان قبض  
 بعد الافتراق لم يجز الا أن يأذن له الواهب في القبض وهو القياس في الأول  
 لان القبض تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز الا  
 باذنه (ومن) شرائط الهبة الافراز فلم تصح في مناع محتمل القسمة وصحت  
 فيما لا يحتملها (وهب) دارا من رجلين لم يجز عندهما خلافا لمحمد (ولو)  
 قال وهبت الدار ثلثيها لهذا وثلثها لهذا لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز (والصدقة) على  
 فقيرين على هذا القياس (رجل) قال لا آخرو وهبت حصتي من  
 هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح الهبة ٣ (وهب) البناء

قوله تصح الهبة عبارة بالمرحوم بجهة في عدم الجواز انظر ابن عابد بن

لا الارض يجوز (والشيوخ) الطارئ فيها لا يطلها بخلاف الرمن  
 الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وهب) نصيبه مما يقسم  
 كالأرض والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند  
 الكل وان كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلي (وهب)  
 نصف عبده من رجل أو ثلثه وسلمه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يحتمل القصة  
 (وكذا) لو وهب عبده من رجلين أو رجلان عبد المما (ومن)  
 أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بشئ معلوم  
 ثم يبرئه عن الثمن (وهب) أرضا فزارع أو نخيل أو قنطرة عليه ثمر  
 أو وهب الزرع بدون الارض أو النخل بلا أرض أو قنطرة بدون الثمر  
 لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خفية مع إمكان القلع فقبض  
 أحدهما غير ممكن فيماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القصة  
 (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اهـ (ثم) اعلم ان  
 جميع مسائل الشيوخ سبعة أقسام يبيع الشائع وأجارة الشائع  
 وأجارة الشائع ورمز الشائع وهبة الشائع وصدة الشائع  
 ووقف الشائع فقد جمعت لك أيها الطالب هذه الأقسام  
 هنا طاعة لك على الاستقصاء لتعرف أحكامها في أبوابها بالتأمل  
 ان شاء الله تعالى (وقد) تقدم الكلام على غالب هذه  
 الأقسام في فصل الاجارات من مجموعنا هذا فانظره ثمه (وفي  
 للمقطعات) رجل له دار فم أمتعة فوهب الدار لرجل لا يجوز لان الموهوب  
 مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها  
 من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها صح لان المرأة وما في يدها  
 في الدار في يد زوجها فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من  
 صحة قبضه (وجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت  
 وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعناق لان الرضى شرط  
 جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعناق ولهذا لو أكره على الهبة  
 فوهب لا يصح (وقال) للفقهاء أبو الليث لا يقعان أيضا اذا عرف بالمجهول

(رجل) قال لا تذهب لي بهذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت  
 فقبله وسلمه جاز (وفي الولا المحي) رجل قال جميع ما أملكه لفلان  
 فهذا هبة حتى لا يجوز يدون القبض فرق بين هذا وبين ما إذا قال  
 جميع ما يعرف بي أو ينسب الي لفلان حيث يكون أقرارا والفرق أن  
 في المسئلة الأولى ما قال جميع ما أملكه فهذا الملك القائم حقيقة والملك  
 القائم له لا يصير لغيره إلا بالقليل فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال  
 جميع ما يعرف بي أو ينسب الي وما يعرف به أو ينسب اليه يجوز أن  
 يكون ملك غيره فيكون أقرارا (وفي البرازي) رجل قال لا تذهب  
 وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضه وأوجب ولم يقل قبضت  
 صح (ولو) لم يقبض ذلك لكانه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا  
 عندهم بمرحمة الله تعالى خلا لا يي يوسف رحمه الله تعالى (وفي العمادي)  
 هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح الا اذا وهبه وأذن له في القبض  
 فقبضه جاز (وذكر) في العتقة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز  
 (والبنيت) لو وهبت مهرها من أيها والمرأة وهبت مهرها الذي على  
 زوجها لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرته بالقبض هبت والا لانه هبة  
 الدين من غير من عليه الدين ويصح الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو)  
 باعه من المدون أو وهبه جاز اه (وهب) دارا فيها متاع الواهب ثم  
 وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها  
 اليه جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) لرجل  
 ثيابا في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن  
 صغيره بدار وله فيها متاع وهو ساكن بها ببيعته أو فيها ساكن بلا أجر  
 ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن بلا أجر لم تجز الصدقة  
 (وهب) لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير  
 بدار وفيها متاع الا ب أو الا ب ساكنها يجوز وعليه الفتوى (غرس)  
 لابنه الصغير كرما ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا  
 (ولو) قال لغرس باسم ابني أمر مبرر ود الى الله اقرب (وهبته) من

قوله في صندوق أي متعلق اما اذا كان متعلقا فانه يقبض التملكته أه من ابن فابدين

ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يد  
موصيه أو مستعير لا بكونه في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء  
فاسدا وهذا اذا اعله وأنتم عليه والأشهاد للتحريم المجود بعلمونه  
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغيا شرط قبضه ولو كان  
في عياله (والوصي) كالأب والأم كذلك لو كان الصغير في عياله ما ان  
وهب له ثلث الأم القبض وهذا اذا لم يسكن للصبي أب ولا جد  
ولا وصيهما ولا وصي من قبل القاضي (وذكر) الصدر أن عدم  
الأب فقبض الأم ليس بشرط (وذكر) في الأصل الرجل اذا تزوج ابنته  
الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض المهر بها ولا يجوز قبض الزوج  
قبل الزفاف وبعد البلوغ (وفي التحريم) قبض الزوج يجوز اذا لم يكن  
الأب حيا فلأن الأب أو وصيه والمجد أو وصيه غايبة منقطعة جاز  
قبض الذي يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد  
منهم سواء كان الصغير في عياله أولا وسواء كان خارجا محرم أو أجنبيا وان  
لم يكن واحد من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره  
ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الأصل من حال يتبع وهو  
ليس بوصي ولا يتبع ما قرأه وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب  
له استحسانا (ولو) أراد أجنبي النزع منه فليس له ذلك بوسيله في تعليم  
الاعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذلك لو كان في عيال الأخ  
والأم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبو حيا

\*(نوع)\*

الأفضل في هبة الابن والابنت التمثيل كالبراث وعند أبي يوسف رجما لله  
فصل في التصيف وهو المختار (ولو) وهب جميع ما له من ابنه جاز وهو أم  
نص عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خمس بعض أولاد من ياد قرشه فلا بأس  
به وان كانوا سوا في الرشد لا يفعله (وان) أراد أن يصرف ماله إلى الخبز وابنه  
فائق فالعزف إلى الخبز أفضل من تركه لانه اعانة على المعصية وكذلك  
كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته (وفي الولو المحي) رجل اتخذ ولية

لجنتان فأهدى الناس هدايا ووضعوها بين يدي الولد فهذا على وجهين ان  
قال هذا الولد ولم يقل للاب ان كانت الهدية تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان  
أو شيء يستعمله الصبيان فهو هدية للصبي لأن هذا انما لك من الصبي  
وان كان شيئاً لا يصلح للصبي كالدراهم والننانير ومتاع البيت والحيوان  
يتطرق الى المهدى ان كان من اقرباء الاب أو معارفه فهو للاب لان  
التملك منه عرفا وان كان من اقرباء الام أو معارفها فهو للام لان التملك  
منها عرفا فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو جهة يستدل به  
على غير ما قلنا فيعدل على ذلك (وكذا) لو اتخذ الولعة لظاف ابنته الى بيت  
زوجها فأهدى اقرباء الزوج أو اقرباء المرأة (هذا) كله اذا لم يقل المهدى  
اهديت للاب أو للام في المسئلة الاولى وللزوج أو للمرأة في المسئلة  
بان تعدوا الرجوع الى قول المهدى اما اذا عينه المهدى فأقول قوله لانه  
هو المالك (قدم) من السفر وجاء بالغف الى من نزل عنده وقال اقسم  
هذه بين اولادك وامراتك ونفك ان أمكن الرجوع الى بيان المهدى  
فأقول قوله وان تعدر فما يصلح للرجال فله وما لم ينفعها وما لا يكمل ما ينظر  
الى معارف الاب والام (وفي المنقطات) اذا وهب للصغير شيء من  
المأكل سكروا هل يباح لو اهدى له ان يأكل منه روى عن محمد رحمه الله  
تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر ما يجزئ من اهل  
انه لا يباح (وفي البرازي) اذا عمل الصبي حركات قبل البلوغ فتوايه له  
لا أبويه ولمحاثا ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة له مع أبويه  
(رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب الى الميت لانه روى  
في بعض الاخبار أن الحمى اذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك الى الميت  
على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في هبة المريض وغيره) •

(وهب) في مرضه ولم يسله حتى مات بطات الهبة لانه وان كان وصية  
حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض (وهب) المريض  
عبدا لا مال له غير ممت ومات وقد باعه الموهوب له لا ينتقض البيع ويضمن



ثلبه (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مدين ولا مال له غير مجاز قبل  
 موته وبعد موت الواهب لا يجوز لان الاعتناق في المرض وصية وهي  
 لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لامعاية  
 على العبد تجاوز الاعتناق ولعلم المالك يوم الموت (وهب) المريض شيئا  
 لا يخرج من الثلث برقا موهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع  
 بمنزلة المشتري (امراة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا  
 فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة تطل لانه غطلة  
 وتعاين (وفي الولو المحي) امراة جعلت ان تهب مهرها من زوجها  
 على وجه ان ماتت بيرا الزوج وان لم تمت يسكن المهر لها قايما تحمله  
 ان تشتري بمهرها من الزوج ثوبا في منديل وتقبضه فان مات لم يبق لها  
 عليه شيء وان ماتت ترده عليه بخيار الوفاة فيبقى المهر كما كان (وفي) تركة  
 الاكمل قال ابو العباس النافعي رايت بخط بعض مشايخنا رحمه الله  
 تعالى رجل جعل لاحد بنبيه دارا ينصيبه على ان لا يكون له بعد موت  
 الاب ميراث جاز وافق به الفقيه ابراهيم فرع من اهل البيت احد اصحاب  
 محمد بن جعفر بن الحسن وعك ذلك من اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي  
 عمرو الطبري انتهى (اذا) قال الطالب المديونة اذ ماتت فانت بري من الدين  
 الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للملوب (ولو) قال ان  
 مت فانا بري من ذلك الدين لا بيرا وهو غطلة (كقوله) اذا دخلت  
 الدار فانا بري مما ليك لا بيرا (قال) تحت هذه الارض لك  
 فاذهب وازرعها فقبل الحنن وزرع فالارض لغنت وان لم يقل  
 قبلت لا يكون له (قال) لا تجز وبيت جدي منك وهو حاضر بحيث  
 لو مديده لنا له فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت وبصر قابض عند محمد  
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض  
 (وان) كان العبد غائبا فقال وبيت منك عدي فلانا فاذهب واقبضه  
 فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ (ولو) قال هو لثان ثقت  
 ودفعه اليه فقال ثقت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

بقوله اذا قال الطالب المديونة اذا ماتت فانت بري من الدين لا بيرا (وفي) تركة الاكمل قال ابو العباس النافعي رايت بخط بعض مشايخنا رحمه الله تعالى رجل جعل لاحد بنبيه دارا ينصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وافق به الفقيه ابراهيم فرع من اهل البيت احد اصحاب محمد بن جعفر بن الحسن وعك ذلك من اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي عمرو الطبري انتهى (اذا) قال الطالب المديونة اذ ماتت فانت بري من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للملوب (ولو) قال ان مت فانا بري من ذلك الدين لا بيرا وهو غطلة (كقوله) اذا دخلت الدار فانا بري مما ليك لا بيرا (قال) تحت هذه الارض لك فاذهب وازرعها فقبل الحنن وزرع فالارض لغنت وان لم يقل قبلت لا يكون له (قال) لا تجز وبيت جدي منك وهو حاضر بحيث لو مديده لنا له فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت وبصر قابض عند محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض (وان) كان العبد غائبا فقال وبيت منك عدي فلانا فاذهب واقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ (ولو) قال هو لثان ثقت ودفعه اليه فقال ثقت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كالو قال اصرفها الى حولك (ولو)  
 دفع اليه ثوبا وقال البسه ففعل وكون هبة لا قرضا لان قرض الثوب  
 باطل (وفي المقتضات) رجل قال لا تجوعاني من كل حق لك على ففعل  
 ان كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما  
 برئ حكما وهمل يبرا ديانة عند مجمل لا يبرا وعند أبي يوسف يبرا وعليه  
 الفتوى (وفي القنية) غصب عينا فحاله مال الحكم من كل حق هو له قبله  
 قال اثمة بلغ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم والله أعلم  
 \* (نوع في الرجوع عن الهبة) \*

(ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جائزا في المحكم اذا لم يكن عليه حق  
 واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العائذ في هبته كالعائذ في قبضته (ولأنه)  
 من باب المحاسة والدعاة وسوء الخلق ولهذا شبهه بأقبح احوال الكتاب  
 وهذا لان التشبيه في معنى الاستقباح والاستقذار لا في حرمه الرجوع كما  
 قال الشافعي رحمه الله تعالى الا ترى انه صلى الله عليه وسلم قال في رواية  
 أخرى كالكتاب بقي ثم يعود في قبضته وفعل الكايب بوصف بالقبض لا بالحرمة  
 وبه يقول انه يستعج (ويجوز) الرجوع فيها عندنا وان كان مكرها اذا  
 كان ذلك بتراضيهما او بحكم الحاكم (لقوله) صلى الله عليه وسلم  
 الواهب أحق بجهته ما لم يشب عنها أي ما لم يعرض (وقال) الشافعي رحمه الله  
 تعالى لا يجوز الرجوع الا في الاب يهب لولده ثم يرجع فيه (قال) صدر  
 الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع بها الا الولد فانه يملكه  
 للمساغة (ومنع) أي الرجوع ازياة المتصلة بكنائه وغرس  
 ومن لا المتصلة وهي مثل الولد (وموت) أحد المتعاقدين (وهومن)  
 أضيف اليها ولو من أجنبي فهو خذم عوض هبتك فقبض فلوهوب ولم يصف  
 يرجع كل جهته (ونحوها) عن مالك الموهوب له (والزوجة) وقت  
 الهبة فلوهوب لها ففكها رجع ولوهوب فأبان لا (وقراءة) الحرمة  
 (وهلاك) الموهوب (وضابطها) جروف دمع خرقه فالبدال  
 الزيادة والميم الموت والعين العوض والنخاء الخدروج

وهو  
 (نوع في)  
 الرجوع  
 عن الهبة  
 كما  
 في  
 قوله  
 تعالى  
 لا رجوع  
 فيها

والزاي الزوجية والظاف القرابية والماء الملاك كذا في الوفاة  
 وشرحها (وفي البزاي) ولزعم الموهوب له مالا كما صدق  
 بلايين (ولو) قال الواهب العين هذه وأنكر الموهوب له  
 حلف المنكر الموهوب له (وهب) للموهوب له لا يخرج رجوع الواهب  
 الاول له أن يرجع أيضا (ناوي) المريض حتى برا أو كان أعى  
 فأبصر بطل الرجوع (وفي الولائجي) رجل وهب من رجل غمرا  
 يستغاد فله الموهوب له إلى بلع ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل)  
 هب لرجل جارية فعملها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع  
 فيها والمختار لأن هذه زيادة متصلة (رجل) هب لرجل سوقة  
 فله بالماء يرجع الواهب لأنه بقي الاسم وهذا نقصان كن وهب لرجل  
 خبطة فله بالماء بخلاف ما إذا هب لرجل ثوبا فله بالماء حيث  
 لا يرجع (والفرق) أن ههنا اسم الثوب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو)  
 هب دارا أو أرضا فبني في طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية  
 صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له  
 في شيء من ذلك انتهى

### § (الفصل العثرون في الرهن) §

وينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض ويكتفى فيه بالتخليصة في الأصح  
 فإذا قبضه المرتهن فهو رافع غرض الشاغل مميزا ثم العدة فيه ومالم  
 يقبضه يثخن الرهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن  
 إلا بأحد أمرين إما بالدين أو بالأعيان المضمونة بانغمسها (أما) الدين  
 فلأن حكم الرهن قنوت يدا الاستيفاء والاستيفاء يتساووا وجوب في الزمة  
 (وفي البدائع) يجوز الرهن بالدين بأي سبب وجبت من الاتفاق  
 والغصب والبيع ونحوها لأن الدين كلها واجبة على اختلاف أسباب  
 وجوبها فكان الرهن بهارنا بمضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن  
 ببذل الكتابة والدية فعلى إطلاق هذا الكلام يجوز سواء كان مما  
 يحتاج الاستبدال قبل القبض أو لا يحتمله كرامس مال السلم وبذل

الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع  
 (منها) ما لم يكن مضموناً كالوديعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة  
 والشركة والمستأجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة أصلاً  
 (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فانه لا يصح  
 الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل او القيمة بهلاكها كالغصوب  
 في يد الغاصب والمهر في يد الزوج وبذل الخلع في يد المرأة وبذل الصلح عن  
 دم العمد في يد العاقلة فان الرهن بها جائز بالاجماع (وللرهن) أن يجبس  
 الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداده العين  
 والعين قائمة يقال حينئذ الرهن سلم العين الى المرتهن ونسخ منه الاقل  
 من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه  
 العين يجب عليه رد قدر المضمون الى الراهن (وان) هلكت العين  
 والرهن قائم صار الرهن بهارهننا بقيمتها حتى لو هلك الرهن بعد ذلك تهاك  
 مضموناً بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها وبذل الشيء  
 قائم مقامه كانه هو (ويجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض  
 في البيع الفاسد لانهم امن الاعيان المضمونة بانفسها كما في المنبيع (وفي  
 البرازي) القبض شرط جوازها وقال بكركي ومعه الاول أصح (وشروطه)  
 أن يكون مقسوماً فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة لامن شريكه  
 ولا من أجنبي طارئاً او مقارناً في الصحيح (وذكر) الصدران فيه روايتين  
 بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد اريعه كسه حيث يجوز ما ينص على  
 الايعام بان يقول رهننا من هذا النصف ومن هذا النصف لنصه على  
 الابعاض (وفي المنبيع) لا يجوز رهن ثمرة بدون ثقلها وبالعكس ولا  
 فصل بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلاً بالعكس  
 بمرهون لم يجز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده (وروى)  
 المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بذون الاشجار يصح لان  
 اسم الشجر يقع على النابت على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعاً  
 لاشجار او كانه استثنى الاشجار بمواضعها من الارض فكأن عقد الرهن

مختار ولا ماسوي فذلك الموضع من الارض وهو معين معلوم غير متنازع بمخلاف  
 ماله ورهن الم دار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اسم للبني دون مكانه  
 من الارض قصار راعنا جميع الارض وهي مشغولة بذلك الراهن (العدل)  
 اذا سلب على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف  
 الباقي للشيوع (وذكر) القاضى ان استحق بعض الرهن شائما يبطل  
 وان كان مفروزا يبقى الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع  
 جائز بان اعطاء الفاو قال نصفها عندك مضاربها بالنصف ونصفها قرض  
 والمضارب يقع الشيوع بمائتة (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يوجب  
 سقوط الدين عند هلاكه أم لا قال الكرختي رحمه الله تعالى لا يسقط  
 (وفي الجامع) رهن ام الولد أو مالا يجوز بيعه ان يسترده قبل قضاء  
 الدين لبطول الرهن لانه عند ابقاء وفيه معنى البيع فكان محط  
 ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع  
 فكان الرهن منعقد باصطفاء الفساد فيلحق بالمجائز وهذا على خلاف ما قاله  
 الكرختي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالرهن والشر  
 اذا بقيت المدة وقت الفكك (وهلاك) الزوائد قبل الفكك لا يسقط  
 شيئا (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصبر رهننا (ولا) يبطل  
 الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بجهتها ويبقى رهننا عند الورثة (وفي  
 الولوالجي) الرهن اذا كان حيوانا فنفقته على الراهن وكذلك كسوته لان  
 معظم المنفعة في امساك الرهن للراهن فكانت المنفعة عليه وكذلك شربه  
 وكذلك كسوة الرقيق وأجره نظير ولد الرهن وسقى البستان وتلقح نخله  
 وجداده والقيام بمصالحه وأجرة الراعي وسواء كان بالرهن فضل أو لا يكن  
 لان يده على الصورة أمانة فيكون بمنزلة المودع وجعل الا يق على المرتهن  
 اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء لان المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة  
 ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن  
 مقدار الزيادة قلان يده على الزيادة كعقد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف  
 أجرة المسكن لان حق الحبس في الكل ثابت حقا للمرتن (وكذلك)

سدوا إذا انحراحت وانقرض روح والامراض فتنقسم على قدر الامانة والضمان  
 كي يعمل الا ببق (وفي السبازي) فمن الدواء وأجرة الطبيب على  
 المرتنن (وذكر) القدوري ان كل ما كان من حصة الامانة فعلى  
 الراهن (ومن) المشايخ من قال بمن الدواء على المرتنن لا يلزم ان  
 لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه (وقال) بعضهم على المرتنن  
 بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرتنن يجب عليه ممن  
 دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن ان لم يرتد عند المرتنن - في احوال  
 الى زيادة المداواة فالدواؤه على المرتنن ولكن لا يجبر عليه لان الراهن  
 لا يجبر على المداواة وان أجبر على النفقة فالمرتنن أولى ولكن يقال له هذا  
 قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح مالك فداؤه (وما) اتفق المرتنن  
 على الرهن حال غيبة الراهن فتطوع فيه وان كان بامر الحاكم وجعله  
 ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قال محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام  
 اشارة الى انه بمجرد امر الحاكم لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه فاصرح  
 به واكثر المشايخ على هذا لان هذا الامر ليس للارزام حكماً بل للنظر وهو  
 متردد بين الامرين بين الامر حسبته وبين الامر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم  
 ينص على الاعلى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا اتفق عليه  
 حال غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع وان كان بمحضته بالامر لا يرجع  
 (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يرجع فيهما (وذكر) النطاقي  
 وما يجب على الراهن اذا فعله المرتنن او ما على المرتنن اذا فعله الراهن فهو  
 متطوع (اذا) أخذ السلطان المخرج والعرض المرتنن لا يرجع على  
 الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان  
 والظالم لا يرجع الاعلى الظالم انتهى (ويبيع) ما يخاف الفساد عليه  
 ماذن الحاكم ويكون رهناً في يده والمخرج على الراهن خاصة لانه مؤنة  
 الملك فيكون على المالك (وفي الملتقطات) الاب اذا رهن من مال الصغير  
 شيئاً يدين على نفسه ذكر انه يجوز وان كان الرهن أكثر قيمة من الدين  
 فهلك الرهن ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن  
 قيمته والفرق ان الاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك

انوصي (وفي البرازي) رهن الاب متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب  
 ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن  
 نفسه وبر جميع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطربه كغير  
 الرهن (رهن) الوصي مال اليتيم والورثة كما ولا يجوز اذا كان الدين على  
 الورثة الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على  
 الميت جاز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لا فيه اتلاف مال التركة  
 وانه غير جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء  
 وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة تلك امانة وان كانت قيمته أقل من  
 الدين فهلك سقط من الدين بقدره وبر جميع المرتهن بالفاضل من الدين  
 (وعند الشافعي رحمه الله تعالى الرهن امانة فاذا هلك لا يسقط من الدين  
 شيء (وفي القنية) رجل أجبر داره وسلمها الى المستأجر ثم رهنها منه انقصت  
 الاجارة وصارت رهنًا (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان له حمل ومؤنة  
 اذا كان الطريق امانا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كالوديعة (وعند محمد  
 رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا اذا كان له حمل  
 ومؤنة (قال) محمد رحمه الله تعالى ولو اراد ذلك برفعه الى القاضي حتى يكون  
 هو الذي يأمره بذلك (استعار) شيئاً لرهنه فله أن يأمره بقضاء  
 الدين واسترداده وكذا اذا رهن شيئاً ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق  
 المرتن ويؤثر بقضاء الدين ورده الى المقر له (ولو) رهن دار غيره فجاز  
 صاحبها جاز كالواطار ما ابتدأه (رده) معيبا قيمته خمسة وقال كذلك قبضته  
 وقال الراهن بل قبضته سليما قيمته عشرة وأما البيهقي فيمنه الراهن أولى  
 (وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لأدري  
 بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) ظهير الدين المارغيناني تقبل  
 (اختلفا) في الرهن فقال الراهن الرهن غيره ثم ادعى المرتن بل هذا  
 هو الذي رهنه عنده فاقول للمرتن انتهى كلام القنية (وفي  
 البرازي) ألقى المرتن الخاتم المرهون في كيسه المفقود وضاع بالسقوط  
 يضمن كل الفاضل من الدين أيضا (قال) للمرتن اعطه للدلال ليبسح  
 ويخذلك فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يضمن المرتن (ولو) باع

لمرتن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللين والتمر وقكذا  
نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد بباعه باذن القاضى ويكون  
ثمنه رهنا وان باعه بلاذن القاضى ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذا  
كان الرهن مفسدا عند الامام رحمه الله تعالى لانه لا يرى المحجر على المحر  
لمدينون (وفي القنية) لمرتن بيع الرهن باجازة الحاكم وأخذ دينه  
اذا كان الرهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### الفصل الحادى والعشرون فى الكراهية

(المكروه) عند محمد رحمه الله تعالى حرام ولم يتلفظ به لعدم  
القاطع فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض (وعند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بمحرام لكنه الى الحرام  
أقرب بلانه اذا تعارض دليل المحل بدليل المحرمة يغلب جانب المحرمة على  
جانب المحل (لقوله) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع المحلال والمحرام  
يغلب المحرام على المحلال (وهذا) هو المكروه كراهية تحريم (وأما)  
المكروه كراهية تنزيهه فالى المحلال أقرب كذا فى الوقاية ونحوها (وفي)  
الجامع الصغير قال ويكرهه كل محرم الاثنى والباقى (ما) روى عن جابر رضى  
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم محرم المحر الا هدية يوم خيبر واذا  
ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهية هنا التحريم  
وكذلك أبوالايل ومحرم الفرس (وقالا) لا بأس بأبوالايل ومحرم الفرس  
(وتأويل) قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فى أبوالايل انه لا بأس بها  
للتسداوى (ما) فى حديث جابر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن محرم المحر الا هدية واذن فى محرم الخيل (ولاي) حنيفة رحمه الله تعالى  
قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها ولانه ألتذارهاب العدو فذكره  
أكلة للاحترام (وفي الوقاية) الا كل فرض ان دفع به هلاكه (وما جوز عليه)  
اذا تمكن من صلاته قائما ومن صومه (ومباح) الى الشبع لتزيد قوته (وحرام)  
فوقه الا قصده قوة صوم الغدا ولعلنا يستقى ضيقه (والا كل) والشرب  
والإتقان والتطيب من انه ذهب وفضة حرام للرجال والنساء وحل من



الماء رصاص وبلور وزجاج وعقيق ومن انا من مضض وحلوسه على مضض  
 متقبها موضع القضة (ولا) يلبس رجل حرير الا قدر أربعة اصابع ويتوسده  
 ويفترشه (قال) مائة والثريعة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 (لما) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير (وقالا)  
 يكره (قلت) المرفقة يكسر الميم وسادة الاتسكا والله تعالى أعلم (ويلبس)  
 ما سداه ابريسم ومجتمه غيره وعكسه في حرير فقط (وفي القنينة) عن برهان  
 الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصل  
 بلبسه منورة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه  
 الله تعالى فهذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ برهان الدين صاحب  
 المحيط على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل  
 بجلبده حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحو ذلك لا يكره عندنا فكيف اذا  
 لبسه فوق قباء أو ثياب أخرى أو حكايات جبة من حرير بطاقتها  
 ليست بحرير وقد لبسها فوق قميص غزل وفي هذا رخصة عظيمة في موضع  
 عمت فيه البلوى ولكن تطلبت هذا القول عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا (وقال) شمس الأئمة المحلواني  
 ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحرير يمس الجلود مالا فلا (وعن)  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه كان عليه جبة من حرير فقيل له في ذلك  
 فقال أما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن (ثم) قال بديع  
 الدين الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام (وفي) شرح الجامع الصغير  
 لا يزدوى رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير والديساج  
 للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وطامة الفقهاء على أنه  
 يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وهذا آخر ما انتهى اليه تأليف مصنفه رحمه الله  
 تعالى وبيده تسكلمته ان شاء  
 الله تعالى

هذه تكملة لسان المحكم  
للعلامة برهان الدين ابراهيم  
المخالف المحلي الهندوي  
المختار في رجه الله  
تعالى آمين  
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصف بالكمال المنزه عن النقص في صفات الجلال وأفضل الصلاة وأتم السلام على نبيه النبيه البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة الاعلام صلاته سلاماً أرجو بفضلهما حسن الحتام (أنا بعد) فيقول العبد العاجز الفقير الى مولاه الغني القدير برهان الدين ابراهيم الخفافي المحلى العدوي الخنفي طامه الله بطفه الخنفي لماريات الكتاب المحكم الأحكام المسمى بلسان المحكام مشهوراً في بلاد الاسلام ومقبولاً عند العلماء الاعلام وقد توفى مؤلفه قبل الانعام عليه روحه الملك العلام وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأجبت أن أجمعها من كتب الأئمة القبول من غير أن أتصرف بقص حرف ولا زيادة على المكتوب في كتب السادة وصرت في كل فصل من الفصول بالاصل الذي هو عنه منقول طابا من الله تعالى الثفران وسائل الله دعاء بخير من الاخوان وستر ما يعثرون عليه من الرزق واصلاح ما يجربون في المخط من الخال

الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والنباح والاضحية

(كتاب الصيد)

(رى) مسلم مسماً فأصاب سهمه سهم مسلم آخر ماله فأصاب الصيد فقتله ان مسكان يعلم ان سهم الرامي الاول لا يبلغ الصيد ولولا اصابة السهم الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيده كان الاول (وكذا) اذا رمى الجعوس بعد رمي المسلم فان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكره (ولا يحل صيد البندق والمراض والمجر والعصا في الاصل)

## • (نوع آخر) •

(رجل) روى صيد افوق عند مجوسى فأخذه صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفى الاصل) هذا رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما فى ظاهر الرواية فلا يحل لانه بمنزلة وقوعه عندنا

## • (نوع آخر) •

روى صيد افغشى عليه ساعة من غير جراحت ثم ذهب عنه تلك الآفة فأخذه آخره ولا تأخذ (بخلاف) ما اذا جرجه جراحة لا يستطيع معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم روى آخر حيث كان الصيد الاول (والفرق) أن فى المسئلة الاولى لما أخذه الاول فصار بمنزلة من نصب شباك فوقه فى الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشبكة فرماه رجل فأخذه فهو له وفى المسئلة الثانية أخذ الاول ببقائه أثر فعله فلكه (رجل) روى اسدا أود ثيا أو خنزيرا أو ما أشبه ذلك مما لا يقصده الاصطياد وسعى فأصاب صيدا ما كوى اللحم وقتله أكله (وقال) زفر لا يحل (وان) روى جرادا أو معكوت ترك السمية فأصاب صيدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روى ابن رستم عنه انه لا يحل ما أصابه بدون السمية والمختار انه يؤكل (ولو) روى الى آدمى أو يقر أو ابدل أو شاة أو معز أهلى وسعى فأصاب صيدا ما كوى اللحم لا رواية لهذا فى الاصل (ولابى) يوسف رحمه الله قولار فى قول يحل وفى قول لا يحل واليه أشار فى الاصل (ولو) أرسله الى صيد وهو يظن أنه فحير أو اطمأن فلا ذاهم يديؤ كل (وفى الاصل) سمع حنا فظن انه حسن صيد فوماه أو أرسل كلبه فأصاب صيدا ان كان ذلك الحس حسن صيدا لا بأس به وان كان حس انسان أو غيره من الالمبار لا يحل (وفى الفتاوى) دجاجة لرجل انفلتت وتعلقت بشجرة فلا يصل اليها صاحبها فرماها ان خاف عليها بالموت تؤكل وان لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا فى صيد الاصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير

أو البقرة فرماها بالجملة جارية وأصابها الجارية ثقباتها فماتت محل  
وفي الشاقي راج المصرتحل وفي المصرا لا تحل (وفي الفتاوى) في باب النون  
رجل له جارية فرماها أو رمى غيره فماتت على وجهين إن كانت لا تهتدي  
إلى منزله أو كانت تهتدي ففي الوجه الأول يحل أكلها أصاب المذبح  
أو أصاب موضعاً آخر لانه يحترق من الذكوة لا اختيارية وفي الوجه الثاني  
إن أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قبل يحل مطلقاً (والشاة)  
لوسقطت في بئر فطعنتمحل (وقال) الحسن بن زياد لا تحل (وذكره)  
في فتاوى القاضي الإمام مطلقاً من غير ذكر الخلاف (وقال) للتردي  
في البئر إذا رماه فأدماه حل أكله وإن أصاب السهم ظلفها أو قرنها فأدعى  
حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم إن كانت الجراحة  
كبيرة حلت وإن كانت صغيرة قبل تحل وقبل لا تحل  
(نوع في السمك)

(وفي الأصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وإن  
مات بآفة وهو أن يغمر منه الماء أو طفا على وجه الأرض أو وجد  
في بطن طير أو سمك أو ربطه آخر في الماء واضطر الصيادون جملة منها  
إلى مضيق فتراكم فذلك أولاد غنمية أو أصابته حديد أو التي في الماء  
شيئاً فأكله ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء إلا السمك (وفي  
الفتاوى) إذا قتله من الماء أو برد لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله  
كالمات في (وعند) محمد يؤكل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد)  
لم يذكر الخلاف ولكنه قال فيه روايتان (ممكنة) بعضها في الماء وبعضها  
في الأرض مميتة فإن كان الرأس خارج الماء أكلت وإن كان في الماء  
إن كان ماعلى الأرض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وإن كان ماعلى الأرض  
أكثر من النصف أكلت (السبب) إذا رمى به الرجل في الماء فقتلته به  
ممكنة أن رمى به خارج الماء في موضع قد سقط على أخذه فاضطرب فوقه  
في الماء ملكة وإن انقطع الجبل قبل أن يخرج من الماء لا يملكه وعلى  
هذا لذا أرسل السكاب أو رمى يعرف من هذا الفصل

قول السبب (وفي نسخة السبب وهو بفتح السين وضم الهمزة)

• (نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل) •

(وفي) شرح الطحاوي لا يؤكل ذئباب من السباع (بيانه)  
 الاسد والذئب والثعلب والفهد والتعلب والضبع والكلب  
 والسنور الاهلي والبري والفيل وسباع الحوام أيضا (بيانه)  
 الضب واليربوع وابن عرس والسنجاب والقنذ والمور واللق (والحوام)  
 التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع  
 حوام الارض الا الارنب فانه يحل كله (وذو) عتلب من الطيور  
 (بيانه) العقور والعقاب والباري والشاهين وما أشبه ذلك (وفي)  
 الفتاوى الصغرى ما لا دمه كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا المملك والجراد  
 والعقور ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي يأكل الجيف والنجاسات  
 (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدهد لا بأس به لانه ليس بذئب  
 من الطيور (وفي) فتاوى القاضى الامام ولا يؤكل الخفاش لانه ذو  
 ناب (ولا) بأس بالمخفاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير  
 والغاخنة والجراد وكل ما ليس له عتلب يخطف بمخبطه (وسمار) الوحش  
 يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة  
 وجه الله وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة التعريم ولبنته كلحمه  
 وما يتصل بهذا كالجملالة ويكره أكل لحم الابل الجملالة (وفي التوازل)  
 لو أن جديا غنذى بابل المختزير فلا بأس بأكله (فعلى) هذا قالوا لا بأس  
 بأكل الدجاج الذي يخاط ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال تجبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتنزيه وانما يشترط ذلك  
 في الجملالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما غلط كما اذا تناول النجاسة والجيف  
 ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بأكله (وفي)  
 شرح الشافى في الابل تجبس شهر اربعين يوما وفي الشاة عشرة  
 أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام المعري الاصح انها  
 تجبس الى أن تزول الرائحة المتنة (وفي المتن) المكروه الجملالة  
 التي تقرب ويوجد منها ربيع متنتة فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل

(السنجاب) حيوان على قدر البرجوح والقنفذ برزنجيل دويبة وبرزنجية الدلق معترية دويبة حمرى والسودانية وقال السوادى طائر

عليها وتلظطها ويكره سعيها وهبتها (وفي) فتاوى البقالى عرقها  
نجس والله أعلم

\*(كتاب الذبايح)\*

(وهو مشتمل على فصلين الأول في مسائل الذبح والثاني في مسائل التسمية)  
\*(الفصل الأول)\* وفي مختصر القدوري ذبيحة المسلم والكفاي حلال  
ولا تؤكل ذبيحة الجورسي والمرتد والمرتدة والوثني والمحرّم من الصيد (وفي  
الاصل) فهو الجورسي أو تنصر حات ذبيحته (المولود) بين الكفاي والجورسي  
ذبيحته حلال ولو كان حريباً (وفي) فتاوى القاضي الامام ذبيحة اليهودي  
والنصراني حلال وان كان حريباً الا ان يسمع منه انه يعي عليه المسيح فاذا  
سمع منه ذلك التحل لانه اهل به لغير الله (وقال) بعض اصحاب الشافعي  
رحمه الله انها قتل (ولا) تحمل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب  
(والمرأة) ~~حكا~~ الرجل في الذبح والصبي الذي يعقل ويضبط كالبالغ  
(ويستحب) فوجيها في الذبح الى القبلة ويكره ان تقطع الشاة اذا ذبحت  
(ولا) بأس بأكل الذبيحة منها (ما) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
نهى ان تقطع الشاة اذا ذبحت قبل ان تسكن وقبل ان تبرد وقيل هو ان  
يبالغ في الذبح حتى يبلغ الخضاع وهو عرق في العنق فيكره لان فيه زيادة  
مشقة من غير حاجة ويكره ان يجرها الى مذبحها وان يهتد الشفرة بعد  
ما اضجعها (جنس آخر) وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله  
اعلاه واسفله (ولا) بأس بأكل الجوز اذا ذبح ذبحاً ولم ينصر  
والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض الشيخ لا يستحب  
(وفي) فتاوى القاضي الامام السنة في الابل النحر وهو قطع العروق  
من أسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح  
الابل ونحر الشاة والبقر جاز ايضاً (لقوله) صلى الله عليه وسلم ما أنهر  
الدم وأفرى الاوداج فمكّل (شاة) ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم  
والاوداج والمرى قبل ان تموت الشاة لا بأس أكلها (وان) ذبح الشاة بين  
أو يفرغ غير منزوع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بنظر منزوع أو من

متروعة أو قرن أو ظلم فأغمر الدم وأغرى الاوداج يحمل عندنا (شاة)  
 نبحث فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المريء تؤكل (واختلفوا) في تغصير الاكثر فعن أبي  
 حنيفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعه أى ثلاثة كانت  
 تحل وان ترك قطع واحدا منها لا تحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان  
 قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين تحل والله تعالى أعلم  
 (جنس آخر) قال الامام السرخسي لو ذبح الشاة من المذبح فلم يسلم منها  
 الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف  
 لا بأس به (وفي التوازل) رجل ذبح شاة أو بقرة فان تحركت بعد الذبح  
 وخرج منها دم مسفوح تحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم أو خرج  
 الدم ولم تحرك فان لم تحرك ولم يخرج الدم لا تحل (هذا) اذا لم يعلم  
 حيايتها وقت الذبح فان علمت حيا وان لم تحرك (وفي) نخرج  
 الطحاسى وروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من  
 الحى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل)  
 ذبح شاة مريضة ولم تحرك منها شئ الاغها قال محمد بن سلمة ان فقت  
 فاهما لا تؤكل وان ضمته تؤكل وكذا في العيين ان فقت لا تؤكل  
 وان فقتا تؤكل (وفي) الرجل ان قبضت رجلها تؤكل وان مدتها  
 لا تؤكل (وان) نام شعرها تؤكل وان قام لا تؤكل (هذا) اذا لم يعلم  
 حيايتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تحرك اما اذا وجد خروج الدم  
 وانحركة فقد ذكرناه (الصييد) اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبق  
 في المذبوح بعد الذبح فهو اربع مسائل (احداها) ما ذكرنا  
 (والثانية) الذئب اذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما يسقى  
 في المذبوح (والثالثة) الكلب المعلم اذا أخذ الصييد وجرحه وبقي فيه  
 ما يبق في المذبوح بعد الذبح (والاربعة) اذا رمى صيدا فاصابه وبقي  
 فيه من الحياة قدر ما يبق في المذبوح بعد الذبح الاولى والثانية  
 عندهما لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل (واختلف) المشايخ



على قول أبي حنيفة والاصح انهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره  
 الفقيه بوالبشر في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة يعني يحل  
 حتى لو وجد المالك فلم يذكها لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين  
 الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذا  
 علم أنها كانت حية حين ذبحت حلأ كلها سواء كانت الحية فيها يتوهم  
 بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم  
 أنها تعيش يوما أو أكثر فحل (رجل) شق بطن شاة فخرج ولدها وذبح  
 الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تحل وان كانت تعيش  
 فحل (بقرة) عمر عظيم الولادة فدخل رجل يده في موضع الولادة فذبح  
 الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح يحل ولا يشك وان جرحه  
 ان كان لا يقدر على ذبحه يحل (رجل) له شاة طامل أراد ذبحها ان  
 تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن  
 الجنين لا يذك كى بذكاة الام عنده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فذبح  
 الاعلى من المحقوم أو اسفل منه يعمر وفي محل الذكاة قد ذكرناه  
 \* (الفصل الثاني في التسمية) \*

(وفي) الجامع الصغير يكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح  
 (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم  
 ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه  
 العطف والنسبة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول  
 الله (والمكره) ان يذكر اسم الله وغير الله مقرونان في الظاهر من غير حرف  
 عطف ولا شركة نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما) الذي لا يكره  
 ولا يحرم فهو ان يكون منفصلا عنه بصورة او معنى قبله أو بعده بان يقول  
 اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله ومحمد رسول الله  
 بالخفض لا تحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوشى  
 النصب كالنفس لا تحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد يعلى والاوى  
 ان لا يفعل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواو يحل (ولو)

قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لايجل هو المختار (وفي الروضة)  
لو قال بسم الله بنام فلان قال أبو بكر يجوز مطلقا (ذبح) ولم يظهر الماء  
في بسم الله ان قصده كرايم الله يجمل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء  
لايجل

### • (نوع آخر) •

(وجمل) معنى عند الذبح ان أراد به التسمية على الذبح يجمل  
وان أراد به التسمية على غير الذبح لايجل صكار جمل اذا  
سمع الاذان فلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع  
في الصلاة لا يصير شارعا في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية فعمل (وكذا)  
اذا ترك التسمية تناسيا (وتشترط) التسمية في ذبح الحمار للطهارة (وفي  
الاصول) التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطلاح عند الاوسال والرمي  
(واذا) نصب المحيطة لاخذ الطي تشترط التسمية عند الوضع (وقد) ذكر  
صاحب المحيط نصب محجلا لصيد حمار الوحش ثم وحده بجر وحابه ميتا  
لايجل (قال) الشيخ رحمه الله وهذا الجواب ان يجمل على ما اذا قصد  
عن الطلب لما أنه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب (ولو)  
أضجع شاة وأخذ السكين ومعنى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية  
عامدا لايجل (ولو) رمى سهمها الى صيد دوسه فاصاب آخر أو ارسل كلبه  
الى صيد دوسه وترك الكلب ذلك الصيد وأخذ غيره يجمل (ولو) ذبح  
ذلك الشاة ثم ذبح بعدها أخرى فظن ان تلك التسمية تكفي لايجل (والسهم)  
اذا اصاب الصيد وغيره أو أخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل لكل  
(ولو) نظر الى قطع من الغنم فأخذ السكين ومعنى ثم أخذتها شاة وذبحها  
بتلك التسمية لايجل (ولو) أرسل كلبه الى جملة من الصيد دوسه  
فأخذ أحدها يجمل (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله يريد  
التسمية أجزاء (ولو) قال الشكر لله لايجوز كافي مسئلة الاذان وقد  
ذكرناه (ولو) أضجع شاة لم يذبحها ثم أكل أو شرب أو تسكلم ثم ذبح ان  
طال فقطع الغرور وم والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال

الفصل ولم يذكر جدد ورايت في موضع ثمة أن الطويل ما يستكثر الناطق  
 (وفي) اضاف الى الزعفراني اذا حاد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا  
 لو نقلت الشاة قامت من مضجعهام أعادها الى مضجعهما لقطعت التسمية  
 \* (كتاب الاضحية)

(وفي) نهضة الامام السرخسي الاضحية واجبة (وذكر) الطحاوي  
 ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله اما عندهما في سنة (وفي) نظم  
 الاندلسي الاضحية أحب الى من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر  
 واجبة عليه في ظاهر الرواية (ومراعاة) وجوبها الغني وان يكون مقيما  
 في مصر أو قرية وأن لا يكون مسافرا وأن يكون في الوقت (وفي)  
 أجناس النما في قال أبو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له ما تنادى بهم أو عرض  
 يساوي مائتي درهم سوى المسكن والخادم والثياب التي تلبس ومتاع البيت  
 الذي يحتاج اليه وهذا إذا بقي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات)  
 ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فله ان يجيب  
 الاضحية عليه وكذا لو نقص عن المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا  
 مال له لم يستفاد مائتي درهم ولا دين عليه وجبت عليه الاضحية (الفقر)  
 والغني والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر  
 (ولو) كان له عقار مستغل اختلف المتأخرون في اضافي الزعفراني يعتبر  
 قيمته لادخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو  
 علي الدقاق يعتبر دخله لقيمته (تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت  
 سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك  
 ما تنادى به فعليه الاضحية وصدقة الفطر (وفي) أول اضافي الزعفراني  
 ان كانت غلة المستغل تكفي به وحياله فهو موسر والافهم موسر عند محمد  
 وعند أبي يوسف وموسر (ولو) كانت الضياع وفقا ولها غلة ان وجب  
 له في أيام النحر قدر مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا  
 وعند مخطئة قيمته ما قدر مائتي درهم أو لم قيمته مائتا درهم أو قمارا  
 عنده أشنان أو صابون قيمته ما تنادى به فعليه الاضحية (ولو) كان له

مصحف أو كتب الفقه أو الحديث إن كان يحسن أن يقرأ منها وقيمتها مائتا  
درهم فلا أضحية عليه وإن كان لا يحسن فعليه الأضحية الكل من الأجناس  
(وفي الفتاوى الصغرى الفقه بالكتب لا يصير غنيا إلا أن يكون له من  
كل كتاب اثنان وهما برواية واحدة عن محمد وإن كان أحدهما برواية  
الامام أبي حفص والاخر رواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير  
الانصار غنيا بكتب الأحاديث والتفسير وإن كان له من كل اثنان  
(وصاحب) كتب اللعب والتجويد والادب غنى بها إذا سارت قيمتها مائتي  
درهم (وفي الأجناس) رجل به زمانة اشترى حمارا بركة موسى  
في حوائجه وقيمه مائتا درهم فلا أضحية عليه (ولو) كان في دار بكره  
فاشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبنى فيها دارا ليسكنها فعليه الأضحية  
(ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش صيفي وشتوي لم يكن  
بهما غنيا وإن كان له فيها ثلاثة أرباع وقيمة المثال مائتا درهم فعليه  
الأضحية (وكذا) الأفراس يعتبر الفرس الثالث (والغازي) لا يكون  
يقرب من غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغازي بالاسلحة غنيا إلا أن  
يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى)  
الدهقان ليس بغني بفرس واحد وبعمار واحد فإن كان له فرسان أو حماران  
وأحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الأضحية والزراع بثورين وألف  
الفدان ليس بغني وببقرة واحدة غني وبثلاثة ثيران إذا تساوى أحدهما  
مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاثة أثواب  
أحدهما للبذلة والأخر للهنة والثالث للأعماد وهو غني بالارباع (وصاحب)  
السكرم غني إذا تساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر وسرة بالمهر المجهل  
الذي لها على الزوج إن كان مليا عندهما وعند أبي حنيفة لا يعتبر قال  
رحم الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن معلقة عن محمد عن أبي حنيفة  
أنه لا تجب الأضحية الأعلى من له مائتا درهم فصاعدا فعلى هذه الرواية  
سوى بين غني الأضحية وغني الزكاة

\*(بيان وقت الأضحية)\*

قوله البذلة والهنة هما غني واحد انظر المصباح له فليحذر

وفي الأصل أيام الحر أو لها أفضلها ويجوز أن تخصه في السنتين المختلفتين ويكره إذا طلع الفجر الثاني من يوم الحر فلا هل السواد أن يضره أو أهل مصر لا يضره إلا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد صلاة الإمام قبل الخطبة جاز في أملاء محمد رحمه الله ولو لم يشتر أضحيته حتى مضت أيام الضر تصح بقيمة ما يصلح للأضحية (وفي) أضاحي الزعفراني إذا صلى الإمام يوم العيد ثم تذكر أنه صلى على غيره وضوءه أو كان جنباً وقصد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الإمام وقد تفرق الناس لاتعاد الصلاة وتجوز للأضحية وإن لم يتفرق الناس حتى علم بعد الصلاة وأجزاء الأضحية لأن من العلماء من قال لا يبعد الناس الصلاة ويبعد الإمام وحده ولو علم الإمام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها من ذبح قبل أن يعلم بذلك أجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح إذا ذبحه قبل زوال الشمس وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين أن هذا اليوم التاسع من ذي الحجة يؤمر بأداء الصلاة والأضاحي هكذا ذكره في أضاحي الزعفراني (وقال) في الفتاوى أن شهيداً عند شهيد وعلى هلال ذي الحجة جازت الصلاة والأضحية وإن لم يشهد عند الشهود ولا تجوز اهـ

(نوع في ما يجوز من الأضحية وما لا يجوز) .

(وفي الأصل) الأضحية من أربعة أصناف من الحيوان (الاول) الأبل والانتى منها أفضل ولا يجوز منها إلا التي وهي التي أتى عليها خمسة أحوال وطعت في السادسة وفي الطلبة ماتت لها أربعة أحوال (والثاني) البقر والانتى منها أفضل ولا يجوز منها إلا التي وهي التي أتى عليها ستان وطعت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها أفضل إذا كان خصياً والنتى منها فصاءها جائز ولا يجوز زادون ذلك من كل شيء إلا الجذع العظيم من الضأن والنتى من الغنم التي أتى عليها سنة وطعت في الثانية والجذع الذي أتى عليه ستة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس المجموع من الضأن ماتت له ثمانية أشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي الزعفراني ماتت له سبعة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

بما يجوز الجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا  
 تم له سنة وطعن في الثانية (والرابع) المعز والذ كرمه افضل ولا يجوز  
 شبه الاثنى وهو الذي اتي عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعناق  
 من المعز كالجذع من الضأن وهو الذي اتي عليه أكثر الحول (الكل)  
 في الاصل (وفي) فلعلم الزندوستي المولود بين الوحش والاهل اذا كانت أمه  
 وحشية لا يجوز (ولو) نزا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز  
 وقال الامام الخيزاني ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا طي على شاة  
 قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزاني العبرة للشابهة (الجاموس)  
 يجوز في الضحايا والدماء استسنا (ثم) الابل افضل من البقر  
 لغنم افضل من المعز (وفي) أضراس الزعفراني قال الامام المحمدي  
 والبقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انما اذا  
 استويا في القيمة واللحم فاطيهما الحما افضل وان اختلفا في القيمة  
 فالفاضل أولى حتى ان الفصل يعثر من افضل من الخصى بخمسة عشر  
 (والبقرة) افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من  
 البقرة (وفي الفتاوى) شرا شاة واحدة لا أضحية بثلاثين درهما افضل من  
 شرا شاتين بعشرين (وفي) اصول التوجيه للامام الصغار التضحية  
 بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا أضحية عليه لاعتباره تشبها  
 بالاضحية المكرولانه من شيم المجوس (وفي الفتاوى) لو ضحى بشاة واحدة  
 بكف فيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزبادة تطوع  
 عند عامة العلماء (والجذور) والبقر يجزى عن سبعة اذا أراد الكل  
 القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل  
 (والبعير) والبقر يجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى  
 اتفقت جهة القرية أو اختلفت كالأضحية والقران والتمتع والتقدير  
 بالسبع يمنع الزيادة لانع النقصان حتى لو كان الشركاء في البدنة أو البقرة  
 ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الآن نصيب واحد منهم أقل من  
 السبع لا يجوز أيضا (بيانه) مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة قضى سبها

قوله الخيزاني (وفي) فلعلم الزندوستي المولود بين الوحش والاهل اذا كانت أمه  
 وحشية لا يجوز (ولو) نزا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز  
 وقال الامام الخيزاني ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا طي على شاة  
 قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزاني العبرة للشابهة (الجاموس)  
 يجوز في الضحايا والدماء استسنا (ثم) الابل افضل من البقر  
 لغنم افضل من المعز (وفي) أضراس الزعفراني قال الامام المحمدي  
 والبقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انما اذا  
 استويا في القيمة واللحم فاطيهما الحما افضل وان اختلفا في القيمة  
 فالفاضل أولى حتى ان الفصل يعثر من افضل من الخصى بخمسة عشر  
 (والبقرة) افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من  
 البقرة (وفي الفتاوى) شرا شاة واحدة لا أضحية بثلاثين درهما افضل من  
 شرا شاتين بعشرين (وفي) اصول التوجيه للامام الصغار التضحية  
 بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا أضحية عليه لاعتباره تشبها  
 بالاضحية المكرولانه من شيم المجوس (وفي الفتاوى) لو ضحى بشاة واحدة  
 بكف فيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزبادة تطوع  
 عند عامة العلماء (والجذور) والبقر يجزى عن سبعة اذا أراد الكل  
 القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل  
 (والبعير) والبقر يجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى  
 اتفقت جهة القرية أو اختلفت كالأضحية والقران والتمتع والتقدير  
 بالسبع يمنع الزيادة لانع النقصان حتى لو كان الشركاء في البدنة أو البقرة  
 ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الآن نصيب واحد منهم أقل من  
 السبع لا يجوز أيضا (بيانه) مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة قضى سبها

لا يجوز منهما أى في حقهما (وفي) أصاحي الزعفراني اشترك ثلاثة نفر في بقرة  
على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينارواشتروا  
بها بقرة على أن تكون البقرة ينقسم على قدر رهوس ما لهم ففصلوا بها لا يجوز  
(ولو) كانت البقرة أو البقرتين اثنين ففصلوا بها المختلف المشايخ فيه والمختار  
أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لمحال العذر الشبه به وهذا اختار  
الإمام الوالد وهو اختيار القميه أى الأبيث (وفي الأصل) سبعة اشتركو  
في بقرة أو بقرة مات بعضهم قبل أن يفروا فقال ورثته انصرفوا عنكم  
وعن فلان الميت يجوزهم استحقاقا (وكذا) لو كان أحد الشركاء ضعي  
عن ولده الصغير وعن أم ولده (سبعة) ضعيها بقرة وأرادوا أن ينقسموا  
الجميع بينهم أن اقتسموها وزناجاز وان اقتسموها جزأفا جعلوا مع الجميع  
شيأ من السقط كالأس ولا كارع يجوز وان لم يجعلوا لا يجوز وان فعلوا مع  
هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز (ولو) باع درهمه بدرهم  
وأحدهما أكثر وزنا فضل صاحبه الآخر يجوز لأن هبة المشاع فيما  
لا يمتثل القسمة يجوز وفي الأولى يمتثل القسمة والفرق أن تقليل  
الفضل هبة وفي مسألة الجميع وهب المشاع فيما يمتثل القسمة وهو الجميع فلم  
يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يمتثل القسمة فاز (ولو) جعلوا الجميع  
والجميع سبعة أسهم وقسموها بينهم جزأفا جازت القسمة هكذا في الفتاوى  
(وفي المنتقى) لو غصب أخيه غيرة وذبحها عن نفسه وضمن القيمة  
لصاحبها جزأفا ما منع لأنه ملكها بسابق الغصب (وفي) قلم الزندوسني  
خسة أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها الإضحية وضمن قيمتها  
(أولها) غصب شاة وضعي بها (والثاني) لو سرق شاة وضعي بها  
(والثالث) لو غصب من ولده الصغير أو الكبير (والرابع) لو غصب  
من عبده المأذون المدين ديناً مستقرقا (والخامس) الشراء القاسد  
(قال) وستة لا تجوز وأولها المودع إذا وضعي بشاة أو دية والمستعير  
والمستبضع والمرتبن والوكيل شراء الشاة والوكيل بصفته ماله إذا  
ضعي بشاة ماله والسادسة الزوج والزوجة إذا وضعي كل بشاة صاحبه بغير

ذنه والاضحية تدخل في ضمائه بالذبح ولو لم يتقدم ملكه على وقت مباشرة

(نوع في العيوب)

(وفي) نظم الزندوستي خمسة عشر من الاكام لا تمنع جواز الاضحية (منها)  
ان التي لا اسنان لها ان كانت تعلف لا تجوز في ظاهر الاصول (وعن) أبي  
يوسف رحمه الله تعالى ان بقى من الاسنان ما تعلف به يجوز (وفي) الاجناس  
يجوز مطلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجرباء ان كانت  
ممينية تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز فان قطع او انكسر  
بعض قرنها تجوز الا اذا بلغ الخ ومغيرة الاذن والتي باذنها ثقب او شق  
من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها اذن خلقة لا تجوز وكذا  
اذا لم يكن لها احدي الاذنين (وروي) الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله ان لم يخاف لها اذن تجوز وهو كذا روي عن محمد رحمه الله  
والثولاء وهي الجنوة ان كانت ممينية والعرجاء ان كانت ثنثي  
بشلاث قوائم وتجباق الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت تضع الراس على  
الارض وتستعين بها الا انها تقابل مع ذلك وتضعها وضعا خفيفا تجوز  
والجربوب العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجز عن الولادة لكبر  
سنها والتي بها كي والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز  
(وفي الاجناس) ان كان للشاة آلية صغيرة خلقت شبه الذنب تجوز وان لم  
يكن لها آلية خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبيع) من العيوب  
ما لا يجوز (منها) العمياء والعوراء فان كان الغائب بعض عينها  
الواحدة او بعض اذنها او بعض اسنانها ففي رواية الاجناس ان كان  
اكثر من النصف لا تجوز بالاجماع وان كان اقل من الثلثين تجوز بقدر  
الثان وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وبقدر النصف ظاهر  
مذهبهم انه كثير (وفي) طرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في النصف  
عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) عتاف الروايات

قوله والثولاء بالثمن النول عركا له



ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث  
يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز  
وهل تجتمع المحروق في الأذن من الأضحية اختلف المشايخ فيه في كتاب  
السلامة من الاجتناس (ولو) كانت صحيحة العينين فعورت عنده بعد  
ايجابه اياها على نفسه أو كانت سمينة فصارت عنده بحفاه او عرجاء  
ان كان موسرا لا يجوز له ان يضحى بها وان كان فقيرا جاز له ذلك (وهذا)  
في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حفص يجوز معسرا كان أو موسرا  
(ولو) أصابها آفة فسكرت رجلها أو ذهبت مية ناق معالجحة الذبح ان لم  
يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابتها الآفة ثم ضحى بها في وقت آخر  
في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والمنتقى  
واما في الزعفراني من أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني  
في كتابه انه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا نأخذ به (والجفاء) التي  
لا تهمها لا تجوز ومطوعة رموس ضررها وان ذهب من واحد أقل  
من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والأذن (وفي) الشاة  
والعزاذل ما ذكرنا من الخلاف في العين والأذن (وفي) الشاة  
لم تجز (وفي) الأبل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهب اثنتان  
لا يجوز والله اعلم

• (نوع في الانتفاع بالأضحية) •

(وفي الاصل) يكره ان تغلب الأضحية ويحرم صوفها قبل الذبح وينتفع  
به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) اصحابنا من قال هذا في الشاة التي  
اوجها على نفسه (وجوز) الانتفاع بجلد الأضحية وهذا المتعة  
والنطق بيان يتخذه فروا أو باطما أو جوايا أو غربالا وله ان يشتري به متاع  
البيت كالحجرات والغربال والخف ولا يشتري به الخلد والزيت واللحم ولا  
بأس يبيعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها  
على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بمئته (واذا) اشترى بقرقاو بعيرا  
وأوجبه أضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق

بما قصه وان آجره تصدق بأجره (وفي) اضاحى الزعفراني فان ولدته  
ولداً معها وولدها معها

• (نوع في التضيحة عن الغير) •

(وفي التجريد) يضيي الغنى عن نفسه وأما عن ولده الصغير فقصه  
روايتان وأما عن أولاده الكبار فلا يضيي عنهم وأما ابن الأبن  
فقصه روايتان فان كان للصغير مال يضيي عنه أبوه أو وصيه عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يضيي من مال نفسه (وفي الاصل)  
قال الامام الشرخسي زعم بعض مشايخنا ان على الاب أن يضيي من مال  
الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح  
أنه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده ومهيمته والفاضل في مال  
الصغير على هذا والمجتنون كماله يضيي وعلى الاب أن يؤدى خراج  
الارض التي للوصي وعشره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا  
ضيي عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق بآجره فان تصدق  
ضمن (وفي النوازل) لو ضيى بشاة نفسه على غيره بأمره أو بغير أمره  
لا يجوز بمخلاف العتق عن غيره فانه لو اعتق عبده عن كفارة رجل بأمره  
يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير عن رجل ضيى عن  
الميت ماذا يصنع به قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بأفهيته فقبل له  
أي صير عن الميت فقال الأجر له والمالك لهذا فقبل له فان ضيى  
عن الصبي فقال الأجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة  
مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طيع مثله (وقال)  
عصام بن يوسف يتصدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضيى  
عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) اضاحى الزعفراني لو ضيى ببقرة  
عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغاراً جاز وأجرهم وفي الكبار  
بأمرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما يبرأ الله تعالى من الخلاصة  
والله الموفق

• (الفصل الثالث والعشرون في الجنايات والديات والمحدود) •

(تعبد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما  
جزءه من الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما تعمد ضرب به سلاح  
وأجره من السلاح في تفريق الأجزاء كالعمد من الخشب  
والحجر والنار وهو واجب ذلك الأثم والقود لا أن يعفو الأولياء ولا كفارة  
فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة رحمه الله أي بعمد الضرب بما  
ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف وعمد  
رحمه الله إذا ضرب بمجر عظيم أو بحشبة عظيمة فهو عمد لا يلا بقية عليه  
الا القتل وهو واجب ذلك على القولين الأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية  
مغلطة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ القصد وهو أن  
يرى شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضاً  
فيصيد آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا أثم فيه  
(وأما) ما جرى مجرى الخطأ فذل النائم يتقلب على رجل فيقتله  
فحكمه حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكما فر البئر ووضع الحجر  
في غير ملكه وموجبها إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه  
(والكفارة) في شبهه الخصاص رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين ولا يجزئ فيهما إلا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطاً فحري  
رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل) الواحد بالجماعة  
(ويقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد أعتد القتل بالجماعة  
بالواحد إلا جماع الصحابة رضي الله عنهم (وروي) أن سبعة قتلوا  
واحداً بصنعا فقتلهم عمر رضي الله عنه جميعاً وقال لو قتلا أي لوا جمع  
عليه أهل صنعا لقتلهم جميعاً ولأن القتل بطريق التعاقب غالب  
والقصاص شرع لمحكمة الجزع فيجعل كل واحد منهم كالمتفرد بهذا  
الفعل فيجب القصاص تحقيقاً للمعنى الأحياء من الكل (وذكر) بعض  
شراح القصد وروى أنما يقتص من جميعهم إذا وجد من كل واحد منهم  
يخرج لأزهاق الروح فأما إذا كانوا معنيين بالأخذ والإمساك فلا قصاص

عالم سم (الكل من شرح الله كثر) (ولا) يجوز استيفاء القصاص  
 الاباسيف أو السكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف  
 لسانه فمات أو شججه وكان يضرب علاوة فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا)  
 يقتل الوالد بولده ولا المجنون قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولد الولد وان  
 سفل ولا والدة بولدها ولا جنة من قبل الاب والام وان علت أو سفلت  
 (ويقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبيده ملك كله أو بعضه  
 (ويقتل) العبد بولاه (ولو) جن القاتل بعد القتل لا يقتل  
 ويتقلب مالا (ويقتل) سائر الجوارح بتأقص الاطراف (والبالغ)  
 والعاقل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين  
 الذكور والاناث فيمادون النفس (الكل) من خيانة الفتاوى (ولو)  
 غرق ميا أو بالناس في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله  
 وعندهما يجب (والجحر) العظيم على هذا (رجل) قمت صيا وطرحه  
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعلى  
 عاقلة الدية (ولو) قمت رجلا فالفاه في البحر حتى ركب فغرق يجب  
 الدية ولو سجع ثم غرق لادية عليه (رجل) قتل آخر وهو في النزح قتل  
 وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزما  
 في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية (وفي  
 التجريد) لا تجب الدية في أمع الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي)  
 رواية يجب (ولو) قال له اقطع يدي فقطع لاني عليه خيانة الفتاوى  
 (ولو) ان رجلا أخذ رجلا فقيده وحبسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد  
 أو جعه عقوبة والدية على عاقلة (والفتوى) على قول أبي حنيفة  
 في انه لا شيء عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله عمدا  
 وهذا قول محمد والفتوى على ان لا على عاقلة الدية (واذا) طين رجل  
 على رجل بيتا حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا)  
 عليه الدية غنية الفتاوى (رجل) قائم رآه قوم معجج البسطن فذبحه  
 انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان تجب الدية

العلاوة على ما علق على العبد به سحابة والجمع العلاءى اه

(أخذ) بيد رجل لجذب الرجل يده فاقبلت يده ان كان أخذ يده الصاغية  
 لاشئ عليه من ارش السدوان كل غمزما فتأذى بجذبها فأصابه ذلك  
 ضمن أرش اليد (ولو) ان صديقي بدأ به جذبها انسان ولاب بمسكه  
 حتى مات فدية الصبي على من جذب به وبرثة أبوه (وان) جذب به الاب  
 وجذب به الرجل حتى مات فعليه المأدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى)  
 (رجل) ضرب رجلا بالسيف في غمدته فغرق السيف الغمد وقتله فلا  
 قصاص عند أبي خنيفة رحمه الله وقال محمد بن كان بالحمد وضربه به  
 وحده قتل وهو موثاق على القتل بالمثل (ولو) غرزه رجل بإبرة أو بحياشيه أو  
 متعمدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسكة ففقه القود بمسكه (رجل) ضرب  
 رجلا بضربة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا بي خنيفة رحمه  
 الله ارايت لو كانت الضربة عظيمة قال وان ضربه بجبل أباة يمس لا يجب  
 عليه القصاص فهي مسألة القتل بالمثل (وهذا) القتل مما أخذ  
 بعض الجهال على أبي خنيفة في علم الاعراب فقال الصواب بجعل أبي  
 قيس قال القود وري لم يثبت هذا عن أبي خنيفة ولم يوجد في كتابه  
 وان ثبت ذلك منه فهو لغة بعض العرب قال القائل

ان اباها و ابا اباها • قد بلقا في المجد غايتاها

(من الغنية) (ولو) التي رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فسكن ساعة  
 ثم القاه فمات فعليه المأدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد  
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطع له فمعه في الثلج (من  
 الغنية) (ولو) ان رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو  
 لا يجنس السباحة فربما لا يقتل به عند أبي خنيفة وعليه المأدية وان  
 ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان ابا خنيفة قال ليس فيه قصاص ولا  
 دية (من الغنية) (ولو) ان رجلا دخل رجلا في بيت وادخل معه صبعا  
 واضيق عليه ما الباب فأخذ السبع الرجل فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه  
 (وكذا) لو شته حية ولا غتمه عقرب لم يكن فيه شئ سواء ادخل  
 الحية والعقرب معه او كانا في البيت وان فعل ذلك بمسبي فعليه

الدية (قال) في المارونيات وفيما قول آخر ان فيها الدية (من الغنية) (رجل) أقرانه قتل فلانا بمحديدة أو قال بسيف ثم قال انما اردت غيره فأصبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بمحديدة فقتلته ثم قال اردت غيره فأصبته لم يقبل ذلك منه ويقتل (غنية) (وفي المتن) اذا قطع عنق رجل وبقي شيء من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولومات ابنه بعد ذلك وهو على ذلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو ابنه (من الغنية) (صفا) النقيص من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين رجلا من اصحابه فظنهم شركا فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين وأما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية) (وعـد) الصبي وخطا ومساواة عندنا حتى يجب الدية في الحالين ويكون ذلك في حالة فعل العمد (وفي) الزيادة الدية في فعل العمد على العاقلة أيضا ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم الميراث (والمعتوه) كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو يفتأ عينه ففعل لا ضمان عليه في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والآخر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله أسقسن ان أخذ الدية من القاتل (ولو) قتل العبد المرهون في يد المرتين لم يكن لواحد منهما أن ينفر ديالقصاص فاذا اجتمع كان لاراهن أن يستوفي الفصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني وجبت رواية انه لا يثبت لها حق القصاص وان اجتمعوا هو اقرب الى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبر الصغير فوذا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس الكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما اذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (رجلان) ملأته جرة فوقعت عليهما فاقبل عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية (رجل) دفع الى صبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغيره ان الدافع لا يضمن الدافع شيئا (من الغنية) (هو) بالغ أمر

صبيًا يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الآخر (ولو) أن بالغوا أمر صبيًا بحرق مال إنسان أو بقتل دابته وضمان ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر (غنية) (ولو) وطئ جارية إنسان يشبهه وأزال بكاريتها على قول أبي يوسف ومحمدية نظر إلى مهر مثلها غير بكر وإلى ضمان البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الأقل في الأكثر (ولو) كان صبيًا زنى بصبيبة فأذهب عذرتها كان عليه المهر بأزالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عبداً له ولى واحد له أن يقتل القتال قصاصاً سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقتله بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك ولو فعل يعزر (خزانة الفتاوى)

### • (نوع) •

في الجنتين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية أو عبداً أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرها الجنتين أو أنثى (وفي جنين المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكراً أو عشر قيمته إن كان أنثى وهما في المقدار سواء من حيث الشروع لقيمتهما كل واحد منهما مقام الدية (وعند) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (وإنما) سمى غرة لأن غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أى أوله وأول مقادير الديات خمسمائة درهم فلذلك سمى غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنتين) إذا وجد قتيلًا في محلة فلا قسامة ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد ما انفصل من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت من غرة وفي الحي دية كاملة (من الغنية) وإن انفصل الجنتين ميتا لم يرثن لأنهما كن في حياته وقت موت الأب لمجوازانه كان ميتا لم ينفع فيه الروح ومجوازانه كان حيا فلا يرثن بالشك (وفي الذخيرة) ثم الجفنين إذا خرج ميتا لا يرثا فخرج بنفسه وأما إذا خرج حيا فهو من جله لورثة (بيان) إذا ضرب إنسان بطن امرأة فألقت جنينا انفصل ميتا فإنه لا يرث ولا يرث وإن انفصل حيا فهو من جله لورثة (تتارخانية)

« (نوع في الصبي والمجنون) »

صبيان اجتماع في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم عين امرأة  
 وذمبت وظهر الصبي ان تسع سنين أو نحوها قال الفقيه أبو بكر أرش عين  
 المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فنظرة إلى  
 ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى  
 للجهم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رميه بهادة الشبه ولا باقرار الصبي  
 ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حمل  
 صبياً على دابة فقال له امسكها إلى ولم يكن يسير معه فسقط عن الدابة ومات  
 كان على عاقلة الذي حمله الدابة سواء كان الصبي من بركب مثله أو لا يركب  
 فان سير الصبي الدابة فوطئت انساناً فقتلته والصبي يستمسك عليها فدية  
 القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي  
 اخذ في السير بغير اذن الرجل له (وان) كان الصبي من لا يسير اصغره ولا  
 يستمسك عليها فقدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت  
 الدية بمنزلة المتقلبة (وان) سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فان  
 الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على شكل حال سواء سقط  
 الصبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة  
 أو لا يستمسك (ولو) كان الرجل راكباً فحمل صبياً معه على الدابة  
 فمشل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً  
 وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون  
 بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضافاً إلى الرجل فتجب الدية على عاقلة  
 الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة  
 ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة الذي حمله لان سير الدابة يضاف  
 اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي  
 يعدم (غنية) (واذا) كان الرجل يحين ويفيق فقتل رجلاً في حال انفاقه  
 ذكر في الاصل انه والصحيح سواء فلان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم  
 يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر رآه ان بعض



مشايخنا ففصلوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان الجنون مطبقا يسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد اهل صيدا حر اعلى دابة فوقع الصبي عنها وما : فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يفدى (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقتها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى مائة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها (غنية) (رجل) قتل رجلا عدا ثم صار معتوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فالى استئس ان لا افعله واجعل الدية في ماله والمسألة في المنتقى (وذكر) في موضع آخر في المنتقى روى ابراهيم عن محمد بن رجل فقتل رجلا ثم جن الفاعل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقودم جن فالقياس ان لا يقتل (وقال) أبو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر اذا قضى القاضى بالقصاص على الفاعل فقبل ان يدفع الى ولي العتيل جن الفاعل لا قصاص استئسنا وتجب الدية وان جن بعد الدفع اليه له ان يقتله (غنية) (يجنون) شهر على رجل سلاحا فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة (اراد) ان يكره غلاما أو امرأة على الفاحشة فلم يستطيعا دفعه الا بالقتل قدمه هدير (نوع في القتل تسببا) \*

(ولو) عثر رجل بحجر فوقع في بئر حفرة ما آخر فان كان الحجر وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى اثر فعله وان كان الحجر لم يضعه أحد لكنه جيل السيل فالضمان على الحافر (ولو) حفرة بئر في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون الحفر عذوانا (رجل) حفرة بئر في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض اما امرته بذلك وانه ذكر أو اياه الواقع فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستئسان يصدق لانه اخبر بها تلك النساء (غنية) (رجل) استاجر رجلا ليحفر له بئر في الطريق فتردى فيها انسان فان كانت في فناء داره فالضمان على المستأجر دون الاجير وان لم يكن في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون المستأجر وان لم يعلم فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (مقاه) سها حتى مات فبهر على

وجهن ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فأتى لا يجيب القصاص ولا  
الدية ويحبس ويعزر ولا أخيره اخبارا تجب الدية على ما قلته (وان)  
دفع اليه ثم به فزرب ومات لا تجب الدية لانه شرب ما اختار ما لا ان في الدفع  
خدعة فلا يجيب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال انا ضربت  
فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا (رجل)  
قتل رجلا في الزرع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا  
والاحصان فزكيت بحسبه القاضي ليرجه غدا أو بعد أيام فقتله رجل  
عمدا الا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلا فعقاب بعض ورثته  
عن القاتل ثم قتله باقى الورثة ان علوا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم  
القدور وان لم علوا بهذا الحكم فلا قدور عليهم وان علوا بالعفو (غنية) (المعلم)  
اذا ضرب الصبي أو المحترف التلبس بذهبات ان كان ضربه بامر ابيه او وصيه  
لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) على حائط صاح به رجل  
فوقع فلبت قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر لا شيء عليه اطلق الجواب هنا  
وفصله في فوائد رسم فقال اذا صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قم  
فوقع يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صبي) بنت ست سنين جنت  
وكانت جالسة جنب النار فحرقت الام الى بعض الجيران فاحترقت الصبية  
فأتى لا قدور على الام لكن اذا كانت ملية يجهن أن تعتق رقبة مؤمنة والا  
صامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار لع الله أن يعفو عنها  
وهذا استفسان (غنية) (صبي) مات في الماء أو وقع من سطح فأتى ان  
كان من يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه  
فعلى ابيه الدية والكفارة لأن حفظه عليهما فوجب الكفارة  
عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة قطعية  
واختار الفقيه أبو الليث أنها كفارة على أحدهما الا أن يقط من  
يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

• (فروع في العفو والصلح) •

(الوارث) اذا دعاهن القاتل هل يبرأ فيما ينسبه وبين الله تعالى قال هو

بمنزلة الدين على رجل لرجل فقاتل الطالب وامرأته الورثة فانه يبرأ فيما  
 بيننا امرأته المقتول ولا يبرأ وكذا المقاتل عن ظله وعدوانه ويبرأ  
 عن انفساص (وذكر الذكر حتى في مختصره ان العفو عن القتال  
 افضل لقوله تعالى من تدفق به فهو كفرارة له (واختلاف اهل العلم  
 في تأويله طائفتان وكفرارة للقاتل ومال آخر من مو كفرارة للعاني وهو  
 اولي التأويلين عندى (من لنية) (رجل) قتله ممداوله وليا فصالح  
 أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسة  
 وعشرين ألفا ولا آخر نصف الدية خمسة آلاف ورى عن أبى حنيفة  
 رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ويجب لكل واحد منهما  
 نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان  
 القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا  
 عنه وأقام البيعة على ذلك فانه تقبل بيئته وينبى العفو عن الغائب  
 فلم يجر الغائب لا يكاف القاتل بأعادة البيعة هذا اذا قام القاتل البيعة  
 على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بيعة على ما ادعى وأراد ان  
 يستحلف المحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا كرمجد وأطلق الجواب  
 اطلاقا (قال) بعض مشايخنا يريد محرم قوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير  
 استحلاف البتات لان المحاضر لا يستحلف على البتات أما اذا أراد  
 استحلاف المحاضر على العلم باقائه ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستحلف  
 على ذلك (غنية) (وفي الدخيرة) رجل قتل ممداوله وعلى المقتول ديون ثم ان  
 ولي المقتول صالح القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول (وكذلك)  
 لو كان المقتول أوصى بوصايا فتغذ من ذلك وصاياه (وكذلك) لو كان  
 للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقين  
 ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتغذ وصاياه (وزعم) بعض مشايخنا  
 ان العمد اذا انقلب مالا في الأبداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء  
 الا ترى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتغذ وصاياه وليس الامر بازعوا  
 الا ترى ان المحرم اذا قتل رجلا عمدا وللمقتول أولياء عفا عنه بعض الأولياء

حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يجب ذلك في مال القاتل ولو كان  
خطأ في الابتداء يجب على ماقلة القاتل (من التارخانية) (ولو) عفا  
عن الجناية او عن القاطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والمخطأ من  
ثلث ماله والعمل من كله أى اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عن نفسه وعفو  
عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال في حق الورثة لحق الورثة  
يتعلق بها العفو وصية فتصح من الثلث وأما الهدية وجبة القود وهو ليس  
بمال ولم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال (صدر الشريعة)  
(وتقضى) ديون الميت من الدية وبذل الصلح كذا في البرازية  
(نوع في المتفرقات) \*

(ولو) أن رجلا كان في بيت ليس معه مائة ووجد أحدهما مذبوحا قال  
أبو يوسف رحمه الله يضمن الآخر الدية وقال محمد لا ضمنه (والعبد)  
المرهون اذا وجد قتيلًا في دار الميرثين أو الزمان فالقيمة على رب الدار  
دور العاقلة هكذا روى عن أبي يوسف (ولو) وجد الرجل قتيلًا  
في دار بين رجلاين لأحدهما قلتما ولا آخر ثلثا ماله دية على عاقلمهما  
نصفان (من الغنية) (رجل) فقام عبد أو عبدا أو شاة أو باجعة  
في الشاة والدباجة ونحوهما يجب ما نقص من القيمة وأما في العبد  
فعليه نصف القيمة (رجل) جرح فقال قتلني فلان ثم مات فأقام وارثه  
البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته لان هذا حق الورثة وقد كذب  
البينة بقوله قتلني فلان (من الغنية) (رجل) أمر رجلا أن يضع حجرًا  
في الطريق فوضعه فعطب به الآخر فضمنه على الواضع (وكذا)  
اذا قال اشترع جناحا من دار أو ابن دكانا على بابك فتتفع به ففعل  
فعطب به الآخر أو عبده أو دابته وكذا الآخر اذا بنى ذلك للأمر بأمره  
ثم عطب به الآخر وكان المأمر هو الذي بنى ذلك (من الغنية) (ولو)  
أزدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينته على بيت  
المال (من الغنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب انسانا بالسيوف  
فأخذ سيفه ذلك الانسان يسده فغضب صاحب السيف سيفه من يده

فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القود لانه عد  
وان لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يبراه الله  
لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم  
\* (نوع فيما يتعلق بالديات) \*

(وفي التحرير يد) حكم الخطأ الدية والـ ~~حكمة~~ كفارة وحرمان الميراث ولا  
خلاف في أن تقدير الدية من الابل مائة ومن الدنا غير ألف ومن الدراهم  
عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرقة ومن الشياه ألف شاة  
ومن الحمل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك (ودية) الذي  
والمستأن كدية المسلم عندنا (ودية) الخطأ أنجاس عشرون بنت  
مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون  
جذعة (ودية) شبه العمد أربع وخمسة وعشرون بنت مخاض  
وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة  
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى  
القاضي الامام واختلافوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى  
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت  
تنقص عشر قيمته ففي الحر تجب عشر دية قال والقوى على هذا وهذا ما يبر  
الله نقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكر  
والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه)  
اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا افضاها فلم  
تتمك البول (ومن) قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البر خطأ ففيه  
دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما  
نصف الدية (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل  
أصبع عشر الدية وتقسيم على مفاصلها والكف تبع المفاصل (وفي) كل  
سن نصف عشر الدية فان قلعتها فثبتت أخرى مكانها سقط أرشها (وفي)  
شعر الرأس اذا حلق فلم يثبت الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهدا  
والبد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب ونجمة الكوسج

وثدى الرجل وذكرا المخصى والعنين ولسان الاخرس واليد  
 الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء والاصبع  
 الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم هنته حكومة (واذا)  
 قطع اصبعاً فشات أخرى فقيم الارش (وعمد) الصبي والمجنون  
 خطأ وقد تقدم (والشجاج) عشرة المجارحة وهي التي تشق الجلد  
 ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدمع ثم الدامية وهي التي تخرج الدم  
 ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاحة وهي التي تأخذ في اللحم  
 أكثر ثم السمحاق وهي جلدة فوق العظم اتصلت بها الشجة ثم الموضحة  
 وهي التي توضع العظم ثم المشاعة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي  
 تنقله ثم الآتمة وهي التي تصل الى أم الداغ (وفي) الموضحة  
 القصاص ان كان عمداً وفي الباقي حكومة عدل ولا قصاص في شيء منها  
 وان كانت عمداً (وروي) في الموضحة وفيما قبلها القصاص دون  
 ما بعدها (وفي) الموضحة خطأ نصف عشر الدية (وفي) المشاعة  
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف (وفي) الآتمة الثلث وكذلك الجماعة فاذا  
 نفذت ثلثان (والشجاج) تختص بالوجه والراس والجمجمة بالمخوف  
 والمجنب والظهور وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل وقد تقدم  
 بيان حكومة العدل (ومن) شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه  
 دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه  
 لم يدخل ولم يقص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجبه فالنعمت  
 وقات الشعر سقط الارش والله تعالى أعلم وهذا ما يسره الله تعالى نقله من  
 المختار على وجه الاختصار

### • (باب القسامة) •

القتيل كل ميت به أثر اذا وجد في محله لا يهمل قاتله وادعي وليه القتل على  
 أهلها أو على بعضهم هذا أو خطأ ولا يثبت له يختار منهم خمسين رجلاً يختلفون  
 بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلنا ثم يقضي بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا  
 وجد بدنه أو أكثره أو بعضهم مع الراس فان لم يكن فيهم خمسون رجلاً

كررت الايمان عليهم لتتم خمسين ومن ابي عنهم يحبس حتى يحلف  
ويغضي بالدية للولي (ولا) يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد  
ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل على غيره لم سقط عنهم القسامة  
ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان  
فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا الغنائد والراكب (وان)  
وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة ان كانوا حضورا والا كررت  
الايمان عليه والدية على عاقلة (وان) وجد بين قريتين فعلى  
أقربهما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة  
على اللاحين والراكب (وفي) مسجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع  
والشارع الأعظم الدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في  
وسط القرية فهو وان كان محتسبا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان  
كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يسرائيل نقله (من المختار) (ولو)  
وجد في دار نفسه تدعى عاقلة ورثته عند أي خنيفة رحمه الله وعند زفر  
لا شيء فيه وبه يقضى (القسامة) على أهل الخنطة لأهل السكان ولا على المشتري  
فلو باع كلهم فعلى المشتري (وجد) قبيل في دار بين قوم لبعضهم  
أكثر فهي على العوس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير المملوك  
والسجن لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة  
غير مملوكة ففي الخنيسة والغسائط على ساكنيها هذا ما يضر تعالى  
نقله من الدرر والغرر والله الموفق لسبيل الرشاد

#### • (باب المعاقلة) •

وهي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة الذين يؤذونها وتجب عليهم كل دية  
وجبت بنفس القتل فان كان القاتل من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ  
من عطاءهم في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر وان لم يكن  
من أهل الديوان فقبيلته يقسط عليهم في ثلاث سنين لا يراد الزاحف على  
أربعة دراهم ويتقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك ضم إليهم أقرب القبائل  
نسبا (وان) كان من يتناصرون بالحرف فأهل حرفه (وان) تناصروا

بالخلف فأهله ويؤدى القاتل كأحد هم (ولا) عقل على الصبيان والنساء ولا يعقل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان لا تدعى عاقلة فالدية عليهم والا ففى ماله فى ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة مولاة وعاقلة مولى المولاة مولاة وقبيلته (وولد) الملائنة تعقل عنه عاقلة أمه فان ادعاه الأب بعد ذلك رجعت عاقلة لام على عاقلة الأب (وتحمل) العاقلة خمسين ديناراً فصاعداً وما دونه فى مال الجاني ولا تعقل العاقلة ما اعترف به الجاني الا ان يصدقوه واذا جنى الحر على العبد خطأ فعلى عاقلته وهما ما يرافقه تعالى نقله (من المختار) والله السوفى لسيد الرشاد

• (فصل فى المسائل المتعلقة بالمحذوف)

(رجل) زنى بامرأة مائة لا حط عليه وعليه التعزير (لما) روى ان بهلول النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا آية وقيلت نوبته من غير حد (ولو) أتى امرأة أو غلاماً فى الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولا كنه يستتاب بالتعزير والمحبس (وعندهما) عليه الحد (وفى) روضة الزندوسى ان الخلاف فى الغلام أما (أتى امرأة) فى الموضع المكروه منها يحد بخلاف (ولو) فعل هذا بعبد أو أمته أو منكوحته لا يحد بخلاف (قال) محمد رحمه الله فى الأصل اذا زنى بامرأة بنحوه لا حد على واحد منهما أو جعل الجواب فى الحرساء كالجواب فيما اذا كانت المرأة فاطقة وأدعت المرأة للنكاح بخلاف ما اذا كانت مجنونة أو صبيبة يجامع مثلها كان على الرجل الحد ويخلاف ما اذا كانت المرأة غائبة وأقر الرجل انه زنى بها أو شهد عليه الشهود فانه يقام عليه الحد (من العنية) (عن) ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به (وقال) من أتى بهيمة فاقتلوه وادلوها معه (وهن) جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



ان أخوف ما أخذني على أمتي عمل قوم لوط (مصاييح) (ولو) لا ط يارأته  
أو عبداً لا يجب الحمد (وفي) جامع ظهر الدين اللواطية في عبده وفي الاجنبي  
والاجنبية فيها أشد التعزير والراى فيهما الى الامام ان شاء قتله ان  
اعتاد ذلك وان شاء ضرب به وجبسه (وقالا) فيها الحمد (وقال) أبو  
بكر يحرق بالنار (وعن) الشعبي يرحم في الاحوال كلها (وعن)  
البعض يهدم عليه جدار (ولو) يرد امرأة وغانقها او قبلها أو طامعها  
فيما دون الفرج حتى أنزل فعلية التعزير (رجل) وجب عليه الحمد  
وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التلف اذا ضرب بجلده قد ربما يجتمع (خيانة  
الفتاوى) (رجل) زنى بصغير فلا تقبل الجماع فافضاهما لاحد عليه  
في قولهم جميعاً يتطرق في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر  
بالوطء وثالث الدية بالاقتضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع  
الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية  
والمهر أيضاً ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها بهذا الوطء في قول أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف تحرم (من الغنية) (رجل) زنى بجارية مملوكة وقتلها بفعل  
الجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافاً وذكر أبو يوسف  
في الامالى عن أبي حنيفة ان عليه الحمد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة  
واحده عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحمد  
والدية (ولو) أقرت المرأة فقالت زنى بهذا الرجل وأنكر الرجل لاحد  
على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد المرأة (وكذا) لو  
قال الرجل زنى بهذه المرأة وأنكرت المرأة الزنا لاحد عليه في قول أبي  
حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا محمد (ولو) قال الرجل زنى بهذه المرأة  
وقالت لا بل تزوجني فانه يحسد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي  
بالزنا أربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لاحد عليه  
وعليه المهر لها (من الغنية) (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظر وا  
المها فاداهي بكر فانه لاحد عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل  
أربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يعين المرأة حبله الرجل

(من الغيبة) (إذا) أقر المحبوب بالزنا أو شهد عليه الشهود لا يحد (ولو)  
أقر المحصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد و كذلك الغيبين (ولو) أقر  
الأخوس بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه  
الشهود بالزنا لا تقبل (غنية) (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بحرمة ثم  
تزوجهما فانهما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن أبي يوسف  
رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والحرمة) إذا زنت بعد  
نكاحها فأنه ما يحدان جميعا (غنية) (ولو) وطئ جارية ابنه أو جارية  
امرأته وأدعى الشبهة يجب لكل وطء مهر (العاقلة) البالغة طأعت  
من صبي أو مجنون لا حد عليهما (وزاد) في النظم وعليها العدة ولا مهر  
لها (المرأة) إذا كرهت على الزنا فكنت لم تحم بالاجماع ولأنهم  
بالتمكين أن شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء أن تكون  
مكرهة إلى وقت الإيلاج أما إذا كرهت حتى أصبحت ثم مكنت قبل الإيلاج  
كانت مطأوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان (خزانة) (ولو) قال لا آخر  
بإزاني فمال لا يل أنت يحدان (العصي) إذا زنى بصبيته لا حد عليه  
وعليه المهر في ماله لأنه مؤاخذ بفعاله وأذنه لم يصح (رجل) أقر بالزنا  
أربع مرات ثم قال والله ما أقررت دري عنه الحد (خزانة) (ولا) يجب  
الحد على وطئ جارية ولده وإن سفل مع العلم بحرمة له شبهة وجدت في المحل  
والشبهة إذا ثبتت في الموطوءة ثبتت فيها المالك من وجهه ولم يبق معه اسم الزنا  
فلم يجب مع علمه بحرمة الوطء لقيام دليل يدل على حله وإن تخلف هنالمانع  
فأورث بذلك شبهة ويحصى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه  
الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع (ومنها)  
وطء الرجل جارية ابنه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أت ومالك  
لا يملك ثم إن جبلت وولدت يثبت النسب من الأب ولا يجب العقر لتمليك  
أبائها بالقبعة سابقا على الوطء وإن لم تحبل فعليه العقر لأن التملك ثم لصيانة  
مائه عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت المالك (ومنها) وطء مطأعته  
البائن (والدليل) فيه أن بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم جعل

قوله الموهبة) أي التي جعلت مهر الأمارة بقر وجه السيد له من العيني على السكز

لكناية رجعية ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وطء المولى للعارية  
المسعة أو الموهبة قبل التسليم (والدليل) فيها أنها في يده فضمنه يعود  
إلى ملكه بالهلاك (وكذا) وطء الميعة بالبيع القاصد قبل التسليم  
أو بعده أو بشرط الخيار لأن له فيها حق الملك (ومنها) وطء جارية  
مكاتبه وعبدته المأذون المستغرق بالدين لأن له حق في كسبه (ومنها)  
وطء الجارية المشتركة لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطء  
الجارية الموهوبة قر وابة لأن سبب الملك العقد له ولهذا عند هلاكها يكون  
مستوفيا لدينه فصار كالمشتراة بشرط الخيار للبائع (شرح الجمع)  
(فصل فيما ينظم في الزنا) \*

(أربعة) ثم دواعي امرأة الزنا وأحدهم زوجها إن لم يكن الزوج قد فها  
قبلت شهادتهم وحدت المرأة وإن كان الزوج قد فها أولاً والمسألة بهما  
فهم قد فها بدون وعلى الزوج العان لأن شهادته لم تقبل لمكان التهمة  
لأنه بشهادته سعى في دفع اللسان عن نفسه (من العنية) (والزاني) إذا  
ضرب المحمداً لا يجنس (والسارق) إذا قطع جيبس إلى أن يتوب لأن  
الزنا جنائية على نفسه فلو جيبس جيبس لأجل نفسه وأما السرقة فهي جنائية  
على غيره من وجه فلو جيبس جيبس لغيره وهو جائز (رجل) أتى بفاحشة  
ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فإن القاضي لا يصلم الناس بالفاحشة لأقامة المحمداً  
عليه لأن السرقة مذنب إليه (غنية الفتاوى) (التقادم) يمنع الشهادة  
على الزنا والسرقة وحيد التقادم بعضهم قدروه بنهر وهو قولهما وبعضهم  
قدروه بستة أشهر وبعضهم قوهه إلى رأي القاضي (وفي) الأصل  
لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة  
أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام إليه أشار محمد (خاتمة)  
(فصل فيما يصبر شبهة بالاحسان) \*

(رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية  
محمد (وروى) من أبي حنيفة رحمه الله أنه يسقط المحمداً (وذكر)  
أصحاب الاملاء من أبي يوسف رحمه الله أن من زنى بامرأة ثم تزوجها أو

يصارية ثم اشتراها لاحت عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه الحد  
 في قول أبي يوسف (وذو كمر) ابن معاوية نوادر على عكس هذا وقال  
 على قول أبي حنيفة عليه الحد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لاحت عليه  
 في الوجهين (وروي) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أذا زنى بامته اشتراها  
 فلاحد عليه وإن زنى بغيره ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح  
 والشراء أنه يملك عينها وملك العين في محل الحمل بسبب الملك للعل في محل  
 الطارئ قبل الاستيفاء كالمقتدر بالسبب كما في باب السرقة فإن السارق  
 إذا ملك السرور يمتنع القطع فأما في النكاح فلا يملك عين المرأة وإنما  
 يثبت له ملك الاستيفاء ولهذا لو وطئت المشكوكة بالشبهة كان العقرب لها  
 فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم استيفاء منها فلا يسقط الحد عنه (من الغيبة)  
 (ويشفي) القاضي أن يسأل شهود الاحصان عن الاحصان ما هو فان قالوا  
 فيما وصفوا تزوج امرأته ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكتب  
 بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب في ماله يقولوا بما معها (واجعوا)  
 على أنه لا يكتب في ماله ولم يمسها (واجعوا) على أنه يكتب في ماله  
 جامعها باضعها (وفي) الباقي أنه يكتب في قولهم اغتسل منها (غنية) (ولو)  
 خلبا امرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئت وأقالت المرأة بطاني فان الزوج  
 يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند  
 القاضي بالزنا أربع مرات فامر القاضي بجرمه ثم قال والله ما أقررت بشئ يدرك  
 عنه الحد هذا ما يبرأ الله تعالى نفيه من مجموع مؤيد زاده شارح الطحاوي  
 (لايجل) شرب الخمر لا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش  
 فلو أنه شرب الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحت عليه لانه ضرورة فيباح هذا  
 المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منها قد رما يصل الى جوفه يحد  
 ثمانين جلدة ان كان حر أو أوار بعين ان كان عبدا (ومن) وجد في فيه  
 واغمة الخمر أو فاء خمر لا يجلس شرب الخمر للتداوي لا بأس به فان ذهب به فله  
 لم يحد فان سكر منه لا يحد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ومن زنى  
 في رمضان فادعى شبهة تسقط الحد عزرو وجس هذا ما يبرأ الله تعالى  
 نفيه (من الخلاصة) والله تعالى الموفق لسبيل الرشاد

« (توحي في حد الفساذف) »

وفي غنمايات التوازل رجل قال لا سكر يا خبيث لا يقول له بل أنت والا حسن  
 ان يكف عنه ولا يجيب ولو رفع الامر الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو اجاب مع  
 هذا الالباس به (ولو) قال لا سكر يا ديوت او يا فاجر او يا فاسق او يا يهودي  
 او يا مختل لا يجب المحذور لكن يعزريه ان اذا قال لمسلم اما اذا قال  
 للفاسق يا فاسق او قال للعنصر لا يجب شي واختيار التعزير الى القاضي  
 من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهذا في الفتاوى (وفي) شرح  
 الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير على اربع مرات تعزير اشراف الاشراف  
 كالعلماء والعلماء وتعزير الاشراف كاللهاقنة وتعزير اوساط الناس  
 وتعزير الخناس فتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول  
 القاضي بلغني انك تقول كذا او تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام  
 والمجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام  
 والمجر الى باب القاضي والمحبس وتعزير الخناس الاعلام والمجر  
 الى باب القاضي والضرب والمحبس بعد ذلك قال المصنف رحمه الله  
 سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي او الوالي جاز ومن  
 جلة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزير ماخذ المال وما يتصل بهذا  
 العبد اذا اساء الادب فلمولى ان يعزروه ويؤدبه ولا يجاوز الحد به وكذا  
 امر الله تعالى واضر بوهن اياح تعزير النساء عند الحاجة اليه  
 (الساحر) اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يذب يقتل والساحرة تقتل بردتها  
 ان كانت تعتق بذلك وان كانت المرتدة تقتل ولكن الساحرة تقتل بالانثى  
 وهو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى جهالة ان اقتتلوا الساحر  
 والساحرة (رجل) يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المومنين ووجهه بتلك اللعبة  
 فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره طحاوي وهو محمول على ما اذا  
 كان يعتقد ان له أثرا (رجل) علم ان فلانا يتعاطى من المنى كرهلها  
 ان يكتب الى ابيه بذلك ان وقع في قلبه ان اياه يقدر على ان يغير على ابنه  
 يحل له ان يكتب به الى ابيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر ولا يكتب (وكذا)



من مقصورة خارجها مقاصير الى خارج أو مرقوب مقصورة من مقصورة  
 أخرى فيها أو التي شيأ من خز في الطريق ثم أخذ وجهه على حمار فساقه  
 وأخرجه من الحوز هذا ما يسهل الله تعالى ثقله من صدور الشريعة  
 \* (فصل في جنابة البيمة والجنابة عليها) \*

(ضمن) الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو  
 رجلها أو رأسها أو كسحت أي عضت بمقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت  
 بيدها أو صدعت أي ضربت بتقشها شيئاً (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي  
 تسب في ما يكره لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ملك خرة  
 فلو كان سيرها يذنه كان ملكه والاضمن ما تلف مطلقاً الا ما نجت برجلها  
 أو ذنبها سائرة اذ لا يمكنه الاحتراز عن ما مع سيرها أو عطب بمارات أو بال  
 في الطريق سائرة (فلو) أوقفها لغيره ضمن الا في موضع اذن الامام  
 بإيقافها فيه (وان) أصابت يديها أو رجلها حصاة أو نواة أو  
 أنارت غباراً أو جعراً صغيراً فحقاً عنها أو أفسدت ثوباً لا يضمن السائق  
 للداية والقائد كالأركب في الضمان وعليه أي الراكب الكفارة لانه  
 مباشر وحكم المباشر أن لا يرث ان كان المقتول مورثه بخلافهما أي السائق  
 والقائد حين لا كفارة عليهما ويرثان لانهما متعبدان والكفارة وحرمان  
 الارث ليسا من احكام التسبب (ضمن) عاقلة كل حمار أو راجل  
 دية الا تخوان اصطدا وما تاولم يكونان الجهم وكان الاصطدام خطأ ولو  
 عمد اقتصمها أي الدية ولو عسدين فمسرورهما ولو أحدهما حراً  
 والاخر عبد اقل عاقلة الحمار المقتول قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد  
 ويضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أداها على رجل فمات  
 وقائده قطار وطئ بعير منه رجلاً فمات لومعه سائق في جانب الابل ضمنها  
 وأما اذا لم يكن في جانب الابل بل بوسطها واخذت زمام واحد منها ضمن  
 وحده (قتل) بعير بطه على قطار يسير بلا علم قائده رجلاً ضمن عاقلة  
 القائد الدية ويرجعوا بها على عاقلة الابل فالور يطها والقطار واقف ضمنها  
 أي الدية عاقلة القائد بلا رجوع كذا اذا علم القائد انتهى هذا ما يسهل الله

توبة ما يقع من أي ضربه

تعالى تها من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق  
بأحكامها فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد

• (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمرادعة والمساقاة) •

(كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضى الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة  
والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار ولم يرد به شركة الملك  
وانما أراد به الاباحة في المياه التى لم يجرز في الحياض والعيون والآبار  
والانهار فلكل أحد أن يشرب منها ويسقى دوابه وان فيه اقطاع  
ذلك الماء ولا يسقى بها أرضه ولا زرعه (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول)  
في نهاية العموم كالانهار والغمام كدجلة والفرات وجميعه وسبحون وهي  
أبسط بمملوكة لأحد ولكل أحد أن يستقى منها ويسقى دابته وأرضه  
ويشربه ويتوضأ به ولكل أحد نصب الطاحون والمساقاة والدالية  
واتخاذ المشرقة واتخاذ للنهر إلى أرضه بشرط أن لا يضر بالعمامة فان أضر  
بمنع من ذلك فان لم يضر فعل ذلك ولم يمنع وان أضر وفعل فلكل واحد من  
أهل الدار مسلم أو ذى أو امرأة أو مكاتب منعه (الثاني) في نهاية  
المخصوص كماء الحب والكوز وليس لأحد أن ينتفع به الا باذن صاحبه  
(وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لو سبى ماء حب انسان يقال له املاه  
فان اضطر اليه فحينئذ ينتفع به بغير اذن صاحبه (الثالث) المتوسيط  
وهو ماء الانهار والآبار المملوكة والحياض ولكل واحد أن يسقى دابته  
الا اذا كان له جمال وأبقور كثيرة يخاف صاحب النهر فسدا لمساواة  
وتحريب النهر فحينئذ منعه هكذا في الفتاوى (وان) كان الحوض  
في دار رجل أو في بستانه فاستقى آخر منه ليس لصاحب الدار والبستان  
أن يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه  
ولكل واحد أن يقول لى حق في دارك فاعا أن توصلى اليه أو تمكتنى من  
الدخول وهذا اذا كان له مستقى غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير  
إذنه (الكل) في نهضة الأيام المرخى (وفي) فتاوى الإنفاضى  
نهر لقرم ورجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب

الحبب انفس الحياض وقوله وأبقر بالهم من جموع البقر والسناة بالفتح حائطه في ذي جمل الماء ويغشى السدا



للارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا  
النهر وليس له ان يسقي ارضه منه او شجرا او زحالا ان ينصب دولا باعلى  
هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع المسامنه بالقرب والاواني وذيق زرعه  
او شجيره اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهران  
يعنونه (وفي) شرح الشافي لا يجوز بيعه وليس لاحد نصب الطاحونة  
ولا غيره باعلى الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان ياذن  
لهم بذلك وان اذن لم يعتبر اخذه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف  
كان اصله اختلفوا فيه بقسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى  
لا يشرب حتى يسكر والنهر لم يكن له ذلك الا برضى الاخرين وللقنار  
انه اذا لم يمكنه سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم  
بالمهاياة فان اصله باعلى ان يسكر كل شارب يوما جاز وليس لاحد ان  
يكرى منه نهر الا برضى الاخرين وكذا نصب الرعي الا ان يكون موضع  
الرعي في ارضه ولا يضرب بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في ارضه  
في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل باب داره  
في اعل حائطه له ذلك كذا في مختصر عصام وقسمه شرح الطحاوي (وفي)  
كتاب الشرب للامام خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربه اسفل او اعلى له ذلك  
وهكذا في نسخة الامام المرتضى (وذكر) الصدر الشهيد في كتاب المحيطان  
ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيعاضى لم يميز  
(وهذا) كطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا للمرتد او اخرى  
لم يميز (الكل) في الاصل (وفي العيون) نهر مشترك بين قوم اذنوا لرجل  
في السقي منه الارجلاته لم ياذن له ليس له ان يسقي حتى ياذنوا كلهم كذا  
روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن  
مقاتل في رجل سرق ماء فساقه الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما نرج  
وهو بمنزلة رجل نصب شعير الوتينا ومن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد  
في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا السرق اوراق  
لتوت واعطى دودا الصلق فالابر يسمي طيب له وعليه قيمة الاوراق .

فوله يسكر اى يسكر والمصدر والمسكر كذا في القتل والاسم بوزن الفعل له

• (فصل في مسايل الماء) •

في فتاوى القاضى الامام رجل اراد سقى ارضه او زرعه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء فقصد زرعه قالوا لاشئ عليه كالممنوع الراعى حتى ضاعت المواشى (رجل) له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام على البردوى ان غاصب الماء يكون ضامنا (وفى) متفرقات الفقيه ابى جعفر رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان جرى الماء اجرا لا يستقر فى ارضه بل يستقر فى ارض جاره يضمن وقد تقدم مثل هذا فى الضمانات والله اعلم

• (نوع فى الارض الموات) •

(وفى الاصل) من احيا الارض ميسرة باذن السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندهما يملكها بدون اذن السلطان (والارض) الميتة كل ارض من اراضي السواد والجبال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارضى بختار ليست بموات لانها دخلت فى القسمة وتصرف الى اقصى مالك او بائع فى الاسلام او الى ورثته وان لم تعلم ورثته لم يمتد التصرف للقاضى (وقال) رحمه الله هكذا قال الامام طهير الدين المرغينانى (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها او يفرس او يركبها او يسقىها وهكذا فى مزارعة النوازل هذا ما يراه الله تعالى من الخلاصة

• (فصل فى المزارعة) •

(قال) فى الاصل اذا دفع المزارع الارض الى آخر مزارعة فالمزارعة فاسدة عند ابى حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والمخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه والعامل ان كان البذر منه وان كان من يرب الارض فعليه اجر مثل عمل العامل ولا يجب اجر المثل فى عمل العامل يجب اجر مثل الارض فى المزارعة الفاسدة ويجب اجر مثل البقر (والمراد) من قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب اجر مثل الارض مكرورة أما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل يجب بالغاما بلع عند محمد وعند ابى يوسف لا يراد على الشروط (والمزارعة) جائزة على قولهما

والفتوى على قولهما (ثم) ان انا حنيفة انما فرغ المسائل على قول  
من حوز المزارعة لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) للمزارعة  
شرايط وركن وحكم ومدة (أما) ركنها فلا يجب بالقبول (وأما)  
شرايطها فمن جملة ذلك كون الارض صالحة للمزارعة ومكون رتب  
الارض والعامل من اهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين شرطا في المزارعة  
وفي المعاملة تجوز من غير بيان المدة استقسانا وتقع على اول ثمرة تخرج  
في تلك السنة (وفي التوازن) عن محمد بن سلمة المزارعة من غير بيان  
المدة جائزة ايضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقيه  
أبو الليث وقال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة  
عندهم متفاوت وابتدأوها واتمها وما يجوز وقت المعاملة معلوم  
فأجازوا المعاملة وتقع على اول سنة ولم يجزوا المزارعة أما في بلادنا  
فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة (ولو) دفع أرضه  
لمزارعة خمسائة سنة فهي فاسدة (ومن) شرائطها التخلية حتى  
لوشريط في العقد ما يعذبه التخلية مثل حمل رب الارض تقصد المزارعة  
(ومن) شرائطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستقسان ليس  
بشرط (ومن) شرائطها بيان من عليه البذر (وعن) بعض أئمة بلخ  
ان كان بينهما عرف يظهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا يشترط بيان  
من عليه البذر (ومن) شرائطها بيان النصيب على وجه لا يقطع  
الثمركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع  
أو ما أشبه ذلك فان بينا نصيب أحدهما يتقرر فان بينا نصيب من  
لا يذرن جهته جازت المزارعة قياسا واستقسانا وان بينا نصيب من كان  
البذر من جهته جازت المزارعة استقسانا (ومن) الشرائط في المعاملة  
أن يكون العقد واقع على ما هو في حد النمو بحيث يز يد في نفسه بسبب  
حمل العامل حتى لو عدا عقد المعاملة على ما يقتضيه عظمه وصار بحال  
لا يز يد في نفسه بسبب حمل العامل لا تصح المعاملة (وأما) بيان  
حكمها فقول حكمها ثبوت للمالك في متفوعة الارض اذا كان البذر من

جهة المزارع والنصرة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة  
 والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من المجتبيين ولو أراد أحدهما السفر  
 ليس له التمتع إلا بعذر والمزارعة لازمة من قبل من لا بذرمته حتى لا يملك  
 التمتع إلا بعذر ولكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر  
 في الأرض حتى يملك التمتع من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر  
 والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوفاء بما يؤدي  
 إلى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعذر (والعذر) أن  
 يمرض العامل أو يلحق صاحب النخل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا  
 ظاهرا أما ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فاقترعوا بعد ما يلقى البذر  
 في الأرض تصير لازمة من المجتبيين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة  
 على سبعة (أوجه) أحدها أن تكون الأرض من أحدهما  
 والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر  
 للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر وهذا جائز  
 أيضا وصاحب البذر مستأجر للعامل ليعمل به (الثالث) أن  
 تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر وآلات العمل والعمل من  
 الآخر وهذا جائز أيضا (الرابع) أن يكون البذر من العامل  
 والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف  
 أنه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقي من الآخر  
 (السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر  
 (السابع) أن يكون البذر من واحد والباقي من الآخر فالمزارعة  
 فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضا وتخلل زرعها المزارع على  
 أن يقوم على النخل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر أن  
 كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفقة في صفقتين  
 فإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجرة وإن كانت المعاملة  
 معطوفة على المزارعة بأن تقول أدفع اليك هذه الأرض فتزرعها ببذرك  
 وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة جاز مطلقا (وفي التوازل) رجل

له أرض أراد أن يأخذ بذرًا من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما  
 فالحيلة أن يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرئه البائع من الثمن ثم يقول  
 له ازرعها على أن الخارج بينهما نصفان فخرج فهو بينهما لأن البذر  
 منهما (وفي النوازل) أيضا رجل دفع إلى رجل أرضًا مزارعة سنة فزرعها  
 فرفع ثموتها ثم زرع السنة الثانية بغير إذن رب الأرض فنبت الزرع أولم  
 ينبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يحرز أن كانت العلة بين أهل ذلك القرية  
 أنهم يزرعون المرة بعد الأخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جائز (وفي)  
 فتاوى النسفي رجل زرع أرض الغير بغير أمره ينظر إلى العرف أن كانت  
 منصفة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا إذا كانت معدة لذلك  
 بأن كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي أول  
 مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان الأرض  
 هذا قول نصير وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تستوجب قبل استعماهما وبكم  
 تستوجب بعد استعماهما فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض  
 غيره بغير إرضاءه ثم قال لرب الأرض ادفع إلى بذري فأكون أكارًا لك إن كان  
 البذر مستهلكًا لا يجوز وإن كان قائمًا يجوز والله أعلم

• (فصل في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون) •

(الأصل) أن كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه  
 من الأرض المدفوعة اليه فإن المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطًا  
 في العقد أو لم يكن كالحق والتبذير وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل  
 الزرع إلا أنه من عمل يوفى جردة الخارج إن كان ذلك مشروطًا في عقد  
 المزارعة يجبر عليه (وحرر) البئر وأصلاح المنة على صاحب الأرض  
 أيضًا وفتح فوجة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل إلا أن يبعد  
 أو يكون في موضع وثم ظلمة يمنعون الماء فينمذ يكون على رب الأرض  
 قال هكذا أفى الشيخ الإمام ظاهر الدين (وحفظ) الزرع على المزارع  
 إلى وقت الإدراك وبعد ذلك علمهما (وأن) شرط الحفظ على المزارع  
 بعد الإدراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينفي أن لا تفسد المزارعة

(واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالحمل والالتحاق عليهما (واذا)  
صار الزرع قصيلا فإرادا أن يفصلوا ويبيعه كذا فالتفصل عليهما وإلا  
سجلته وتعالى أعلم

«فصل فيما يكتو عذرا في شمع المزارعة»

(وفي الأصل) العفر والمرض عذرا من قبل المزارع (ولو) كان المزارع  
سارفا يضاف على الزرع والتمر منه فهذا عذر (ولو) أراد صاحب الأرض  
البيع بعذر الدين والبذر من المزارع أن عمل المزارع في الأرض من  
السكراب ونسوية السنة واشباه ذلك إلا أنه لم يزرعها فليس صاحب الأرض أن  
يبيعها ولا تثنى للعامل على رب الأرض وإن كان المزارع قد زرع الأرض  
ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستقصد الزرع فلو  
حبسه القاضي بالدين على سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع  
حتى لمحق رب الأرض دين فادح اختلف المشايخ في جواز البيع (وفي) مزارعة  
النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم إن رب الأرض  
باع الأرض مزروعة فلا يخلو أما أن يكون باعها برضى المزارع أو بغير رضاه  
وأما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فإن)  
باعها برضاه ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا تثنى للمزارع  
من التمر لأنه انما ثبت له الحق بعد النبت أما قبله فلا حق له فيه (وإن)  
كان البذر من قبل المزارع نابتا فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع  
فيه قائم (وإن) كان ذلك بغير رضاه فلا مزارع أن يبطل البيع  
(وكذلك) لو دفع السكرم معاملة ثم باعه أن لم يكن خرج منه شيء فلا تثنى  
للعامل لأنه ليس له فيه حق فإن خرج وأجاز جاز ونصيبه فيه قائم وإن كان  
بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع  
قبل أن يستقصد البذر من المزارع يبقى العقد إلى أن يستقصد الزرع  
استقصانا ولا يجب شيء من الأجر على المزارع (هكذا) إذا قال المزارع  
أنا لأقلم الزرع فإن قال أنا أقلم الزرع فإنه لا يبقى عقد المزارعة وإن  
اختار المزارع القلم فلورثة رب الأرض خيار ثلاث إن شاءوا فلعوا الزرع

والمقذوع بينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا  
على المزارع بيمينه مع النفقة وان شاءوا غيره وواحدة المزارع من الزرع  
والمزروع لهم (وان) مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض بان كرب  
الارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض للمزارع  
شيأ (ولو) مات بعد الزراعة قبل النبات اختلاف المشايخ فيه (ولو) لم يمت  
لكن المزارع أخر الزرعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فأراد رب الارض  
أن يقطع الزرع وأبى المزارع فليس لرب الارض أن يقطع الزرع وتثبت  
بينهم الجارة في نصف السنة حكما حتى يستقصد والعمل عليهم ما نصفاً حتى  
يستقصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فلرب الارض خيارات  
ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بامر القاضي رجوع على  
المزارع بنصف النفقة (ولو) انتقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى  
العامل الغرم يترك بغير اجارة في يده (اذا) هرب المزارع في وسط السنة  
والزرع بقل فأنفق عليه رب الارض حتى استقصد رجوع على العامل بما  
أنفق بالغاما بلغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على عمله وان  
مات المزارع والزرع بقل فقالت ورثة المزارع فمن نعملها على حالها حتى  
نستقصدها فذلك لهم ولو قالوا قطع الزرع ولا نعمل لا يجبرون على العمل

• (فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة) •

وفي الاصل: اذا كان البسند من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة  
وابل لم يأذن له رب الارض أصلاً فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر  
على أن يعمل ببذر وهو الشرط في المزارعة الاولى أيضاً النصف فالحاج بين  
رب الارض والمزارع الثاني نصفاً ولا شيء للمزارع الاول (الكل)  
في الاصل هذا ما يبرأه الله تعالى من الخلاصة والله الموفق

• (كتاب المساقاة) •

المعاقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلحه يجز منه ثمره وهي كالزراعة  
حكماً وخلافاً وشروطاً فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على  
صحها وفي انها باطلة ضد أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وفي ان شرطها

كثير وطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كالمساقاة كالمساقاة  
 وبين ان تصيب العامل والتخلف بين الاثني عشر العامل والشركة في الخارج  
 فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة عند الشافعي المساقاة جائزة  
 والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه  
 بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الربح  
 وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تصح بلا ذكرها استحضانا فان لا ادراك  
 الثمر وقتنا معلوما ويقع على اول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك  
 الثمر الرطبة بالغارسية سببت فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط  
 بيان المدة فقط بل الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الثمر  
 (أقول) الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل تحصد في كل سنة ست  
 مرات أو أكثر وان أريد البذر تحصد مرة وتترك مرة ثانية الى أن يدرك  
 البذر ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذ كرمه لا يخرج  
 الثمر فيها يفسدها وذ كرمه قد تباع فيها وقد لا تباع تصح  
 فلو خرج في وقت مسمى فعلى الشرط والا فلا يعمل أحوال مثل أي  
 يعمل الى ادراك الثمرة (وتصح) في الكرم والتجر والطاب  
 واصول البانجمان والفحل وان كان فيه ثمر الامدركا كالمزارعة هذا عندنا  
 وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الا في الكرم والفحل وانما تصح فيها  
 بعد ذلك خبير وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر  
 فحاجة الناس (ثم) اذا تصح تصح وان كان الثمر على الثمر الا أن يكون  
 الثمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تصح  
 اذا كان الزرع بقل ولا تصح اذا استقصد لكن احارة الارض لا تصح الا أن  
 تكون خالية من زرع المالك (فان) مات أحدهما أو مضت مئنتها  
 والثمر في يقوم العامل عليه أو وارثه وان كرمه الدافع أو ورثته أي ان مات  
 العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كرمه الدافع وان مات الدافع  
 يقوم العامل كما كان وان كرمه ورثة الدافع استقصا فدفع الضرر ولا يفسخ الا  
 بعدد وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل أو سارقا يخاف على سعة أو



ثم ردت معذر ولودفع قضاء مدته معلومة لغيره ويكون الثمر والارض  
يدينه ما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والثمر والغراس  
لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفيز المحبان لانه  
استتباعا ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس  
لصاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحب الارض فصار تبعاً للارض  
(وحيلة) المجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر  
صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل لعمل في نصيبه هذا  
ما يسره الله تعالى من صدر الشريعة واهله سبحانه وتعالى أعلم

« (الفصل الخامس والعشرون في الميطان وما يتعلق به) »

(جدار) بين شريكين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك  
الا باذن الشريك أضرب بالشريك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين  
انهدم ولا أحدهما مبانيت ونسوق فآراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى الآخر  
قال بعضهم لا يجبر الآبي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن  
يكون بينهما سائترة (قال) الامام غفر الله له في ما مضى من بنيته أن يكون  
الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل  
واحد منهما ان يبنى في نصيبه سائترة لا يجبر الآبي على البناء وان كان أصل  
المحاذ لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآبي على البناء غنية  
الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه محلات فوهي  
الجدار فرفعه أحدهما وبناء بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع المحلات  
على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف يتفران  
كان عرض الجدار بحال لوقته بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه  
ان يبنى عليه ما يحتمل محلاته على ما كثر في الأصل كان الباني متبرعا  
بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع المحلات عليه وان كان بحال  
لوقته لا يصحبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع المحلات  
على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء غنية (جدار) بين  
رجلين لا أحدهما محلة وليس الآخر محلة فآراد الذي لا محلة له أن يضع

عليه جملة مثل جملة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كانت جملة الشريك محدثة فلان شران يضع (وقال) لا فقيه أبو  
اليث لا شران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه  
مقربان الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد  
منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا شران يزيد في جذوعه  
ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين  
لا أحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه إلى موضع آخر قال ان كان يحول  
من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك وان أراد  
أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضررا بالحائط وان  
أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر  
مما كان فان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد  
رجه الله ان كان الحائط المشترك قد رقاة الرجل فأراد أحد الشريكين  
أن يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى  
أبي اليث رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفرة ردا ب  
تحت داره ثم باع داره فلام شترى رفع الجذوع والرداب الا اذا اشتراط  
في البيع ترك ذلك في ثبته لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من  
جنس ذلك الى ان قال ان كان أحدث بناء أو غرفة في سكة خيرة فافدة برضى  
أهلها فاشترى رجل من غير أهل تلك السكة دارا منها فله أن يأمره  
برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سقفا آخر  
أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان  
في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين ان قدم فظهر  
انه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه  
ويكتفي بالطاق الذي هو من جانب شريكه مستورا أبي الشريك ذلك قال  
الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرا قبل ظهور بناءه وان هذا الحائط  
بينهما فليس لأحدهما ان يحدث فيه شيئا ينير أمر الشريك وان كانا أقرا  
أن كل حائط ان يليه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع عليه  
جذوعا مثل جذوع صاحبه فذعه الآخر لأن المجدار لا يحتمل ذلك قال  
الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب المجدوع إن شئت فخط عنه ما يمكن  
لشريكك من الحمل وإن شئت فارفع حائطك حتى تستويا لأن صاحب الحمل  
إن كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم وإن وضع بإذنه فهو عارية  
والعارية غير لازمة (قال) الفقيه أبو الليث وعن أبي بكر خلاف هذا  
وبقول أبي القاسم نأخذ (غنية) (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه  
جذوة وليس للآخر عليه شيء قال المجدار إلى الذي لا جذوة له فأشهد على  
صاحب الجذوة فلم يرفعه حتى سقط فأضرب بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت  
الأشهاد وكان محفوفا وتمسك من رفعه بعد الانتهاء ضمن المنهود  
عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجلين  
انهدم فبناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم إن بناء بنقض  
الحائط الأول يكون متسببا ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه  
وإن بناء بلين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يجعل على الحائط  
حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه  
جذوع واحد ولا تتم عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب المجدوع موضع  
جذعه وكل الحائط للآخر استخسانا وفي القياس يكون جميع الحائط  
بينهما وبه كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا ثم رجع إلى الاستخسان وهو  
قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجلين  
وهي ويحتاج ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال  
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجبر على نقضه (وعنه) إذا أراد  
أحدهما نقض جدار مشترك وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا أضحك لك  
كل ما ينهدم من بيتك ضمن ثم نقض المجدار بإذن الشريك فانهدم  
من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيته  
ولم يبن والجبر إن يتضرر وإن بذلك كان لهم جبر على البناء إذا كان قادرا  
والاختيار ليس لهم ذلك (طاحونة) أو حمام مشترك انهدم بعضه وأبي

الشريك عن العمارة يجبر أمّا إذا انهدم الكل وصار ضرراً لا يجبر وإن كان  
 لشريك معصراً قال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك ولو أنفق  
 أحدهما في مرتبة يغيرا ذن الشريك لا يكون متبرعاً (خزانة الفتاوى)  
 هذا ما يسمونه نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل  
 رجل أراد أن يفتقد داره يستأجره ليس بجداره أن يمنع من ذلك إذا كانت  
 الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى  
 جداره إن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للحمارة  
 (وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حماماً أو اصطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان  
 رجل نخلة في ملكه فخرج سعتها إلى ملك غيره فأراد أن يقطعها له  
 ذلك (وفي) بيع النوازل رجل له دار قد تلت أغصان شجرة لرجل  
 وأخذت هو أداره فقطع صاحب الدار الأغصان أن أمكن صاحب  
 الشجرة أن يفتح هو أداره من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها  
 بحبل ضمن وإن كانت غلاظاً لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها  
 لحماكم منه لو رفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطعها لحماكم يضمن  
 كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل  
 بنى سقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه إن بناه بأمرها ليس له الرفع  
 البناء لمساو كذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها  
 له أن يرفع إلا أن يضربها فيقتل (وفي الوصايا) إن بنى لها يكون  
 لها (وفي فوائد) الفضلى رجل هدم منزل امرأته برضاها ثم بناه بتقصه  
 ونقصته وبجشيب آخرا شتره بماله إن بنى لامرأته لم يكن له في البناء حق  
 (وذكر) فقيهنا أبو مصداق أنه إن أشهد وقت البناء أنه يبنى ليرجع  
 عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ  
 (وعلى) هذا العمارة في كرمها انتهى هذا ما يسمونه نقله من  
 الخلاصة والله الموفق

«(الفصل السادس والعشرون في العبر)»

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بان لهم نمة فيقتل يجوز وكذا حكم

العبد والمحدود والاعهى لا يجوز (ولو) سالوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم  
فلا إمام أن يجيبهم (الامام) اذا آمنه على قرابته يدخل الوالدان  
في حق الامان استحسانا بخلاف الوصية لقرابته (الاساطان) اذا أمن  
الكفار بشرط عدم النوب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في وان  
أمنهم مطلقا فاشتملوا في النوب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين  
بحيث يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع الطريق  
لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر  
بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيأ وهو حر وماله له  
\* (فصل في مسائل البيع والمك) \*

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يثنهما مودة دخلوا دار الاسلام  
ويثنهم وبين المسلمين مودة ايضا ثم تنازعا فباعا يثنهم واقتتلوا ووقعت  
الدائرة على احدي الطائفتين واستولوا على القمورين وباعوهم من المسلمين  
قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند  
وأهل الترك استولوا على طارق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت  
المالك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط  
اما بداهتهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه الجملة يجوز (أهل  
بلدة) يدعون للاسلام فيصلون ويصومون ويقرءون ومع ذلك يعبدون  
الاوثان فأثار عليهم المسلمون وسبواهم فأرادوا ان يشرى من تلك  
السبايا ان كانوا يقرءون بالعبودية للمكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا  
مقرئين بالعبودية للمكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون العكمبار  
(مسلم) دخل دار الحرب بأمان فباع انسان من اهل الحرب بأتمه أو بأمر  
ولده أو بعلمته أو بجالاته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فانه  
لا يشرها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السرخسي ان كانوا لا يرون  
جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على  
القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يرون البيع فادخلوا الى دار  
الاسلام تكاموا فيه قال بعضهم يملكه بالقهر وان كان البيع باطلا والصحيح

ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان  
 اشترى وذهب به كرهام ملكه (قال) المصنف وفي سائر الاصل في باب صلح  
 الملوكة والمرادقة مسئلة قد دل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازها وان  
 قهر حرجي بعض احوالهم ثم باعه من المملك المستأمن اذا كان المحكم عندهم  
 ان من قهر منهم صاحب ملكه جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على  
 خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة  
 تركية واعطى الاب مسداقها واضمرفي قلبه أنه يبيعها فخرج بها الى دار  
 الاسلام واراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يريده اذا خرجت معه طوعا  
 لعدم القهر (الحرجي) اذا دخل دارنا بأمان مع الولد فباع الولد لا يجوز  
 بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (ملك)  
 من الملوكة الذين في دار الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من  
 احوالهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى اليه ليس بينهم وبينه  
 قرابة كان مملوكا كان اهداه اليهم وان كان خارجا محرم او امرأة قد ولدت  
 منه لم يكن مملوكا والذي اهدى اليه هذا ما يبرأ الله نفعه من الخلاصة  
 والله سبحانه هو الموفق

### \*(فصل في الخطر والاباحة)\*

(رجل) سبب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها  
 فاقر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذها فهي له وانكرنا قيمت عليه  
 المينة او استخلف فنشكل فهي للواحد منهما وان كان حاضرا به مع هذه  
 المقالة او غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وهو واختيارنا فيمن ارسل  
 صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا القول بقول صاحبها  
 مع عينه انه لم يقبل هي لن اخذها (رجل) قال لا تدخل كرمي وخذ  
 من الغنم فله ان ياخذ قدر ما يبيع به انسان واحد (رجل) قال  
 اذنت للناس في غمر غلي ومن اخذ شيئا فهو له فيبلغ الناس واخذوا من ذلك  
 شيئا سكن لهم ذلك (وفي) الاجناس رجل قال لا ترأى في حل  
 من مالي فهذا على الدراهم والدنانير ولو اخذنا كاهة او ابلا او غنم منه

لا يجعل (وفي الفتاوى) لو قال لا<sup>٢</sup> خر أنت في حل مما أكتنه من مالي أو  
أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولا يجعل له الاخذ والاعطاء (رجل) قال  
لا<sup>٢</sup> خر حلني من كل حق هو لك على تفعل وارأمان كل صاحب الحق  
عالم به يرى حكمه ودينه وان لم يكن عالم به يرى حكمه بالاجماع واماد بانه  
فعند محمد لا يبرأ دينه وعند ابي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح  
الاصم في باب الصلح في العتق لالامام السرخسي ان الابرار عن المحقوق  
المجهول بانه جائز مطلقا سواء كان الابرار بعوض او بغير عوض (رجل) قال  
لا<sup>٢</sup> خرجت في حل للساعة وفي الدارين مع ذلك الاحلال (رجل) قال  
لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق  
والبراءة لا تحتصل التاميق (وكذا) لو قال رب الدين اذمت فانت  
في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجي ارض اذمت  
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو  
باطل لان هذه مضطرة وتعليق (ولو) قال للمدونة ان مت فانت برىء  
من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)  
واقعة الفتاوى ولو قال لا<sup>٢</sup> خر لا انا صمك ولا اطلب منك شيئا مالي قبلك  
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يبرأه تعالى تغله من فصول العمادي  
والله الموفق

هـ (الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) هـ

(وفي) شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يمجس الباري سبحانه  
وتعالى كعبدة الاوثان او يقر بالباري وشرك غيره كالثنوية فانهم اذا  
قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا اشهدان محمد رسول الله  
لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكاهنتين فاذا شهدوا بها فقد اتتوا  
عسا كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا جعل على مشرك  
ليقتله فقال لا اله الا الله وهو عن لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه  
(وكذا) اذا شهدوا برسالته محمد صلى الله عليه وسلم او قالوا اتانا على دين

لاسلام أو قالوا على الخنيفة ولورجع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر  
 التوحيد ويحيد الرسالة فإذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما وإذا قال محمد  
 رسول الله يصير مسلما والمجوسي إذا قال خدائيك أنت وهمة سيخمران  
 حتى يحكم باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسي قال صل على محمد  
 لا يكون اسلاما (وقال) محمد بن مقاتل مع محمد بن الحسن يقول الذي  
 إذا قال اسلمت فهو اسلام وهكذا قال غيره من العلماء لأن المترك إذا قال اما  
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كهدية الأوثان فهو وعندنا مسلم ولو قال اردت  
 منه التعزف حتى لا يقتلني لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال  
 الكافر آمنت بالله أو بما آمن به الرسل صار مسلما (وفي) مجموع  
 النوازل إذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للسل  
 دين حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما إذا قال حق لكن لا أومن به  
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن مريض قال اسلمت وقطع همة أنه  
 لا يصلي عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام  
 يكور مسلما (وفي التجريد) لو قال اليهودي والله راني لا اله الا الله وتبرأ  
 عن اليهودية أو عن النصرانية أو كل واحد منهما فان ذلك ليس باسلام  
 (ولو) قال مع ذلك أو أدخل في دين الاسلام أو دين محمد عليه السلام كان  
 مسلما (وفي) الاجناس كافرا إذا قال يكون مسلما (وفي) مجموع  
 النوازل لو أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن  
 وعلمه لا يكون اسلاما (وفي) الاجناس لو شهدوا أنهم رأوه يصلي الصلوات  
 الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما (وفي الروضة) الكافر  
 إذا صل وحده فهو منه اسلام أيضا وهكذا في الاجناس (ومما) يتصل  
 بهذا إيمان البائس غير مقبول وقوبة البائس الله أراخا مقبولة (إذا)  
 أكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلما فان غاد إلى  
 الكفر لا يقبل ويحير على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم المكران إذا  
 اسلم يكون اسلاما فان رجوع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد  
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت يقول

قوله خدائي الخ بمعنى هلكه أجماع الله واحد وجهالة الانبياء في الله



واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع الثوازل فحق دخل دار الحرب  
وسرق صديقا وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى العبي لا يحكم  
باسلامه لانه ملكه بالشراء (الرافضى) اذا كان يسب الشيخين رضى الله  
تعالى عنهما ويلعنهما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على ابي بكر  
وعمر رضى الله عنهم اجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلى)  
مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فيمنثد هو مكافر (وفي المنتقى)  
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تغضل الشيخين  
وتحب الخنتين وترى المنع على الخفين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله اعلم  
(فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون) :

(ويبنى) للمسلم ان يتعزى من ذلك ويذكر مذهبنا الدماء صابحا  
ومساء فانه سبب للعصاة من هذه الورطة بوعده النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو هذا اللهم انه اعوذ بك ان اشرك بشيا وان انا اعلم واستغفر لك عما لا اعلم  
(ومنها) اذا كافر في المسئلة وحوه توجب التكفير ووجه واحد منع  
فعلى المقتضى ان يعامل الى ذلك الوجه (المجاهل) اذا تكلم بكلمة التكفير  
ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا او يعذر بالمجهول وقال بعضهم  
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا  
انه اتى بها عن اختيار يكفر عند طامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر  
بالمجهول (اما) اذا اراد ان يتكلم بفري على لسانه كلمة الكفر والعبادة  
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب  
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا  
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث  
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقدا محراما  
حلالا وعلى القلب يكفر اما لو قال محرام هذا حلال لترويج السلعة او يحكم  
المجهول لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انا فاعل  
بتقديره يدبر الله يكفر (وفي) فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال  
الله يعلم انى ما فعلت هذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه حتى

قوله الختني ختن الرجل بفتح خين زوج بفتح ز وجنسه والراد بهم ما عساه ان وعلى برفى الله عنهم

عن الشيخ الامام احمد بن حنبل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر  
 (وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم  
 اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول  
 اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافر لو يهود او  
 نصراني على الاستقبال يـ مكفر وليس هذا بمعين وذم بعض  
 علمائنا الى انه يعين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر  
 باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند  
 الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان ا كفر بصير كافرا (ولو)  
 ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المهرمة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم  
 ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل  
 قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)  
 قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا ولا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل  
 وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)  
 الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخرب يهودي فقال لبيك  
 او قال يهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخرب من الله ورحك على الكفر  
 عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصدر القاضي برهان الدين  
 (رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر المعلم يعني من  
 علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا ملحد يكفر (ولو) قال  
 النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبغي ان يقول اليهودية شر من  
 النصرانية (رجل) وضع قلنسوة للجريس على راسه قال بعضهم  
 يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين ان كان كان لضرورة البرد  
 او لان البقرة لا تعطيه اللبن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام ويرجو  
 انثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب  
 كل من الحلال فقال الحرام احب الي كفروا كذا فاسق يشرب الخمر  
 فجاء اقرباؤه ونزله الدراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر لم تنبت  
 بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من ابغض طالبا بغير سبب ظاهر خيبت

عليه الكفر (وفي) نعمة الخمر واني رجل يجلس على مكان مرتفع  
ويسألون منه مسائل بطريق الاستمراء وهم يضربونه بالوسائد  
ويضربونهم ويكفرون جميعا (وفي الصاب) رجل قرأ على ضرب  
الدف أو القصب يكفر لا يستخفاه بالقرآن (رجن) يدخل آية القرآن  
في الوعاء أو يعلقها ويقول وكأنا لها قائل خاتمه بالكفرة أست جون  
والهمام والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اصحق يكفر العالم  
دون الجاهل (ولو) قال لاني القدر والباقيات الصالحات خير يكفر  
(وفي) نعمة الخمر واني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ما عند  
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال بعد أكل الحرام الحمد لله  
اختفاؤه (وفي) نعمة الخمر واني قيل لا خرص وهو في وقت  
الصلاة فقال لا أصلي يكفر ولو قال لا أصلي بأمر لا يكفر (وفي)  
مجموع النوازل ولو قال لا أخرج الدنيا لتتال الاخرة فقال أترك  
التفكير بالنسبة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل  
يرجئ ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال  
أن السلطان في زماننا عادل يكفر لأنه جائر ومن سمى الجور به لا يكفر  
قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) ميل  
للسلم اسجد لملك والاقبلتناك فلا فضل أن لا يعبد لأنه كفر والافضل  
أن لا يأتي بمناه وكه ضرورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله  
لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على يزيد بن معاوية لا ينبغي  
أن يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمع عن الشيخ  
الامام الزاهد قوام الدين الصفار أنه كان يعك عن أبيه أنه يجوز ذلك  
ويقول لا تلعنوا معاوية واما لعن علي يزيد فلا بأس هذا ما يسمع الله نقله  
من الخلاصة والله الموفق للصواب

• (الفصل الثامن والعشرون في الوصايا) •

(وفي) شرح الطحاوي الا فضل من كان له مال قليل ان لا يوصي بشئ  
انما كان له ورثة والافضل ان كان له مال كثير ان لا يتجاوز عن الثلث

فيمالامصية فيه ويوصى فمبالامصية فيه (وعن) الامام الفضل  
اذا كانت الورثة صغاراً فترك الوصية أفضل قال هكذا روى عن أبي يوسف  
رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بشئ التركة فترك  
الوصية أفضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية أفضل (وقدر)  
الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف  
دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد ان  
يوصى اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شئ من الواجبات يبدأ  
بالغريبة فان سكتوا أغنياء فالخير ان

(نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصريح أو  
بالدلالة وذلك بأن يموت الموصى له بعد موت الموصى (وفي) التجريد والدلالة  
أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون موته قبولا  
للوصية ويكون ذلك عبرة الورثة وقبول الموصى له ورده قبل موت الموصى  
لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أولم  
يجوز وأبأن أوصى لاجنبي بثلث ماله أو بكل ماله ولا واث له (ومنها) ما لا يجوز  
وان أجازت الورثة وهي الوصية للحرى بخلاف المستأمن والذي فانه يجوز  
لهما الوصية استحساناً (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصى  
بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز إلا بالاجازة من  
الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفاً فيه وهي الوصية للعامل  
وأجازة الورثة عندهما تجوز وعند أبي يوسف لا تجوز (ثم) في كل موضع تشترط  
الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المميز من أهل الاجازة كان عاقلاً بالغاً عصبياً  
فاذا أجاز الموصى له يملكه من الموصى لأم المميز هكذا في التجريد (وفي)  
فتاوى القاضي الامام وجل أوصى بجميع ماله لفقراء أو لرجل بعينه  
لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصى لا تعتبر اجازتهم  
وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته هت الاجازة (ثم) الوصية  
على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصى له كالأودع والوصية في يد

الموصى أو في يد الورثة كالوديعة فعولها لك من غير تعدية ضمن (وفي وجهه)  
 ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير  
 تعدية لا ضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فخوان  
 أوصى بثلث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى ان ماله لك  
 يهلك بالحساب وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلى  
 مريض لا يقدر على الكلام لضعفه فأوصى وأشار برأسه ويعلم انه يعقل ان  
 مات قبل أن يقدر على النطق جازت وصيته (وقال) في النوازل هذا  
 قول محمد بن مقاتل وانه لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطق  
 اذا أصابه فاج فذهب لسانه فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتب وقد  
 تقادم وطال وارداً به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس (وفي النوازل) قيل  
 للمريض أوص بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على ذلك ان قال على أثر سؤالهم  
 يخرج ثلث ماله لافقره (وقال) محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر  
 هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي بعدهم هذا فانه قال لو قال ثلثي لفلان  
 أو سدس أو ربع لفلان في الاستحسان هذه وصية جائزة (وكذا) لو  
 قال بعد موتى بخلاف الوفاة في حصته ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوصايا  
 أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في الأهمية يسكون وصية وفي المرض  
 على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا ألف درهم من مالي أو يقل  
 من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكراً الوصية جاز ويصرف الى الفقراء  
 (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير فهذا  
 القول باطل وان كان ضياء صار وقفاً على الفقراء (الكل) من النوازل  
 (وفي) نوادر هشام لو قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة  
 رحمه الله وعند محمد تصرف الى وجوه البر (ولو) قال انظروا الى  
 ما يجوز اعطاءه فاعطوه فهذا على الثلث (رجل) أوصى بأن يتخذ الطعام  
 بعد موته ليطعم الناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة والاصح (أوصى)  
 بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المساجد أو لمصلحة العلم  
 (رجل) أوصى لوارثته وللأجنبي فلا جني نصف الوصية وبطلت الوصية

للاورث (ولو) أوصى محي وميت بجميع الوصية للمحي (والمريض)  
 إذا أقر لأورثته وللأجنبي يدين بطل ذلك كله (بحسب منعه) (وفي)  
 مجموع الذوازن الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح (أما) لو أوصى  
 بثلاث ماله مطلقا به ويكون وصية بالعنق ان خرج من الثالث قيمة  
 العبد عتق كله بغير رعاية وان خرج بعضه عتق وسى في بقية قيمته (وفي)  
 الجماع المغير رجل أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث والفقراء  
 والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم سهم للفقراء وسهم للمساكين  
 وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة أسهم  
 لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز)  
 الوصية لساقي البطن وبما في بطن الجارية (ولا) تجوز الهبة للجنين  
 (والوصية) لاهل الحرب باطالة (حربي) دخل دار الاسلام بآمان فأوصى  
 بماله كله لمسلم أو ذمي صح (وصية) الذي فبل رآه على الثلث لا تجوز  
 (ووصايا) الذي على وجه أربعة (أحدها) لو أوصى بماله وقربة  
 عندنا وعندهم كالصدقات وعتق الرقاب والامراج في بيت المقدس وان  
 يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم بأعيانهم أو لم يسموا كالوقف  
 في صوته (والثاني) لو أوصى بماله ومعصية عندنا وعندهم كالصدقة للكنيسة  
 والنافعة ان أوصى لقوم بأعيانهم صحت الوصية ويكون تملكها وان أوصى  
 لقوم لا يحصون لا تصح (والثالث) اذا أوصى بماله وطاعة عندنا ومعصية  
 عندهم كالوصية ببناء المسجد أو بإسراجه أو بالفتح فان صحت لقوم  
 بأعيانهم صحت فيكون تملكها منهم وتبطل الجهة التي عينا ان شاءوا فاعلوا  
 ذلك وان شاءوا تركوا وان كانوا لا يحصون لا تصح (الرابع) اذا أوصى  
 بماله ومعصية عندنا وطاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة والكنيسة ان  
 كانت لقوم بأعيانهم صحت بالاجماع وان كانت لقوم لا يحصون تصح  
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصح (والذي) لجعل دار بيعه أو  
 كنيسة في حياته فهي ميراث عنده ما عتبه اما عند أبي حنيفة فانه  
 كالوقف عنده في حق المسلم واما عندهما فلا ن وصية الذي بماله لا يكون

قوله وان يغزى به الخ أي وكان هو من الروم كما في شرح السكندر وغيره

قرينة عندنا لا يجوز والله أعلم بالصواب

(جنس آخر في الرجوع عن الوصية)

(وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو أوصى  
أودرها أو كاتبها أو باعها من نفسه فهذا كله يكون باطلا لا وصية به لاف  
ما إذا أوصى ببيعها من فلان فإنه لا يكون رجوعا (وفي) مجموع  
النوازل وكذا الوارثه عن ملكه بأي طريق كان بطالت الوصية ولو  
عادت الى ملكه لا تصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه)  
يحتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتمل الفسخ بالقول (وفي وجه)  
لا يحتمل بهما (وفي وجه) يحتمل باحدهما دون الآخر (أما) الوجه  
الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول  
بأن يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بأن يخرج من ملكه (وأما)  
الوجه الذي لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التذبير (وأما) الوجه الذي  
يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلث ماله أو ربع ماله  
أن يرجع عنه بالقول مع (وان) أخرجه من ملكه بالبيع لا بطل الوصية  
وتنفذ من الثلث الباقي (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل  
دون القول فهو التذبير المقيد أن يرجع عنه بالقول لا يصح ولو باع المذبر  
المقيد مع (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم  
قطعه وخطاه أو بقطن فغزله أو بخرق فتمججه أو بجد يد فقصه أو بقطن  
ثم حشى به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبحها أو بقميص فقصه وجعله قباء  
بطالت الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بذار فهدمها فهذا ليس برجوع  
(ولو) أوصى بعبد وهو يخرج من ثلثه ثم أوصى به لا تخرفه وبينهما  
نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان لا يكون رجوعا  
(قال) أبو يوسف إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال  
لم أرى بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعا (وفي) الجامع الكبير  
لو قال أشهد والي لم أوص بشئ لم يكن رجوعا (ولو) قال كل وصية أوصيت  
بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس رجوع

اه والله اعلم

\*(نوع في الوصية بالكفارة)\*

(وفي الخبر يد) اذا اجتمعت الوصايا والثلاث يضيّق عن الجميع ان كانت  
مساوية بيد ابيها بيد ابيه الميت (واختلفت) الروايات عن ابي يوسف  
رحمه الله في الحج والزكاة في رواية بيد الحج وفي رواية بيد الزكاة والحج  
والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر  
وصدقة الفطر مقدمة على النذور والنذور والكفارات مقدمة على  
الاخصية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما يدي به  
الميت (واما) الوصايا بالعتق فان كانت في كفارة فحكمها حكم الكفارات  
وان كانت في غيره واجب حكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه  
الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لادمي صرف ما اوصى به وجعلت  
كل جهة من جهات القرية منفردة بالصرف فحو أن يقول ثلث مالي في الحج  
والزكاة والكفارات ولز يدسمهم من أربعة أسهم (وفي النوازل) ولو اوصى  
بالاطعام عن فوائده يطلعهم اكل صلاة نصف صاع من الخبثطة  
هو الاصح

(جنس آخر)

(وفي العيون) رجل اوصى بثلث ماله لساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد  
آخر ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه  
يصرف الى فقراء وطنه كما في الزكاة (ولو) اوصى بأن يتصدق بثلث ماله  
على فقراء بلخ والا فضل ان يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وهذا قول  
ابي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو اوصى بأن يتصدق  
على فقراء الحجاج فيصدق على غيرهم (وفي النوازل) لو اوصى بأن يتصدق  
في شربة ايام فتصدق في يوم جاز (رجل) اوصى لاهل البجون او  
الزمني او الليثاني أو الأراذل أو الغاربي أو أبناء السبيل فانه يعطى  
فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) اوصى بثلث ماله لاربعة قال الفقيه أبو  
الليث ان كان هناك دلالة يعرف انه أراحمه المقيمين في الرباط صرف اليهم



وان لم يكن هناك دلالة تصرف الى العمارة (واما) الوصية لمصعد كذا  
أو لقطرة كذا باثارة وهو امر متروك وأصلها كذا روى عن محمد وعن  
أبي يوسف أنها باطلة الآن يقول ينفق على المصعد (ولو) قال ليبت  
المقدس ينفق على المصعد في أسراجه ونحو ذلك (ولو) قال ليبت المقدس  
ذلك مالى أو الى السكبة فهو جائز ويعطى لمساكين مكة ~~هكذا~~  
في العيون (ولو) أوصى بأن يخرج ثلث ماله لمجأ ورى مكة وهم  
لا يهضمون فالوصية جائزة ويصرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا  
محصون قسم على رءوسهم (ولو) قال أوصى لفلان ثلث مالى وهو  
الف درهم والثلث أكثر فله الثلث بالغاميل (وفي الفتاوى) الصغرى  
يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة

• (نوع في الوصية للأقارب والمجران) •

(وفي الزيادات) لو أوصى بثلث ماله لأقربائه فعند أبي حنيفة رحمه الله  
يعتبر لاستحقاق هذه الوصية شرائط ثلاث (أحدها) لا يعطى كل  
الوصية لواحد (الثانية) المهرمية كفى نفقة الأقارب (الثالثة)  
الأقرب فالأقرب ولا شيء للأبعد مع الأقرب كالإيراث ولا يدخل في هذه  
الوصية من كان وارثاً ولا يدخل والده وولد الصلب ويدخل فيه المجدد  
والجدد وولد الولد (وروى) الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يدخل (وفي  
النجريد) لو أوصى لذوى قرابته وله عمة وخالان فعند أبي حنيفة الثلث  
لعمهين وعندهما يقسم أرباباً ولو كان له عم وخالان فلهم نصف الثلث  
والنصف للخالين عند أبي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث  
(ولو) أوصى لذى قرابته بجميع الثلث كله لهم (وفي الزيادات)  
المرأة اذا أوصت بنصف المهر أو كل ماله المزوج المال كله للنصف  
بحكم الأرباب والنصف بحكم الوصية

• (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما) •

(وفي التوازل) رجل أوصى لقارئ القرآن بقراءة قبره بشئ فالوصية  
باطلة (سئل) أبو بكر عن رجل أمر بأن يحمل بعلمه الى موضع

قوله لو أوصى لذى قرابته اذنى هـ الى وكان مع العلم خالان كفى ابن عابدني

كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله فبات ولم يحمله الى  
 هناك قال الوصية بالرباط جائزة ويحمله الى هناك بعد موته  
 باطالة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال  
 ان مت فعمري قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها  
 قال اما الخمسة لها فلا تجوز وتطارد الى القبر الذى امرت بعمارة ان كان  
 يحتاج في عمارة له للتخصيص امرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى  
 لتزيين فالوصية باطالة وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي  
 التنازل) الوصية بتعليم القبر وان يضرب على قبره قبة باطالة (ولو)  
 اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية  
 (ولو) اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا تراعى شروطها (وفي التنازل)  
 لو اوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) اوصى  
 بان تدفن كتيه لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفهمه احد او فيم اسفاد  
 فينبغي ان تدفن (ولو) اوصى بان يعلى عليه فلان صلاة الجنائز فالوصية  
 باطالة هو الاصح

• (نوع في الايصاء والعزل) •

(عن) أبي مطيع البخسي انه قال افنى منذ فني وعشرين سنة فمأرايت  
 عماعدا في مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو اسلم  
 (اذا) عرفناه هذا جنينا الى المسائل فتقول في فتاوى النسي رجل قال لا تحترق  
 بيماردارى فوريدها بمردمار يش برش او قال بالعريضة تعهدهم او قم  
 بامرهم او ما يجزى مجراه يصير وصيا (وفي التنازل) لو قال المريض  
 لرجل اقض ديني يصير وصيا عند ابي حنيفة وعندهما اذا قال الرجل لغيره  
 انت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا تحترق بيماردارى بمائة درهم  
 لتتخذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت  
 باطالة وهي من الثلث وهو وصي (رجل) قال لا تحترق بيماردارى بمائة درهم على ان  
 تكون وصيا لشروط باطل والمائة وصية له وهو وصي (ولو) خاطب  
 المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعولوا كذا بعد موتى من الاعمال التي

يصير الرجل بواصيه انا الكل او وصيه او وصيه ولو سكتوا حتى مات المربص ثم قبل  
بعضه م دون بعض ان كان القابل اثنين صار اوصيين وان كان واحدا يرفع  
الاى الى الناضى حتى يضم اليه آخر كانه اوصى الى رجلين لا ينغرد أحدهما  
الى فى اثنى عشر متعده (المباذل) فى النزول

(جنس آخر فى العزل)

(وفى) شرح الطحاوى الاوصياء المبالغون الاحرار على ثلاثة مراتب  
(اما) الاول ان يكون اوصى قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس  
للمحاكم عزله (الثاني) ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام على ماله من  
التصرف وغيره للقاضى ان يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) ان يكون  
خائنا وتظهر خيانتة فلما مضى ان يعزله (وفى التجريد) لو لم يعلم القاضى  
ان له وصيا فنصب له وصيا فليس هذا الفعل اخراجه من الوصية وللوصى  
ان يوصى الى آخر عند الموت (وفى) نعمة الامام خواهر زاده الوصى اذا  
كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضى ان يعزله لكن مع هذا لو عزله ينعزل  
وهكذا فى الفتاوى الصغرى انه ينعزل (وفى الاقضية) ذكر فيه اختلاف  
المشايخ (وفى) قسمة الفتاوى الوصى اذا جهز من القيام بامر الميت فاقام  
المحاكم قسما آخر لا ينعزل الاول (الوصى) اذا ادعى دين على الميت لا يخرج  
القاضى من الوصية (ولو) ادعى شيئا من الايمان يخرج (قال) الفقيه ابو  
الابيث المختار فى الدين ايضا ان يقول له القاضى اما ان تقيم البيعة على الدين  
او تبرئه من الدين او يخرجك عن الوصية فان ابراه والاخرجه عن الوصاية  
وجعل مكانه آخر (الوصى) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكره رواه  
أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل  
(نوع فى تصرفات الوصى) \*

(وفى) وكالة الاصل للوصى ان يوكّل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكّل  
ام لا قلنا كرتانى كتاب الوكالة يبيع الوصى مال الصبي وقد ذكرنا فى كتاب  
البيع الوصى لا يقرض مال اليتيم والقاضى يقرض مال اليتيم وتكلموا  
فى الاب والاصح انه كالوصى هكذا فى المجامع الصغرى من كتاب القضاء (وفى)

أدب القاضى للنصاف القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجتمع يدفع اليه  
مضاربة أو يشتري شيئا والوصى يبيع مال اليتيم نسبة اذا كان لا يخاف  
البحرود والوصى لا استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن، وأما  
وهن لا اصل يضمن (والتولى) اذا أقرض ما فضل من الوقف مع اذا كان  
آخر زمن الامساك والى استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يرفع  
الامر الى القاضى ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان  
واذا أقر الوصى العبيد او ماله جاز واذا بلغ الصغير له ان يبيع  
الاجارة التى عقدها له وليس له أن يبيع الاجارة التى عقدها على ماله  
(والوصى) اذا أقر نفسه للعبيد ليجزله (وفى النصاب) الوصى اذا اراد  
أن يستأجر دارا للعبيد ولا يكون غاصبا يؤاخر الدار من امره ثم يسكنها فيها  
ويجب من ماله مقدار الاجارة فتؤدى المرأة الاجارة (الوصى) اذا رهن  
مال اليتيم يدين نفسه جازا استعسانا (وقال) ابو يوسف رحمه الله لا يجوز  
فيما سوا استعسانا واجعه على انه لو اراد أن يوفى دينه من مال الصغير ليس  
له ذلك (وفى) ادب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويبيع (الوصى)  
اذا اخذ ارض اليتيم من اربعة قال الفضلى ان كثر البذر على اليتيم لا يجوز ولو  
جعل الوصى على نفسه فعلى قياس ما قال ابو حنيفة في جواز بيع الوصى مال  
اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز (وفى) الجامع الصغير مقاسمة الوصى الوصى  
له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله (وتفسير)  
المسئلة اذا كان الوارث فائضا تقاسم الوصى الوصى له بالثلث فصرف  
الثلث الى الوصى له وامسك الثلثين للوارث فهلك شئ من الثلثين هلك من  
مال الوارث ولو هلك الوصى له غائبا تقاسم الوصى الوارث وصرف  
الثلثين للوارث وامسك الثلث للوصى له فضاغ الثلث في يده لا يمس للثمن  
مال الوصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت ما بقي في يده (رجل)  
وقف وقفوا لم يجعل له قيسا فوصيه وصى قائما على اوقافه (الوصى)  
حتى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ ونظر منه الرشدة  
\* (جنس آخر) \*

أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تحبيز الميث وشراء ما لا بد منه للمغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يجئ عليه التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والخصومة ورد المصوب والودائع وقبول الهبة وجمع الاموال الضائعة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند ابي يوسف ينفرد وعندهما لا ينفرد وسواء اوصى اليهم ما معا وعلى التعاقب هو الاصح هكذا في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده ودائع لقوم شئ وعليه دين واوصى الى رجلين فقبض احدهما المال والودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين او بغير امر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احدا الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا أحد الورثة (ولو لم) يكن على الميت دين فقبض احدا الوصيين التركة فضاعت في يده لا يضمن (ولو) اخذها احد الورثة فمن حصة اصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة استغن عن ان لا يضمن واحدا من الورثة (لو) قبض دين الميت على رجل او ودية عند رجل فضاع عند من يضمن والله تعالى اعلم

### (فصل في الضمان)

(وفي) ادب القاضي لخصاص السلطان اذا طمع في مال اليتيم فصالح الوصي ببعض مال اليتيم لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئا فاعطى لا يضمن (وفي النوازل) وان خاف الوصي على نفسه القتل او تلاف عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله ولم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصي انه يأخذ بعض ماله ويبقى من ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي يسطر يده واخذ لا ضمان على الوصي (رجل) مات وخاف بنتين وعصبة فطالب السلطان التركة ولم يقر بالعصبة فغرم الوصي للسلطان دراهم من التركة بامر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر



ورق واختلاف دين ويستحق برحمه ونكاح وولاء والولاء على ضربين ولاء  
عناقه وولاء مولاة (ثم) السهام في الفرائض ستة نصف ورابع وثمان على  
التضعيف والتتصيف ثلثان وثلث وسدس كذلك (وأصحاب) هذه  
السهام الستة اثنا عشر نفرا ستة لهم حال واحد منهم لا غير زوج  
وزوجة وأم وحملة وأخ واخت لأم وستة لهم حالان منهم وتصيب أب وحده  
فت وبنت ابن اخت لأم وأخت لأب (فتصيب) الزوج النصف مع  
كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع بكل حال (وتصيب)  
الزوجة الربع مع كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فلهام معهم الثلث بكل  
حال واحدة أو أكثر يشتركون في ذلك (وتصيب) الأم الثلث مع كل  
الورثة الا مع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا فلهما  
معهم السدس بكل حال الا في فريضتين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان  
فللأم في هاتين الفريضتين ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك  
في الثلثات لا في السدسيات (وتصيب) الحجة السدس لأم كانت أو لأب  
واحدة كانت أو أكثر يشتركون في ذلك بعد أن كن مستويات في الدرجة  
غير فاسدات والفاسدة هي التي في تسعة أكر بين اثنين كأن أم الأب  
كلهن يستعلن بالأم وبالأب الابويات خاصة (وتصوير) أربع جدات  
مستويات من الصنفين أن تبني القاعدة الاولى أمست على عدد المسائل  
ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم الأب وأم أم الأب  
وأم أم الأب (وتصوير) أربع جدات ابويات لا غير أن تزيد على عدد  
المسائل أيا ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم أم الأب  
والأب وأم أم أم الأب وأم أم أم الأب ثم للأمية وإن بعدت تشارك  
الابوية وإن قربت عند الشافعي وعندنا الابوية القرى تنجب الأمية  
البعدي ولو كانت القرى من جانبها محبوبة به فحسب كذلك عند الأكثرين  
وعند أبي حنيفة رحمه الله بخلافه ثم التي من جدات الأب لا تورث مع الأب قط  
ومع الجدات واحدة منهم وهي الاولى في تصويرنا ومع الجدات ثلثان  
وهما الاولى في تصويرنا والتي تليها ومع الجدات ثلثان وهما الاولى

في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يليها فقس على هذا وكما زدت  
 بعد في درجة الاجداد زدت ثورثا في عدد الجدات (ثم) المجدة ان كانت  
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السدس  
 بينهم نصفان وقال محمد رحمه الله اثلاثا (وسورة) امرأة زوجت بنت  
 بنتها من ابن ابنتها فولد لها ولد فهذه المازوجة ام ام الولد وام اب ابيه فهي  
 ذات جهتين وام ام ابيه ذات جهة واحدة (ونصيب) ولد الام السدس ان  
 كان واحدا ولا اثنين فصاهما الثلث والذكور الاثنى فيعسوا (ويسقطون)  
 بارية بالولد ولد الابن وان سفل وبالاب والمجد وان علا (واما) الاب فهو  
 عصبية الامع الولد اولد الابن فيصير ذاسهم وسهمه السدس بكل حال (وقد)  
 يجمع الحملان فيه مثل أبو بنت فالنصف لها والباقي لها فرضا وعصوبة  
 (واما) المجد فهو كالاب اذ لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة  
 اختلاف (زوج) وابوان أو زوجة وابوان فلا دم في هاتين الفريضتين  
 ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة ومع المجد لها الثلث كعلا الا  
 في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله فان لمساك ما يبقى مع المجد  
 ايضا (والثالثة) وهي ان المجدة ام الاب لا ترث مع الاب ومع المجد ترث  
 (والرابعة) المخالفة وهي ان الاخوة والاخوات لاب وام اولاد لا يرثون  
 مع الاب ومع المجد كذلك في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ  
 أبو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون المجد وبه اخذ أبو  
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على منسوب زيد  
 رضي الله عنه هي ان المجد مع الاخوة والاخوات لاب وام اولاد اذا انفردوا  
 من ذوى المهام فله خير الحاصلين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال  
 ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلفوا يذوى المهام فله خير احوال ثلاث  
 من المقاسمة ومن ثلث ما يبقى ومن سلس جميع المال ولا ينقص حقه من  
 السدس الا في المسئلة الا كدريته وهي زوج وام وجد وأخت لاب وام  
 أو أخت لاب سميت اكدريته لانها مكثرت على اهباب الغرائض وقيل  
 بل كدورت على زيد منه به قال فيها زيد رضي الله عنه فيعسا وامه ابنه



خارجة فزوج النصف واللام الثلث والجد السدس والاخت النصف  
ثم يضم المجد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسم ثمانية اثمانا ثلثها للجد وثلثه  
للاخت اصلها من ستة وتقول الى خمسة وصع من خمسة وعشرين وقال  
قيصة بن ذؤيب والله ما قال زيد في الاصحدرية شيئا ولو كان مكان  
الاخت أخ فلا قول ولا أكدرية ولا ميراث للاخ لان الاخ عصبه والاخت  
صاحبة سهم ولو كان أخ وأخت فلا أكدرية أيضا (وكذلك) اذا كانتا  
أختين لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما  
صاحقي سهم فيكون الزوج النصف واللام السدس والجد سهم من ستة  
والباقي بين الأختين نصفين أو بين الاخ والاخت لذلك كمثل خط الاثنين  
(ثم) ولد الاب يعاد ولد الاب والام في مقاسمة المجد ومزاجته حتى اذا  
خرج المجد من الوسط عاد كل الى أصله كأن لم يكن المجد (مورثه)  
جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالسالم بينهم اثمانا للجد سهم ولكل أخ  
سهم ثم يتردد الاخ لأب وأم ما في يد الاخ لأب ويخرج بغير شيء (جد)  
وأخ لأب وأم وأخوال لأب فله بعد هذا الثلث خيرة الباقي للاخ لأب وأم  
فقد اتفق الجواب في المسئلتين مع اختلاف التصريح (جد) وأخت لأب وأم  
وأخت لأب فالسالم بينهم ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد  
الاخت لأب وأم ما في يد الاخت لأب فتخرج من غير شيء (جد) وأخت  
لأب وأم وأختان لأب فالسالم بينهم اقسام للجد سهمان ولكل أخت سهم  
ثم تسترد الاخت لأب وأم ما في يد الأختين لأب الى تمام النصف والباقي  
لهما نصف سهم أصلها من خمسة وصع من عشرين (جد) وأخت لأب وأم  
وأخ لأب فهذه والرابعة سواء الا انها تصع من عشرة ولهذا سميت عشرية  
زيدان لاخ عند عشر المال (جد) وجدتان أم الأم وأم لأب وأخت لأب  
وأم وتسع أخوات لأب فلهما ثلثي السدس والجد ثلث ما يبقى لانه خير احواله  
الثلاث ثم للاخت لأب وأم نصف جميع المال يبقى للأخوات ثلث السدس  
أصلها من ستة وتنتقل الى ثمانية عشر وصع من ثلاثمائة وأربعة  
وعشرين (وأما) البنات فذوات السهام الآن يقع في درجاتهن ذكر

فيصيرن عصبية به (فاذا) كن ذوات السهام فلوا واحدة من الصلب النصف  
 وللاثنين فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (وان)  
 كانت واحدة من الصلب ومعها واحدة من الابن أو أكثر فالثاني من الصلب  
 النصف والثاني من الابن السدس تسكمة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من  
 الصلب فلامهم الثاني من الابن (وان) كان واحد من الصلب فالثاني الثاني  
 من الابن (وان لم) يكن واحدا ولا واحدة من الصلب فالثاني من الابن الثاني  
 من الصلب (ثلاث) بنات ابن بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت  
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن جلتون العليا وتقصيها العليا العليا  
 ووسطى العليا وسفلى العليا (وثلاث) بنات ابن ابن ابن بعضهن أسفل  
 من بعض (صورته) بنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن  
 جلتون الوسطى وتقصيها العليا الوسطى ووسطى الوسطى وسفلى الوسطى  
 (وثلاث) بنات ابن ابن ابن ابن بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت  
 ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن  
 وتقصيها العليا السفلى ووسطى السفلى وسفلى السفلى (فالعليا) من الفريق  
 الاول النصف والثاني ثلثا من العليا من الفريق الثاني السدس تسكمة  
 الثلثين ولا تسمى للباقيات (وان) كان مع احدي الباقيات علام بورث  
 من بعده انه ومن فوقه عن لم يستوف فرضه من الثلثين ولا يورث من دونه  
 (واما) الاخوات فذوات السهام الآن يقع في درجتهم ذكر فيصيرن  
 عصبية واذا كن ذوات السهام فلوا واحدة من الاب والام النصف والابنتين  
 فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (ولو) كانت واحدة  
 من الاب والام ومعها واحدة من الاب فالثاني من الاب والام النصف والثاني  
 من الاب السدس تسكمة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من الاب والام  
 فلامهم الثاني من الاب (وان) كان واحد من الاب والام فالثاني الثاني  
 من الاب (وان لم) يكن واحدا ولا واحدة من الاب والام فالثاني من الاب الثاني  
 من الاب والام (وهن) يصنعان باربعة ابين وابن الابن وان سفلى  
 وبالأب والمجد وان علا على اختلاف قدمي (وهن) مع البنات عصبية

لقوله عليه الصلاة والسلام واجهوا الاخوات مع البنات عصبة (ثم)  
 الشتر كقوتهم في المحاربة وفي زوج وام واخ واخنت لام واخ واخنت  
 لاب وام (وجوابها) عندهنا وهو قول أبي بكر السديق رضي الله عنه وعن  
 سائر الصحابة اجمعين ان للزوج النصف وللأم من وللاخ والاخنت  
 أم الثلث ثم السائر ولا شيء للاخ والاخنت لاب وام لانهما عصبة ولا باقي وبه  
 كاية وارضى الله عنه حتى قال له اولاد الاب والام هم ابناي انا كان  
 جارا اما كانت أمنا واحدة فتوقف عررضي الله عنه وشرسهم في الثلث  
 بينهم بالسوية لافضل للذكر على الانثى وهو قول عثمان رضي الله عنه وبه  
 أخذ مالك والشافعي والاذنابي رحمهم الله (واما) العصباء فاقر بهم  
 الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الابن ثم المجدلان على اختلاف قسدي  
 ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب كذا بنوهما  
 وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العملاب ثم ابن العملاب  
 وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب  
 لاب وام ثم ابن عم الاب لاب كذا جملة الاجداد وان علوا واولادهم  
 الذكور وان سفلوا ثم المعتق وسعتي المعتق ذكر اكان أو أنثى ثم عصبتهما  
 وفيه اختلاف (ثم) القران بين الله وحسن توفيقه على بعض ذوي  
 السهام وهم الستة الاول وعلى بعض ذوي الحمايين وهم الستة الاخر وعلى  
 بعض العصباء وهم هؤلاء (ثم) الاصول التي منها يصح خروج هذه السهام  
 الستة المتفرقة سبعة وثلاثون الصحيح من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة  
 من ثمانية ثمانية عشر من اربعة وعشرين ثلاثين ثمانية عشر من ستة الى  
 عشرة وثلاثون فعا ومن اثني عشر تعول الى سبعة عشر وتر الاشعاع ومن اربعة  
 وعشرين تعول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة (وطريقة) تخريجها انه  
 متى جاء سهم الستة المتفرقة احاداً فخرج كل جزء منه الا  
 النصف فهو اتيب ومتى جاء سهمي وثلاث نظران كقائم جنس واحد  
 فلا اثر يغنيك ويجزئ وان كانا من جنس مختلفين نظران احتاط  
 النصف من هذا بكل الاخر او ببعضه فهو من ستة وان اختلط الريم من

قوله اقم عليه الصلاة والسلام الخ جعله ابن الماسم وشرحه من كلام الفريسيين اهـ

هذا بكل الا<sup>٣</sup> خروا ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلا الثمن من هذا  
بكل الا<sup>٣</sup> خروا ببعضه فهو من أربعة وعشرين يبقى الاصل الثامن وهو  
التصحيح فلا بد له من تقسمة وهي معرفة الوقت بين الجنايب المتغير وهو  
أن تقسم الا<sup>٣</sup> كثر على الاقل أى تطرح من الا<sup>٣</sup> كثر بمقدار الاقل من الجنايب  
حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر  
بوافقة ففي الا<sup>٣</sup> تنسب بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي  
العشرة بالعمد وفي احد عشر بحزب من احد عشر وفي اثني عشر بحزب من اثني  
عشر وهكذا الى حيث ينتهي الحساب فنسبتها الى آخر اجزاء ما اتفقا فيه (ثم)  
التصحيح اذا انكسرت الهام والرموس طلبنا الوقت بين السهام والرموس  
فان لم نجد أخذنا كل الرموس وان وجدنا أخذنا وفق الرموس وهكذا  
يفعل بالساق والثالث أخذنا بلا ضرب (ثم) حمل آخر بين رموس ورموس  
طلبنا الوقت بين رموس ورموس ان لم نجد ضربنا كل أحدهما في كل  
الا<sup>٣</sup> خروا وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الا<sup>٣</sup> وهكذا يفعل  
بالثالث والرابع (وان) تماثلت الاعداد اكتبنا باحدها وان تماثلت  
الاعداد اكتبنا باكثرها ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الرموس ومجموعها  
حفظناها لا فرارا لأصباها وضربناها في أصل الفريضة مع عولها ان كانت  
عائلة فما بلغ منها تصح المسئلة (ثم) نصيب كل فريق ما هو نصيبه في الابتداء  
مضر وبافيا مضر بنا في أصل الفريضة (ونصيب) كل واحد من لم ينكسر  
عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضر وبافيا مضر بنا في أصل المسئلة (وأما) من  
انكسر عليهم فاذا اردنا افراز نصيب كل واحد منهم نحتاج فيه الى أربع  
مقدّمات (الاولى) ان نوفق رموس طائفته أو وفقها واتخذ سهماهم أو وفقها  
(والثانية) ان نطلب الوقت بين حاصل رموس طائفته وبين حاصل رموس  
كل طائفة وراءها من انكسر عليهم فنأخذ الوقت من كل موافق والكل  
من كل مباين (والثالثة) أن نطلب الوقت بين ما أخذنا من حاصل  
رموس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد  
طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رموس الطوائف

بعد ضرب بعضها في بعض فنهربه فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة  
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف (هذا) اذا كان  
 الكسبر من جوارب فان كان من جابين لا يحتاج الى المقدمة الثالثة وان  
 كان من جائب واحد يحتاج الى المقدمة الاولى بحسب (وا) شئت  
 اخرجت الانصبا بطريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل طائفة الى  
 رموسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الرموس فما بلغ فهو نصيب كل واحد  
 من تلك الطائفة وان شئت نسبت الى رموس ~~كل~~ طائفة واحد منها  
 وأخذت مبلغ الرموس بتلك النسبة وضربته في سواههم فما خرج فهو  
 نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمة التركة فاضرب سهام  
 كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة فما  
 يخرج بسهم فهو نصيبه هذا اذا كان بين التصحيح والتركة مبينة فان كان  
 بينهم موافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجتمع على  
 وفق التصحيح ومن صولح على شيء يأخذه بغيره فاقط سهامهم من الفريضة  
 ثم قسم باقي التركة على السامقين (ثم الرد) وهو اذا اعطينا ذوى  
 السهام سهامهم وبقى سهم لاستحقاقه يرد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج  
 والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنهما وبه اخذ علماءنا (وقال)  
 زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي  
 (والاصل) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه فالقسمة  
 على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا يرد عليه اعطينا نصيبه من اقل  
 مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها  
 والا ضربنا من يرد عليهم في مخارج نصيب من لا يرد عليه فما بلغ فما  
 تصح السهام فان وقع الكسبر بعد ذلك فالسبيل ما قسناه وان كان  
 من يرد عليهم صنفا واحدا فهم بمنزلة العصبات يعطى كل من لا يرد عليه  
 فرضه من اقل مخارجه والباقي لهم فرضا وردا فان وقع الكسبر صنفنا  
 المسئلة كأنهم اذا كان فيها ذومهم وعصبات (طريق آخر) في تصحيح  
 المسائل الردية وهو ان تصح فريضة من يرد عليهم كلوا نفر دوا وتعطى من

لا يرد عليه نصيبه من اقل مختارجه وتصحيحه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد  
نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على مهام من يرد عليهم فيها والا  
طلبة الفرق بين تصحيح من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه  
من تصحيحه (٢) ان لم يحد ضربا كل تصحيح من يرد عليهم في مبلغ تصحيح من  
لا يرد عليه فابالغ فمنها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليه مضروب في تصحيح  
من يرد عليهم اوفى وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي  
بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه اوفى وفق ذلك (ثم المناصفة) ومبناها  
على التصحيح وهو ان تصحيح فريضة الميت الاول على ورثته ومغفظة من ذلك  
ما اصاب الميت الثاني لطاب الوفاق ثم تصحيح فريضة الميت الثاني على ورثته  
ثم تطالب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يحد ضربا كل هذا التصحيح في كل  
التصحيح الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول  
ثم يتسدى بالقمة هن مكان له نصيب من الفريضة الاولى فمضروب  
في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في  
نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة من فاه من الفريضة  
الاولى فمضروب في الفريضة الثانية وماله من الفريضة الثانية فمضروب  
في نصيب الميت الثاني (هذا) اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق فيضرب  
في مواضع الضرب في وفقها ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت الثالث لطاب  
الوفاق ثم تصحيح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطالب الوفاق بين ما في يده  
وتصحيحه ان لم يحد ضربا كل هذا التصحيح في كل التصحيحين الاولين وان  
وجدنا ضربا وفقه ثم يتسدى بالقمة وثني وثلاث وربع وفقه من وعلى  
هذا جميع هذا الوجه وقياسه وبالله التوفيق (ثم) يجب ان تعلم ان الموافقة  
اينما اتفقت فلها نتائج وثمرات واذا خرت عنها مسئلة من المناصفة او غيرها  
واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا به - فله ثم القينا الانصاء كلها توافق  
بعضها بعضا في جزء من الاجراء الصحيحة فمن ثمره هذه الموافقة ان تقتصر  
من كل نصيب على جزء الوفاق وتخرج المسئلة من وفقها وعلى هذا يدور  
كثير من المسائل فاحفظه

له هكذا فان وجدتنا الوفاق ضربا وفق تصحيح من لا يرد عليهم في تصحيح من لا يرد عليهم وان لم نجدنا وجر

## (فصل في ذوى الارحام)

وهم خمسة أصناف (أولهم) أولاد البنات وأولاد بنات الابن (والثاني)  
 المجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات (والثالث) أولاد الاخوات لاب وأم  
 أولاب وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة (والرابع) الاخوال  
 والخالات والعلمات كلهن والاعمام لام وبنات الاعمام وأولاده هؤلاء  
 (والخامس) عمات الاكيا والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام  
 الاكيا لام وأعمام الامهات كلهم وأولاده هؤلاء (وأولاهم) بالميراث أولهم ثم  
 ثانيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن أبي خنيفة وعاليه  
 الفتوى (وروى) عن أبي خنيفة ان المجد الفاسد اولي بالمال من اولاد  
 البنات (وقال) ابو يوسف ومحمد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولي  
 من المجد الفاسد اب الأم وكل واحد اولي من ولده وولده اولي من ابويه  
 عندهما وهم لا يرثون مع ذى سهم ولا حصة سوى احد الزوجين

## \* (فصل في الصنف الاول)

فأولاهم بالميراث اقربهم (فان) استورا في القرب فولد الوارث اولي  
 (واختفرا) في ولد ولد الوارث والصحح انه ليس بأولى (مثاله) بنت  
 البنت أولى من بنت بنت البنت لانها اقرب وبنت بنت الابن أولى من بنت  
 بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت بنت البنت وبنت بنت  
 بنت الابن فالمال بينهم ما في الصحح والقيمة على أيدائهم ان اتفق  
 أم ولم وان اختلف فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن  
 أبي خنيفة وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي خنيفة القيمة على أول  
 خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الاصول  
 (ثم) كل شيء جعل له اصل ينقل ذلك الى فرعه (مثاله) بنت ابن بنت  
 وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهم اذ كان باعتبار الايدان  
 وعند محمد أثلاثا سهما ان ابنت ابن البنت وسهم ابنت بنت البنت كلهما  
 عن ابن وبنت فيقسم المال بينهم اذ اثلاثا ما اصاب ابن البنت فولده  
 وما اصاب بنت البنت فولدها (بيتا) ابن بنت وبنت بنت فعند

الى يوسف المال يمتن اثلاثا باعتبار الابدان (وعند) محمد خمس المال  
 لبنت بنت البنت واربعه أخماسه لبنتي ابن البنت كله ماتت عن ابني بنت  
 وبنت بنت فيقسم المال بينهم أخماسا فله أصاب بنت البنت فلولدها وما  
 أصاب بنتي البنت فلولدها ما هذا هو اعتبار عند الفروع في الأصول  
 والاول اعتبار صفة الأصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن بنت بنت  
 فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلاث لابنت البنت اعتبارا  
 للابدان دون الأصول (وعند) محمد ينعكس الجواب فابنت البنت  
 له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر الأصول دون الابدان  
 (وان) اختلاف بطن ثم اختلاف بطن فعلى قول أبي يوسف يعتبر الابدان  
 (وعند) محمد يقسم على أول بطن اختلاف ويجعل من يدلي بالذ كرفريقا  
 على حدة ومن يدلي بالانثى فريقة اعلى حدة ثم يقسم على الثاني ثم على  
 الثالث الى أن ينتهي (مثاله) بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت  
 فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند) محمد خمس المال لبنت بنت البنت  
 وثلاث اربعة الاخماس لابن ابن البنت وثلاث اربعة الاخماس لبنت ابن  
 البنت (ولو) كان معهم ابن بنت بنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن  
 البنت وثلاث الثلثين لابن ابن لبنت وثلاث الثلث لبنت بنت البنت وثلاث الثلث  
 لابن بنت البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابة من جهتين قال أبو حنيفة  
 ومحمد من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهي  
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله (وعنه) انه لا يرث الا من جهة واحدة كافي  
 المحدة ذات الجهتين عنده (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت  
 بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنة والاخرى بنتا  
 فتزوج الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا  
 (فالاولد) ولابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والاولدة ثانيا بنت بنت بنت  
 فلومات الزوجان ثم ماتت المحدة فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية المال بينهم  
 أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت واربعه أخماسه لذى القرابتين وعنه  
 في رواية يسم المال بينهم اثلاثا سهمان لذى القرابتين وكان المذكورة



وهم لبنت بنت البنت (وعند) محمد سدس المال لبنت بنت البنت  
وخسة أسداه لذى القرابتين

﴿فصل في الصنف الثاني﴾

وهم المجدود النافذة والمجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم إلى  
الميت فان استووا في القرب فمن يدلي بوارث فهو أولى عند البعض ولا  
تفضيل له عند الآخرين (فان) استووا في القرب وليس فيهم من يدلي  
بوارث تارة فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم  
واتفقت صفة من يدلون بهم فالقصة على أبدانهم ان كانوا ذكورا واناثا  
فبالسوية وان كانوا مختلفين فللذكر مثل حظ الأنثيين وان اختلفت  
صفة من يدلون بهم يقيم على أدنى طمان إلى الميت اختلفت كما في الصنف  
الاول (وان) كانوا من جانبيين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة  
الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كالواحد فردوا (مثاله) أب أم  
أب الأب وأب أب أم الأب فهو ماجدان من قبل الأب وأب أم أب الأم وأب  
أب أم الأم فهو ماجدان من قبل الأم فيقسم المال أولا أنثا ثلثاه لقرابة  
الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقيم أنثا ثلثاه لمجده  
من قبل أبيه وهو أب أم أب الأب وثلثه لمجده من قبل أمه وهو أب أم  
أب الأم وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لمجدها من قبل أبيها وهو أب أم  
أب الأم وثلثه لمجدها من قبل أمها وهو أب أم الأم وهذا الجواب  
على قول من لا يعتبر المدي بالوارث وأما من يعتبر الادلاء بالوارث فعنده  
المال كله للمجد المذكور أولا وهو أب أم أب الأب

﴿فصل في الصنف الثالث﴾

فالكلال في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لأب وأم (ان) أولاهم  
أقرب بهم وعند الاستواء في القرب من كان ولدا لوارث أولى فالقصة على  
أبدانهم اذا اتفقت أصولهم وان اختلفت فهو على اختلاف قدرته  
في الصنف الاول (مثاله) بنت للاخت أولى من بنت بنت للاخت لانها  
أقرب وبنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لانها ولدا لوارث (بنت)

اخت وابن اخت فالمال بينهما المذكور مثل حظ الاثنين (بنت) ابن  
 اخت وابن بنت أخ وبنت بنت أخ فعند أبي يوسف يعتبر الأبدان (وعند  
 محمد بن الحسن المال لبنت ابن الاخت وثلاثة أربعة الأخماس لابن بنت الأخ  
 وثلاث أربعة الأخماس لبنت بنت الأخ (ابن) أخت لاب وأم وبنت أخ  
 لاب وأم فأبويوسف رحمه الله يعتبر الأبدان دون الأصول فعنده تلك المال  
 لبنت الأخ لاب وأم وثلاثة لابن الاخت لاب وأم ومحمد رحمه الله يعتبر  
 الأصول دون الأبدان فعنده تلك المال لابن الاخت لاب وأم وثلاثة بنت  
 الأخ لاب وأم (والكلام) في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لاب كالكلام  
 في الفرقة الأولى عند مدعيهم وأما الكلام في أولاد الأخوة والأخوات  
 لام فهو أن أولاهم أقر بهم ولا يفضل المذكور على الأنثى إلا في رواية  
 شاذة عن أبي يوسف رحمه الله (مثله) بنت أخ لام وابن أخت لام  
 فعندهما المال بينهما كلاصول نصفان وعند أبي يوسف على تلك  
 الرواية إذا لانا بخلاف الأصول (وإذا) اجتمع ثلاثة أولاد أخوات  
 متفرقات أو ثلاث بنات أخوة متفرقين واستووا في القرب والدرجة فعند  
 أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر الأصول  
 (مثله) بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند أبي  
 يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وأم وعند محمد بن الحسن المال  
 لبنت الاخت لام وخمس لبنت الاخت لاب وثلاثة أخماس لبنت الاخت  
 لاب وأم (بنت) أخ لاب وأم وبنت أخ لام فعند أبي يوسف رحمه الله  
 المال كله لبنت الأخ لاب وأم (وعند) محمد بن الحسن المال لبنت الأخ لام  
 والباقي لبنت الأخ لاب وأم (وإذا) اجتمعت ثلاث بنات أخوات متفرقات  
 وثلاث بنات أخوة متفرقين فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت  
 الأخ لاب وأم وبين بنت الاخت لاب وأم نصفان (وعند) محمد بن الحسن  
 المال بين بنت الأخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلاثة المال بين بنت الأخ  
 لاب وأم وبين بنت الاخت لاب وأم إذا لانا كما في الأصول وكذا أولاد الأخوة  
 والأخوات إذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدم في الصنف

الاول (مثاله) ابن اخ لام هو ابن أخت لاب وبنت أخت لاب وأم  
(فعند) أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الأخت لاب وأم (وعند)  
عمر المال كله على خجة ثلاثة أجزائه لبنت الأخت لاب وأم وخمساه  
لابن الأخ لام الذي هو ابن الأخت لاب

« (فصل في الصنف الرابع) »

وهم الأعمام لام ومن في معنهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن  
كان لاب كان أولى من كان لام (مثاله) عم لاب وأم فهي أولى من  
العمة لاب والتي من الأب أولى من التي لام (خاله) لاب وأم وخالة لاب  
فالأولى أولى (خال) لاب وخال لام فالخال للأب أولى (وإنما) يعتبر  
هنا الترتيب في جنس واحد ولا يعتبر في جنس الآخر وأية شاذة عن  
أبي يوسف رحمه الله (مثاله) عم لاب وأم وخالة لاب فالمال بينهما  
إذا نشأ العمة وثلثة للخاله (وعند) أبي يوسف على ذلك الرواية المال  
كله للعمة وإذا اجتمع العمات والأخوال والخالات فالثلثان للعمات بينهما  
بالسوية والثلث لأخوال والخالات بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين  
(ولكلام) في أولاد هؤلاء وبنت الأعمام والأولاد هم أقربهم  
فإن استووا في القرب من كان لاب وأم أولى، كان لاب ومن كان لاب  
أولى من كان لام (ثم) ولد الوارث أولى من كان أحدهما ولدا الوارث  
غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولادى الرحم لكن ذو قرابة واحدة  
فيه والصحيح أن ذا القرابتين أولى (مثاله) بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه  
لاب وأم رأى أولى

« (فصل في الصنف الخامس) »

وهم أقرباء الأبوين أولادهم أقربهم (مثاله) عمه الأب أولى من عمه الجد  
لأنها أقرب وإذا اجتمعت قرابتنا الأب وقرابة الأم فالثلثان لقرابتي الأب  
والثلث لقرابتي الأم ثم الأصابع رابع الأب يقدم بينهم إذا نشأ لقرابته  
من قبل أبيه والثلث لقرابته من قبل أمه وما أصاب قرابتي الأم فكذلك  
ثلاثها لقرابته من قبل أبيه والثلث لقرابته من قبل أمه (مثاله) عمه

لاب وخالته وعمة الام وخالتها والكلام في اولاده هؤلاء كالسكلام في اولاد  
بنات واولاد الاخوات فيما يتفقون ويختلّفون  
(فصل في لواقي الكتاب)

نذكر ان الولاء على ضربين ولاعتاقه ولاه مولاة (فمولى العتاقة  
كل من اعتق عبد الله ثم عن مديرو يخرج من الثلث او مات عن ام ولد  
او استوفى كذبة عبد وما ائذ ارحم محرم منه فعتق عليه فانه يكون  
مولى له يرثه اذ مات ولا يرث المعتق منه (واب) اعتقها على اهل اولاده  
فالشرط باطل والولاء ثابت (والولاء) لا يرث ويكون لا قرب عصبة  
المعتق (مثاله) مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله لابن (وان مات  
عن ابن واب فالولاء كله لابن عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف سلس  
الولاء للاب والابن (فان) مات عن جد واخ فالولاء كله للجد عند أبي  
حنيفة وعندهما الولاء لغيره ما انفكا وعند لشافعي الولاء كل ارح  
في اصح قوله (كل مملوك عتق على ملك مالكة لا ينفك ولاؤه عنه  
ابدا (مثاله) رجل تزوج امته عبد غيره ثم عتق امته فمات  
بولد لاق من ستة أشهر ثم اعتق العبد لا يجزى ولاه الولد الى ثمة ماله عتق  
على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولد لتسام ستة أشهر فصاء امه اعتق  
العبد جزى ولاه الولد الى نفسه (وليس) للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق  
من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتب او دبر او دبر من دبر او جزى ولاه  
معتقهن (واما) مولى المولاة مجهول النسب اذا قال لا آخر انت  
مولاى ترثى اذا مات وتعتقل عنى اذا خيف وقال لا تحرقى صم عندنا  
ويكون القابل مولى له يرثه اذ مات ويعقل عنه اذا جنى (وان) شرط  
من الجانبين فعلى ما شرطنا (ويدخل) في هذا العقد اولاده الصغار  
ومن بولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد المولاة صح عند  
أبي حنيفة رحمه الله وللعاقد فيجنه ما لم يعقل عنه هذا القابل ولا القابل  
فجنه الا ان يرث بولائه (ومولى) المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم  
على بيت المال ويرث مع احد الزوجين (والرق) من اسباب المحرمان

واقرأ كافي القن او ناقصا كافي المديبر وام الولد (والمكتوب) اذا مات  
 عاجزا فهو رعد وان مات من وفاء او عن مولود في الكتابة يؤذي كتابته ويحكم  
 بحريته في آخر جز من اجزاء حياته فيقيد به مات حرا (والتمسني) بمنزلة  
 حر مدون عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله هو عبد ما بقي عليه درهم  
 هذا اذا كان يسهى لفساكا رقبته كعتق البعض اما اذا كان يسهى بحق  
 في رقبته كالعبد المرمون اذا اعتقه الزامن فهو بمنزلة الاسر ايرث ويورث  
 عنه (والقتل) من اسباب الحرمان (وكل) قتل يتعلق به وجوب القصاص  
 او الكفارة فانه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا  
 الكفارة فانه لا يمنع الارث (اما) القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص  
 فهو ان يقتل مورثه عمدا بالحد يد او بما يعمل عمل الحد يد (واما) الذي  
 يوجب الكفارة فهو ان يقتله بالباشرة خطأ او اوطأ دابة مورثه وهو  
 راكبا او اقلب في النوم على مورثه فقتله او سقط عليه من السطح فقتله  
 او سقط حجر من يده عليه فقتله فهذا كله قتل طريق الباشرة فيجب فيه  
 الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثا والوصية ان كان اجنبيا  
 (واما) القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو ان  
 الصبي او المجنون اذا قتل مورثه او غير الصبي والمجنون اذا قتل مورثه  
 بالتسبب كما اذا نزع جناح على قارعة الطريق فسقط على مورثه فمات  
 او حفر بئر اعلى قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فمات او القى حجر اعلى  
 قارعة الطريق فتعلق به مورثه فمات او صلبه او بال او توصأ فزلق به  
 المورث فمات او ساق دابة او قاده فاقطعت دابة او قاده فمات او قاده فصا  
 اور جمالا وفعال قتاله او كان مكرها على فقتله او سقط حائطه المائل على  
 مورثه فمات او سقط عليه فمات او وجس مورثه فقتله في داره فانه يجب  
 القسامة والدية على العاقلة ولا يمنع الارث (ومستحذا) العادل اذا قتل  
 الباقي وهو مورثه لم يمنع الارث في هذه المواضع كلها وان باشرة لانه  
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة واما اذا قتل الباغي العادل وهو مورثه  
 فهذا اعلى وجهين ان قال قتلته وانا اعلى الباطل والا ان ايساعلى الباطل

قوله او اوطأ دابة تعني جعلها رابطة له وقوله او قاده دابة فاعطاه لعله فوطأه

فانه لا يرثه بالاجماع (وان) قال قنانه وأنا على الحق والآن أيضا على الحق  
أيضا يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد لأنه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة  
وعند أبي يوسف لا يرثه لأنه قتل بغير حق (الابن) اذا قتل أباه هذا أو خطأ  
لا يرثه لأنه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطأ (وكذا) الاب  
اذا قتل ابنه خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك لأن الكفارة يجب بقتله  
أباه خطأ أما اذا قتله عمدا فانه يجب حرمان الميراث أيضا وان كان لا يجب  
به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك على الاصل الذي ذكرناه الا انما  
نقول وجب القصاص هو ما لا يكتفى به بعمدة الآية (الاب) اذا أب  
ابنه بان اجترم جريمة سرقة أو غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان  
الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب (المعلم) اذا أب ولد انسان وهو وارثه  
فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا باط قرح ابنه أو خنته أو  
حججه من غير ان يعنف في ذلك فمات والزوج اذا عزر زوجته بان لم  
تطعه في الفراش فمات فانه يوجب حرمان الميراث (الكافر) كلمة  
واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فالنصراني يرث اليهودي واليهودي يرث  
المجوسي الا انما كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن  
في الروم وابن في الهند لا يرث واحدهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند  
فانه يرثه لأنه لم يتباين المدايحكما (والمرتد) لا يرث من واحد وكذا  
المرتدة وهل يرث المسلم منه قال أبو حنيفة ان كان كسبا اكتسبه في حال  
الردة يكون فيأوان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لورثته  
المسلمين وقال أبو يوسف ومحمد هما الله الكسبان لورثته المسلمين وقال  
الشافعي الكسبان جميعا فان لم يدار الحرب مرتدا يقيم القاضي ماله  
بين ورثته كأنه ميت (المجوسي) يرث بالنسب والولاء وبشكاح يقر  
عليه بعيد الاسلام والنسب فيما بينهم ثبت بالانكحة الفاسدة (ومن)  
يدل على الميت بنسبين ان كان أحدهما لا يجب الاخر ورث  
بهما جميعا وان كان يجب ورث بالحاجب (مثاله) ان اترك ابني عمه  
وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالقرض والباقي بينهما بالعصوية لأن

احدى جهتي قرابته لا تحجب الجهة الاخرى فورث بهما (فان) ترك بنتي  
 خالته واحداهما اخته لاييه قلها المال كله فرضا وورث الان احدى جهتي  
 قرابتهما تحجب الاخرى فورثت بالمحاجبة (فم) المحجوب عن الميراث يحجب  
 غيره كمن مات وله ابوان واخوان فلاخوان يرذان الام من الثلث الى  
 السدس وان كانا ليرثان افعهما بالاب محجوبان (والمحروم) من الميراث  
 لا يحجب كالمحروم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان  
 ولا يحجب النقصان الا في قول عبيد الله بن مسعود فانه أفنى فيما زعم النضي  
 ان المحروم لا يحجب حجب الحرمان واحسبته يحجب حجب النقصان  
 وعنده تحول المسئلة الى احدى وثلاثين بناء على هذا الأصل (صورتهما)  
 زوجة وأم واخوان لام واختان لأب وأم وابن هو محروم باحد اسباب  
 الحرمان فعند طامة العصابة تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من  
 اثني عشر لان الزوجة فرضها الربع عندهم اذا لابن المحروم لا يتقصها  
 حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لان الزوجة فرضها  
 الثمن عنده اذا لابن المحروم يتقصها حقها فعالت الى احدى وثلاثين  
 (المفقود) لا يرث ولا يورث عنه ما لم يثبت موته ببيعة أو بحضي مدة يعلم يقينا  
 انه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية الحسن عنه  
 بمائة وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وقدره  
 بعضهم بنصعين وبعضهم بسبعين وقال بعضهم انه موكول الى رأى  
 القاضي فاذا انقضت تلك المسئلة ورثه من كان حيا من ورثته ولا يرثه  
 من مات قبل مضي المدة ولو مات مورثه في خلال فقهه وله وارث سواء ان  
 كان لا يحجب به لكنه ينقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي  
 وان كان يحجب به لا يعطى أصلا (ويوقف) للحمل نصيب أربعة بنين  
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنين وهو راية عن أبي يوسف  
 ونفسه انه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر  
 لا يسقط بمال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى  
 أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الأقل (ميراث) ولدا للعان من جهة

الاثم لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبه (لا قاروت) بين الغرقى  
 والمحرقة والمدمى ويجعل كأنهم ما قوامعا (المختى) برث من حيث يبول  
 فان بال منهما فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة  
 وعندهما معا يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل ايضا عندهما (ثم)  
 المختى المشكل برث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة  
 الا ان يكون أسوأ حاله ان يكون ذكر او به قال أبو حنيفة رحمه الله (وقال)  
 الشعبي يعتبر فيه المحالان حالة الذكورة وطالة الاثوثة (بيانه) اذ مات  
 الرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلث المال للابن والثلث  
 للخنثى واختلف أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة  
 من اثني عشر وللابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة  
 وللابن المتيقن أربعة والله أعلم بالصواب ويجزى كل منهم وثاب  
 (طريق) معرفة ما هو الاقل مما اعطاه أبو يوسف ومحمد ان يضرب  
 الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في الاثني عشر مخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة  
 التي يعطيه منها محمد في سبعة مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول  
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر  
 يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من  
 ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل  
 سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر يعطيه أبو يوسف خمسة عشر من  
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر  
 منها من ستة وثلاثين هكذا برهنوا لذلك في كتبهم وفي هذا نوع تفسير  
 وتفسير والاوضح الاسلام ان تقول فاضرب مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف  
 وذلك سبعة في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة بعد  
 الضرب اربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق  
 الذي ذكرنا في المناهج افرارا لا نصيبا اعني خمسة وثلاثة واضربها  
 في ماضر السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون  
 هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من اربعة وثمانين فاضرب خمسة



في السبعة التي ضربت الاثني عشر فم ايصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي  
يعلمه محمد من اربعة وثمانين فازداد ما يعطيه أبو يوسف على ما يعطيه محمد  
هكذا اتضح لي في بعض فسكري بتسهيل الله تعالى وبتيسيره وهو الميسر  
لكل عسير نعم المولى ونعم النصير هذا ما يصر الله تعالى قلبه من فصول  
العمادى والله الهادى الى طريق الرشاد

• (الفصل الثلاثون وهو تمام الفصول في مسائل شتى) •

(وفي النوازل) لابي الليث المهرقندي في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد  
ابن الحسن أخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل  
أتى رجلا بجل له أن يتزوج ابنته فقال سبحان الله أو يكون هذا قال  
نعم فوهو قال رجلا محشنا كان فعل ذلك به فقال لا يجزئ ذلك شيئا قال  
محمد وبه نأخذ (وسئل) أبو القاسم عن دار من متلاصقتين فجعل صاحب  
احدى الدارين في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكًا وفي ذلك ضرر على  
صاحب الدار الاخرى هل له أن يمنع عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه  
الدواب الى جدار داره فليس له أن يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله  
منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نواويس يجنب أرض رجل فاراد أن  
يمسها الى أرضه قال ان لم يكن لها قبة فلا بأس وان كان لها قبة فان كانت  
من نواويس الجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نواويس  
كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويصرف ثمنه الى بعض  
مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم أنها كانت كذا ينبغي أن لا يتصدق  
به ولكن سبيلها أن تصرف الى بيت المال لنواويس المسلمين (وسئل) عن  
رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان تربي الماء فانت طالق  
وان صبيته فانت طالق وان دفعته الى انسان أو وضعته فانت طالق  
قال ترسل فيه نواحي ينشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم  
أجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال ينقب السقف ويخرج رأس الرمح  
من السطح قليلا ثم يجمعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان كنت  
أولا فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كملت أولاد فبعدي حر قال بشكا.

النواويس جمع ناور وهي مقابر النصارى

لرجل ولا يحد ثلثه قد خرج من يمينه بكلام المرأة (وسئل) عن رجل  
 قال والله لا أشرب الخمر الا لأجد غيرا من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير  
 اضطرار قال يحد في يمينه وأخاف عليه الكفر بهذه الكلمة (وسئل)  
 أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فأكلمه غير مطبوخ قال  
 لا يحد كرجل حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكلمه على حاله لم يحد  
 كذلك وهذا ما قال الفقيه وعندى أنه يحد (وسئل) عن سكران  
 قال لا امرأته ان لم تكن فلانة أو سمع دبر أمك فأنت طالق قال هذا شيء غير  
 مفهوم ولا مقدور على معرفته فلا يقع فيه الحد (وسئل) عن رجل  
 حلف أن لا ينام على الفراش مادام في القرية فتزوج امرأة في بلدة  
 هل يجوز له أن ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأة لا على نيسة أن  
 يطلقها أو على نيسة أن يطلقها أو لانية أن ينهب بها فقد خرج عن  
 أن يكون غريبا واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح بها فهو  
 يعتق ريبا (وسئل) سفيان الثوري عن رجل وهدى رجل ثوبا  
 ثم اختلسه منه فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارجاع الا عند  
 القاضي قال الفقيه وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم  
 ثم استقرضها منه فأقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبدا لان الهبة  
 صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى  
 عن السكيب قريضة هوام لا قال السكيب والعمل قريضة بمقدار ما لا بد  
 منه لان من الفرائض ما لا يستطيع الا بآدائه كالصلاة لا تجوز الا بالوضوء فعليه  
 تكاف الماء ومطلبه ليقيم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لا قامة  
 الصلاة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه لم يشج النساء ويحيط الحياض  
 ويحتاج أن يزرع قبل ذلك لستة أشهر الا لأجل ذلك وقد جعل الله تعالى  
 أهل الجنة بلامؤنة وتكاف واما في الدنيا فإنه بالتكاف قال الله  
 تعالى لا آدم فلا يخرج جنكاً من الجنة فتشقى يعنى بالسكنى المعيشة  
 لانا كل الاعرق جبينك وقال عز وجل لمريم وهزى اليك بمعذرة الفخة  
 تساقط عليك رطباً جنياً وقال تعالى اتفقوا من طيبات ما كسبتم وقال

تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله يعني  
الكسب وقال تعالى وآخرون يصعبون في الأرض يشقون من فضل الله  
(قال) وبلغنا عن بعض العلماء أنه قال لا يقوم الدين والدين إلا بأربع  
بالماء والامراء والمجاهد والكسب (وقال) نصير حديثنا صالح بن محمد  
من المعلى عن عباد بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب  
الحلال جهاد (وقال) نصير حديثنا بعض أصحابنا عن علي بن يحيى  
عن الشبلي عن عباد بن كثير عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم طلب الحلال فريضة بعد أداء الفرائض (قال) وحدثنا أحمد بن  
يونس الربيعي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أن زكريا عليه السلام كان نجارا (وقال) النبي صلى الله  
عليه وسلم عليكم بالزفان أباكم كان برازا يعني إبراهيم الخليل عليه  
السلام (وكان) عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا معشر العراء  
ارفعوا رؤسكم واتجبروا فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيالا على الناس  
(وقال) نصير حديثنا يحيى بن المبارك عن معمر عن الزهري عن  
مالك بن أنس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أذن قوت سنة (وقال) نصير حديثنا شقيق بن إبراهيم يقول  
في قوله تعالى ولو يد الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض قال لو أن الله تعالى  
رزق من غير كسب لبغوا في الأرض وقال لو أن الله تعالى رزق عباده من غير  
كسب لبغوا في الأرض وتفاسدوا ولم يكن شغلهم بالكسب حتى  
لا يتفرغوا للفساد (وقال) نصير حديثنا أبو أمامة عن هشام بن عروة  
عن أبيه قال كان سليمان بن داود صلوات الله عليهم أجمعين خطيب  
الناس على المنبر وفي يده الخوص يعمل به فإذا فرغ ناوله أنسا وقال له  
أذهب به فبه (وقال) نصير حديثنا بعض أصحابنا أن داود النبي عليه  
السلام كان يصنع جنتا يسكن في سمرته في ملكته فعرض له جبريل عليه  
السلام في صورة آدمي فقال له داود يا قتي ما تقول في داود قال نعم العبد هو  
غير أن فيه خصلة قال وما هي قال يا كل من يبت مال المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبداً كل من كثبده فعاذوا دالي عورابه مضرة  
 إلى الله تعالى يقول يا رب علمي صنعة يدي تغني بها عن مال المسلمين فعلمه  
 تعالى صنعة الدروع والآن له الحمد يدعي كان في يده بمنزلة الجنتين وكان  
 إذا فرغ من عمل واحدة باعها وحاش هو وعياله من ثمتها (وقال) نصير  
 حدثني مكي بن إبراهيم عن فضح عن ثابت البناني قال بلغني أن العباد عشرة  
 تسعة في طلب المعيشة وواحدة في العبادة (قال) وخذت ثمانين من حاكم  
 عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قالوا كانوا يقولون الذي يعمل  
 يده أفضل من التاجر والتاجر أفضل من المجلس (قال) الفقيه  
 وحدثنا الثقة عن أبي القاسم عن نصير بن يحيى بهذه الأحاديث التي  
 ذكرناها (قال) الفقيه وسمعت أبي يذكرياً سنده عن معاوية بن قرة  
 قال رأي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ناساً من أهل اليمن فقال  
 ما أنتم يا أهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل أنتم  
 متوكلون إلا أخبركم بالتوكل رجل اتقى حبة في الأرض وتوكل على الله  
 تعالى انتهى (هكذا) ما يسر الله تعالى قلبه من كتاب النوازل للسهرقندي  
 والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعما به التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ  
 من جمعها ثالث عشر صفر الحزير سنة ١٠١٥ (قلنا) يسر الله تعالى  
 بالتمام وسألته بمجته حسن الحتام (مهيئتها) فاية المرام في نعمة لسان المحكام  
 والمجد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول رحمه الله الفقير رمضان خلاوة عني عنه محمد كيا من لا تعقب له  
 أحكام وكيف وانت أحكام المحكام ونصلي ونسلم على سيدنا محمد لسان مجتهد  
 وصدر شرعتك وعلى آله ينابيع العلوم وأصله عيون الفهوم  
 (وبعد) فهذا لسان المحكام لابن الشحنة الهمام قد تفضلت على تصحيحه  
 وتهذيبه وتمحيصه باحثاً عن مسائله بقدر الإمكان سائلينها أساندة  
 أشياخ وجهابذة أخوان لأنه على كثرة نفعه لم يخل عن تحريف غير  
 نفعه منها بالنسبة للباقي خفيف فكم سهرت لي نالي قطعاً فليأمنها

بأنوار المراجعة واعتصمت أياها في أبواب المطالعة مع غيوم غوم  
تراكت وهمومهم - موم تراكت فالقلب في هذه الدنيا البعيدة بمبها  
البعيض مشغول والعقل بحال هوها المريم معقول فالرجاء الستر  
عن وقع على سهوه او صر على هفوه هذا وندارخ طبعه صاحبنا الامي  
حضرة الشيخ ابراهيم حسن البشيشي فقال وقد احسن في المقال

ذي غصون بين الرياض موائد \* ام عقار ينهل فوق موائد  
ام نسيم الصبا تنفس من فجد فامري لاصب سر العالمد  
ام ظباء من الكاس بواد \* قد اثرن الهوى وجن الغدا فد  
ام غوان من المخدور تراءت \* بعد سلب النهى لصدق المواعد  
ام لسان المحكام قد ورق طبعها \* وازدري وضعه نظم القلائد  
تحفة من يد الزمان وليكن \* جع الجمل من جليل الفوائد  
يزوم فقه ينزله الطرف فيه \* حيثما شاء كل دار ورشد  
نافع دافع بسيط وجيز \* آهل كافل ينسل المقاصد  
نعتنا الى اقتناء وما باله نفس يغلو نوادر وشوارد  
فاستدر ايها الجند ونله \* تبليغ السؤل اثر جنى المصاد  
فيمات الافكار قد ارخته \* جا لسان المحكام عذب الموارد

٢٨٣ ٧٧٢ ١٢٠ ١٤١ ٤

١٢٩٩

وكذا المهام الخبيب الأديب حضرة الشيخ محمد عبد الرحمن  
ينابيع علم بحر فضل حق العلا \* يفوق نسما رقي باصاح طبعه  
تجلى له وجه الامام مؤرخا \* لسان المحكام اضاء صفاط طبعه

٨٦ ١٧٤ ٨٠٢ ٩٩ ٥٤١

١٢٩٩

وارخته على حسب الحال فقرات

يا عيوننا من الظباء تحديق \* وليلها العشاق في المحي تطرق  
فهي تبضي على النفوس وتضي \* امرها والهوى عليهم هم تحرق

وذهنتهم في جهالات كالك \* وبه لمارس الولاية مهدق  
 اقصدتهم عمدا بذي لمحاظ \* لاديات تعطى وماثم مشفق  
 ليتها انتقت عبيد هواها \* من نواها وناز بالاجر معتق  
 كتابها على اداء نفوس \* وتراها على المداينة تغرق  
 وتنادى فيهم اهل النصاحي \* دبروا امركم لتنجوا من الرق  
 من يرمع بين الما فليغارق \* مالهيه وروحيه فليطلق  
 ماهوى الخيدين عند قوم \* وقفوا انفسهم لكل مشوق  
 ان اهل الغرام خشو حشاهم \* سهم فتك من العيون يزرق  
 ولمس اعين الدموع شهود \* وعليهم حال الميام يصدق  
 ولسان الموى يترجم لسكوه \* ن لسان المحكام افصح منطق  
 كيف لا وهولك بهر بفعل السوء \* شهنة الشهم والامام المسدق  
 منبع العلم والفضائل صدر \* ورد تأليفه المنظم ريق  
 فتسره في حسنه وتأمل \* في فنون الاقوال جعل الموفق  
 قلعه تارة يقيد حكما \* لاقصاه وتارة فيه يطاق  
 يا كتابا برهان نور سناء \* ساطع ماء من معان مغلق  
 حمدة صده لمن رام بحثا \* فتنافس في حلبة الفضل واسبق  
 لفقير تراه اولغنى \* غنية قنية ليحظى وينفق  
 منتقى جامع بدائع فقه \* وجه اضوائها كالشمس مشرق  
 وكذا من اتى بشكاملة وهم \* هو همام نجم منير محقق  
 حبذا الاصل والكمال كيدر \* ليله التم روض مغناه موق  
 جاء نار بنجه لا لى مابع \* عن لسان المحكام بالصدق تنطق

٥٥٩ ٢٢٧ ١٠٤ ١٤١ ١٢٠ ٨١ ٧١

١٢٩٦

تم طبعه بطبعة بي ردة البرهان امام مسجد جامع الجوريجي بالميدان بشعر  
 الاسكندرية تعلق المتوكل على مولاه المبدئي المعيد خضرة معوض محمد فريد

٧ رجب سنة ١٢٩٩

## \* (تدليل الخطأ بالصواب) \*

ص	س	ضواب
٦	٩	مت
١٤	٢١	نفقات
١٧	٣	الدنانير
٢٢	٢٢	الربح
٥٢	١٠	وعندهما
٥٣	٢٤	انه
٦٤	٢	فيجبسه
٦٨	٢٣	وابرأ
٧٢	٦	المصالح
٧٤	١٩	الابرء
٨١	٤٥	فكنا
٨٢	٣	عشرة الا تسعة
٨٣	٢١	اقراره
٨٤	١٩	لشافعي
٨٧	١	الوديعة
٨٨	٢٠	الآمر
٩٣	٥	قائد
١٢٤	١٠	رجلا
١٣٢	٢٦	هلاكها
١٣٥	٩	حديثة غير تشديد الدال
١٣٩	٢٦	عن
١٥٧	١٨	هي
١٧٨	١١	لاتدفع

تتبعه وقع في صحيفة ١٨٥ عكس في الطبع في ادائل

الطور من ١٣ لغاية ١٦ والاصل هكذا تكفيه أسلفها وهذا

ص	ص	
١٩٣	٢٣	قيمته
١٩٥	٢١	يصل
١٩٦	١٢	واما بالسكر
٢٠٨	١٣	اذن بالسكر
٢١٧	١٢	يقول
٢١٩	٢	المستثناة
٢١٩	٧	الاخر وفيه نكروا والصواب ان نكروا
٢١٩	١٤	يلبس
٢٢١	١٦	آكد
٢٥٠	١٠	مخوفا (الاهم آمن خوفنا)

• (فهرست كتاب لسان المحكام) •

صفحة

٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٨	نوع فيما يكون حكام القافو وما لا يكون
١١	نوع في العزل
١٢	نوع في الحبس
١٦	الفصل الثاني في انواع الدعاوى والبيانات
٢٢	المساومة
٢٣	نوع في كيفية اليمين والاستعلاف
٢٢	نوع في الاختلاف
٣٦	الفصل الثالث في التهمادات
٤٠	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤٤	تنبيه



٤٢	فرع
٤٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
٤٨	الشهادة على الشهادة
٤٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه رقيقة مهمة
٥٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
٥٧	نوع في العزل
٥٨	نوع في الكفالة
٦٤	نوع في التليم
٦٥	نوع في بيان أحكام الحوالة
٦٧	الفصل الخامس في الصلح
٧٣	الفصل السادس في الاقرار
٨١	نوع في الاستثناء وما في معناه
٨٣	نوع في الاقرار في المرض
٨٥	الفصل السابع في الزدبية
٨٧	الفصل الثامن في العارية
٨٨	الفصل التاسع في انواع الضمان الواجبة اخ
١٠٠	نوع في ضمان احد الشر يكتفي بسبب العين المتحركة
١٠١	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٠٣	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٠٤	نوع في ضمان المستعير
١٠٦	ضمان الربيهن ضمان المستأجر
١٠٧	ضمان الحارس
١٠٨	ضمان الجمال ضمان المكاري
١٠٩	ضمان النساج
١١٠	ضمان الحياء
١١١	ضمان القصار

ضممان الصباغ	ضممان الغلاف والوراق	١١٢
ضممان الغصاد	ضممان الجمالي	١١٣
الفصل العاشر في الوقف		١١٤
نوع في اجارة لوقف والدعوى فيه الخ		١٢٧
نوع في غصب الوقف وحكمه الخ		١٣١
الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة		١٣٢
نوع في الشفعة		١٣٧
نوع في القسمة		١٤٠
الفصل الثاني عشر في الاكراء		١٤٢
نوع في المنجر		١٤٧
نوع في مودة حد البلوغ		١٤٨
الفصل الثالث عشر في الذكاح		١٤٩
نوع في الاولياء والاكفاء		١٥٣
نوع في الكفاءة		١٥٤
نوع في المهر		١٥٥
نوع في القسم والرضاع		١٦١
في الرضاع		١٦١
فروع ذكر في الابنة		١٦٢
الفصل الرابع عشر في الطلاق		١٦٣
نوع في الصريح والكناية		١٦٤
نوع في الامتناع والشرط		١٦٨
نوع في الرجعة		١٧٠
نوع في الخلع		١٧١
نوع في العنين		١٧١
نوع في لعدة		١٧١
نوع في ثبوت النسب والحضانة		١٧١

المحاضرة	١٧٧
نوع في النفقة	١٨٠
الفصل الخامس عشر في الاعتاق	١٩٠
الفصل السادس عشر في الايمان	١٩٥
الفصل السابع عشر في اليسوع	٢٠٣
نوع في الاوراق والاشجار الخ	٢٠٧
نوع في العيب والرد به الخ	٢١٣
نوع في الاستبراء	٢١٥
الفصل الثامن عشر في الاجارة	٢١٧
الفصل التاسع عشر في الهبة	٢٣١
نوع منه	٢٣٤
نوع في هبة المريض وغيره	٢٣٥
نوع في الرجوع عن الهبة	٢٣٧
الفصل العشرون في الرهن	٢٣٨
الفصل الحادي والعشرون في الكراهية	٢٤٣

(فهو ست الة اكمله)

صفيحة

٢ الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبائح	
والاضحية	
٣ كتاب الصيد وفيه نوعان منه	
٤ نوع في السمك	
٥ نوع فيما يؤكل وما لا يؤكل	
٦ كتاب الذبائح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح	
٨ الفصل الثاني في التسمية	
٩ نوع آخر	

١٠	كتاب الاضحية
١١	بيان وقت الاضحية
١٢	نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز
١٥	نوع في العيوب
١٦	نوع في الانتفاع بالاضحية
١٧	نوع في الاضحية من النهر
١٨	الفصل الثالث والعشرون في الجنايات الخ
٢٢	نوع في دية المجنن
٢٣	نوع في الصبي والمجنون
٢٤	نوع في القتل تسببا
٢٥	نوع في العفو والصلح
٢٧	نوع في المقرقات
٢٨	نوع فيما ينهاني بالديات
٢٩	باب القسامة
٣٠	باب المعاقل
٣١	فصل في المسائل المتعلقة بالمحدود
٣٤	فصل فيما يظهور في الزنا
	فصل فيما يصير شبهة بالاخصان
٣٦	نوع في حد القذف
٣٧	باب السرقة
٣٨	فصل في جنائنه واجنائمه عليها
٣٩	الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة
٤١	فصل في مسائل المياه فصل في الارض الموات فصل في المزارعة
٤٤	فصل في اعمال المزارعة وما يكون على المزارع وما لا يكون
٤٥	فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارعة
٤٦	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة كتاب المساقاة

٤٨	الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به
٥١	الفصل السادس والعشرون في السير
٥٢	فصل في مسائل البيع والمك
٥٣	فصل في المظنر والاباحة
٥٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام امن الكافر وما لا يكون
٥٦	فصل فيما يكون كفر امن المسلم وما لا يكون
٥٨	الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
٥٩	نوع منه
٦٢	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
٦٣	نوع في الوصية بالكفارة جنس آخر
٦٤	نوع في الوصية للأقارب والجيران
٦٥	نوع في الوصية بالدفن والدفن وما يتعلق بهما
٦٥	نوع في الايصاء والعزل
٦٦	جنس آخر في العزل نوع في تصرفات الوصي
٦٧	نوع آخر
٦٨	فصل في الصبيان
٦٩	الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
٧٨	فصل في ذوى الارحام فصل في الصنف الاول
٨٠	فصل في الصنف الثاني فصل في الصنف الثالث
٨٢	فصل في الصنف الرابع فصل في الصنف الخامس
٨٣	فصل في لواحق الكتاب
٨٨	الفصل الثلاثون تمام الفصول في مسائل شتى

